المركز القومى للترجمة

نافتيج ديلون
طارق يوسف

شباب الشرق الأوسط

جيل يترقب ووعود لا تتحقق

ترجمة
نادية جمال الدين
السيد يونس عبد الغني

2415

"شباب الشرق الأوسط، جيل يترقب ووعود لا تتحقق"... تحت هذا العنوان أصدر معهد بروكنجز Brookings هذا الكتاب في عام 2009؛ حيث تناول بالبحث شباب منطقة الشرق الأوسط في ثمان دول يجمعها الكثير، وإن تباينت كثيرًا في الأوضاع الداخلية فيما بينها. ويسعى الكتاب إلى تحقيق فهم أفضل للصراعات التي يواجهها الشباب، والتي تتعلق بالأسئلة الكبرى حول التنمية الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ يعتمد على الجمع بين وجهات نظر ورؤى متعددة من الدول الثمانية، تتناول بالتحليل كيفية تحول الشباب لمرحلة النضج، واستيضاح كيفية تشكيل المؤسسات لهذه التحولات.

وفي سياق تحقيق ذلك، يبتعد المؤلفون عن النهج التقليدي في دراسة مظاهر حياه الشباب (كالتعليم والتشغيل) بشكل منفصل، ويضطلعون بدلاً من ذلك بتقييم ثلاثة تحولات أساسية متداخلة معًا: التعليم، والتوظيف، وتكوين الأسرة، مع تركيز خاص على موضوع الزواج؛ لأن الأعراف الاجتماعية الراسخة في منطقة الشرق الأوسط تجعل من تكوين الأسرة شرطاً أصيلاً للاندماج الاجتماعي الكامل.

فالفرضية التي ينطلق منها الكتاب تقوم على أساس أن جودة التعليم في المنطقة غالبًا ما تتسم بالتردي، ما يجعل الشباب غير مؤهلين للمنافسة في الاقتصاد العالمي. ومن ثم، فإن الشباب الباحث عن عمل يعاني من معدلات عالية من البطالة وفترات طويلة من الانتظار قبل تأمين فرصة عمل له. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يتمرسون في وظائف متدنية؛ حيث يبدأ الكثير منهم حياته المهنية في أعمال غير رسمية ذات دخل محدود جداً. ومن ثم يعجز هؤلاء الشباب عن تخصيص ما يكفي من الموارد المالية من أجل الزواج وتكوين الأسرة والحياة المستقلة.

تصميم الغلاف: جاسر ممدوح

شباب الشرق الأوسط

جيل يترقب ووعود لا تتحقق

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2415
- شباب الشرق الأوسط: جيل يترقب ووعود لا تتحقق
- نافتيج ديلون، وطارق يوسف
- نادية جمال الدين، والسيد يونس عبد الغنى
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:
GENERATION IN WAITING:
The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East
Edited by: Navtej Dhillon and Tarik Yousef

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

شباب الشرق الأوسط

جيل يترقب ووعود لا تتحقق

تحرير: نافتيج ديلون
طارق يوسف
ترجمة: نادية جمال الدين
السيد يونس عبد الغنى

2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ديلون، نافتيج، ويوسف، طارق
شباب الشرق الأوسط: جيل يترقب ووعود لا تتحقق/ تحرير: نافتيج ديلون، وطارق يوسف، ترجمة: نادية جمال الدين، والسيد يونس عبد الغني
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦
٤٤٠ ص، ٢٤ سم
١ - الشباب فى الشرق الأوسط
٢ الشرق الأوسط - الأحوال السياسية
(أ) ديلون ، نافتيج (محرر)
(ب) يوسف ، طارق (محرر مشارك)
(ج) جمال الدين، نادية (مُترجمة)
(د) عبد الغنى، السيد يونس (مُترجم مُشارك)
(هـ) العنوان
٣٠١,٤٣٤

رقم الإيداع: ١٦٩٢٥ /٢٠١٥
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 92 - 0395 - 9
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تصدير بقلم: ستروب تالبوت	7
تصدير بقلم: سعادة الدكتور/ أنور محمد قرقاش، وجيمس ولفنسون	11
حول مبادرة شباب الشرق الأوسط	15
شكر وتقدير	17
مقدمة بقلم: نافتيج ديلون وطارق يوسف	19
الفصل الأول: جيل يترقب: إطلالة على انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل وتكوين الأسرة بقلم: نافتيج ديلون، وبول ديير، وطارق يوسف	37
الفصل الثاني: ما بعد ولاية الفقيه: نحو عقد اجتماعي جديد للشباب الإيراني بقلم: جواد صالحي أصفهاني ودانيال إيجل	83
الفصل الثالث: الشباب المصري: طموحات متصاعدة وفرص متضائلة بقلم: راجي أسعد وغادة برسوم	129
الفصل الرابع: بحثًا عن المستقبل: كفاح الشباب الفلسطيني بقلم: إدوارد ساير وسامية البطمة	173
الفصل الخامس: عدم الاستقرار والهجرة وأثرهما على رأس المال البشري في لبنان بقلم: جاد شعبان	213
الفصل السادس: الانفصال بين التعليم، والنمو الوظيفي، والتشغيل في الأردن بقلم: طاهر كنعان ومي حنانيا	247
الفصل السابع: الشباب المغربي في عصر النمو المتقلب، والتمدن، والفقر بقلم: براهيم بودربات وعزيز أجبيليو	287

الفصل الثامن: الاستفادة من إمكانات الشباب السوري الاقتصادية خلال فترة الانتقال بقلم: **نادر قباني ونورا كامل** 325

الفصل التاسع: اليمن ومواجهة العجز المزدوج في التنمية البشرية والموارد الطبيعية بقلم: **راجي أسعد وغادة برسوم وإميلي قوبيتو، ودانيال إيجل** 361

الفصل العاشر: التطلع إلى المستقبل: توجيه الأسواق والمؤسسات إلى العمل من أجل الشباب بقلم: **نافيتج ديلون وجواد صالحي أصفهاني** 409

تصدير

ستروب تالبوت

رئيس معهد بروكينغز

جاء حفل التنصيب الرئاسي وانتقال القيادة في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٩ مبشرًا بروح جديدة، وتغير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. فتحت قيادة الرئيس "باراك أوباما"، لم يعد قوام السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هو "الحرب على الإرهاب"، بل بدأ تدشين علاقة جديدة تستند على أساسٍ من الاحترام المتبادل والشراكة، كما أوجزها الرئيس "أوباما" في خطابه للعالم الإسلامي في جامعة القاهرة في يونيو (حزيران) ٢٠٠٩. فبالتزامن مع التركيز التقليدي على الأمور الدبلوماسية وشؤون الدفاع، تمهد هذه الشراكة سبل تحفيز التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط؛ من خلال دعم التعليم، وتوفير فرص العمل، وإحداث نمو اقتصادي.

ونحن- في معهد بروكنغز- على قناعة بأن هذا النهج يمهد الطريق إلى تحقيق مزيد من الازدهار في منطقة الشرق الأوسط، ويعمل في الوقت ذاته على تأمين مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية. إذ من أكثر الأمور المستعصية على الفهم في الشرق الأوسط أنه أكثر المناطق شبابًا في العالم

– حيث تقع أغلبية سكانه تحت عمر الثلاثين– وبرغم ذلك، فإن جلّ هؤلاء الشباب مغلولة أيديهم بتعليم متردي الجودة وبالبطالة، ويحاصرهم الفقـر والتهميش. ومع تنامي تلك التحديات، فلا بدّ للولايات المتحدة أن تؤكد من جديد على التزامها بدعم التنمية الاقتصادية عبر منطقة الشرق الأوسط.

ولا يعدّ تلاقي المصالح الأمريكية وشرق الأوسطية في التنمية الاجتماعية والاقتصاديـــة أمرًا جديدًا. حيث ساهم تصدير التعليم العالـــي الأمريكي إلى المنطقة – على سبيل المثال – في الارتقاء بالعديد من المؤسسات الأكاديمية البارزة – مثل الجامعة الأمريكية في بيروت والقاهرة – والتي خرّجت العديد من قادة المنطقة. واليوم، تدفع الضغوط الديمغرافية والاقتصاد العالمي متنامي التنافسية باتجاه تعميق التعاون بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، واستمراريته في تنمية رأس المال البشري وزيادة الفرص أمام المواطنين العاديين.

ويعد كتاب "**جيل يترقب**"، الذي حرّره "تافتيج ديلون– **Navtej Dhillon**"، وطارق يوسف، أحدث مظاهر التزامنا في معهد بروكنجز للاضطلاع بدورنا في رسم هذا التوجه. حيث يقدم هذا الكتاب تحليلاً شاملاً للتحديات الاقتصادية التي تواجه مجتمعات الشرق الأوسط ومواطنيها الشباب. ويمثل عمل مبادرة شباب الشرق الأوسط (**MEYI**) جانبًا من مجموعة من البحوث التقدمية الطموحة التي يتولاها مركز "ولفنسون– **Wolfensohn**" للتنمية بمعهد بروكنجز، وكلية دبي للإدارة الحكومية. إذ تركز المبادرة على تعزيز إدماج شباب منطقة الشرق الأوسط اقتصاديًا واجتماعيًا.

وفي ظل اضطـــلاع واضعي السياسات في الولايات المتحدة بتخطيط استراتيجيات جديدة للسياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، يسلّط

الكتاب الذي بين أيدينا الضوء على عدد من القضايا المهمة والملحة التي غالبًا لا تلقى ما تستحقه من اهتمام في المناقشات السياسية. ففي إيران – على سبيل المثال – قد يعيننا فهم ضغوط تدافع الشباب على نظام التعليم وأسواق العمل على استجلاء طبيعة الآليات الداخلية القائمة بين نظام الدولة الحالي وبين مواطنيها. وفي الأراضي الفلسطينية، يمكن لنا أن ندرك أن حل الصراع يستلزم خطة اقتصادية واقعية تلبي احتياجات جيل متنامٍ من الشباب. وأخيرًا، قد يكشف مشهد الحياة في اليمن – وهي واحدة من أفقر دول الشرق الأوسط – عن الكم الهائل من السكان ممن هم على حافة الهاوية، وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العون على التنمية.

كذلك لا بدّ من النظر بعين الاعتبار إلى البحوث المتعمقة التي تجريها مبادرة شباب الشرق الأوسط عن وضع شباب المنطقة، في مساعينا الرامية إلى استباق المخاطر الأمنية المستقبلية، وتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. إذ من خلال العمل مع شركائنا في المنطقة، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد في تحقيق مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية، والبدء باستعادة تلك الصفات التي لا تقدر بثمن لصورة أمريكا في العالم الإسلامي؛ من القيادة والمصداقية والتعاطف.

تصدير

سعادة الدكتور/ أنور محمد قرقاش

وزير الشؤون الخارجية وشؤون المجلس الوطني الاتحادي، الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس أمناء كلية دبي للإدارة الحكومية.

جيمس ولفنسون

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ولفنسون، رئيس البنك الدولي السابق

تتمايز المجتمعات الناجحة والتقدمية عن بعضها البعض من خلال قدرتها على تحسين جودة حياة كل جيل من أجيالها المتعاقبة. وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فإن مجتمعاتها تواجه تحديًا بالغ الأهمية يتمثل في ضمان حصول شباب اليوم وأطفاله - وهم أكبر شريحة من السكان - على فرص أفضل من تلك التي حصل عليها آباؤهم، وأن يتمكنوا من المشاركة غير المنقوصة في استقرار المنطقة وازدهارها.

استطاعت عدّة دول في المنطقة على مدار العقود الأربعة المنقضية تحقيق إنجازات ملموسة في ميدان التنمية البشرية؛ ما مهد الطريق لأجيال أفضل صحة وتعليمًا. وبرغم ذلك، فبدلاً من أن تأخذ مكانها كأجيال قادرة ومسؤولة، لا يزال الكثيرون جدًا من شباب الدول التي تتم مناقشتهم يعيشون في وضع محبط جرّاء الاعتماد على أسرهم وحكوماتهم. من هنا يسعى هذا الكتاب إلى التعاطي مع تلك الاتجاهات انطلاقًا من فرضية تردّي جودة التعليم في المنطقة غالبًا، ما يجعل الشباب غير مؤهلين للمنافسة في الاقتصاد

العالمي. وهذا بدوره يفضي إلى أنّ الشباب الباحثين عن عمل يعانون من معدلات عالية من البطالة وفترات طويلة من الانتظار قبل تأمين فرصة عمل لهم، فيضطرون إلى العمل في وظائف متدنية؛ حيث يبدأ الكثير منهم حياته المهنية في أشغال غير رسمية، ذات دخل محدود جدًا، فيعجزون- من ثم - عن تأمين موارد مالية تكفيهم من أجل الزواج، وتكوين الأسرة، والحياة المستقلة.

ولقد أخذ واضعو السياسات في المنطقة - بمرور الوقت - يتداركون هذه المشاكل، وأطلقوا العديد من البرامج والسياسات الرامية إلى استهداف مثل تلك المعوقات. فنجح التعليم العالي في الضفة الغربية وغزة في التكيف الخلاّق مع البيئة الأمنية الصعبة، وباتت جامعة القدس المفتوحة تقدم الآن - على سبيل المثال - تعليمًا عن بعد لنحو ٤٦ ألف طالب فلسطيني، ما يجعلها أكبر مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وغزة. وفي الأردن، تركز مساعي إصلاح التعليم على تغيير المناهج وطرق التدريس بغية تزويد الشباب الأردني بمجموعة واسعة من المهارات. كما تشير المؤشرات الأولية في مصر إلى أن الإصلاحات في سياسة الإسكان قد يسّرت للشباب تحمل تكاليف استئجار المسكن، ومن ثم تغطية واحدة من التكاليف الأساسية للزواج.

وفي حين تشير مثل تلك المبادرات إلى إنجازات حقيقية، فضلاً عن توسع اقتصادي غير مسبوق، لا يمكن لدولة واحدة في منطقة الشرق الأوسط أن تزعم أنها نجحت في علاج التحديات الأساسية التي تواجه مواطنيها الشباب. إذ تحتاج دول الشرق الأوسط إلى إصلاح المؤسسات الأساسية التي تعمل جميعها- في الأغلب الأعم- بشكل مناهض لمصالح الشباب. وتتضمن تلك الإصلاحات: تحديث نظم التعليم حتى يستطيع الطلبة اكتساب المهارات الضرورية؛ والتوسع في القطاع الخاص باعتباره قاطرة لاستحداث فرص عمل؛ والحد من جاذبية القطاع العام حتى لا يقضي الشباب سنوات عديدة من عمرهم في انتظار الوظائف الحكومية؛ وتحسين أسواق المال كي يستطيع الشباب الحصول على المال اللازم لبدء مشروعات خاصة أو شراء مسكن؛ وكذلك تشجيع الشباب على المساهمة في المجتمع عبر المشاركة المدنية.

وفي ظل تعامل اقتصادات الشرق الأوسط مع الاقتصاد العالمي المتعثر في عالم اليوم، فالخوف أن يكون الشباب هم من سيتحمل تكلفة هذا التدهور الراهن. فمعدلات البطالة بين شباب المنطقة هي بالفعل من أعلى المعدلات في العالم، ومع استمرار التباطؤ في النمو فإن فرص الشباب في العمل مهددة بأن تزداد سوءًا. وفي حين أن مثل هذه البيئة الاقتصادية القاسية قد تجعل من إحداث الإصلاحات أمرا أكثر صعوبة، فإن الاستجابات السياسية التي ستضطلع بها دول الشرق الأوسط في غضون هذا التدهور الاقتصادي ستحدد ما إذا كان مواطنيها الشباب سيقدرون على استغلال الفرص المتاحة عندما يتعافى الاقتصاد العالمي أم لا. من هذا المنطلق، فمن الضروري لهذه الدول أن تضاعف جهودها لبناء قوة عمل ماهرة قادرة على إدارة أعمالها الخاصة، والتوسع في دور القطاع الخاص، مع تقليص جاذبية الوظائف الحكومية.

يقدم هذا الكتاب، الذي حرره نافتيج ديلون وطارق يوسف، إسهامًا قيّمًا في هذا المجال، في ظل الطبيعة الاقتصادية المتغايرة والحاجة لفهم أفضل لحياة الشباب. فمنذ ٢٠٠٦ عملت مبادرة شباب الشرق الأوسط (وهي برنامج مشترك بين مركز ولفنسون للتنمية في معهد بروكنجز وكلية دبي للإدارة الحكومية)، بالتعاون مع مجموعة من أفضل الباحثين في المنطقة - على تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية المعقدة التي يواجهها الشباب.

يجمع هذا الكتاب باقة من الرؤى التي تغطي منطقة الشرق الأوسط، ويرسم صورة إقليمية حقيقية عن كيفية تقدم الشباب في العمر. وهو لا يقف عند تصوير محنتهم الراهنة، بل يمهد السبيل كذلك إلى سياسات أفضل يمكن للشرق الأوسط تبنيها، إن توفرت لديه الإدارة، لتجنب تبديد أكثر موارده قيمة على الإطلاق.

حول مبادرة شباب الشرق الأوسط

مبادرة شباب الشرق الأوسط هي مشروع مشترك بين مركز ولفنسون للتنمية بمعهد بروكنغز وكلية دبي للإدارة الحكومية. وبوصفها البرنامج الأول من نوعه لبحوث السياسات، تسعى المبادرة إلى تعزيز إدماج شباب الشرق الأوسط اقتصاديًا واجتماعيًا. إذ يتمثل الهدف الرئيس من المبادرة في تعزيز قدرة مجتمعات المنطقة سياسيًا على استيعاب حاجات شبابها المتغيرة، وتلبيتها. كما تسعى المبادرة إلى تنمية وتعزيز أجندة سياسات تقدمية للمنطقة؛ من خلال بناء تحالف دولي من الأكاديميين وصناع القرار والقادة الشباب من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ولقد شرعت مبادرة شباب الشرق الأوسط في بناء شراكة جديدة مع مؤسسة "صلتك"، المبادرة الإقليمية التي أطلقتها صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند في قطر. وتسعى هذه الشراكة إلى الترويج واسع النطاق لاستحداث فرص العمل، وتشجيع ريادة الأعمال، وتمكين الشباب من الحصول على رأس المال والدخول إلى الأسواق. وستعمل مبادرة شباب الشرق الأوسط ومؤسسة "صلتك" من أجل إبداع حلول في القضايا شديدة الأهمية بالنسبة للشباب؛ من خلال دعم المعرفة الجديدة والابتكار والتعلم العابر للحدود.

تأسس مركز ولفنسون للتنمية بمعهد بروكنغز في يوليو (تمّوز) ٢٠٠٦، من قبل جيمس د. ولفنسون، الرئيس السابق للبنك الدولي وعضو مجلس أمناء معهد بروكنغز. ويعمل المركز على تحليل الكيفية التي يمكن

من خلالها إدماج الموارد والمعارف وإمكانات التنفيذ بغية إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي واسع النطاق.

أما كلية دبي للإدارة الحكومية، فهي مؤسسة بحثية وتعليمية تركز على السياسة العامة في العالم العربي. تأسست الكلية في ٢٠٠٥ تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي. وتهدف الكلية إلى تعزيز الحكم الرشيد من خلال تعزيز قدرة المنطقة على اعتماد سياسات عامة تتسم بالفاعلية.

شكر وتقدير

يعتمد هذا الكتاب على البحوث التي ترعاها وتدعمها مبادرة شباب الشرق الأوسط. من هنا نود أن نتوجه بالشكر إلى كل مؤلفي فصول الكتاب على بحوثهم الممتازة وإسهاماتهم الثريّة في تعزيز فهم قضايا الشبابّ على امتداد المنطقة.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للوزيرة هالة بسيسولطوف، وجون بلو مكويست، وليل برنارد، وماريا كوربيا، ويندي كنينجهام، وسمر دودين، وجان فارس، وأحمد جلال، وهبة حندوسة، ورامي خوري، وسانتياجو ليفي، وريك ليتل، وسينثيا لويد، والوزير محمود محي الدين، وكارولين موسير، وت. بول شولتز، وأمارتيا سن، وهيلاري سيلفر، وديان سينجرمان، وتامارا كوفمان ويتس، وآدم ولفنسون، وإلين ولفنسون، وناعومي ولفنسون، لإسهاماتهم الفكرية في تشكيل اتجاه الأبحاث الواردة هنا. ونود كذلك أن نعبر عن امتناننا لمؤسسة "التعليم من أجل التوظيف"، ومنظمة "أنقذوا الأطفال"، ومؤسسة "الأمانة السورية للتنمية" على توفير معلومات بشأن أنشطتها الخاصة بشريحة الشباب في مجتمعات الشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، نود أن نتقدم بالشكر إلى كل الزملاء بمعهد بروكنغز على ما قدموه من دعم ورؤى ومقترحات؛ وخاصة إلى راج ديساي، وراجي جاغاديسان، وهومي خراس، ويوهانس لين؛ والشكر موصول إلى بوب فاهرتي، وطاقم العمل في معهد بروكنغز، وعلى وجه الخصوص كريس كيلاهر وجانيت ولكر لتوجيهاتهما الصبورة لنا أثناء عملية النشر.

وأخيرًا، نود أن نتوجه بالشكر إلى فريقنا العامل في مبادرة شباب الشرق الأوسط؛ سامنتا كونستانت وبول دايير لمراجعتهما الجيدة للنص وتقديم المشورة والتوجيهات السليمة، وكذلك إلى ماري كرانيش لتفانيها وحرصها في إدارة محفظة البحوث وتنسيق مختلف مراحل الكتابة والتحرير، وإلى ديانا جرينوولد وأمنية فهمي لمساعدتهما البحثية المتميزة واهتمامهما بالتفاصيل، ونود أن نشكر أيضًا متدربينا؛ نور عبد الرزاق، وكريستينا ديريكسون، وجميل واين على كل ما بذلوه من عمل شاق وبنّاء.

مقدمة

نافتيج ديلون وطارق يوسف

تتحرك منطقة الشرق الأوسط في سياق تدافع محورين رئيسين[1]: يتمثل المحور الأول في تقاطع مصالح دول الشرق الأوسط مع القوى الأوروبية لتشكيل الخريطة الجيوسياسيـــة للمنطقة، ويتضمّن المحور الثاني الشعـــوب والحكومات ومساعيها الرامية إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهو محور لا يتضح كثيرًا في الفعاليات اليومية الأساسية التي تشغلنا. كما أنّ هناك محورًا ثالثًا بدأ يتشكل حاليًا ويؤثر في منطقة الشرق الأوسط، وإن لم يـــكن مفهومًا بعد بشكل جيد، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "محور الأجيال". فجماعة الشباب- وهي الأكبر حجمًا في تاريخ الشرق الأوسط الحديث- تسعى جاهدة إلى تحقيق الازدهار، ومن ثم فهي تسهم في رسم السياسات.

باتت منطقة الشرق الأوسط تُعرّف في السنوات الأخيرة من واقع سلسلة من الثنائيات المتقابلة: الديمقراطية مقابل الاستبداد والسلطوية، والإسلام مقابل العلمانية، والانتعاش الاقتصادي مقابل الركود. وبغض النظر عن ماهية مواطن الخلل، تشترك تلك الثنائيات جميعها في بعد الأجيال. فالشباب هم من يضغطون من أجل تغيير المؤسسات والمعايير الاقتصادية القائمة، وتشكيل وصياغة مؤسسات ومعايير جديدة. وقد بدأ محور الأجيال هذا يتكشف في ظل اقتصاد عالميّ متنافس؛ يسعى في سياقه شباب الشرق الأوسط إلى الوصول إلى الثراء والانفتاح اللذين يتمتع بهما أقرانهم في مناطق أخرى من العالم.

فعلى مدار العقدين الماضيين، أفضى التحول الديمغرافي الذي شهدته المنطقة إلى وجود قطاع من السكان الشباب في سن العمل يمثلون الآن أهم موارد اقتصادات الشرق الأوسط. وعلى وجه العموم، فعند وجود قطاع كبير من السكان في سن العمل، وعدد أقل نسبيا من الأطفال والمتقاعدين المعالين؛ يمكن لذلك أن يحرر الموارد، ويزيد المدخرات، ويسفر عن أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل. وأُحرز في هذا المجال تقدم هائل؛ حيث حلّ جيل أفضل صحةً وأعلى تعليمًا محلّ الأجيال السابقة التي عانت من معدلات وفيات عالية ونسب أمية مرتفعة. كما أحرزت مكاسب ضخمة جراء التوزيع الأكثر إنصافًا لفرص التعليم بين الرجال والنساء.

ومع كل هذا، لم تحقق التنمية في منطقة الشرق الأوسط العدالة المرجوة، إذ تخطّت غالبية الشباب العظمى. فقد استفادت الأجيال السابقة من التعليم المجاني، ومن ضمانات وظائف القطاع العام، ومن دعم الدولة القوي الذي أخذ شكل إعانات واستحقاقات. أما بالنسبة لمن ولدوا في عقد الثمانينيات من القرن العشرين وما تلاه، فقد توقفت المؤسسات التي كانت فيما مضى تكفل المساواة بين الأجيال والعدالة الاجتماعية عن عملها. لقد أدت حدة الضغوط الديمغرافية إلى تراجع قدرة القطاع العام على التوظيف ودعم نظم التعليم، وحتى إن استطاعت هذه المؤسسات استيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد الشباب، فإنها لم تعد مناسبة لعالم محركه الأساسي للنمو الاقتصادي هو الابتكار وروح المبادرة. وبالنتيجة، يقف شباب الشرق الأوسط على مسافة بعيدة من أقرانهم في أجزاء أخرى من العالم، كشرق آسيا على سبيل المثال.

واليوم، تخفق نظم التعليم في منطقة الشرق الأوسط في تقديم المهارات اللازمة، كما أنّ آفاق سوق العمل للداخلين الجدد إليه آخذة في التدهور. ومع أن الإناث أصبحن يحصلن على تعليم أفضل، فإنهن يواجهن إقصاء واسع

النطاق من سوق العمل. وبات تأخر سن الزواج ظاهرة شائعة في بعض البلدان؛ حيث يواجه الشباب كثيرًا من المعوقات في سياق مسعاهم إلى تكوين أسرة؛ تفرضها البطالة، وارتفاع تكاليف الزواج، وعدم إمكانية الحصول على مساكن بأسعار معقولة. وتفضي هذه المعوقات مجتمعة إلى إضعاف الحراك الاقتصادي للأجيال الحالية والمستقبلية.

يسعى هذا الكتاب إلى تحقيق فهم أفضل للصراعات المادية التي يواجهها الشباب والتي تتعلق بالأسئلة الكبرى حول التنمية الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط. ويجمع بين وجهات نظر ورؤى متعددة من ثماني دول؛ تتناول بالتحليل كيفية انتقال الشباب إلى مرحلة النضج، واستيضاح كيف ترسم المؤسسات معالم هذا الانتقال. وما نرجوه هو ألا يتم النظر إلى مادة هذا الكتاب من منظوري الديمغرافيا أو الأمن الضيقين، بل أن يتم تناوله من منطلق خطة تنمية شاملة أعمّ في منطقة الشرق الأوسط. فالغاية النهائية من هذا الكتاب هي إقناع واضعي السياسات أن الإصلاحات التي تستهدف معالجة الأضرار الواقعة على الفئات العمرية الأصغر سنا تقلص من حالة الغبن الناجمة عن التفاوتات في الدخل والنوع الاجتماعي.

اختيار الإطار النظري لدراسة حياة الشباب

استخدمت الدراسات العالمية عدة أطر نظرية في تحليل حياة شباب بلاد ومناطق مختلفة من العالم. بيد أن أكثر تلك الأطر شيوعًا هو الاتجاه الكلاسيكي الجديد في الاقتصاد (النيو-كلاسيكي) لتكوين رأس المال البشري، والإطار الاجتماعي - الديمغرافي لرحلة الحياة[٢]. يؤكّد الأول على أهمية التعليم،

ومهارات الشباب العاملين، وإسهاماتهم في الإنتاج والتنمية. فيما يركّز الثاني على الانتقالات الفردية، ومساراتها، وعلاقاتها بالمؤسسات وبالحقب التاريخية(٣). فضلاً عن ذلك، فقد تم تبني مفهوم الإقصاء الاجتماعي لفهم العوامل التي تحول دون المشاركة الكاملة لجماعات معينة في النشاطات المتوافق عليها في المجتمع الذي يعيشون فيه(٤).

وبدأت المنظمات الدولية حديثًا في الاتجاه نحو وضع أطر سياسية حيز التنفيذ. حيث يسلط تقرير التنمية الدولية ٢٠٠٧ الصادر عن البنك الدولي الضوء على الفرص التي يمكن استغلالها لتحفيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر؛ عبر تعزيز السياسات والمؤسسات التي تؤثر على تنمية رأس المال البشري الشبابي(٥). ويركز تقرير أصدره المجلس الوطني للبحوث بالولايات المتحدة على مدى تأثير القوى العالمية سريعة التغير على انتقالات الشباب في الدول النامية، لا سيما ما يتعلق منها بالانتقالات الحادثة في خمسة أدوار أساسية للشخص الناضج تمثل دوره كعامل ناضج، ومواطن مشارك في المجتمع، وزوج، وأب، ورب أسرة(٦).

سوف نعتمد في هذا الكتاب على تلك الأطر النظرية؛ حيث نأخذ أكثر ملامحها ارتباطًا ونسقطها على منطقة الشرق الأوسط. وتبرز ثلاثة ملامح رئيسة للإطار الذي يتم اعتماده هنا: أولاً؛ أننا سنبتعد عن النهج التقليدي في دراسة ظواهر حياة الشباب (كالتعليم والتشغيل) بشكل منفصل، وسنقوّم ثلاثة انتقالات أساسية متداخلة معًا: التعليم، والتوظيف، وتكوين الأسرة. وسنركز بشكل خاص على موضوع الزواج وفقًا للبيانات المتاحة؛ نظرًا لأن الأعراف الاجتماعية الراسخة في منطقة الشرق الأوسط تجعل من تكوين الأسرة شرطًا أصيلاً للاندماج الاجتماعي الكامل.

ثانيًا: ندرك أن الانتقالات والمسارات الفردية جزء متكامل من حركة الحياة، التي غالبًا ما تتشكل في ظل تاريخ بلدان الشرق الأوسط، واقتصاداتها، وسياساتهـــا، وثقافاتها. ومن ثم، فإن الأحداث، والوقت، والجغرافيـــا، وكذلك جماعات الأفراد تسهم جميعها في تعديل تلك الانتقالات والتأثير عليها. يقودنا هذا الإدراك إلى معرفة كيفية تنوع مسارات الحياة عبر الحقب التاريخيـــة والسياقات الوطنية المتباينة.

وأخيرًا، نؤكد من خلال هذا الكتاب على أهمية المؤسسات والحوافز التي تقدمها في سياق تأثيرها على تحولات الشباب. وما نقصده بالمؤسسات في هذا الطرح هي: "اللوائح والقوانين التي تحكم نظام التعليم، وأسواق العمل، والائتمان، والسكن"، وكذلك المؤسسات غير السوقية مثل الأعراف الاجتماعية.

وفي ضوء هذا الإطار، نأمل أن ينظر واضعو السياسات وباحثـــو المستقبل نظرة أكثر ترابطًا إلى حياة الشباب، وأن يدركوا أن حياة الشباب يمكن نمذجتها وفقًا لقواعد مؤسّسية. ومن واقع استخدام هذا الإطار، يعتمد الكتاب على أفضل البيانات والمؤشرات المتاحة لاستجلاء حياة الشباب. وفضلاً عن أنه يأتي كمحاولة لتحقيق المزيد من الفهم، فهو يكشف كذلك عن حدود معرفتنا المقيدة بعدم توفر بيانات متاحة عالية الجودة عن منطقة الشرق الأوسط.

جيل يترقب: إطلالة على فصول الكتاب

يسهم هذا الكتاب في التعبير عن الاهتمام المتزايد بالشباب في ظل ارتباطهم بسياسات التنمية وممارساتها. وتحاول الفصول التالية تقديم تقويم شامل للانتقالات الرئيسة الثلاثة للشباب في ثمانية بلدان شرق أوسطية.

ففي الفصل الأول، يضع نافتيج ديلون، وبول دبير، وطارق يوسف، انتقالات الشباب في سياق تاريخي أوسع، منطلقين من فرضية مفادها أن التحديات التي تواجه شباب الشرق الأوسط اليوم لم تكن موجودة في الجيل الذي سبقه. إذ يرون أن الأجيال السابقة عايشت مسار الحياة التقليدية الذي ساد في أغلب مجتمعات الشرق الأوسط الريفية، حيث كانت الأسرة والمجتمع المحلي يمثلان وسيط التحول إلى مرحلة النضج. وكان لتمدد دور مؤسسات الدولة في الفترة بين الخمسينيات حتى الثمانينيات أثره في تمهيد الطريق لمسار حياة البحبوحة؛ حيث تولت الحكومات مسؤولية توفير التعليم والتوظيف ورعاية المواطنين. أما الشباب الذين قدموا للحياة منذ مطلع الثمانينيات، فقد عايشوا مسار حياة البحبوحة وهو في طور الأفول، وعاصروا في الوقت ذاته انبثاق مسار حياة جديد، وإن لم يكن قد اتّخذ صورته الكاملة بعد.

ومن واقع رؤيتهم المركبة، يبين المؤلفون كيف باتت انتقالات الشباب أكثر تعقيدًا وأقل يقينًا. فعلاوة على ما انطوت عليه الضغوط الديمغرافية الشديدة والنمو الاقتصادي المتقلب من تقويض آفاق المستقبل أمام الشباب، لا يغفل "ديلون، ودبير، ويوسف" كذلك الدور المحوري الذي اضطلعت به المؤسسات القائمة في إعاقة تنمية الشباب اقتصاديا.

وفي الفصل الثاني، يطرح جواد صالحي أصفهاني، ودانيال إيجل، رؤية مفادها أن سخط الشباب الإيراني يلقى كثيرًا من اهتمام المراقبين الخارجيين، في حين لا يزال فهم البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل حياتهم محدودًا للغاية. ويعرض الباحثان صورة تفصيلية لمعدلات الخصوبة المتزايدة في عقدي السبعينيات والثمانينيات في إيران، وما أفضت إليه من انفجار ضخم في أعداد الشباب. ففي ١٩٩٥، كان عدد الإيرانيين في المرحلة

العمرية (١٥-٢٩ سنة) يبلغ ١٣ مليون نسمة، وهو رقم مرشح للوصول إلى ذروته في ٢٠١٠ ليبلغ ٢٠ مليون نسمة. وقد يسفر تناقص معدلات الخصوبة الراهن في إيران عن "هبة ديمغرافية- **Demographic Gift**"، يمكنها دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

ويوجد حاليا بالفعل مؤسسة لتنمية رأس المال البشري في إيران. وفي هذا الصدد، يوضح صالحي أصفهاني وإيجل أن متوسط سنوات الدراسة قد تضاعف خلال جيل واحد برغم أن الشباب الإيراني يواجه نظامًا تعليميا شديد التنافسية وإقصائيا إلى حد كبير؛ يتنافس فيه الطلبة من أجل الفوز باليانصيب الجامعي. ومع ذلك، فبمجرد الانتهاء من الدراسة يعاني الشباب الإيراني من البطالة، ويتعيّن عليهم الانتظار فترات طويلة حتى يتمكنوا من الحصول على أول فرصة عمل. والطريق للحصول على وظيفة مليء بالعراقيل التي يفرضها سوق عمل صارم وسيئ الإعداد بدرجة لا يتمكن معها من استيعاب أكثر من ٣-٤ بالمئة من قوة العمل سنويا. ومع ضيق آفاق العمل، وارتفاع تكاليف الزواج، يجد الشباب الإيراني أنفسهم مضطرين لتأخير الزواج واستمرار الاعتماد على الأسرة.

ونظرًا للزيادة الهائلة في أعداد الشباب مع استمرار إقصائهم، يرى صالحي أصفهاني وإيجل ضرورة إصلاح "العقد الاجتماعي" لمرحلة ما بعد الثورة. ولقد اتُخذت بالفعل بعض الإجراءات الإصلاحية في هذا الصدد: حيث تراجع التوظيف في القطاع العام، وجُمّدت الأجور فيه، كما أفضت بعض التغييرات الأخيرة في قانون العمل لسنة ١٩٩٠ إلى إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القيود المفروضة على التعيين والفصل من العمل. لكن لا يزال الطريق طويلاً أمام مؤسسات التعليم والعمل والزواج الإيرانية قبل أن تشرع في التغيير الذي يمكنها من الإفادة من هذه "الهبة الديمغرافية".

وفي الفصل الثالث، يبين راجي أسعد وغادة برسوم أن انتقالات الشباب المصري تتشكل في ضوء التغيرات الأخيرة التي طرأت على البيئة الاقتصادية والاجتماعية في مصر. فما زالت مستويات الفقر على حالها بلا تغيير نظرًا للزيادة المضطردة في تدني الإنتاج والعمل مقابل أجور زهيدة، على الرغم من أن الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ منذ ٢٠٠٤ قد أفضى إلى تناقص معدلات البطالة. ويعدّ الشباب العاملون أكثر المتضررين من هذه التغيرات في ظل مستويات دخلهم شديدة التدني وزيادة الدخل الحقيقي بوتيرة هي الأبطأ من نوعها.

ويحدد أسعد وبرسوم إمكانية الحصول على التعليم، وجودته، بوصفهما من التحديات الكبرى التي تواجه نظام التعليم. فالفتيات الصغيرات في صعيد مصر، والشباب القادم من خلفيات اجتماعية اقتصادية منخفضة معرضون بشدة للتسرب المبكر من المدرسة أو عدم الالتحاق بها أساسًا. كما يري الباحثان أن سوق العمل يتخبط بين ثلاثة اتجاهات: أولها أن عنصر الشباب يتزايد على نحو مضطرد، وثانيها أن المزيد من الإناث يدخلن إلى سوق العمل، أما الثالث فهو أن جمعًا كبيرًا من الباحثين عن وظائف هم من خريجي التعليم العالي. إذ إنه مع وصول التضخم في أعداد الشباب لذروته، زاد عدد الداخلين الجدد إلى قوة العمل من ٤٠٠ ألف سنويا أواخر عقد السبعينيات إلى نحو ٨٥٠ ألف سنويا مع مطلع الألفية الجديدة. ويختتم أسعد وبرسوم بحثهما بتقويم فاعلية الإصلاحات الأخيرة التي أجريت على نظام التعليم وسوق العمل.

وفي الفصل الرابع، يوجّه إدوار ساير، وسامية البطمة، اهتمامنا إلى البون الشاسع بين التركيبة الديمغرافية والتنمية في الضفة الغربية وغزة؛

حيث يشهد الواقع تناميًا مضطردًا في عدد السكان من فئة الشباب، تقابله أوضاع اقتصادية آخذة في التدهور. ويفترض الباحثان أن الأجيال السابقة من العمال الفلسطينيين توَفّر لهم مصدران للتشغيل، كما قدمت إسرائيل في إحدى الفترات مصدرًا ثالثًا. بيد أن سوق العمل الإسرائيلي أغلق أبوابه في وجه العمالة الفلسطينية في السنوات الأخيرة. فضلاً عن ذلك، فقد سنحت الفرصة للفلسطينيين في بعض الأوقات للهجرة إلى دول الخليج للعمل فيها، إلا أن تلك الوظائف باتت الآن حكرًا على العمالة المهاجرة من جنوب آسيا. ونتيجة لذلك، أصبحت بوابة الانتقال من حالة البطالة إلى التشغيل مغلقة في وجه الشباب الفلسطيني، وبات الأفق يضيق أمام خريجي التعليم العالي، إلى حدّ وصلت معه معدلات بطالة الشريحة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) من خريجي الجامعات نسبة ٣٦ بالمئة في الضفة الغربية و ٦٤ بالمئة في غزة.

ويخلص ساير والبطمة إلى أن القطاع العام والمعونات الدولية لا يستطيعـــان وحدهما توفير ما يكفي من الفرص لاستيعاب أعـــداد الشباب المتزايدة. كذلك فمن المنتظر أن تؤدي الضغوط المالية في نهاية المطاف إلى إجبار السلطة الفلسطينية على الحد من توسع القطاع العام المتضخم بالفعل؛ إذ لا يمكن لأي قدر من المعونات أن يحفّز بمفرده النمو والتنمية. وفي هذا الصدد يؤكد الباحثان على أهمية رفع القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، والسماح بحرية حركة البضائع والعمالة داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها؛ إذ سيظل الشبـــاب واقفًا على أعتاب مستقبل قاتم طالمـــا استمرّ غياب هذه الشروط المبدئية.

وفي الفصل الخامس، يركز جاد شعبان على جيل ما بعد الحرب الأهلية في لبنان الذي يبلغ مليون مواطن في المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة). ويرى الباحث أن لبنان يفخر برأس ماله البشري الذي يعد ميزته

النسبية الوحيدة مقارنة بجيرانه الأغنياء بمواردهم الطبيعية. فمنذ أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها في ١٩٩٠، بدأ لبنان جهودًا طموحة لإعادة الإعمار، وسجل أرقامًا قياسية في الإنفاق على التعليم والصحة. وبرغم ذلك، لم تسفر تلك الاستثمارات عن تحسن في أوضاع الشباب. إذ لا يزال التفاوت في التعليم شاسعًا؛ حيث تقل معدلات التحاق الشباب بالمدارس في المناطق الفقيرة عن مثيلاتها في المدن، وتزيد معدلات البطالة بين الشباب عن مثيلاتها بين الكبار، وفي ضوء إقرار ثلث الشباب برغبتهم في ترك البلد تظل معدلات الهجرة مثيرة للقلق.

ويؤكد شعبان أن حالة الاضطراب السياسي وانتشار الصراعات- بما فيها الحرب بين حزب الله وإسرائيل في ٢٠٠٦- أوجدت بيئة لا يمكن توقع مفرداتها للشباب اللبناني. وتلقيًا لمخاوف من تجدد الصراع بظلالها على الشباب جاعلة إياه في حالة من اللامبالاة، وغير مقتنع بجدوى وضع أهداف له على الأمد الطويل. إذ تسبّب نقص الفرص بمستويات هجرة عالية أسفرت عن حلقة مفرغة من التخلّف جرّاء استنزاف رأس المال البشري في لبنان. ويقدم شعبان في هذا السياق عددًا من التوصيات الهادفة إلى دعم مزيد من إدماج الشباب اقتصاديا وسياسيا؛ مثل تحسين قدرة طلبة المناطق الفقيرة على الحصول على التعليم، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تشغيل الشباب.

وفي الفصل السادس، يقدم طاهر كنعان، ومي حنانيا، تحليلاً وافيًا لوضع الشباب في الأردن. ويذكرنا الباحثان بما شهده التاريخ الحديث للأردن من تغيرات مفاجئة على أراضيه، وتعداد سكانه، فضلاً عن هزات اقتصادية نجمت عن صراعات في دول مجاورة مثل العراق. ويوضح الباحثان كيف

أن حرب الخليج ١٩٩١، والانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠، والغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، قد أسفرت جميعها عن تدفق المهاجرين للأردن. في الوقت ذاته، اقترن ذلك بمعدل نمو سكاني يبلغ ٢,٧ بالمئة في المتوسط بين الأردنيين، مانحًا الأردن رصيدًا ثابتًا شديد التأثير تمثل في رأس ماله البشري. وحتى يتسنى له الإفادة من هذه الأرصدة، يتوجّب على الأردن توفير أكثر من نصف مليون وظيفة جديدة سنويا لكي يتمكن من الحفاظ على مستويات البطالة الحالية فحسب.

في المقابل، يعرض كنعان وحنانيا كيف أن الأردن لا يزال بعيدًا عن التصدي لتلك التحديات. فالنمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي في الآونة الأخيرة لم يخفق فقط في توفير فرص عمل كافية، بل إن الوظائف التي تم توفيرها لم تكن بالجودة الكافية لترضي طموحات وتوقعات قوة عمل متزايدة ذات مستوى عالٍ من التعليم. فقد كان القاسم الأعظم من الوظائف المتاحة في قطاع التشييد والبناء، والتي تذهب في أغلبها للعمالة الأجنبية. ولا تزال المرأة تعاني من التهميش، في ظل معدلات مرتفعة من البطالة النسائية. وتلقي هذه الآفاق القاتمة للتشغيل بظلالها على الاحتمالات القائمة لتكوين الأسرة. فمتوسط سن الزواج آخذ في الارتفاع بين الرجال والنساء على السواء، لا سيما أن الحصول على مسكن مستقل صار أكثر صعوبة برغم حالة الازدهار الحقيقية التي شهدها القطاع العقاري في الآونة الأخيرة.

كما يقدم كنعان وحنانيا تحليلاً شاملاً للإصلاحات الأخيرة التي شهدها قطاعا التعليم والتوظيف. حيث يزعمان أن المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأردنية، برغم تلك الإصلاحات، لا يزال أمامها الكثير لتقدمه حتى تستطيع تلبية احتياجات العدد الهائل من مواطنيها الشباب. وأنّ على

النظام التعليمي الذي يواصل إعداد الشباب للعمل في القطاع العام أن يتغير جذريا. ويريان – من ناحية أخرى – أن لا مهرب للاقتصاد من ابتكار آليات جديدة لتوفير فرص عمل حتى يتسنى له التصدي لضغوط سوق العمل الشديدة، في ضوء عجز القطاع العام والهجرة عن استيعاب فائض قوة العمل.

وفي الفصل السابع، يرسم براهيم بودربات، وعزيز أجبيلو، صورة جيل شاب يتقدم به العمر في المغرب فيما تتخبط بلاده بين ثلاثة تحديات رئيسة. أولها الزيادة الهائلة في أعداد الشباب بالتزامن مع ضعف الأداء الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي البطيء، الأمر الذي قلص كثيرًا فرص المواطنين الشباب. وثانيها خضوع المغرب لحالة سريعة من التمدن خلال العقود الأربعة الماضية، ما زاد الضغوط على أسواق العمل في المدن. وأما آخر هذه التحديات فيتمثل في تفشي الفاقة، وما يترتب عليه من تأثير على الشباب، لا سيما في الأرياف.

وفي سياق مسعاه نحو تعليم أفضل والحصول على فرص عمل لائقة، يحاول هذا الجيل من الشباب المغربي– نساءً ورجالاً– أن يمتلك المقومات التي تمكنه من النجاة من مصيدة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وقد طرأ على التعليم تحسن ملموس بالفعل، كما ضاقت فجوة النوع الاجتماعي (الجندر) في التعليم الابتدائي إلى حد كبير، وكذلك تضاءلت معدلات البطالة في السنوات القليلة الماضية، غير أن تلك التحسنات حملت معها إخفاقات جديدة. فوفقًا لما يورده بودربات وأجبيلو تعد معدلات الرسوب في التعليم الابتدائي من بين الأسوأ في دول الشرق الأوسط. وبرغم تنامي الاستثمارات في التعليم الثانوي، فإن معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية في المغرب لا تزال ضعيفة بالمقارنة مع دول أخرى ذات مستويات دخل متقاربة. ولا تزال هناك نسبة

عالية من البطالة، وطوابير ممتدة تنتظر فترات طويلة فرصة الحصول على عمل، وبخاصة بين خريجي التعليم الثانوي والعالي.

ويرى بودربات وأجبيلو أنه لم يعد من الممكن النظر للبطالة بين صفوف الشباب كظاهرة طبيعية لدورة العمل. فمع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلم نتيجةً لتراجع القطاع العام في عقد الثمانينيات، تحولت البطالة إلى مشكلة هيكلية ومصدرًا لنمو التوترات الاجتماعية. ولقد استجابت الحكومات المغربية لتلك الإشكالية من خلال سلسلة من المبادرات؛ مثل إصلاح قانون العمل المغربي ليعمل على تشجيع الاستثمار، وإيجاد مناطق تنمية خاصة. بيد أن الاستجابة الحكومية- وفقًا للباحثين- لا تزال جزئية ونادرًا ما تخضع للتقويم من أجل قياس تأثيرها.

وفي الفصل الثامن، يركز نادر قباني، ونورا كامل، على التحول السوري من وضعية الاقتصاد الذي يقوده القطاع العام إلى اقتصاد "السوق الاجتماعي"؛ نظرًا لأن سوريا ستصبح مستوردًا لكل احتياجاتها من النفط في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، يقف الشباب وحاجاتهم المتنامية للتعليم، والتوظيف، والمسكن كمحركات رئيسة لهذه الإصلاحات الاقتصادية. بيد أنّ تفضيلهم لوظائف القطاع العام، يرجّح أن يكونوا هم أنفسهم مصدر مقاومة لهذه الإصلاحات.

ويتمثّل التحدي الذي يواجه سوريا – كما يراه قباني وكامل – في المحافظة على استمرار دعم إصلاحات السوق بين جيل الشباب الذي سيكون المستفيد من هذه التغيرات. وتأتي على قائمة الأولويات في هذا الصدد الحاجة إلى إصلاح نظام التعليم. إذ إن انعدام التوافق بين مهارات الباحثين

عن عمل واحتياجات أصحاب العمل تنعكس بشكل استثنائي في العائد المتردي من التعليم. ففي سوريا، تحقق سنة التعلّم الإضافية زيادةً لا تتجاوز ٢ بالمئة في الأجور، مقارنة بزيادة تتراوح بين (١٠-١٥ بالمئة) على المستوى العالمي. كما تحتاج الإصلاحات الاقتصادية إلى أن تتضمن تحسينًا في أوضاع سوق العمل بالنسبة للشباب العاملين. ويوضح قباني وكامل أن معدلات البطالة بين الشباب هبطت من ٢٦ بالمئة في ٢٠٠٢ إلى قرابة ١٩ بالمئة في الآونة الأخيرة. ولا يزال إغراء التوظيف في القطاع العام قويا، لاسيما بين الشابات، على الرغم من توفّر فرص عمل في القطاع الخاص للعديد من الشباب.

ولهذه التفضيلات الوظيفية ما يبررها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فأجر الإناث في القطاع العام أعلى من نظيره في القطاع الخاص، وبالنسبة للرجال تقدم وظائف القطاع العام استقرارًا وحيثية اجتماعية لازمين للزواج وتكوين الأسرة. وفي حين قلّصت الحكومة السورية التوظيف في القطاع العام، وسمحت للقطاع الخاص بمزيد من المنافسة في العديد من القطاعات، فإن من شأن بعض المبادرات الحديثة أن تعزز جاذبية الوظائف الحكومية؛ كزيادة أجور القطاع العام أكثر من مرة منذ العام ٢٠٠٠ على سبيل المثال. وما لم تصحب سياسات التقشف جهودُ مواءمة أفضل بين أجور القطاع العام ومردود القطاع الخاص المزدهر، فستستمر الأفضلية للوظائف الحكومية وسيضعف دعم الإصلاحات الاقتصادية.

وفي الفصل التاسع، يركز راجي أسعد، وغادة برسوم، وإميلي قوبيتو، ودانيال إيجل، على اليمن، أفقر دول الشرق الأوسط، والدولة التي تعاني من

العجز في تنميتها البشرية ومواردها الطبيعية. ففي ظل استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة إلى أكثر من ستة أطفال في عمر الإعالة لكل امرأة، يعد سكان اليمن من أكثر المجتمعات شبابًا في دول الشرق الأوسط، حيث يقل عمر ٧٥ بالمئة أو أكثر من السكان عن ٢٥ سنة. ويرى الباحثون أن اليمن مهددة بضياع جيل كامل تحت وطأة الفقر، مع تناقص الموارد الطبيعية، وانخفاض مستويات التنمية البشرية، وارتفاع مستويات الفقر.

ولقد أظهر الباحثون أن اليمن تمتلك مجموعة من أكثر المؤشرات التعليمية فقرًا في العالم؛ في ظل انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وانتشار الأمية على نطاق واسع. فمن الشائع بالنسبة للتعليم في اليمن تردي التحصيل الدراسي، وانخفاض القدرة على الاحتفاظ بالمعلومات، وكذلك تدني معايير جودة التعليم، بيد أن أثرها يمسي أكثر وضوحًا على إناث الأرياف. ويتسم سوق العمل اليمني بمحدودية قدرته على التوظيف في القطاع الرسمي، ولا تتاح لأغلب الشباب سوى فرص عمل غير رسمية لا توفر الأمان الوظيفي، وقلة قليلة من فرص العمل تلك تسمح بالارتقاء المهني. ويعكس ارتفاع حالات الهجرة الداخلية (إلى المدن اليمنية) والخارجية (إلى الدول الأخرى) مدى اضطرار الشباب والأسر للسفر بحثًا عن فرص عمل تدر عائدًا مقبولاً.

واستجابة لتلك التحديات، فقد اضطلعت الحكومة اليمنية بحزمة من الإصلاحات الرامية إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ودعم القطاع الخاص في توفير فرص عمل. ويعكس اعتماد الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ٢٠٠٦ التزام الحكومة بتحسين وضع الشباب في اليمن. وبرغم

ذلك، فإن تلك الجهود يعوقها نقص شديد في الموارد، فضلاً عن تدني القدرات المؤسّسية والإدارية. وحتى يتسنى البدء في علاج أوجه القصور تلك، فإن الباحثين يعولون على المجتمع الدولي– سواء في الغرب أو من بين الجيران الأغنياء لليمن– في زيادة المعونات والمساعدات لها.

وفي الفصل الختامي، يسلط نافتيج ديلون، وجواد صالحي أصفهاني، الضوء على كيفية استجابة دول الشرق الأوسط لمشاكل مواطنيها الشباب. ويلفتان الانتباه للثغرات الكبرى في منهجيات التعامل معها. حيث يرى الباحثان أن زيادة الاستثمارات في المدارس، وبرامج التدريب والدعم التي تستهدف الشباب، لا تعالج الأسباب الحقيقية وراء الإقصاء الاجتماعي، على الرغم من حسن نواياها. وتعود الصعوبات التي تواجه الشباب– من وجهة نظرهما– إلى توالي إخفاقات المؤسسات الأساسية؛ السوقية وغير السوقية. حيث تتأثر انتقالات الشباب بتشابك العديد من تلك الأسواق؛ مثل التعليم والعمل والائتمان والسكن والزواج. وبناءً عليه، فإنّ بزوغ مسار جديد لحياة شباب الشرق الأوسط يتطلّب بالضرورة إصلاح المؤسسات والأسواق الأساسية.

ويوجز ديلون وصالحي وأصفهاني عشرة ملامح مؤسّسية في اقتصادات ومجتمعات الشرق الأوسط يمكنها دعم ازدهار جيل الشباب، وإنصافه. ويرى الباحثان أن تلك الإصلاحات قابلة للتطبيق، وأن الضغوط الديمغرافية تمثل قوة دفع كبيرة في هذا الاتجاه. كما يعرض الباحثان بعض المبادئ لتوجيه السياسات والبرامج المستقبلية. وفي ظل هذا الطرح، يختتم الكتاب بالنظر في المحن التي تواجه الشباب، وكذلك السبل التي يمكن من خلالها للسياسات العامة أن تحسّن حياتهم.

هوامش

1. Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 2007).

2. Hilary Silver, "Social Exclusion: Comparative Analysis of Europe and Middle East Youth," Middle East Youth Initiative Working Paper 1 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007)

3. Glen H. Elder Jr., Monica Kirkpatrick Johnson, and Robert Crosnoe, "The Emergence and Development of Life Course Theory," in *Handbook of the Life Course*, edited by Jeylan T. Mortimer and Michael J. Shanahan (New York: Springer, 2004).

4. Silver, "Social Exclusion: Comparative Analysis of Europe and Middle East Youth."

5. World Bank, *World Development Report 2007: Development and the Next Generation* (Washington: 2006).

6. Cynthia Lloyd, ed., *Growing Up Global: The Changing Transitions to Adulthood in Developing Countries* (Washington: National Academies Press, 2005).

الفصل الأول

جيل يترقب

إطلالة على انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل وتكوين الأسرة

نافتيج ديلون، وبول دبير، وطارق يوسف

يمثل جيل الشباب المولود في الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)، والذي يخطو به العمر الآن إلى مرحلة النضج، الجماعة الأكبر من نوعها في تاريخ منطقة الشرق الأوسط. فبعد أن كان عدد شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) في المنطقة أقل من ٦٧ مليون نسمة في العام ١٩٩٠، يربو تعدادهم الآن على ١٠٠ مليون نسمة؛ مشكّلين بذلك ٣٠ بالمئة من سكان المنطقة، ونحو ٤٧ بالمئة من السكان في سن العمل. وكان هناك الكثيرون ممن يعولون على أن يحظى هذا الجيل بحياة أفضل ومزيد من الرفاه، غير أن كثيرًا من تلك الآمال ما زالت بعيدة المنال.

فمع تنامي أعداد شباب منطقة الشرق الأوسط، ازدادت معاناتهم في تأمين العناصر الأساسية اللازمة لانتقالهم إلى مرحلة النضج. إذ فشلت نظم التعليم على امتداد المنطقة بأسرها في إعداد الشباب للأدوار المتغايرة في الاقتصاد، واستمرت أوضاع سوق العمل في ترديها، في ضوء ارتفاع معدلات بطالة الشباب وانخفاض جودة الوظائف. وأصبح من الشائع تأخر

سن الزواج وتكوين الأسرة في العديد من الدول. والأخطر من ذلك أن التحديات التي تواجه شباب اليوم قد يتم تصديرها إلى الأجيال المقبلة في ظل محدودية تحسين جودة التعليم وتوفير الوظائف.

ويعيش شباب الشرق الأوسط في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية متباينة، وفقًا للمكان الذي يشبون فيه. فمن الملامح التي تميّز بلدًا عن آخر، مدى اعتماد هذا البلد على صادراته من المواد الهيدروكربونية، ومدى اندماجه في الاقتصاد العالمي، ومستويات الاستقرار والسلام فيه. فضلاً عن ذلك، فإن الشباب ليسوا فئة اجتماعية متجانسة؛ حيث يترتب على فوارق النوع الاجتماعي ودخل الأسرة كبير الأثر على انتقالات الشباب. وتتجلى حالة عدم التجانس تلك بأوضح صورها في الدول الثماني المعروضة في ثنايا هذا الكتاب.

يقدم هذا الفصل إطارًا يعين على فهم التحديات المشتركة التي تواجه جيل شباب منطقة الشرق الأوسط، وكيف يمكن للإصلاحات المؤسّسية أن تسفر عن تحسنات ملموسة في حياتهم. حيث يُستهَل الفصل بتحليل كيفية تحول مسارات الحياة في مجتمعات الشرق الأوسط استجابةً لتغيرات القرن العشرين الاقتصادية والاجتماعية. وينتقل بعد ذلك ليركز على التحديـــات المتشابكة التي تواجه الشباب في غمرة التحولات التي تصاحب تعليمهم، وعملهم، وتكوينهم أسرًا جديدة. ثم يلي هذا بيان كيفية إخفاق المؤسسات التي تسيطر على نظم التعليم، وسوق العمل، وتكوين الأسرة في التعامل الناجع مع انتقالات الشباب، تاركةً إياهم كجيل في حالة من الترقب. فيما يوجز القسم الأخير المبادئ الإرشادية الرامية إلى تيسير انتقالات الشباب ودعمها على امتداد منطقة الشرق الأوسط.

مسارات الحياة الثلاثة في منطقة الشرق الأوسط

من المفيد، لفهم حياة شباب منطقة الشرق الأوسط أن توضع مرحلة الشباب "المؤقتة" في مكانها المناسب ضمن إطار مسيرة الحياة. إذ تتألف مسيرة حياة الفرد من سلسلة تحولات وانتقالات ودروب مهمة متمثلة في الدراسة، والحياة المهنية، والأسرية، والتقاعد. ويرى هذا الإطار التنمية البشرية على أنها عملية مستمرة مدى الحياة؛ تشكلها السمات الفردية، والمرحلة الزمنية، والأماكن التي يتقدم الفرد في عمره تحت مظلتها، وكذلك الفرص المتاحة والمعوقات القائمة في بيئته[١]. علاوة على ذلك، يعدّ نجاح الفرد ثمرة عملية تراكمية من الفرص- على كثرتها أو قلتها- وفقًا لوقائع حياته الأولى، لا سيما في مرحلتي المراهقة والشباب.

نرى، عند إسقاط منظور مسار الحياة على شباب منطقة الشرق الأوسط، أنّه يركز أساسًا على الانتقال من الدراسة إلى العمل، ومن العمل إلى تكوين الأسرة. ويلفت الانتباه في الوقت ذاته إلى المؤسسات المهيمنة على نظم التعليم، وأسواق العمل، والسكن، والإقراض المالي؛ وكذلك على الأعراف الاجتماعية؛ والتي تشكل جميعها مسار حياة الشباب[٢]. ومن ثم، فحتى يتسنى فهم عملية إقصاء الشباب، من الضروري تقويم كيفية تبلور مسارات الحياة والمؤسسات الأساسية الداعمة لها عبر الوقت في منطقة الشرق الأوسط، والتي جاءت استجابةً للضغوط الديمغرافية، والازدهار المرحلي، والركود الاقتصادي.

تبرز في منطقة الشرق الأوسط اليوم ثلاثة مسارات حياة رئيسة: مسار الحياة التقليدية، ومسار حياة البحبوحة، ومسار حياة ما بعد البحبوحة[٣].

تتدافع هذه المسارات الثلاثة، متأرجحةً صعودًا وهبوطًا؛ استجابةً للتغيرات الخارجية والداخلية عبر الزمان، وفي ظل ازدياد أعداد السكان. إذ تَراجعَ مسار الحياة التقليدية نتيجةً للتقدم الاقتصادي، أما مسار حياة البحبوحة فلا يزال سائدًا رغم أن صلاحيته في تراجع مضطرد. في المقابل، فإن مسار حياة ما بعد البحبوحة لم يتطور بعد. وقد أفضى التعارض المتنامي بين هذه المسارات الثلاثة، وما ارتبط به من فشل المؤسسات المعنيّة بتمهيد الطريق لعبور الشباب إلى المرحلة التالية، إلى جعلهم جيلاً يقف في حالة من الترقب.

مسار الحياة التقليدية

ينتقل الأفراد هنا مباشرة من مرحلة الطفولة إلى النضج، في ظل مسار حياة تقليدية، غالبًا ما يسود في مجتمعات الشرق الأوسط الريفية. ويحدث هذا الانتقال في ظل الأسرة والمجتمع المحلي، ولا يتيح للشباب- وخصوصًا للمرأة- سوى القليل من الفرص الاقتصادية. لا يزال هذا المسار سائدًا في الأرياف، والأكثر فقرًا في دول الشرق الأوسط، رغم أن انتشاره بات محدودًا بفضل التطوير والتحديث الاقتصادي.

وفي هذا السياق، غالبًا ما تكون إمكانية الحصول على التعليم الرسمي امتيازًا تنفرد به أعداد قليلة؛ نظرًا لعدم وجود مدارس في المجتمعات المحلية، فضلاً عن الفقر الذي يدفع العديد منهم إلى العمل في سن مبكرة. وعلى الرغم من تيسر الحصول على التعليم الابتدائي، فإنه غالبًا ما يكون حكرًا على البنين دون البنات. ويقتصر بحث الشباب الذكور عن العمل في مجمله على الزراعة الأسرية أو الأعمال التجارية في محيط المجتمع المحلي. لذا، فنادرًا ما تطول بهم فترة البحث عن عمل في ضوء توارث المهن والمهارات من جيل إلى

الجيل الذي يليه. أما الإناث فيعايشن انتقالات مختلفة؛ إذ غالبًا ما يتزوجن في سن مبكرة، وتقتصر أدوارهن- إلى حد كبير- على المسؤوليات الأسـرية والمنزلية، وقد يلتحقن ببعض الأعمال الموسمية لتحسين دخل الأسرة.

ولقد ميز هذا المسار الحياة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط خلال حقبة الاستقلال. حيث تشير التقديرات إلى أن قرابة ٨٥ بالمئة من سكان المنطقة كانوا يعيشون في ١٩٥٠ ضمن مناطق ريفية، كما كانت الأمية شديدة الانتشار في ظل تدني التحصيل الدراسي. ففي ١٩٣٩ مثلاً، كانت الأمية بين الكبار في مصر تقدر بنسبة ٩٩,٥ بالمئة، ولم تكن نسبة الذين يلتحقون بالمدارس من الشريحة العمرية (٥-١٩ سنة) تتجاوز ٢٣,٣ بالمئة[٤]. ولا تزال الانتقالات التعليمية حتى اليوم مقترنة باستمرار مسار الحياة التقليدية في دول مثل المغرب واليمن، لا سيما في أريافها. إذ ما زالت نسبة الأمية بين الكبار تناهز ٤٧,٧ بالمئة في المغرب، و٤٥,٩ بالمئة في اليمن[٥]. وبرغم ذلك كله، فقد أسفرت الاستثمارات في مجال التعليم، ومكافحة الفقر، وتحسين الظروف الاقتصادية الكلية على مدار العقود الخمسة المنصرمة، عن تقليص كبير من هيمنة مسار الحياة التقليدية، مفسحةً المجال لمسار حياة البحبوحة.

مسار حياة البحبوحة

مهدت التنمية الاقتصادية التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط، فترة ما بعد الاستقلال، الطريق لمسار حياة البحبوحة؛ حيث برزت مؤسسات الدولة باعتبارها بنى الانتقال - وهياكله التي لها الغلبة. فقد وفرت الدولة التعليم المجاني لأعداد السكان المتزايدة، كما وفّرت لهم التوظيف المستقر في الحكومة

وشركات القطاع العام، والتوسع في آليات الضمان الاجتماعي. وقد مكنت هذه المؤسسات جيل ما بعد الاستقلال من تأمين مستويات راقية من الرفاه الاجتماعي الاقتصادي؛ مؤسسةً بذلك لانتقالات مستقرة تمتّع بها العديد من الأفراد.

وفي سياق مسار حياة البحبوحة في منطقة الشرق الأوسط، ازدادت كثيرًا فرص الحصول على التعليم. حيث ارتفع صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائـــي من ٦٢ بالمئة في ١٩٧٠ إلى ٨٥ بالمئة في ٢٠٠٣، واختفت تدريجيا حالة التمايز على أساس النوع الاجتماعي التي كانت تهيمن على مسار الحياة التقليدية(٦). بالإضافة إلى هذا، قدم ضمان انضمام خريجي المدارس الثانوية والجامعات إلى وظائف القطاع العام في دول مثل مصر والمغرب، حافزًا للشباب، لا سيما ذوي الخلفيات المتواضعة منهم، لاستكمال الدراسة(٧).

كما وفرت حالة الأمان الوظيفي القوية دخلاً آمنًا وثابتًا للعاملين وأسرهم. وتعززت قدرة حكومات المنطقة على توفير تلك الموارد من خلال إنتاج النفط، سواء بشكل مباشر عن طريق عائدات التصدير أو بشكل غير مباشر من خلال عوائد التحويلات المالية التي يرسلها العاملون في الخارج، والاستثمارات، والمساعدات المباشرة. غير أن الانهيار المفاجئ في أسعار النفط منتصف الثمانينيات، وما تلاه من ركود اقتصادي دام لعقد كامل من الزمن، أدّى إلى تراجع إنفاق مؤسسات الدولة. كما شهدت منطقة الشرق الأوسط في الوقت ذاته إرهاصات ازدياد أعداد الشباب (الشكل ١-١)، الأمر الذي فرض ضغوطًا متزايدةً على نظم التعليم في المنطقة، انتهت إلى حالة غير مسبوقة من فائض العمالة المعروضة(٨). وقد ترتب على ثنائية الركود الاقتصادي والضغوط الديمغرافية المضطردة هذه، تقلّصُ قدرة الحكومات على الحفاظ على مسار حياة البحبوحة.

واستجابةً لهذه الضغوط، تبنت العديد من دول الشرق الأوسط سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تقليص دور مؤسسات الدولة وتحفيز القطاع الخاص من أجل قيادة قاطرة النمو. ومع ذلك، ظلت هذه الإصلاحات متفاوتة وانتقائية، وأبقت على المؤسسات والمصالح التي نمت أثناء مسار حياة البحبوحة كجزء أصيل منها. ولا تزال اقتصادات الشرق الأوسط حتى اليوم تتسم بمركزية شديدة، ونظم تعليم مدعومة من الحكومات، لا تتوفّر لها غالبًا مرونة إكساب الشباب المهارات اللازمة لاقتصاد عالمي دائب التغير. لقد تراجع القطاع العام إلى حدّ ما، لكنّه لا يزال يهيمن على العديد من اقتصادات المنطقة، وما زال المكان المفضل للعمل لدى الخريجين. كما أنّ قدرة القطاع الخاص على النمو وتوفير الوظائف بقيت محدودة في جانب كبير منهابسبب القيود التي تفرضها البيئة التنظيمية.

وفي سياق العولمة وتغير التركيبة السكانية، صار مسار حياة البحبوحة يعضد مصالح بعض الموظفين الكبار، في الوقت الذي يعمل فيه على تهميش غالبية الشباب. لذلك، فمع مواجهة منطقة الشرق الأوسط اقتصادًا عالميا شديد التنافسية، وأعدادًا ضخمة من الشباب العاطلين الباحثين عن فرص عمل برواتب مجزية، باتت تلك المؤسسات تقدم الحوافز الخاطئة وتعرقل التنمية الاقتصادية(٩). ولا يزال أداء دول الشرق الأوسط الاقتصادي ضعيفًا حتى اليوم، وغير مستقر، وظلّ الفارق شاسعًا بين المنطقة ومناطق أخرى كشرق آسيا على سبيل المثال(١٠). يمكن إرجاع هذا الأداء الاقتصادي الضعيف في جانب منه إلى الافتقار إلى الإصلاحات الحقيقية، وما صاحب ذلك من فشل في تجاوز مسار حياة البحبوحة. ونتيجة لذلك، لم يحدث التحسن اللازم الكافي لعبور الشباب إلى المرحلة التالية، برغم الانتعاش الاقتصادي التي شهدته فترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨)(١١).

(الشكل ١-١)

تضخم أعداد الشباب والأداء الاقتصادي للمنطقة في فترة ١٩٨٠ – ٢٠١٠(أ)
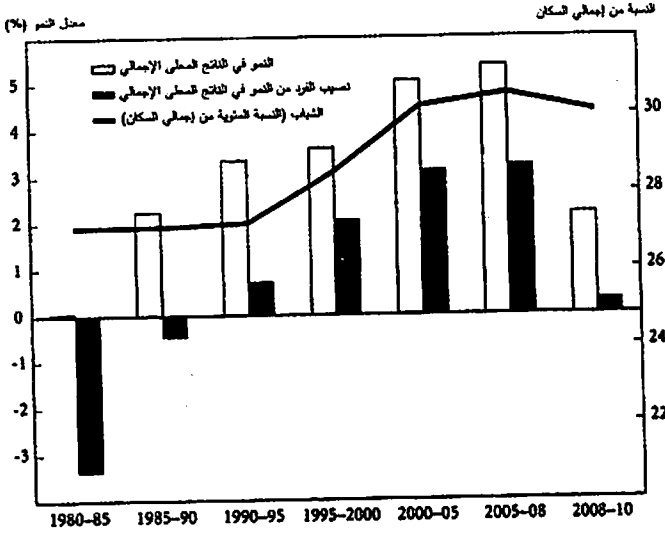
المصدر:

International Monetary Fund; United Nations, World Population Prospects: 2008 Revision.

مسار حياة ما بعد البحبوحة

في مسار حياة ما بعد البحبوحة، تعتمد انتقالات الشباب على القدرة على الاختيار، وتوافر المعلومات الدقيقة، والإرشادات الصحيحة الصادرة عن المؤسسات. ويعتمد الانتقال في التعليم على اكتساب مجموعة واسعة من المهارات وليس مجرد تحصيل درجات علمية مناسبة لشغل وظيفة في

(أ) تقتصر البيانات الواردة على كل من الجزائر والبحرين ومصر وإيران والأردن والكويت وليبيا والمغرب وعمان والسعودية وسوريا وتونس والإمارات.

القطاع العام. أما انتقالات العمل، فتتسم بالمرونة وتوافر فرص مهنية مثمرة في القطاع الخاص بدلاً من الوظائف الحكومية. كما أن إمكانية حصول الشباب على رأس المال، بما يتيح لهم بناء سمعة ائتمانية حسنة، يمكن استخدامها بما يعينهم على الزواج وتكوين الأسرة. ويتمثل الوسيط الداعم لإحداث هذه الانتقالات الجوهرية في كل من: السوق جيد الأداء، والقطاع الخاص، والحكومات.

ولأن منطقة الشرق الأوسط لا تزال في مرحلة الانتقال من اقتصاد السوق الذي تديره الدولة، فإن هذا المسار الجديد للحياة لم يتح له الظهور بشكل كامل بعد. ومن ثم، أمست انتقالات الشباب أكثر تعقدًا، لدرجة أوشكت معها على التوقف. إذ إنهم ينتقلون بشكل مضطرد من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي والعالي، في حين أن ما يكتسبونه من مهارات قليل للغاية. وقد مهد ظهور قطاع غير رسمي، مقترن بتراجع القطاع العام، الطريق إلى انتقالات ضبابية ومضطربة. ينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على المرأة التي حصلت على حصة أكبر من التعليم، لكنّ مشاركتها في سوق العمل أقل من أقرانها الرجال. وبناء عليه يتأخر قسرًا تكوين الأسرة، ويضطر الشباب إلى الإقامة فترات أطول مع ذويهم.

كل هذا يجعل الشباب ينتظرون فترة طويلة حتى يصبحوا ناضجين. يكافحون في غضون ذلك من أجل إزالة اللبس والتخبط المحيطين في عدد من الجبهات المتداخلة؛ كالحصول على تعليم نافع، وتأمين وظيفة جيدة، وتلمّس سبل تحمل أعباء تكوين أسرة[١٢]. فإذا فشلت واحدة من هذه الانتقالات، انعكست على الأخرى. وفضلاً عن انتظار هذه الفرص المتنوعة، ينتظر الشباب كذلك تغيرًا أكبر يتمثل في استحداث مجموعة جديدة من المؤسسات

التي تتوافر لديها القدرة على دعم مسار الحياة الجديد. فالقاسم الأعظم من الشباب لا يرغبون في نمط حياة تقليدية، بل يبحثون عن الاستقرار واليقين اللذين يميزان مسار حياة البحبوحة، وهذا بدوره لم يعد متوفرًا للكثيرين منهم. في الوقت ذاته، لم تتطوّر السياسات والمؤسسات العامة بما يكفي للمساعدة في تشكيل مسار الحياة الجديد.

الانتقال المتعسر إلى مرحلة النضج

في سياق انتقالهم إلى مرحلة النضج، ينخرط الشباب في سلسلة متشابكة ومتعددة من عمليات البحث: البحث عن تعليم وتدريب من شأنهما تحسين آفاق الوظيفة؛ والبحث عن وظيفة من شأنها تعزيز دخلهم وتأمين مستقبل مهني لهم على الأمد الطويل؛ والبحث عن السعادة الشخصية والنجاح من خلال تكوين أسرة، وبناء حياة مستقلة، مع توفر مسكن مناسب وائتمان ملائم. بيد أن الشباب يواجهون العديد من العقبات التي تقف حائلاً دون إتمام هذه الانتقالات بالغة الأهمية.

(الشكل ١-٢)

المعدلات الصافية للالتحاق بالمدارس في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٧[أ]
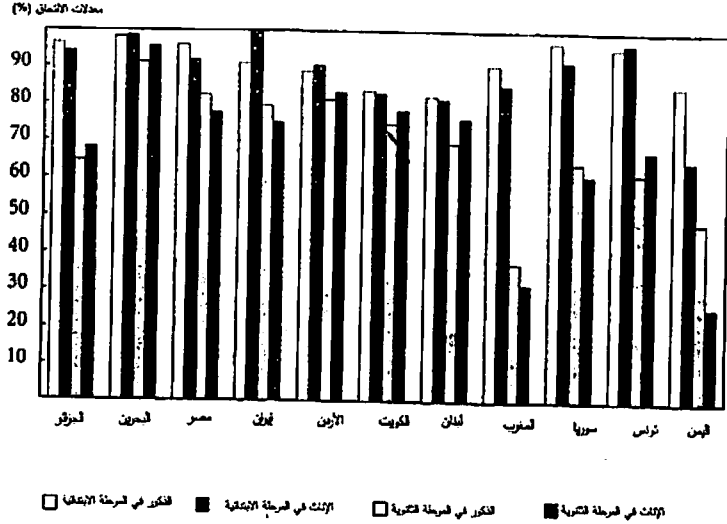
المصدر:

Source: World Bank, World Development Indicators (Washington: 2008).

الانتقال في التعليم: معدلات التحاق مرتفعة وجودة متدنية

اهتمت دول الشرق الأوسط بتكثيف الاستثمار في التعليم وتنمية رأس المال البشري بوصفه جانبًا أصيلاً من إرث مسار حياة البحبوحة. فعلى مدار العقود الخمسة الماضية، أسهمت مجانية التعليم في تحقيق توسع هائل في الحصول على التعليم. كما شهدت السنوات الأخيرة استثمارًا في التعليم العام قارب ٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي و٢٠ بالمئة من إنفاق الحكومات

(أ) البيانات متعلقة بعام ٢٠٠٧ أو أحدث البيانات التي تم الحصول عليها.

على مستوى المنطقة، وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع غيرها من المناطق النامية[١٣]. ومن ثم، شهدت منطقة الشرق الأوسط تقدمًا ملموسًا في التحصيل الدراسي حتى بات التعليم الابتدائي يشمل عموم أبناء المنطقة تقريبًا، كما ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي إلى ما يزيد إجمالاً على ٧٥ بالمئة (الشكل ١-٢). والأكثر أهمية أن التحصيل الدراسي لدى المرأة تحسن بدرجة تفوق الرجال في العديد من الدول.

وعلى الرغم من تلك الاستثمارات في مجال التعليم، لا تزال معدلات التسرب والرسوب مثار قلق، لا سيما بين طلبة الأسر محدودة الدخل؛ كما أنّ معدلات الالتحاق المتدنية ينظر إليها كأمر عاديٍ في الأرياف. فضلاً عن ذلك، لا تزال توجد حالة من التفاوت وعدم الإنصاف في الالتحاق بالتعليم العالي. إذ إن الطلبة الذين ينتمون إلى أسر محدودة الدخل أكثر عرضة لأن ينتهي بهم المطاف إلى التعليم الفني والتدريب المهني، وليس إلى المسارات الأكاديمية. ففي الأردن، نجد أن ٩٥ بالمئة من طلبة المرحلة الثانوية الأكاديمية (المؤهلة للتعليم العالي) ينحدرون من خلفيات أسرية ذات دخل متوسط ومرتفع[١٤]. ولعل هذا يدفعنا للقول إنّ نظم التعليم في المنطقة فشلت في تحقيق عدالة الحصول على التعليم، حتى وإن توسعت استثماراتها على صعيد البنية التحتية الأساسية.

بالإضافة إلى ما سبق، تعاني نظم تعليم منطقة الشرق الأوسط من إشكاليات تتعلق بجودة التعليم، كما سيتضح في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب، وهو ما تؤكده أيضًا تقارير المؤسسات الدولية[١٥]. ويمكن تلمس مؤشرات تدني جودة التعليم في المنطقة في ضوء انخفاض متوسط درجات طلابها في الاختبارات المعيارية الدولية؛ مثل الاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم (الشكل ١-٣)[١٦].

وعلى الرغم من انخراط غالبية دول المنطقة في جهود ترمي إلى إصلاح التعليم، فإن العديد من ملامح نظم التعليم الرئيسة في المنطقة، ومنها على سبيل المثال؛ مدى المركزية، ومستوى المساءلة، والمناهج وأصول التدريس، وآليات المتابعة، لم يتم إصلاحها بما يكفي لإحداث انتقال نحو تعليم منتج وأكثر إثراءً. إذ إن الاعتماد المستمر على طرق التدريس التقليدية القائمة على التلقين لا يفضي إلى التركيز على تدريس المهارات التحليلية والناقدة. كما أنّ عدم توافر الحواسيب والتقنيات الأخرى في الصفوف المدرسية يدل على أن الطلاب لا يتعلمون المهارات التقنية الضرورية. فضلاً عن ذلك، فإن جودة أداء المعلم مقيدة بتدريب غير مناسب على طرق التدريس الحديثة، ورواتب متدنية، ونقص حافز الأداء، لا سيما في مرحلة التعليم الثانوي.

ومن ثم، فقد أثبتت الاستثمارات العالية الهادفة إلى توسعة التعليم الثانوي عدم فاعليتها لأن المعايير المتبعة كانت فقيرة للغاية[١٧]. وينسحب تدني جودة التعليم الأكاديمي التقليدي إلى التعليم الفني والتدريب المهني، رغم زيادة الاستثمار الحكومي في هذا الصنف من التعليم كبديل للمسار الأكاديمي. إذ إن برامج التعليم الفني والتدريب المهني عبر المنطقة، والتي تتولاها غالبًا مؤسسات وجهات حكومية، تشهد حالة كبيرة من التشرذم وعشوائية الإدارة. ففي مصر مثلاً، يوجد ١٢٣٧ مركزًا للتدريب المهني، تديرها بشكل مستقل ٢٧ وزارة وهيئة منفصلة[١٨]. ولا يزال التدريب بعيدًا عن تلبية متطلبات القطاع الخاص؛ ليس فقط جرّاء قدم المناهج الدراسية التي لا تتماشى مع حاجات السوق، ولكن أيضًا لعدم وجود مشاركة حقيقية من قبل ممثلي القطاع الخاص في تصميم البرامج والمناهج. لذا، فقد شاع في المنطقة أن برامج التعليم الفني والتدريب المهني بديل سيئ عن التعليم التقليدي.

وأسفر تدني جودة التعليم في المنطقة عن تقويض قدرة الشباب على العبور الناجح إلى مرحلة النضج. وفي ضوء مواجهة الشباب كثيرًا من تعقيدات الالتحاق بالعمل أو تكوين أسرة، فقد الشباب الوسائل المناسبة لممارسة أدوارهم كمواطنين في المستقبل، وكآباء، وعاملين، نظرًا لتدني جودة النظام التعليمي.

(الشكل ١-٣)

نتائج اختبارات الاتجاهات العالمية لدراسة الرياضيات والعلوم (TIMSS) للمشاركين من دول الشرق الأوسط، بالإضافة للولايات المتحدة وسنغافورة، ٢٠٠٧(أ)
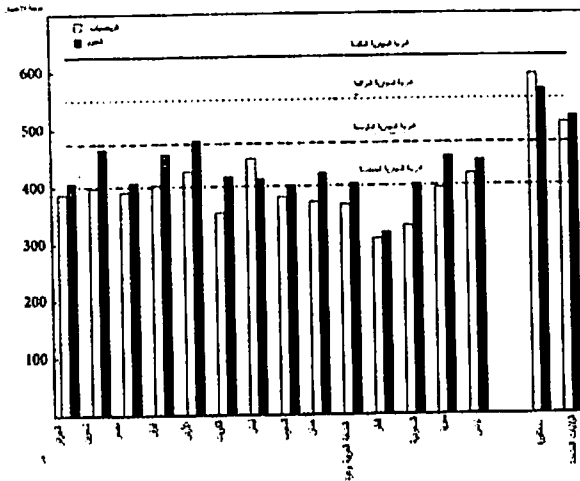
المصدر:

Source: Ina V. S. Mullis and others, TIMSS 2007 International Mathematics Report (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS and PIRLS International Study Center, 2008); Michael O. Martin and others, TIMSS 2007 International Science Report (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS and PIRLS International Study Center, 2008).

(أ) متوسط الدرجة الدولية لنتائج الاختبار هو ٥٠٠

وهذا بدوره يفرض أعباءً على اقتصادات الشرق الأوسط: فتدني جودة التعليم يصاحبه انخفاض دخل العاملين؛ ونقص العمالة الماهرة يقوض النمو الاقتصادي؛ كما يفضي فشل السياسة في تحسين جودة التعليم إلى تفاقم حالة اللامساواة بين الخلفيات الاجتماعية الاقتصادية، وعلى مستوى النوع الاجتماعي.

الانتقال إلى العمل: رداءة أوضاع سوق العمل ووظائف أكثر رداءة

تظهر تداعيات التناقض بين مسار حياة البحبوحة ومسار حياة ما بعد البحبوحة في أسوأ صورها بين جيل الشباب في سوق العمل.

(الشكل ١-٤)

معدلات بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٦ (أ)
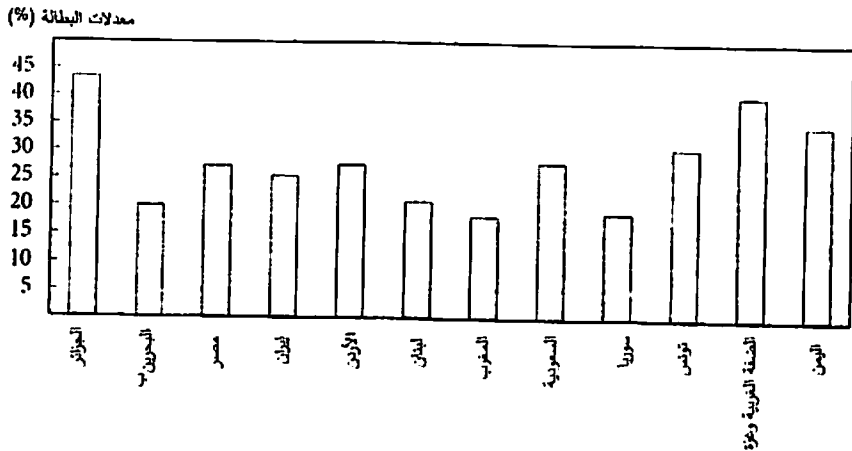
المصدر: حسابات المؤلف بناء على البيانات الرسمية:

أ. كل الأشكال تعكس معدلات البطالة للمرحلة العمرية (١٥-٢٤) سنة لعام ٢٠٠٦ أو ما بعد ذلك.

ب. تتضمن البيانات المتعلقة بالبحرين المواطنين فقط.

إذ أصبحت رداءة أوضاع سوق العمل، من البطالة، والبطالة المقنعة، والأجور المتجمدة، السمة الرئيسة المهيمنة على اقتصادات المنطقة منذ بداية عقـد التسعينيات[١٩]. وتعبر مثل تلك الأوضاع عن نفسها أسوأ تعبيـر في معدلات البطالة عبر المنطقة. فبحلول العام ٢٠٠٠، وصلت النسبة الكلية للبطالة ذروتها، مقتربة من ١٥ بالمئة من قوة العمل في المنطقة. ورغم عودة معدلات النمو العالية في السنوات الأخيرة، فإن معدلات البطالة استمرت على ارتفاعها، حيث قدرت في ٢٠٠٨ بما يناهز ١١ بالمئة.

وكانت أسوأ النتائج تصب في اتجاه الشباب، منعكسةً في صورة مشاكل محددة تتعلق بقدرة الشباب على الحصول على موطئ قدم في سوق العمل. وتتراوح الآن نسبة بطالة الشريحة العمرية (١٥-٢٤ سنة) في المنطقة بين ٢٠-٢٥ بالمئة، وقد تتجاوز ٣٠ بالمئة في عدة دول (الشكل ١-٤). وتمثّل البطالة في الواقع مشكلة شبابية بامتياز؛ في ضوء تشكيل الشباب ما يزيد على ٥٠ بالمئة من نسبة العاطلين عن العمل، وهي نسبة قد تصل إلى ٧٧ بالمئة في سوريا. ولم تتح للعديد من هؤلاء العاطلين فرصة الحصول على عمل من قبل، منتظرين سنوات على أمل الحصول على وظيفة. ففي مصر مثلاً، تصل فترة بطالة الداخلين الجدد إلى سوق العمل إلى نحو عامين ونصف في المتوسط، وفي إيران والمغرب تقترب المدة من ثلاث سنوات.

ولا يقدم التعليم أية ضمانات لصاحبه ضد البطالة، بل إنّ معدلات البطالة ترتفع في الواقع، في دول عدة، لدى الحاصلين على مستوى مرتفع من التعليم، لتصبح الأعلى بين الشباب (الشكل ١-٥).

(الشكل ١-٥)

مصر
أمي
يقرا ويكتب
تعليم ابتدائي
تعليم متوسط
تعليم ثانوي عام
تعليم ثانوي فني
معهد بعد ثانوي
تعليم جامعي فما فوق

الأردن
أمي
تعليم أقل من ثانوي
تعليم ثانوي
معهد بعد ثانوي
تعليم جامعي فما فوق

إيران
أمي
تعليم ابتدائي
ثانوية دنيا
قريبا من الثانوية العليا
ثانوية عليا
تعليم جامعي فما فوق

لبنان
أمي
تعليم ابتدائي
تعليم متوسط
تعليم ثانوي

ذكور
إناث

10 20 30 40 50 60 70 80 90
معدلات البطالة (%)

المصدر: حسابات المؤلف بناء على البيانات الرسمية، البيانات المتعلقة بلبنان وإيران لعام ٢٠٠٤، البيانات المتعلقة بالأردن لعام ٢٠٠٧، البيانات المتعلقة بمصر لعام ٢٠٠٦.

وبصفة عامة، فإن خريجي المدارس الثانوية فما أعلى، الذين يشكلون غالبية الداخلين إلى سوق العمل من الشباب في العديد من الدول، والذين يطمحون في وظائف أفضل بطبيعة الحال، يعانون من معدلات البطالة ومدة بطالة أعلى من مثيلاتها لدى ذوي التعليم الأقل.

وعلى الرغم من أن آفاق سوق عمل الشباب ضاقت كثيرًا في منطقة الشرق الأوسط، فنادرًا ما توجد أية دراسات تبحث في الآثار قصيرة أو طويلة الأمد للبطالة بين الشباب. في المقابل، توضح المؤشرات المستقاة من الدول المتقدمة أن المعاناة من البطالة في الفترات الأولى من حياة الإنسان تسفر عن أثرين أساسين؛ أولهما: أنها تقوض أسس الحياة الكريمة لدى الإنسان من خلال فقدان الدخل، وثانيهما: أنها قد تؤثر سلبًا على الآفاق الاقتصادية على الأمد الطويل لدى من يعانون من فترات بطالة طويلة في بداية حياتهم، وتجعلهم محبطين من المستقبل الذي يتوقعون فيه إما أجورًا منخفضة أو استمرار حالة البطالة(٢٠). وتوجد مثل تلك الآثار بشكل أعمق في منطقة الشرق الأوسط ممّا هو عليه الحال في أوروبا والولايات المتحدة، نظرًا لعدم مرونة أسواق عمل المنطقة، وصعوبة الحصول على وظائف. وبمجرد الحصول على عمل، يواجه الشباب سلسلة جديدة من العقبات في شكل أجور متدنية ووظائف منخفضة المهارة. فقد باتت فرص العمل في القطاع العام– المصدر التقليدي للوظائف الجيدة – محدودةً للغاية؛ بسبب قيود الميزانية، وتراجع معدلات التشغيل، وبطء دورة العمل للعاملين القدامى في القطاع. في الوقت ذاته، يستوعب القطاع الخاص الرسمي حصة صغيرة نسبيا من إجمالي التوظيف، حتى في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها في السنوات الأخيرة.

وتتمثّل محصلة عدم توفير فرص عمل في القطاعين العام والخاص في أن غالبية الداخلين الجدد إلى سوق العمل لا تتاح لهم سوى وظائف في القطاع غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، استوعب القطاع غير الرسمي في مصر نسبة ٣٢ بالمئة من الداخلين الجدد في ١٩٩٠. ويزداد هذا الأمر لدى الشباب الذين لم يحرزوا مستويات تعليم مرتفعة، وغالبًا ما تكون تلك الوظائف غير الرسمية منخفضة الجودة. فعادة ما يتّخذ المعروض شكل وظائف منخفضة الأجر في مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، وهي غالبًا وظائف ذات طبيعة قصيرة الأمد أو موسمية. هذا بالإضافة إلى أنها لا تقدم ما يكفي من التدريب أو التنمية المهنية أثناء العمل، والتي يمكن أن يستفيد منها الشباب في تطوير مهاراتهم المهنية أو الحصول على وظائف في القطاع الرسمي. كما أنّ تلك الوظائف غير الرسمية لا تؤمّن الاستقرار الوظيفي أو الضمانات المتاحة للمتعاقدين في القطاع الرسمي.

وقد تترك هذه الطبيعة غير الرسمية للوظيفة الأولى في حياة الفرد أثرًا دائمًا على آفاق فرص العمل المستقبلية التي قد تسنح له. ففي مصر– على سبيل المثال– لا يتمكن سوى ١١ بالمئة من الشباب المصري الذي تتاح له فرصة العمل الأولى في القطاع غير الرسمي أن تكون فرصة عمله الثانية في القطاع الرسمي[٢١]. في المقابل، فإن ٧ بالمئة فقط ممن يحصلون على فرصتهم الوظيفية الأولى في القطاع الرسمي تكون وظيفتهم الثانية غير رسمية. كما أنّ شباب المدن من الذكور ذوي التعليم الجيد الذين يبدأون حياتهم العملية في القطاع غير الرسمي يكونون أكثر قدرة على الحراك، وغالبًا ما يستطيعون تأمين وظائف أفضل في المستقبل. من ناحية أخرى، فإن الشباب الريفي ذوي مستويات التعليم المنخفضة تكون قدرتهم أقل على

الانتقال إلى وظائف أفضل. وعلى النسق ذاته، فإن الشابات يتمتّعن بحراك أقل في التنقل بين الوظائف وقدرة أقل على الخروج من القطاع غير الرسمي بمجرد أن يبدأن حياتهن العملية فيه.

ولقد اقترن تزايد هذا الطابع غير الرسمي بتدهور شديد في قيمة الشهادات الأكاديمية بمنطقة الشرق الأوسط. فمع النمو التدريجي في تحصيل الشباب مستويات أعلى من التعليم، شهد العائد من هذا التعليم، المتمثل في ازدياد الأجر مع ارتفاع مستوى التعليم، تراجعًا ملحوظًا(٢٢). إذ كان العائد من التعليم فيما سبق مرتفعًا جدًا في المنطقة بأسرها، مدفوعًا بالدور القوي الذي اضطلعت به الحكومات في توظيف خريجي المدارس الثانوية والجامعات في ظل مسار حياة البحبوحة. أما مع تخلي القطاع العام عن ضمان التوظيف، وضبابية القواعد الناظمة للعمل في القطاع الخاص الرسمي، بالتزامن مع تنامي القطاع غير الرسمي، فقد شهد العائد من التعليم تراجعًا شديدًا. ومن ثم، فقد وجد شباب الشرق الأوسط أنّ استثماراتهم الشخصية في التعليم تفقد قيمتها عند دخولهم سوق العمل.

يتوجّب التنويه في ظل هذا الطرح إلى أن الإناث في منطقة الشرق الأوسط يواجهن ظروفًا هي الأكثر صعوبة في الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل. ففي حين تزداد معدلات المشاركة النسائية في قوة العمل، فإنهن يشغلن المرتبة الأقل مقارنة مع أي منطقة أخرى في العالم؛ فنسبة الإناث المشاركات في سوق العمل من المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) لا تتجاوز ٣٠ بالمئة. ويرجع السبب في هذا التعطل - في جانب كبير منه - إلى المعايير الثقافية، وإلى اختيار النساء أنفسهن التركيز في أدوارهن الرعوية.

ومع ذلك، فإن اختيار البقاء خارج قوة العمل غالبًا ما يأتي نتيجة الإحباط جرّاء آفاق سوق العمل الضيقة. أما من يخترن الدخول إلى سوق العمل، فيواجهن احتمالات صعبة؛ إذ تبلغ معدلات البطالة النسائية في المنطقة عادة ضعفي مثيلاتها عند الرجال، كما أنّ فترات انتظار الحصول على وظيفة تكون أطول بكثير بالنسبة للنساء. وعندما يجدن العمل فإنهن يواجهن منافسة شديدة نظرًا للعدد المحدود جدا من القطاعات المتاحة لهن. وتسهم هذه المنافسة في تخفيض أجورهن، لاسيما في ظل فوارق الأجور على أساس النوع الاجتماعي، والمتعارف عليها في المنطقة(٢٣).

الانتقال إلى تكوين الأسرة: تأخر سن الزواج وقيود على الإسكان

في ظل رداءة أوضاع سوق العمل، يجد شباب الشرق الأوسط أن الخطوات الأخرى التي تصل بهم إلى مرحلة النضج، المتعلقة بالزواج وتكوين الأسرة خاصةً، تزداد صعوبة كل يوم عن الذي سبقه. ومع أن عادة الزواج المبكر لا تزال قائمة في الأرياف الفقيرة التي يهيمن عليها مسار الحياة التقليدية، فإن التوجه العام ينزع إلى تأخر سن الزواج. فعلى النقيض من الفرضيات الشائعة، يتمتع شباب الشرق الأوسط بأقل معدلات زواج في العالم النامي. إذ لا تزيد نسبة الشباب الذكور المتزوجين في الشريحة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) عن النصف(٢٤). ورغم أن متوسط عمر الزواج بالنسبة للإناث في المنطقة أقل من مثيله عند الرجال، فإن هناك اتجاهًا متناميًا إلى تأخر سن الزواج بالنسبة لهن أيضًا.

(الشكل ١-٦)

تكاليف الزفاف بالنسبة للدخل (مقسمة لأربع فئات) في مصر، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤
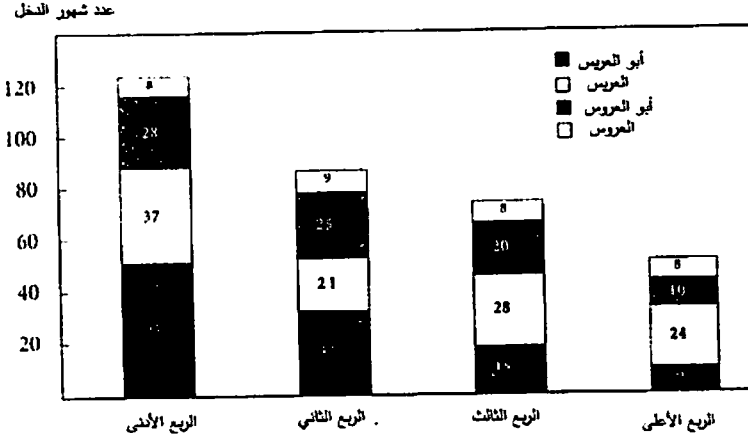
المصدر:

Source: Diane Singerman, "The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities among Youth in the Middle East," Middle East Youth Initiative Working Paper 6 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007).

فمن ناحية، يتأخر سن زواج الشباب نظرًا لبقائهم فترات أطول في التعليم، وهو ما ينطوي على آثار تنمويّة إيجابية، لا سيما بالنسبة للإناث، كما يسهم في انخفاض معدلات الخصوبة. ومع ذلك يبقى الزواج طقسًا مهما للعبور إلى مرحلة النضج، وينظر للتأخر الاضطراري عن الزواج بوصفه عقبة أمام الاندماج الاجتماعي الكامل. ويزداد هذا الأمر تجليًا في مجتمعات الشرق الأوسط؛ حيث النسق الثقافي دائم التأكيد على أهمية الأسرة، ويجعل

من الزواج مطمحًا اجتماعيا. في الوقت ذاته، ينظر للعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج على أنها من المحرمات المرفوضة بشدة في المنطقة، وهو ما يزيد من شعور الشباب بالإحباط بسبب تأخر سن الزواج[٢٥].

ارتفاع تكاليف الزواج والمسكن. إنّ من أهم العقبات التي تحول دون إتمام الزواج كلفتُه العالية، وما يصاحبه من توقعات للحياة المستقلة بعد الزواج. فعلى سبيل المثال، تشير أحد التقديرات إلى أن متوسط تكاليف الزواج الشكلية في مصر (بما فيها المسكن، والأثاث، والأجهزة الكهربائية، والمهر، والهدايا، وتكاليف الزفاف) تبلغ ٣٢,٣٢٩ جنيهًا مصريا (٦٨٠٠ دولار أمريكي)[٢٦]، يتحمل العريس أغلبها عادةً. ووفقًا لمتوسط دخل الشباب، لا بدّ للعريس متوسط الحال في مصر أن يوفر كل دخله لمدة ٢٩ شهرًا حتى يتمكن من تحمل تكاليف الزواج، فضلاً عما يعادل ١٤ شهرًا من الدخل يسهم بها والدا العريس. وبالنسبة لمحدودي الدخل فإن عبء الادخار يزداد عليهم كثيرًا (الشكل ١-٦). أما بالنسبة لأقل الفئات دخلاً، فيتوجّب على العريس وأبويه ادخار ما يعادل ٨٨ ضعفًا من الدخل الشهري في المتوسط، ما يعني أن على شباب هذه الشريحة أن يدخروا دخل سبع سنوات كاملة على الأقل كي يستطيعوا توفير تكاليف الزواج.

(الجدول ١-١)

تكاليف السكن والإقراض العقاري في منطقة الشرق الأوسط لسنوات مختلفة

البلد	نسبة ثمن المنزل للدخل	نسبة الإيجار للدخل	قروض السكن[أ] بالمئة
الجزائر	٨,١ (٢٠٠٢ تقريبًا)	١٠,٠ (١٩٩٨)	٦,٥ (٢٠٠١)
مصر	٤,٩ (١٩٩٨)	٢٠,٠ (١٩٩٨)	٧,٤ (١٩٩٣)
إيران	٩,٠ (٢٠٠٢)	٢٠,٠ (٢٠٠٢)	-
الأردن	٦,٥ (١٩٩٨)	١٦,٧ (١٩٩٨)	١٩,٠ (١٩٩٩)
لبنان	٩,٠ (٢٠٠٢)	-	٩,٠ (١٩٩٥)[ب]
المغرب	٩,٢ (١٩٩٨)	٥,٠ (١٩٩٨)	١٣,٠ (٢٠٠١)
تونس	٥,٢ (١٩٩٨)	٢٠,٣ (١٩٩٩)	١٠,٤ (٢٠٠٠)
اليمن	١٠-١٧ (٢٠٠٠)	٢٥,٠ (٢٠٠٠)	-

المصدر:

Source: World Bank, The Macroeconomic and Sectoral Performance of Housing Supply Policies in Selected MENA Countries: A Comparative Analysis (Washington: 2005).

- = غير متاح

وتعد تكاليف المسكن من أكبر الأعباء المالية المرتبطة بالزواج، وبالتالي فإن هذه التكلفة العالية تدفع كثيرًا باتجاه تأخير سن الزواج نظرًا لما

(أ) نسبة سلعة السكن من إجمالي القروض العقارية إلى القروض غير المسددة في كل من المؤسسات المالية الحكومية والتجارية.

(ب) متضمنة لقروض التشييد والبناء.

يتكلّفه شراء منزل من مال كثير في منطقة الشرق الأوسط. ففي حين ينفق الأفراد في الدول المتقدمة ٣٠ شهرًا من دخلهم في المتوسط لتغطية التكلفة الكلية للمنزل، فإن تكلفته في دول الشرق الأوسط تتراوح من أجر ٦٠ شهرًا في مصر إلى ٢٠٠ شهر في اليمن (الجدول ١-١)[٢٧]. كما أن عدم توفر السكن الشعبي (منازل محدودي الدخل) والمنازل الصغيرة التي يمكن أن يبدأ فيها الشباب حياتهم الأسرية (الاستوديو) - يضيف مزيدًا من الضغوط على الشباب المقبل على الزواج. فضلاً عن ذلك، لا تتوفر للشباب الكثير من البدائل التي يمكن أن تعينهم على زيادة دخلهم في المستقبل بما يساعدهم على شراء منزل. ومن ناحية أخرى، لا تنتشر القروض العقارية على نطاق واسع في المنطقة، ولا تزال المكاتب الائتمانية اللازمة لدعم صناعة الرهن العقاري، التي باتت ضرورة ملحة - في بدايتها.

ولا يوفر سوق تأجير العقارات في العديد من دول المنطقة مساكن ذات أجر معقول، يمكن للشباب تحمله، كبديل عن شراء المسكن، وذلك نظرًا للنقص الملحوظ في المعروض من العقارات المؤجرة. وقد كانت القوانين التي تعوق قدرة المالك على زيادة الإيجار في نهاية مدة العقد من الأسباب الدافعة تجاه هذا النقص. ففي مصر - على سبيل المثال- تحدد قوانين الإيجار المعمول بها منذ ١٩٦٠ قيمة إيجاريّة ثابتة كانت تتماشى مع طبيعة ذلك الزمن، فضلاً عن ضمان حق إشغال لأجل غير مسمى للمستأجر[٢٨]. ونتيجة لذلك، لجأ الملاك إلى الاحتفاظ بالعقارات خالية، أو طلب مقدم كبير من المستأجر الجديد. ومن ثم، فإن توفير هذا المبلغ الكبير المطلوب كمقدم إيجار يضع الشاب الذي يريد الاستئجار في المشكلة ذاتها التي تقابله عند شراء منزل.

ويؤدي عدم توافر فرص الزواج والمسكن إلى استمرار عديد من الشباب في الإقامة مع ذويهم حتى يصلوا إلى مرحلة النضج. وفي حين يوفر الدعم الأبوي شبكة أمان اجتماعي مهمة في ضوء رداءة أوضاع سوق العمل، فإنه يعزز علاقة الاعتماد الاقتصادي لدى الأجيال الجديدة من الناضجين. قد يقدّم هذا الاعتماد الاقتصادي دخلاً احتياطيا للشباب الباحثين عن العمل، وهو ما يفضي إلى مستويات أعلى من البطالة الطوعية. أما بالنسبة للشباب الذين لا يحتملون العبء المادي المقترن بفترة الانتظار لوظيفة جيدة، فإن الدعم الأسري المقدّم لهم يكون مصحوبًا بأجر هزيل يحصلون عليه من وظائف منخفضة الجودة. في الوقت ذاته، قد يصبح تأخر تكوين الأسرة بمثابة معوّق في حد ذاته أمام الوظيفة والانتقال لمكان العمل؛ نظرًا لاضطرار الشباب للعيش حيثما يتوفر لهم دعم أسرهم، وليس في المكان الذي تتوفر فيه فرص العمل الأمثل.

تحديات اجتماعية جديدة ناجمة عن تأخر سن الزواج وتكوين الأسرة. مع تباطؤ الانتقال إلى وضعية الزواج وتكوين الأسرة في منطقة الشرق الأوسط، بدأت تظهر تحديات جديدة مرتبطة ببدائل الزواج. فقد زادت المواعدة (اللقاءات الغرامية خارج الأطر الرسمية)، وهي أغلبها علاقات تتم في حالة من السرية الشديدة، وكذلك ظهرت أشكال بديلة للزواج مثيرة للجدل؛ مثل الزواج العرفي وزواج المسيار وزواج المتعة[٢٩]. وعلى شاكلة علاقات المواعدة، فإن تلك الزيجات تجري غالبًا من دون علم أفراد الأسرة أو المجتمع، وهي في العادة علاقات مؤقتة في طبيعتها[٣٠]. وبينما تسفر تلك العلاقات عن ازدياد فرص الشباب في الانخراط في علاقات مع أفراد من الجنس الآخر، فإنها تنطوي على تحديات جديدة للسياسة العامة.

وتعد صحة الشباب الجنسية من القضايا التي باتت مثار قلق متزايد في المنطقة. ففي حين حافظت منطقة الشرق الأوسط على انخفاض نسبي في معدلات الإصابة بأمراض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيرها من الأمراض التي تنتقل عدواها من خلال الاتصال الجنسي، فإن هناك من المؤشرات ما يدل على أن تلك الأمراض أصبحت تشغل حيزًا أكبر من اهتمام الصحة العامة. فوفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، يوجد قرابة ٣٨٠ ألف شخص بالغ وطفل مصابين بالإيدز في الدول العربية؛ من بينهم حوالي ٤٠ ألف شخص أصيبوا حديثًا بالمرض في ٢٠٠٧[٣١]. ويشير عدد الحالات الجديدة المصابة إلى مشكلة يستفحل أمرها. وما يزيد من تعقد المخاطر، الطبيعة السرية للعلاقات الجنسية بين شباب وشابات المنطقة، وكذلك ضحالة معلومات الشبـــاب والشابات عن الأمراض التي تنتقل عبر الاتصال الجنســـي، وعن وسائل منع الحمل، وعن الصحة الإنجابية.

كما تنطوي العلاقات البديلة عن الزواج التقليدي على إشكاليات متعلقة بقوانين الأسرة والرعاية الاقتصادية تواجهها النساء اللاتي يدخلن في تلك العلاقات، والأطفال الذين قد يولدون لهن. فأطفال الزواج التقليدي يحظون بدعم اقتصادي ووضع قانوني كمعالين من الأب والأم. أما أولئك المولودون لزيجات غير تقليدية، أو خارج نطاق الزواج الشرعي، فلا يكون الوضع كذلك بالنسبة لهم بالتأكيد. فحتى فترة قريبة كان الأطفال نتاج الزواج العرفي في مصر– على سبيل المثال– غير مخولين للحصول على الجنسية المصرية وغير معترف بهم في المصالح الحكومية[٣٢]. وفي ظل تنامي حدوث مثل تلك العلاقات، وازدياد عدد ما يتولد عنها من أطفال، برز المزيد من التحديات التي تفرض نفسها على المؤسسات القانونية التي تحكم قوانين الأسرة والأوضاع الشرعية.

المؤسسات: معوقات مسار حياة ما بعد البحبوحة

ترتبط الانتقالات الحرجة للشباب، والتي تم وصفها آنفًا، ارتباطًا لا ينفصم بمؤسسات رسميّة تحكم الأسواق المعنيّة، مثل آليات التعليم، والقوانين واللوائح التي تحكم العلاقة بين أرباب العمل والموظفين، وبمؤسسات غير رسمية مثل المعايير الثقافية والتطلعات الاجتماعية والأسرية[٣٣]. وتعمل هذه المؤسسات جميعها على توليد إشارات وحوافز تشكل القرارات والخيارات الفردية. فهي تنهض بدور "البنى الانتقالية" التي تعمل على عبور الأفراد من مرحلة عمرية إلى المرحلة التي تليها[٣٤].

والواقع، فإنّ المؤسسات المهيمنة على نظم التعليم والعمل والسكن وأسواق المال في منطقة الشرق الأوسط لم تستطع التكيف كما ينبغي مع التغيرات الديمغرافية ومع العولمة. فالبنية المؤسّسية التي ينخرط فيها شباب الشرق الأوسط في الوقت الراهن ليست تلك البنية المناسبة لدولة ما بعد البحبوحة، بل إنها تعكس معايير مسار حياة البحبوحة، وقوانينه. وسوف نشرع في هذا القسم بوصف كيفية عمل بعض الترتيبات المؤسّسية الخاصة في اتجاه مناهض للرعاية الاجتماعية، وفي الوقت ذاته إعاقتها نشوء مسار حياة ما بعد البحبوحة (الجدول ١-٢).

طبيعة مؤسسات سوق العمل وتأثيراتها

تتحدد كثيرًا سلوكيات الأطراف الاقتصادية الفاعلة في قوة العمل (بما فيهم الداخلون الجدد إلى سوق العمل، والعاملون القدامى المستقرون في مواقعهم، والشركات، والحكومة) من خلال القواعد الناظمة لسوق العمل

الرسمي، والبنى المؤسّسية السائدة، فضلاً عن السلوكيات الأكثر أهمية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، والتي تتضمن الهيمنة المستمرة للقطاع العام في التشغيل، والبيئة التنظيمية المقيدة المفروضة على الشركات الخاصة.

(الجدول ١-٢)

المعوقات المؤسّسية لمسار الحياة الجديد في الشرق الأوسط

الانتقال	السمة المؤسّسية	التأثير على الشباب
التعليم	نظام تعليم شديد المركزية	يسهم في تدني جودة التعليم (فيما يتعلق بالمناهج وأصول التدريس)، وإكساب مهارات غير ملائمة.
	سياسات الالتحاق بالجامعة	تعزز الحفظ والاستظهار بدلاً من الاستثمار في المهارات.
	آليات التتبع	تحط من قيمة التعليم المهني.
العمل	دور مهيمن للحكومة في توفير فرص العمل	يسهم في إطالة فترات البطالة، نظرًا لانتظار الشباب الوظيفة الحكومية.
	الضمان الوظيفي المرتفع	يحمي العاملين القدامى ويقلص الفرص المتاحة أمام الشباب العاملين. يجعل الشركات أقل رغبة في تعيين موظفين شباب جدد (تخفيف دوران الموظفين).

		يسهم في زيادة المشروعات غير الرسمية التي يحظى الشباب في ظلها بالقليل جدا من فرص تنمية رأس المال البشري.
الزواج وتكوين الأسرة	ارتفاع تكاليف وأعباء الزواج	يسهم في تفشي ظاهرة تأخر سن الزواج بين الشباب الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الزواج العالية.
	القيود على الإيجار	محدودية قدرة المستأجر الجديد على تحمل تكاليف المسكن المأجور.
	غياب تيسيرات الإقراض العقاري	يطيل مدّة الاعتماد على الوالدين، ويؤدي إلى الفشل في تأمين أصول مادية (كالمسكن على سبيل المثال).

لا يزال القطاع العام مستمرا في الاضطلاع بدور جوهري في هيكلة انتقالات العمل. فعلى الرغم من أن حكومات المنطقة قد قلصت حجم التوظيف في هذا القطاع، فإنه لا يزال يتولى تشغيل حصة كبيرة من قوة العمل، وخاصة من خريجي المدارس الثانوية والجامعات (الشكل ١-٧). وفي ظل الأجور المرتفعة نسبيًا، والأمان الوظيفي، والمزايا الجانبية، والمعاشات التقاعدية التي تقترن بالتوظيف في القطاع العام، فإن هذا يدفع الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل إلى تفضيل البقاء على قوائم انتظار وظائف القطاع العام، رغم تدني الفرص المتاحة، وبطء دورة العاملين القدامى.

(الشكل ١-٧)

حصة التوظيف في الحكومة من إجمالي التشغيل بين خريجي المدارس الثانوية والجامعات، دول مختارة، سنوات متنوعة
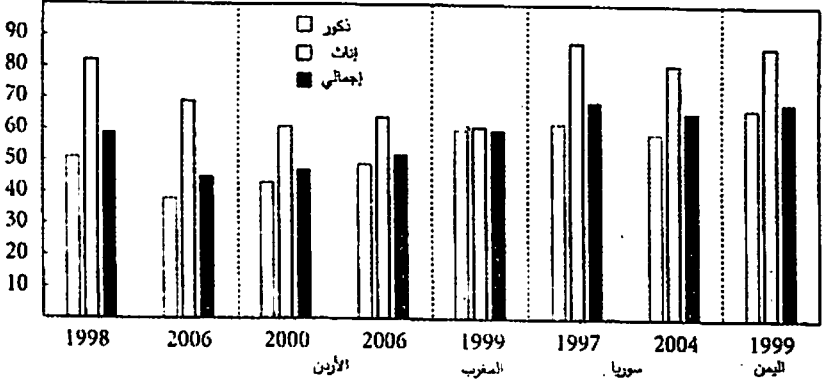
المصدر: مصادر رسمية

لقد فشل التوظيف في القطاع الخاص الرسمي في فرض نفسه كبديل قوي أمام الشباب المقبلين على العمل. ويرجع ذلك- في جانب كبير منه- إلى البيئة التنظيمية المقيدة المفروضة على شركات القطاع الخاص الرسمي في المنطقة. تبيّن المؤشرات التي تقيس مدى صرامة سوق العمل أن بعض دول الشرق الأوسط شهدت تحسنًا في السنوات الأخيرة، إلا أن المنطقة ككل لا تزال تتمتع بمستويات قيود مفروضة على سوق العمل أعلى من مناطق أخرى من العالم (الجدول ١-٣).

وتؤثر صرامة القوانين المقيدة للقطاع الخاص الرسمي على انتقالات عمل الشباب بأكثر من شكل. ومن أوضح هذه الآثار أن القواعد التنظيمية الصارمة المتعلقة بتعيين العمال وفصلهم تزيد من تكلفة سوق العمل على الشركات الخاصة. ومن ثم، فإن تلك الشركات تحتاط بشدة من مخاطر تعيين شباب جدد على سوق العمل، لم يتم اختبارهم، ولا يملكون سجلا من خبرات العمل والإنتاجية. كما أنّ هذه القواعد الصارمة تبطئ دورة عمل العاملين القدامى، ما يحد من عدد الوظائف المتاحة أمام الشباب لصالح العمال الذين حصلوا على فرصتهم أثناء فترة النمو الاقتصادي. ويفضي هذا البطء في دورة العمل إلى عجز الشباب عن منافسة العمال المثبتين.

وتؤثر القواعد الناظمة للعمل سلبًا كذلك على تشغيل الشباب، في ضوء الارتباط بين مكافأة نهاية الخدمة وعدد سنوات العمل. ولما كانت مكافأة نهاية الخدمة تزيد مع عدد سنوات العمل، ومدة العمل تزداد مع العمر، فإن إنهاء خدمة الموظفين القدامى يكون أكثر تكلفة من إنهاء خدمة العاملين الشباب. لذلك يتحمل الشباب العبء الأكبر من الممارسات التكيفية أثناء الصدمات الاقتصادية واضطراب أسواق العمل؛ ما يزيد الفجوة الكلية بين معدلات تشغيل الشباب والعمال الأكبر سنا[٣٥].

(الجدول ١-٣)

صرامة القواعد الناظمة لسوق العمل في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨[أ]

البلد/ المنطقة	فهرست صعوبة التوظيف	فهرست صرامة ساعات العمل	فهرست صعوبة التسريح	فهرست صرامة التوظيف
الجزائر	٤٤	٦٠	٤٠	٤٨
مصر	٠	٢٠	٦٠	٢٧
إيران	١١	٦٠	٥٠	٤٠
الأردن	١١	٢٠	٦٠	٣٠
الكويت	٠	٤٠	٠	١٣
لبنان	٤٤	٠	٣٠	٢٥
المغرب	١٠٠	٤٠	٥٠	٦٣
السعودية	٠	٤٠	٠	١٣
سوريا	٢٢	٤٠	٥٠	٣٧
تونس	٢٨	٤٠	٨٠	٤٩
الإمارات	٠	٦٠	٠	٢٠
اليمن	٠	٦٠	٤٠	٣٣
المتوسطات الإقليمية				
الشرق الأوسط	٢١	٤٣	٤٦	٣٧

(أ) الفهارس على مقياس من ٠-١٠٠، والقيم الأعلى تعكس بيئات تنظيمية أكثر صرامة. والمتوسطات الإقليمية هي متوسطات الدرجات المرجحة للسكان للبلدان المتوفر بيانات عنها.

أفريقيا	٤٠	٣٥	٣٧	٣٧
شرق آسيا	١٩	١٩	٣٩	٢٦
الاقتصادات المتقدمة	٢٢	٢٦	٢١	٢٣
أمريكا اللاتينية	٥٤	٥١	٢٩	٤٤
جنوب آسيا	١٤	٢٠	٦٢	٣٢

المصدر:

Source: World Bank, Doing Business 2008 (Washington: 2007).

وفي هذا الصدد، تقدم دول شرق أوسطية عديدة استحقاقات مالية كبيرة عند التقاعد. ففي مصر مثلاً، يبلغ إجمالي مستحقات العامل المتقاعد ما يوازي أجر (١٣٢) أسبوعًا من آخر راتب له[٣٦]، وفي سوريا يبلغ (٨٠) أسبوعًا في المتوسط، وفي إيران (٩١) أسبوعًا، وفي المغرب (٨٥) أسبوعًا، مقارنة بمتوسط (٢٥,٨) أسبوعًا في الدول المتقدمة، و(٣٨,٦) أسبوعًا في دول شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادى.

كما أنّ القيود التنظيمية الصارمة تدفع الشركات الخاصة إلى اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي، ما يعني ازدياد أعداد الوظائف المتاحة للشباب المبتدئ في القطاع غير الرسمي، ومن ثم تحدث انتقالات العمل في ظل هذه الأجواء. وغالبًا ما يصاحب هذا الشكل غير الرسمي ارتفاع العبء الضريبي على شركات القطاع الخاص الرسمي، ما يجعل الشركات الصغيرة تنأى

بنفسها عن قوننة أوضاعها أو ازدياد حجم أعمالها أو الانتقال إلى شكل رسمي تحت مظلة الدولة. ومع ذلك، فإن هذا الطابع غير الرسمي غالبًا ما يكون مرتبطًا في منطقة الشرق الأوسط بالقواعد الناظمة للعمل؛ ففي سياق محاصرتها بتكاليف عالية مقابل الامتثال لتلك القواعد، وارتفاع الأعباء المادية المطلوبة مقابل إنهاء خدمة العمال، فإن الشركات الصغيرة تفضل غالبًا العمل خارج إطار البيئة التنظيمية.

ولقد جرت خلال فترة الانتعاش الاقتصادي (٢٠٠٢-٢٠٠٨) إصلاحات عدة تهدف إلى تقليص الضمان الوظيفي وزيادة مرونة سوق العمل في القطاع الرسمي في دول الشرق الأوسط. ففي مصر، تم تعديل قوانين العمل في ٢٠٠٣ لتسمح للشركات بتوظيف عمالة مؤقتة ووفق عقود محددة قابلة للتجديد(٣٧). وفي إيران، مرّرت الحكومة قانونًا في ٢٠٠٣ تُعفى بموجبه الشركات الصغيرة (التي تشتمل على أقل من ١٠ عمال) من قوانين العمل الصارمة، بما يمنحها درجة من المرونة في التعيين والفصل(٣٨). وبرغم أن تلك الإصلاحات كانت معنية بتشجيع شركات القطاع الخاص على توظيف مزيد من الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الشباب، فإنها غالبًا لا تنطوي على إحداث انتقالات عمل مستقرة. إذ يتمتع العمال الأكبر سنا في وظائفهم بضمانة عقود دائمة وأمان أقوى ضد الفصل من العمل، في حين يعاني الشباب الأصغر الداخل إلى سوق العمل من عدم الأمان الوظيفي في ظل هذه العقود المؤقتة.

وعادة ما تقترن العقود المؤقتة قصيرة الأمد بتراجع الاستثمار في التدريب وتنمية رأس المال البشري للشباب العاملين، وكذلك تعثر الانتقال إلى تكوين الأسرة. فضلاً عن ذلك، فقد أفضى تزايد المرونة الممنوحة

للقطاع الخاص الرسمي- مع الإبقاء على مقاييس الضمان الوظيفي للقطاع العام كما هي- إلى زيادة جاذبية القطاع العام، ما يحفز الشباب المتعلم على البقاء عاطلاً في انتظار وظائف هذا القطاع.

دور المؤسسات التعليمية في تعزيز خلل الكفاءات والمهارات

تضطلع المؤسسات التي تحكم سوق العمل بدور مهم في ترسيخ الإشكاليات الشائعة المتعلقة بالخلل القائم بين ما يتعلمه الطلاب من مهارات وما يحتاجه أصحاب العمل. الأخطر من ذلك أن تداخل القطاع العام الكبير والقطاع الخاص عالي التنظيم (في كل من التعليم والتشغيل) يقوض حافز التعلم واكتساب المهارات. فلا تزال نظم التعليم في المنطقة تركّز على إكساب المهارات اللازمة فقط للتوظيف في القطاع العام، مع التركيز على ضخ خريجي مدارس ثانوية وجامعات لا يستطيعون سوى أداء أدوار وظيفية في الجهاز البيروقراطي. في الوقت ذاته، يبقى تأثير القطاع الخاص في الدفع نحو اكتساب المهارات محدودًا. وفضلاً عن ضعف دور مؤسسات الأعمال في تصميم المناهج، فإن القيود التنظيمية الشديدة تجبر القطاع الخاص على تقليد القطاع العام في اعتماد مؤشرات شكلية (كالمؤهلات) بدلاً من المؤشرات الفعلية (كالإنتاجية).

علاوة على ذلك، فإنّ جاذبية التوظيف في القطاع العام توجه خيارات الطلاب وآبائهم فيما يتعلق باكتساب المهارات والاستثمار في التعليم. ما يؤدي إلى أنّ أغلب الطلاب الذين يستمرون في التعليم بعد المرحلة الأساسية

يفضّلون الالتحاق بالجامعة، برغم أن عددًا قليلاً نسبيا منهم يستطيع دخول الجامعة أو ضمان وظيفة في القطاع العام.

كما أن طبيعة سياسات الالتحاق بالجامعة نفسها تعزز تدني حافز التعلم وتنمية المهارات. إذ غالبًا ما يعتمد الالتحاق بالجامعة أساسًا على درجات الطلاب في الاختبارات التراكمية، الموضوعة لتقويم معرفة الحقائق المستظهرة، ومن ثم يترتب على ذلك تأثيرٌ غير متكافئ على مناهج المدارس العامة والخاصة. ففي ظل إدراك أهمية هذا الامتحان، تركز المدارس في تعليمها ليس على تنمية المهارات، بل على المعرفة الضرورية للنجاح في الاختبار، وعلى النسق ذاته تؤثر على كيفية استثمار الآباء في تعليم أطفالهم. على سبيل المثال، حتى يتسنى للآباء التغلب على ضعف نظام التعليم العام، فإن العديد منهم يستثمر في التعليم الخاص، غير أن هذا التعليم غالبًا ما يتطلب إعداد الطلاب وتهيئتهم للاختبارات المقننة، بدلاً من تنمية مجموعة أوسع من المعارف والمهارات[٣٩].

وفي ظل غلبة هذه الترتيبات المؤسّسية، لا تنجح في الغالب المساعي الرامية إلى تطوير انتقالات بديلة عن التعلم وتنمية المهارات. فعلى سبيل المثال لم ينجح التعليم المهني حتى الآن- برغم الاستثمارات الكبيرة فيه- في أن يصبح مؤسسةً فاعلةً تتوسط الانتقال من الدراسة إلى العمل. فالطلاب يرفضون المسار المهني، ويفضلون حجز مكان في الجامعة. أضف إلى أن الشركات الخاصة- في ظل إدراكها للحوافز المؤسّسية التي تدفع الشباب النابهين تجاه المسار الجامعي- تنظر إلى خريجي التعليم المهني على أنهم أقل الشباب من حيث القدرات، ما يعزز مزاعم أن طريق التعليم والتدريب المهني لا مستقبل له.

مؤسسات تكوين الأسرة: بين الجمود والتهميش

تتحدد طبيعة وشكل انتقال الشباب إلى الزواج وتكوين الأسرة من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. فعقود القران، التي تقع في منظومة التقاليد كضمان لرعاية المرأة وقوتها التفاوضية - تركّز على الأمان المالي. ذلك أن عقد القران، بما يمثله من اتفاق على المستقبل، يتضمن المهر وتكاليف الزواج الأخرى، ويؤسس انتقال الموارد بين أسرتين. ففي مسار الحياة التقليدية، حيث زواج الأقارب شائع وتشارُك الأسر مواردها مألوف، يأتي التركيز على تأمين الضمانات المالية في مرتبة متأخرة. أما في ظل مسار حياة البحبوحة، ومع انتشار الزواج من غير الأقارب، فقد أمسى التعليم والأمان الوظيفي من المؤشرات المهمة على دخل الأسرة في المستقبل.

وفي عالم اليوم، لا تزال عقود الزواج تركز جلّ اهتمامها على الأمان الاقتصادي، لاسيما بالنسبة للعروس. بيد أنّ الشباب لا يملك الوسائل التي تعينه على توفير الموارد الضرورية لتأكيد قدرته على توفير عنصر الأمان المالي في المستقبل، في ظل غياب مسارات مهنية واضحة. واستجابةً من سوق الزواج لهذه الحالة المتنامية من الضبابية، كانت تكاليف الزواج التي تطلب مقدمًا وسيلةً لغربلة العرسان. فضلاً عن ذلك، ففي ظل قوانين الأسرة والتقاليد الاجتماعية التي تمنح الرجال الحق الحصري في تطليق زوجاتهم، فإن المهور الكبيرة المدفوعة للعروس تأتي كضمانة ضد الطلاق أحادي الجانب[٤٠].

ولا يوجد أمام الشباب من سبيل للتعامل الناجع مع ارتفاع تكاليف تكوين الأسرة سوى تحسين إمكانية الاقتراض وتوفير المسكن. وهنا يأتي دور أسواق الإقراض لتيسير احتياجات الأفراد الاستهلاكية مقابل دخلهم

المستقبلي، غير أن تخلّف أسواق المال في منطقة الشرق الأوسط لا يمكّنها من النهوض بهذا الدور، وعلى هذا فإن محدودية إمكانية الحصول على تمويل عقاري يفاقم من عجز الشباب عن توفير المسكن.

في المقابل، فإن المساعدات الرامية إلى تقليص أعباء العريس غالبًا ما يتلقاها الشباب من خلال مؤسسات مسار حياة البحبوحة. حيث يأتي ذلك في صورة منح أو قروض زواج، أو تشريعات تضع حدا أعلى لقيمة المهور. إلا أن تلك المبادرات تخفق في إدراك العادات الاجتماعية المعقدة في سوق الزواج والتي تستند على مسلّمة مفادها أن أسرة العروس تشترط هذه المهور العالية في محاولة منها لتقويم مدى مواءمة العريس وقدرته على تأمين الاستقرار والأمن المالي للعروس في حياتها الزوجية المقبلة[٤١]. أما على الأمد الطويل، فإن تيسير الانتقال إلى تكوين الأسرة يستلزم أداءً أفضل من مؤسسات المال والإسكان، كما يحتاج إلى إصلاح قوانين الأسرة بحيث توفر أمانًا ماليا أفضل للمرأة، وليس مجرد تقديم المساعدة عبر تشريعات أكثر تقييدًا، أو مجرد توفير المنح والقروض منخفضة الفائدة.

نحو مسار حياة جديد

في ظل حصارهم بين قطبي رحى مساري حياة مختلفين، يجاهد شباب الشرق الأوسط من أجل وضع حجر الأساس لحياة ناجحة، والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم. وينتشر إدراك متزايد– عبر المنطقة– للحاجة الماسة إلى توسيع فرص الاستثمار التي تستهدف الشباب. كما تتيح الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية إمكانية القضاء على بعض التحديات

الأصيلة التي تقف في وجه الشباب. وبرغم ذلك، فإن تنفيذ مثل تلك البرامج من دون أخذ السياق المؤسسي في الاعتبار، قد لا يثبت نجاحًا أكثر من المبادرات السابقة. وتوجد في هذا الصدد ثلاثة مبادئ يجب أن توجه واضعي السياسات والبرامج حتى يتسنى إحراز تحسن ملموس في صقل المهارات وتراكم خبرات العمل وتكوين أسر جديدة ناجحة.

أولاً: يقترن العديد من التحديات التي تواجه الشباب بضغوط ديمغرافية شديدة. وهذا بدوره يدفع إلى التعامل مع تلك المشاكل على أنها وقتية وعابرة. ومن هذا المنطلق يركز واضعو السياسات على الحلول قصيرة الأمد القائمة على المبادرات؛ مثل التوسع في برامج التدريب وتحسين البنية الأساسية للتعليم. بيد أن السياسات يجب أن تكون طويلة الأمد، وأن تعالج تضخم أعداد الشباب باعتباره نافذة للإصلاح يعود بنفعها على المجتمع ككل. وانطلاقًا من هذا، يجب أن يكون الهدف هو الاستفادة من أعداد الشباب الهائلة في تهيئة اقتصادات الشرق الأوسط للمنافسة الاقتصادية العالمية.

ثانيًا: يجب على الإصلاحات السياسية أن تراعي الارتباط القائم بين القطاعات المختلفة، وأن تدرك دور الإشارات والحوافز التي ترسلها وتقدمها المؤسسات في تشكيل مسار حياة جديد. فأوضاع التعليم، والتوظيف، والسكن، وتكوين الأسرة، مرتبطة ببعضها. والفشل في البناء على أساس تلك الارتباطات غالبًا ما يسفر عن تقويض الإصلاحات السياسية. على سبيل المثال، في الوقت الذي تشجّع فيه العديد من الحكومات دور القطاع الخاص في التعليم، فإنها تؤسس لزيادة رواتب الوظائف الحكومية بما يفوق معدلات التضخم. وهذا من شأنه أن يعزز مظاهر مسار حياة البحبوحة في انتقالات

العمل، في الوقت الذي يتم فيه السعي للحراك نحو مسار حياة جديد في انتقالات التعليم. ويكون من تداعيات هذا الصراع تقويض فاعلية المبادرات، بل قد ينطوي على نتائج عكسية سيئة تتعلق بحل القضايا الاقتصادية للشباب.

وأخيرًا، من الممكن تنفيذ أجندة إصلاحات سياسية طويلة الأمد تستند على أساس من فهم تسلسل الخطوات المتخذة في عملية الإصلاح، وترابطها. فالإصلاحات صعبة بطبيعتها، وتتطلب إجراءات مكلفة اقتصاديا وسياسيا. ومع ذلك، يمكن لواضعي السياسات أن يبدأوا بأقل التغيرات إثارة للجدل ويجعلوا منها قوة دافعة. على سبيل المثال؛ من الضروري قبل البدء بتقليص الضمانات الوظيفية، الشروع في وضع نظام رعاية اجتماعية وضمان دخل؛ مثل برامج التأمين ضد البطالة التي قد توفر مظلة حماية للعاملين، من دون فرض قواعد مقيدة للضمان الوظيفي على شركات القطاع الخاص.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الشروع في تنفيذ عدد من المبادرات السياسية الأخرى الأكثر جدوى على المستوى السياسي في الأمد القصير؛ من بينها إصلاح سياسات الالتحاق بالجامعة بحيث تستند على اختبار مجموعة أوسع من المهارات، وتغيير سياسات التوظيف في القطاع العام بحيث تشجع على الاستثمار في تنمية المهارات وليس على منح الشهادات، وتوفير حوافز في التعليم والتشغيل من خلال وضع الخبرة المتراكمة من العمل التطوعي محل الاعتبار عند دراسة طلبات التوظيف، وتطوير نظام ائتمان وتمويل عقاري يستهدف روّاد الأعمال الشباب والمقبلين على شراء منزل للمرة الأولى. ويمكن لهذه الإجراءات البسيطة مجتمعةً أن تحسن البيئة المؤسّسية اللازمة لمسار الحياة الجديد.

تتاح للشباب، في سياق مسار الحياة الجديد هذا، فرصة الحصول على تعليم أفضل، وتمكينهم من تقديم إسهامات أكبر للتنمية الاقتصادية، كما أن التوسع في توفير فرص العمل يمكن أن يحد من الفقر. ومع دخول مزيد من الإناث إلى سوق العمل وحصولهن على وظائف جيدة، يمكن أن يتناقص التفاوت على أساس النوع الاجتماعي مع مرور الوقت. بناءً على ذلك، فإن مسار حياة ما بعد البحبوحة لا يتوقع منه فقط أن ينهي حالة الانتظار التي يقبع فيها الجيل الراهن، بل له أن يؤكد أيضًا أن أجيال المستقبل ستعيش وضعًا أفضل.

هوامش

1. Glen H. Elder Jr., Monica Kirkpatrick Johnson, and Robert Crosnoe, "The Emergence and Development of Life Course Theory," in *Handbook of the Life Course*, edited by Jeylan T. Mortimer and Michael J. Shanahan (New York: Springer, 2004).

2. Reinhold Sackmann and Matthias Wingens, "From Transitions to Trajectories: Sequence Types," in *Social Dynamics of the Life Course: Transitions, Institutions and Interrelations*, edited by Walter Heinz and Victor W. Marshall (New York: Aldine Transaction, 2003); James E. Rosenbaum and others, "Market and Network Theories of the Transition from High School to Work: Their Application to Industrialized Societies," *Annual Review of Sociology* 16: 263–99.

3. Navtej Dhillon and Daniel Egel, "Life Courses in the Middle East," Middle East Youth Initiative Working Paper (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, forthcoming 2009).

4. World Bank, *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract* (Washington: 2004).

5. United Nations Development Program, *Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World.* Human Development Report 2007/2008 (New York: 2007).

6. World Bank, *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa* (Washington: 2008).

7. World Bank, *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa.*

8. Over the past ten years, labor force growth has averaged 3.5 percent a year, driven both by the influx of young new entrants and rising female activity rates.

9. Djavad Salehi-Isfahani, "Microeconomics of Growth in MENA: The Role of Households," in *Explaining Growth in the Middle East*, Contributions to Economic Analysis, Volume 278, edited by Jeffrey B. Nugent and M. Hashem Pesaran (London: Elsevier, 2006).

10. Marcus Noland and Howard Pack, *The Arab Economies in a Changing World* (Washington: Peterson Institute for International Economics, 2007).

11. Navtej Dhillon, Djavad Salehi-Isfahani, Paul Dyer, Tarik Yousef, Amina Fahmy, and Mary Kraetsch, "Missed by the Boom, Hit by the Bust: Making Markets Work for Young People in the Middle East" (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and Dubai School of Government, 2009).

12. Navtej Dhillon and Tarik Yousef, "Inclusion: Meeting the 100 Million Youth Challenge," Middle East Youth Initiative Report (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and Dubai School of Government, 2007).

13. World Bank, *The Road Not Traveled.*

14. European Training Foundation and the World Bank, "Reforming Technical Vocational Education and Training in the Middle East and North Africa: Experiences and Challenges" (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2006).

15. World Bank, *The Road Not Traveled;* United Nations Development Program, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations* (New York: 2002); United Nations Development Program, *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society* (New York: 2003).

16. Ina V. S. Mullis and others, *TIMSS 2007 International Mathematics Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS and PIRLS International Study Center, 2008); Michael O. Martin and others, *TIMSS 2007 International Science Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS and PIRLS International Study Center, 2008).

17. Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 2007).

18. Maggie Kamel, "Situational Analysis of Youth Employment in Egypt" (Cairo: Center for Project Evaluation and Macroeconomic Analysis, Ministry of International Cooperation, 2006).

19. World Bank, *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa.*

20. David G. Blanchflower and Richard B. Freeman, "Introduction" and "The Declining Economic Status of Young Workers in OECD Countries," in *Youth Employment and Joblessness in Advanced Countries,* edited by David G. Blanchflower and Richard B. Freeman (University of Chicago Press, 2000); David T. Ellwood, "Teenage Unemployment: Permanent Scars or Temporary Blemishes?" in *The Youth Labour Market Problem: Its Nature, Causes, and Consequences,* edited by Richard B. Freeman and David A. Wise (University of Chicago Press/NBER, 1982); Paul Ryan, "The School-to-Work Transition: A Cross-National Perspective," *Journal of Economic Literature* 39, no. 1 (2001): 34–92; Carmen Pages and Claudio Montenegro, "Job Security and the Age-Composition of Employment: Evidence from Chile," *Estudios de Economia* 34, no. 2 (2007): 109–39.

21. Ragui Assaad and May Gadallah, "Pathways from School to Work for Egyptian Youth," Middle East Youth Initiative Working Paper (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, forthcoming 2009).

22. Lant Pritchett, "Where Has All the Education Gone?" Policy Research Paper 1581 (Washington: World Bank, 1996). See also Jeffrey Nugent and Mohamed Saleh, "Inter-Generational Transmission of and Returns to Human Capital and Changes Therein over Time: Empirical Evidence from Egypt," ERF 15th Annual Conference (Cairo: Economic Research Forum, 2008), and Nader Kabbani, "Labor Force Participation, Employment and Returns to Education in Syria," Nader Kabbani (presenter) and Henrik Huitfeldt, 8th International Conference on the Economics and Finance of the Middle East and North Africa, Byblos, Lebanon, May 22–24, 2006.

23. World Bank, *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere* (Washington: World Bank, 2004).

24. Cynthia Lloyd, ed., *Growing Up Global: The Changing Transitions to Adulthood in Developing Countries* (Washington: National Academies Press, 2005). In contrast, 77 percent of East Asian men and 69 percent of Latin American men in this age cohort are married.

25. Diane Singerman, "The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities among Youth in the Middle East," Middle East Youth Initiative Working Paper 6 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007).

26. Ibid.

27. World Bank, *The Macroeconomic and Sectoral Performance of Housing Supply Policies in Selected MENA Countries: A Comparative Analysis* (Washington: 2005).

28. Ragui Assaad and Mohamed Ramadan, "Did Housing Policy Reforms Curb the Delay in Marriage among Young Men in Egypt?" Middle East Youth Initiative Policy Outlook 1 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2008).

29. *'Urfi* marriages are common-law marriages that are typically kept secret and not registered with the government. *Misyar* marriages are transient marriages in which the husband visits his wife but is not contractually and legally obligated to support and provide housing for her. *Mut'a* is another form of temporary marriage within Shi'a Islam. For more details, see Singerman, "The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities among Youth in the Middle East."

30. Ibid.

31. UNAIDS, *2008 Report on the Global AIDS Epidemic* (Geneva: Joint United Nations Program on HIV/AIDS, 2008).

32. Ragui Assaad and Ghada Barsoum, "Youth Exclusion in Egypt: In Search of 'Second Chances,'" Middle East Youth Initiative Working Paper 2 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and Dubai School of Government, 2007).

33. For a deeper analysis of the role of institutions in youth exclusion, see Navtej Dhillon and Djavad Salehi-Isfahani, "Looking Ahead: Making Markets and Institutions Work for Young People," in this volume.

34. Sackmann and Wingens, "From Transitions to Trajectories"; James E. Rosenbaum and others, "Market and Network Theories of the Transition from High School to Work."

35. Carmen Pages and Claudio Montenegro, "Job Security and the Age-Composition of Employment: Evidence from Chile."

36. World Bank, *Doing Business 2009* (Washington: 2008). *Doing Business* defines the comparable worker as one who is at least 42 years old, has twenty years with the same company, and whose income (including benefits) is equal to the average wage for the country.

37. Assaad and Barsoum, "Youth Exclusion in Egypt: In Search of 'Second Chances.'"

38. Djavad Salehi-Isfahani and Daniel Egel, "Youth Exclusion in Iran: The State of Education, Employment, and Family Formation," Middle East Youth Initiative Working Paper 3 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007).

39. Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon, "Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform," Middle East Youth Initiative Working Paper 8 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2008).

40. Ibid.

41. Ibid.

الفصل الثاني

ما بعد ولاية الفقيه

نحو عقد اجتماعي جديد للشباب الإيراني

جواد صالحي أصفهاني ودانيال إيجل

"أنا لم أدرس لسبعة عشر عامًا كي أؤدي هذا العمل. لا أستطيع أن أتزوج بهذا الراتب. بمقدور الحكومة أن تحل كل تلك المشاكل إن توفرت لديها الإرادة الحقيقية. فكل ما نريده منهم أن يعطونا قروضًا للزواج ولشراء مسكن".

خريج جامعي يبلغ من العمر ٢٥ سنة،

يعمل بائع فاكهة في كشك[١]

أصبح الشباب الإيراني قوة سياسية واجتماعية فاعلة ظهرت أهميتها ككتلة تشكل ما يقارب ٤٠ بالمئة من القوة التصويتية في انتخابات ٢٠٠٩ الرئاسية. وقد تجلّى هذا في الدور الفعال الذي اضطلعوا به خلال حملة الإصلاحي "مير حسين موسوي"، وكذلك في الأيام والأسابيع التي أعقبت هذه الانتخابات؛ من خلال تظاهرهم في شوارع طهران وغيرها من المدن الكبرى احتجاجًا على إعلان فوز "محمود أحمدي نجاد". وليس هذا التوجه

للشباب الناشط سياسيا بالجديد، فقد كان للشباب الإيراني قوة مؤثرة في فوز الرئيس الإصلاحي "محمد خاتمي" بأغلبية ساحقة عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١، وفي انتخابات خلفه شديد الاختلاف الأيديولوجي معه (أحمدي نجاد) في ٢٠٠٥[٢]. وبرغم حالة الاستياء والسخط التي عمت الساسة خارج إيران، وكانت موضوع العديد من الكتب التي صدرت حديثًا، فإن البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تشكل خيارات هذا الجيل لا تزال غير مفهومة بشكل كامل حتى الآن[٣].

ففي المجتمع الإيراني التقليدي، كان الانتقال إلى مرحلة النضج يحدث بشكل هادئ ومتوقع. إذ كان المنتظر من الشباب احتراف مهنة آبائهم أو وراثة أعمال أسرهم. وكانت الشبكات العائلية والمجتمعية تعمل معًا على ضمان انتقال مرن إلى زواج الشباب، ودعمهم في الوقت ذاته، عند إقدامهم على تكوين الأسرة. بيد أن الأفول التدريجي للمجتمع التقليدي، ترافق مع تلاشي الآمال بالدعم الذي كانت تقدمه الأسرة والمجتمع المحلي خلال انتقال الشباب إلى مرحلة النضج. وقد تضاعفت هذه التغيرات بسبب الانفجار السكاني الذي نجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة أواخر عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات؛ حيث زادت نسبة الشباب في التعداد السكاني من ٢٨ بالمئة في ١٩٩٦ إلى ٣٥ بالمئة في ٢٠٠٦. وأدت تلك التغيرات مجتمعةً إلى نشوء حالة متنامية من الضبابية بشأن انتقال شباب اليوم إلى مرحلة النضج.

وتتضمن عناصر الانتقال الناجح الرئيسة إلى مرحلة النضج؛ اكتساب مهارات العمل المستمر، والحصول على وظيفة، وتأسيس أسرة. وكانت تلك العناصر جميعها- ولا تزال- عرضة للضغوط الناجمة عن تضخم أعداد الشباب، في الوقت الذي لم تترسخ بعد المؤسسات والآليات الجديدة اللازمة

للانتقال الناجح. أما ما استقر منها في وضعيته الجديدة، فإنه يعاني حالة شديدة من التشرذم، ما يجعله غير قادر على العمل الفعال. وفضلاً عن هذا التعقد، فإن تلك الانتقالات وثيقة الارتباط فيما بينها لدرجة أن عدم النجاح في إحداها يزيد من احتمال فشل الأخرى، بالتزامن المزمن مع مخاطر الإقصاء الاجتماعي. واللافت أن طول فترات البطالة في إيران- التي تقاس بالسنوات وليس بالشهور- يدفع باتجاه تقويض قدرة الشباب (ذكورًا وإناثًا) على الزواج وتكوين أسرة. وتفرض هذه الظروف الإقصائية نفسها رغم الانخفاض العام في معدلات الفقر والارتفاع النسبي في التعليم.

وبطبيعة الحال، فإن هذا النمو المضطرد في أعداد الأسر الفقيرة يقابله معوقات أكبر في كافة مظاهر الانتقال. إذ هم غالبًا ما يواجهون خيارات تعليمية ووظيفية شديدة التباين؛ كالعمل في عمر صغير لدعم أسرهم أو البقاء في التعليم. وعادة ما يعانون من الحرمان لأنهم يعجزون، على سبيل المثال، عن تحمل أعباء التأهيل المطلوب للامتحانات المصيرية للالتحاق بالجامعة. وتختلف خبرات الشباب ليس فقط على أساس الخلفية الاجتماعية الاقتصادية، ولكن أيضًا على أساس النوع الاجتماعي. فقد بات عامل النوع الاجتماعي يمثل بعدًا مهما لإقصاء الشباب في إيران؛ حيث إن القواعد الإسلامية المتعلقة بالحجاب والفقه تحاصر المرأة وتقيدها بطرق شتى. فالفصل بين الرجال والنساء في المدارس وأماكن العمل، وغيرها من الأماكن العامة، والمعاملة غير المتساوية بحكم القانون تتضمن خبرات متباينة في الإقصاء والتهميش. كذلك فإن المرأة التي تخفق في الحصول على التعليم الكافي، أو التي لا تتاح لها فرصة العمل في واحدة من وظائف الياقات البيضاء، أو التي لا تتوفر لها فرصة الزواج، يكون شعورها بالإقصاء أعلى بسبب ضيق المجال الذي تدور في فلكه.

وبرغم إحراز الشباب مكاسب مهمة في العقدين الأخيرين؛ وبخاصة في التعليم وتضاؤل الفروق على أساس النوع الاجتماعي، فإن تلك المكاسب لم تنجح في جعل المجتمع الإيراني أكثر إدماجًا للشباب. بل على العكس، بات الشباب أكثر إحباطًا في السنوات العشر الأخيرة في ظل عجزهم عن الحصول على وظيفة أو تكوين أسرة. ومن ثم، فإن شعورهم بالإقصاء صار أعلى من الأجيال السابقة. ويفرض حجم شريحة الشباب الهائل ضغوطًا شديدة على الآليات التقليدية التي كانت توفر للأفراد فيما سبق التعليم، والوظيفة، وتساعدهم على الزواج وتكوين الأسرة.

ويعد الإلمام بطبيعة المؤسسات الفاعلة التي تيسر انتقالات الشباب هذه، والتي تتضمن المدرسة وسوق العمل والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالزواج، من الجوانب المهمة لإتمام هذا التحليل. فقد فشلت تلك المؤسسات في الارتقاء إلى مستوى تحدي التحول الديمغرافي الذي تمر به إيران، وأمست أسواق العمل والزواج أقل مرونة في الاستجابة لحاجات الشباب. ففي حين استطاع النمو الاقتصادي المضطرد بشكل كبير نسبيا منذ عام ١٩٩٩- فضلاً عن التدفقات الضخمة من عوائد النفط- أن ينجح إلى حد ما في تقليص معدلات البطالة بين الشباب، فإنه يقدم عونًا يذكر في مساعي تكوين الأسرة. وقد شهدت السنوات الأخيرة مناقشة أو اعتماد سياسات متنوعة تهدف للتصدي لقضية إقصاء الشباب، إلا أنّ السمة الغالبة عليها هي ضيق الرؤية وعدم الترابط، ما جعلها تلاقي درجات نجاح متفاوتة.

تضخم أعداد الشباب

شهدت إيران في غضون عقدي السبعينيات والثمانينيات ظاهرة من الارتفاع غير العادي في معدلات الخصوبة وتدني معدلات وفيات الأطفال،

كان نتاجها التضخم الشديد الحالي في أعداد الشباب. وقد أسفر هذا عن تكدس طلبة شديد في المدارس، واختلال نوعي في سوق الزواج، فضلاً عن ضغوط متزايدة على سوق العمل الرسمي الضيق في إيران، والذي لم يشهد توسعًا يقابل هذه الزيادة السكانية.

ولتوضيح هذا التضخم في أعداد المواليد وما أسفر عن زيادة في أعداد الشباب، يمكن مقارنة واقع معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال في إيران - منذ عقد الستينيات - وفي مصر وتركيا كدولتين كبيرتين أيضًا في منطقة الشرق الأوسط. فقد طرأ على الدول الثلاث انخفاض متقارب في وفيات الأطفال في تلك الفترة، وفي حين انخفضت معدلات الخصوبة في مصر وتركيا في هذه الفترة، إلا أنها ارتفعت في إيران مطلع عقد الثمانينيات قبل أن تبدأ بالانحدار الشديد. وبحلول نهاية التسعينيات- بعد سنوات عديدة من الهبوط السريع- وصلت معدلات الخصوبة في إيران إلى مستوى تركيا وأقل من مصر، لدرجة أن معدلات الخصوبة في إيران اليوم تعد من أقل معدلات المنطقة[٤]. وقد نجم عن هذا التضخم في أعداد المواليد ما نشهده اليوم من زيادة هائلة في أعداد الشباب في إيران.

وعلى الرغم من التباطؤ العام في نمو التعداد السكاني الإيراني بنسبة تقترب من ١,٣ بالمئة سنويا، فإن الزيادة الهائلة في أعداد الشباب قد نتج عنها نموّ سريعٌ في قوة العمل بدأت منذ منتصف التسعينيات، ومن المنتظر لها أن تستمر حتى ٢٠١٥. ولإيضاح تأثير هذا التضخم الشبابي، يقارن (الشكل ٢-١) تغير حجم المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) في الفترة (١٩٦٠-٢٠٢٠) باستخدام تركيا كخط أساسي.

(الشكل ٢-١)

تتبع تضخم أعداد الشباب في إيران

شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩) سنة في الفترة (١٩٥٠-٢٠٢٠)
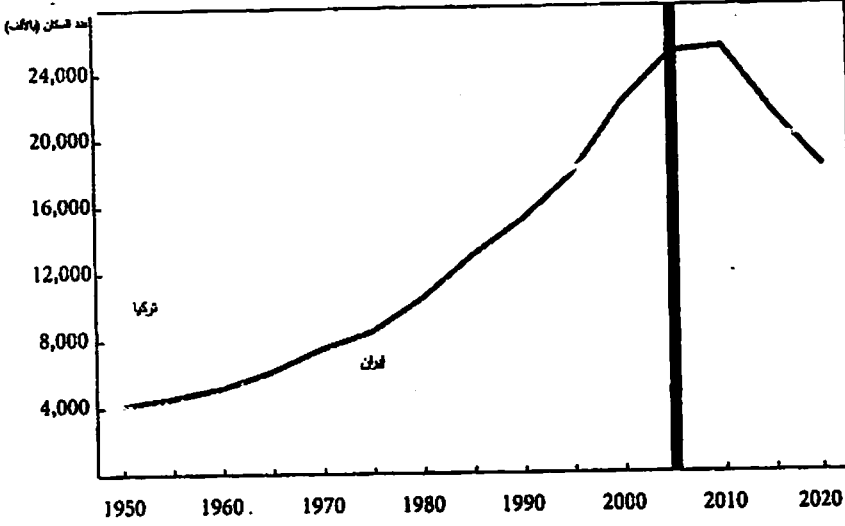
المصدر:

Source: UN World Population، 2008 revisions using medium variant population projections.

حيث تمثل المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) الشباب في عمر المرحلة الثانوية أو الجامعة، والشريحتان (٢٠-٢٤ سنة) و(٢٥-٢٩ سنة) الأفراد الداخلين سوق العمل، وتصف الشريحة (١٥-٢٩ سنة) التضخم الكلي في أعداد الشباب. ويبين الصعود الحاد في الخط الممثل لإيران- مقارنةً بتركيا التي تتمتع بعدد السكان نفسه (حوالي ٧٠ مليون نسمة)- أثر ارتفاع معدلات

الخصوبة في إيران. فمنذ عشر سنوات، كان عدد شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) في إيران مماثلاً لتركيا. في المقابل، كان العدد في إيران في ٢٠٠٥ أكثر بحوالي خمسة ملايين نسمة، أي كما لو فُرض على تركيا فجأةً استيعاب خمسة ملايين شاب إضافي. لكن بحلول العام ٢٠٢٠، من المنتظر أن يكون عدد الشباب في هذه الشريحة العمرية أقل من تركيا.

ولقد أفضى تضخم أعداد الشباب إلى تحديات تواجه الشباب الإيراني. فهناك حالة من التدهور الواضح في الشعور بالانتماء للوطن لدى القاسم الأعظم من الشباب. ومع هذا، فإن الانخفاض الأخير في معدلات الخصوبة يذكرنا بالتحول الديمغرافي الذي حدث للنمور الآسيوية منتصف السبعينيات وأدى إلى "هبة ديمغرافية" يرى الكثيرون أنها لعبت دورًا حاسمًا في نجاح هذه الدول(٥).

ومن المنتظر أن تتراكم فوائد هذا التحول الديمغرافي على الأمد المنظور في ضوء دور قوة العمل المتنامية في دفع النمو الاقتصادي. أما على الأمد البعيد، فإن تناقص معدلات الخصوبة يؤدي إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري للأجيال التي تنشأ في أسر أصغر عددًا. وتدل المؤشرات في إيران على أن نسبة الكبار في الشريحة العمرية (٢٠-٥٤) سنة إلى الأطفال (منذ الميلاد حتى ١٤ سنة) قد زادت من ٠,٧٨ في ١٩٩٦ إلى ٢,٠٩ في ٢٠٠٦، وأنها ستستمر في الزيادة لسنوات قليلة مقبلة(٦). ويبدو هذا الأثر أكثر وضوحًا في الأرياف، لا سيما شديدة الفقر منها، حيث تناقصت معدلات الخصوبة نسبيًا على نحو أكبر؛ إذ هبطت معدلات الخصوبة الكلية في الأرياف بمعدل ٦ أطفال لكل امرأة في الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠)، مقارنةً بأربعة أطفال في المدن. وبرغم عدم وجود اختبار منهجي

يقيس تأثير ارتفاع نسبة الكبار إلى الأطفال على الاستثمار في الصحة والتعليم لشباب اليوم، فمن الممكن إرجاع جانب كبير من التحسن في صحة وتعليم جيل ما بعد تضخم أعداد المواليد إلى هذه الهبة الديمغرافية.

وإجمالاً يمكن القول إن تأثير هذا المسلك الديمغرافي ليس بالضرورة أن يكون سلبًا. فمع إمكانية أن تهدد الزيادة المفرطة في أعداد الشباب بعدد من التحديات، فإن السياسات الناجعة قد تعين إيران على الاستفادة المثلى من بنيتها الديمغرافية عبر إتاحة المجال أمام بيئة تدعم زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

التعليم

شهد العقدان الأخيران زيادة كبيرة في التحصيل الدراسي لدى الشباب الإيراني، نتيجة ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس. وبرغم هذا النجاح الواضح في زيادة الحصول على التعليم، لم يكن النظام التعليمي بالفعالية الكافية لإكساب الشباب المهارات التي يحتاجونها للنجاح في سوق العمل. فكما هو الحال في العديد من دول الشرق الأوسط، كان المعروض دائمًا في سوق العمل الإيراني الرسمي يقدم المزايا الأكبر لخريجي الجامعات. وقد أفضى ذلك إلى تطوير نظام تعليمي يركز على منح الدرجات والشهادات العلمية بدلاً من إكساب المهارات وتقديم التدريب بما يلائم الوظائف المتوفرة في سوق العمل. ونظرًا لمحدودية قدرة الجامعات على استيعاب الطلبة، فإن الزيادة المفرطة في أعداد الشباب أسفرت عن تنافسية شديدة للحصول على فرصة في التعليم الجامعي. هذا بالإضافة إلى أن القبول الجامعي– الذي يعد المؤشر الوحيد المعتمد لدى أصحاب العمل في تحديد الأفراد ذوي الإنجاز

العالي- يعتمد على امتحان يقيس قدرة الطالب على الحفظ والاستظهار وليس القدرة على التفكير الناقد. ومع أن واضعي السياسات شرعوا في تقديم بدائل لمسار التعليم الجامعي؛ مثل البرامج التي تضطلع بإكساب المهارات المهنية، والتدريب على الوظيفة، فإن تلك البرامج لا تزال تقابل بنظرة متدنية، على أساس أنها بديل يُدفَع إليه الطلبة المرفوضون من نظام التعليم الرسمي.

ارتفاع معدلات الالتحاق والتحصيل الدراسي

طرأ على التعليم الأساسي والثانوي في إيران توسع ملحوظ خلال العقدين الماضيين. فمع النمو السريع في حجم شريحة الشباب، شهدت معدلات الالتحاق بالمدارس ارتفاعًا حادا، مع تحقيق مكاسب واضحة للفتيات تجلت في زيادة معدلات التحاقهن. كما تضاعف تقريبًا متوسط سنوات التعلّم في خلال جيل واحد؛ حيث حصل مواليد عقد الثمانينيات على زيادة تقدر بأكثر من تسع سنوات دراسية، مقارنة بأقل من خمس سنوات لمواليد عقدين قبلهم.

ومع أن التحصيل الدراسي في إيران أعلى قليلاً بين النساء عن الرجال في المدن، فإن فجوة النوع الاجتماعي (لصالح الذكور) لا تزال مستمرة في بعض المناطق، لا سيما الريفية منها. وبرغم انخفاض معدلات التحاق الإناث في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي (١١-١٣ سنة)، فإن معدلات التحاقهن أعلى في المرحلة العليا من التعليم الثانوي وفي الجامعات، ما يسفر عن نسبة أعلى من نساء المدن اللواتي يحملن شهادات ثانوية أو جامعية مقارنة بأقرانهن من الذكور. إذ إن أكثر من ٦٠ بالمئة من إناث المدن في الشريحة العمرية (١٨-٣٠ سنة) حاصلات على شهادات ثانوية عليا، مقارنة بنسبة تتعدى قليلاً ٥٠ بالمئة بالنسبة لشباب المدن.

وعلى الرغم من مجانية التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية الدنيا (الإعدادية) في إيران، فإن التحصيل الدراسي يتأثر كثيرًا بدخل الأسرة، أو موقع سكنها، أكثر من تأثره بنوع التلميذ الاجتماعي. ومع تقدم التلاميذ في العمر يزداد هذا الأثر وضوحًا؛ ذلك لأن الأغنياء تتاح لهم فرص أكبر للالتحاق بالمدارس الثانوية العليا أو الجامعات. بيد أن فارق نحو سنة دراسية بين أغنى وأفقر شريحتين يتضح بشكل مبكر عند عمر الرابعة عشرة. وتزداد قوة عامل الدخل بشكل واضح بالنسبة لإناث الريف والمدن على حد سواء. فمع تقدم سنوات التعليم، يرتفع التحصيل الدراسي للإناث من ذوات الدخول العالية بنسبة ٥٠ بالمئة في المتوسط فيما يتعلق بسنوات الدراسة، أعلى من إناث أفقر شريحة في المجتمع.

كما أن لنشأة الطفل في أسرة ريفية أثرًا قويا على التحصيل الدراسي، لا سيما بالنسبة للإناث. فمنذ مرحلة عمرية مبكرة، يلاحظ أن الفتيات الريفيات– ولو كن من أثرى الطبقات– يحظين بمعدلات تحصيل دراسي تقل حتى عن أقرانهن الأشد فقرًا في المدن، ما يعكس الانخفاض الشديد في معدلات الالتحاق بالمدارس في الأرياف. ويأتي هذا الانخفاض في معدلات الالتحاق بسبب عدم توفر المدارس والمعلمات الإناث في الأرياف، حيث إن الفجوة بين المدينة والريف تعتبر أقل بكثير بالنسبة للذكور. فالمدارس تفصل بين الذكور والإناث، ولا يتم تعيين معلمين ذكور في مدارس الفتيات. غير أن هذا الفصل بين الذكور والإناث كان عاملاً مساعدًا على زيادة التحاق الفتيات بالمدارس؛ لأنه يمكن فتيات الأسر المحافظة من الدراسة[٧].

وجدير بالذكر، بالنسبة لتلك النتائج، أن تكدس الطلبة الشديد في المدرسة يقلل من جودة التعليم. وما يدعم صحة هذه الفرضية ارتفاع نسبة أعداد التلاميذ إلى المعلمين على مدار العقدين الأخيرين؛ حيث ارتفعت النسبة في المدارس الثانوية من حوالي ١٥ تلميذًا لكل معلم في ١٩٨٢ إلى قرابة

٣٠ تلميذاً في ٢٠٠٢[٨]. كما يؤكد الواقع أن زيادة حجم الشريحة العمرية (٥-٩ سنوات) من ٥,٨ مليون في ١٩٨٠ إلى أكثر من ٩ مليون في ١٩٩٠، حالت دون توفير الموارد اللازمة لبناء مدارس إضافية، واضطرت العديد من المدارس إلى تقديم فترتين وأحياناً ثلاث فترات في اليوم الدراسي الواحد[٩]. في الوقت ذاته، اتجه مديرو المدارس نحو نظام تعليمي يستند على اختبارات الاختيار من إجابات متعددة، التي تعدّ الأقل تكلفة في إجرائها، والتي توفّر معايير تقويم أكثر موضوعية. وقد كان هذا النظام الجديد عرضة للانتقاد لتشجيعه الحفظ والاستظهار بدلاً من تنمية مجموعة واسعة من المهارات الإنتاجية، بما فيها مهارات الكتابة والتحليل.

ومع بداية الانخفاض في نسبة أعداد التلاميذ للمعلمين في المرحلتين الابتدائية والثانوية في السنوات الأخيرة، لا بدّ أن تنخفض تدريجيًا الآثار السلبية للتكدس الشديد هي الأخرى.

مسارات غير فعالة للتعليم الثانوي

تتسرب النسبة الأكبر من طلبة المدارس بعد السنة الأولى من مرحلة الدراسة العليا عند عمر ١٥ سنة تقريبًا. وفي هذا العمر أيضًا ينتهي التعليم الإلزامي، ويتم تقويم كل الطلبة وتوجيههم إلى واحد من ثلاثة مسارات منفصلة للمدارس العليا؛ المسار النظري الذي يتم فيه دراسة المنهج الأكاديمي، والمسار الفني - الحرفي أو التعليم الفني والمهني، ومسار تدريس المهارات الأساسية من خلال التدريب أثناء العمل الذي يطلق عليه "كاردانش" **Kardenesh**. وعادة ما يضطر الطلبة ذوو السجلات الأكاديمية الأضعف إلى سلوك أحد المسارين الأخيرين.

ويفضل أغلب الطلبة الانتظام في المسار النظري على أمل اجتياز الاختبار الوطني المرهق لدخول الجامعة "اختبار الكونكور" **The Concour**، ثم الالتحاق بالجامعة. وبرغم ذلك، ففي ظل التذمر الشديد من جانب القطاع الخاص في إيران نظرًا لعدم توفر المهارات العملية بين الخريجين الجدد، فإن برامج التعليم الفني المهني وتعليم المهارات الأساسية ربما تكون الأكثر ملاءمة للاقتصاد الإيراني.

ويتسبب نظام المسارات التعليمية هذا في تسرب العديد من طلبة المدارس. ولما كانت المدرسة الثانوية العليا غير إلزامية، فإن الذين يحتاجون العمل منهم – مثل طلبة الأسر الفقيرة – هم أكثر المرشحين لترك المدرسة عند نهاية المرحلة الثانوية الدنيا. ومع ذلك، فإن عددًا كبيرًا من الشباب يترك المدرسة فعليا بعد السنة الأولى من المرحلة الثانوية العليا عندما يتم توزيعهم على تلك المسارات. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن النسب المئوية للطلبة الموزعين على كل مسار، فإن قلّة عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الفني المهني أو تعليم المهارات الأساسية– مقارنة مع التعليم النظري– تشير إلى أن الطلبة الموزعين على المسارات الأقل تفضيلاً هم الأكثر عرضة للتسرب من الدراسة. فعلى سبيل المثال، تسرب نحو ثلث الطالبات اللاتي بدأن دراستهن الثانوية العليا في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ فيما بين السنتين الأولى والثانية. كما أن حصة خريجي التعليم الفني المهني وتعليم المهارات الأساسية معًا تقل عن ربع حجم طلبة المسار النظري.

ويعود هذا الأثر الإقصائي الذي يتسم به نظام المسارات التعليمية إلى تدني جودة التعليم في المسارات المهنية، وكذلك إلى جاذبية التعليم الجامعي.

فحتى وقت قريب، لم يكن خوض اختبار الكونكور (الاختبار الوطني لدخول الجامعة) متاحًا سوى لطلبة المسار النظري. ولأن باب الالتحاق بالجامعة كان مغلقًا في وجه طلبة المسارات المهنية، فمن المنطقي أن ينزع كثير ممن يخفقون في التأهل للمسار النظري للتسرب من الدراسة كلية. واستجابة لمطالبات الآباء المتزايدة؛ بالتزامن مع تشجيع الطلبة على الاستمرار في المسارات غير النظرية، فقد مكّنت الحكومة أخيرًا خريجي الكاردانش (تعليم المهارات الأساسية) من المشاركة في امتحانات دخول الجامعة، وأتاحت لهم خيار التعليم الجامعي مع وضع بعض القيود عليه.

الجامعات ودور الامتحانات الوطنية

تعود جاذبية التعليم الجامعي في إيران إلى العائد الخاص الكبير منه، والذي يأتي في صورة رواتب كبيرة ومزيد من الأمان الوظيفي للحاصلين على الدرجات الجامعية[١٠]. علاوة على ذلك، فإن القطاع العام- الذي يقدم الأمان الوظيفي القوي والمقابل المادي الجيد- يعد بشكل أو بآخر أكبر مستوعب لخريجي الجامعات في إيران. فالدرجة الجامعية هي الحد الأدنى المقبول للعديد من الوظائف المرغوبة في القطاع العام، ما يعني أن اجتياز الاختبار الوطني لدخول الجامعة، وتأمين الالتحاق بها، أمر قد يعود على صاحبه بمكاسب كبيرة في سوق العمل.

ويتقدم أكثر من مليون شاب سنويا إلى الاختبار الوطني (الكونكور)، ويكون الحصول على ٢٠ بالمئة من الدرجة كافيًا للالتحاق بجامعة عامة أو خاصة. ويترتب على الفشل في اجتياز هذا الاختبار أثر شديد السلبية على المليون شباب الذين لا يوفقون فيه؛ حيث تدل المؤشرات على أن من يخفقون

في هذا الاختبار يجنون عائدًا أسوأ بكثير في سوق العمل ممن يجتازونه، خاصة ما يتعلق بمخاطر التعرض للبطالة وطول فترتها، ما ينطوي على النظر إلى هذا الاختبار كمؤشر له دلالته بالنسبة لأصحاب العمل. فضلاً عن ذلك، فإن وصمة اجتماعية تلحق بكل من يخفقون في هذا الاختبار في المجتمع الإيراني.

وربما يكون هذا النظام في اختيار الملتحقين بالجامعة مسؤولاً أيضًا عن تدني جودة التعليم. فاختبار "الكونكور" وأغلب الاختبارات الأخرى تأتي في شكل اختيار من متعدد، ويعتمد الطلاب الذين يتقدمون إلى تلك الاختبارات بشدة على الحفظ والاستظهار. وقد أفضى ذلك إلى أن طرق التدريس في النظام المدرسي تعتمد اعتمادًا واضحًا على التلقين. وعلى الرغم مما لهذا النظام من أثر إيجابي على اندفاع الطلبة، فمن المحتمل أن يفضي إلى فوائد تعليمية مستقبلية لا يستفيد منها سوى حفنة منهم، كالملتحقين بكليات الطب والهندسة النخبوية.

وتتجلى التفاوتات الناجمة عن هذا النظام في التباين الملحوظ في أداء صفوة الطلاب الإيرانيين في المنافسات الدولية؛ مثل أولمبياد الرياضيات أو العلوم، في مقابل اختبارات الاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم (TIMSS) التي تختبر معرفة مجموعة عشوائية من الطلاب في العلوم والرياضيات. ففي حين يكون الأداء الإيراني جيدًا على الدوام في أولمبياد الرياضيات والعلوم، يغدو الأداء ضعيفًا نسبيا في اختبار الاتجاهات العالمية لدراسة الرياضيات والعلوم لطلاب الصف الثامن، لا سيما في الرياضيات. حيث كانت إيران من بين عشر دول- بالإضافة لمقاطعة كيبيك الكندية - ذات المتوسطات الأدنى لدرجات الرياضيات في ٢٠٠٧، أي أسوأ ممّا كان

عليه الحال في ١٩٩٥، مع ملاحظة أن هذا التدهور المستمر في الدرجات قد بدأ منذ ١٩٩٩[١١]. أما نتائج امتحان علوم الصف الثامن، فليست بهذا التدني؛ حيث تحسن متوسط درجات الصف الثامن في ٢٠٠٧ إلى ٤٥٩ درجة، مقارنة بمتوسط ٤٤٨ درجة في ١٩٩٩ ومتوسط ٤٥٣ درجة في ٢٠٠٣، وهو ما يضع إيران في مرتبة متقدمة عن معظم دول الشرق الأوسط، باستثناء البحرين وإسرائيل والأردن[١٢].

ويعود سبب معاناة نظام التعليم الإيراني إلى أنه لا يكافئ سوى الطلاب أصحاب التحصيل الأكاديمي المرتفع. ومن ثم فحتى يتسنى له التحرك قدمًا،لا بدّ من بذل جهود جادة وحقيقية ترمي لتحديد كيفية الإفادة من العدد الضخم من المهارات التي يمتلكها كل الشباب، بدلاً من التركيز على مجموعة صغيرة من المتميزين[١٣].

إصلاحات التعليم : الالتفات إلى سوق العمل

يدرك واضعو السياسات الإيرانيون جيدًا البون الشاسع بين ما يتم تعلمه في الفصول المدرسية والمهارات المطلوبة ليكون الفرد منتجًا في عمله. وإذا كان الغرض من برامج التعليم الفني المهني وتعليم المهارات الأساسية (كاردانش) هو تعويض هذه الحالة من خلل الكفاءات المهارية، فإنها تعتمد على شبكة من مراكز التدريب العامة التي غالبًا ما تستخدم معدات قديمة وتفشل في مواكبة التقنيات دائبة التغير وحاجات سوق العمل.

وتشرع الحكومة الآن في إجراء إصلاح جوهري على هذه المراكز التدريبية، مستندةً إلى دعم البنك الدولي ماليًا وفنيًا. ومن العناصر المحورية

في هذا الإصلاح؛ إمكانية استبدال بمراكز التدريب الحكومية مراكز يديرها القطاع الخاص. وبالفعل فإن من شأن خصخصة هذه المراكز أن تكرس كفاية البرامج التدريبية وكفاءتها، لما تظهره المراكز التدريبية التابعة للقطاع الخاص- في عديد من الدول النامية-من تفوق على مثيلاتها التي تديرها الحكومة(١٤).

ومع كل ما تحمله مراكز التدريب التابعة للقطاع الخاص من إمكانيات، فإن إصلاح نظام التعليم الحالي لا يبدو كافيًا لإقناع الطلاب باختيار التعليم الفني المهني أو تعليم المهارات الأساسية بدلاً من المسار المؤدي للتعليم الجامعي. إذ إن قوانين العمل الصارمة في إيران تجعل تسريح العمالة مسألة شديدة التكلفة، ما يسفر عن تردد أصحاب العمل في تشغيل أفراد من خريجي تلك البرامج؛ لأن المقياس الوحيد لقدراتهم هو امتحان الاختيار من متعدد. وهذا على النقيض من الحالة الألمانية على سبيل المثال والتي يتم فيها إنفاق موارد كبيرة لتقويم خريجي التعليم الفني المهني، في مقابل طلاب التعليم الفني المهني وتعليم المهارات الأساسية في إيران الذين لا يحظون بأي شيء آخر غير درجات الامتحان ليثبتوا مهاراتهم وإمكاناتهم لأرباب عملهم المحتملين.

يتعيّن على الحكومة تقديم الحوافز لأصحاب العمل، تشجّعهم على توظيف خريجي التعليم الفني المهني وتعليم المهارات الأساسية (كاردانش)، حتى يتسنى زيادة معدلات التحاق طلبة هذه البرامج وأدائهم. ومن السياسات التي قد يكون لها أثر في هذا الصدد؛ تقديم إعفاءات من قانون العمل لخريجي التعليم الفني المهني، تشجع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توظيف هؤلاء الخريجين، ومن ثم يزيد العائد عليهم من هذا التعليم. وعلى

واضع السياسة أن يبتكر آلية للتحديد الدقيق لقدرات الخريجين والتصدي لحالة الشك بجودة هذا المسار من التعليم.

وقد بدأ واضع السياسة الإيراني يدرك بعض الآثار السلبية المترتبة على الاختبار الوطني (الكونكور) لدخول الجامعة، وتم تقديم مقترحات لتقليص دوره في اختيار الملتحقين بالجامعات. وبعد مناقشة هذه المقترحات، يجري الآن الترتيب لإضافة درجات المدرسة العليا لمعايير الاختيار للجامعة، كما تفعل اليابان وعدد من الدول الأخرى التي بها امتحانات مشابهة[١٥]. وقد كان اختبار ٢٠٠٧ أول اختبار وطني يتضمن تلك الإصلاحات في إيران. وسيعتمد الالتحاق بالجامعة من الآن فصاعدًا، في جانب منه، على درجات الطلاب في الصف الثالث من المرحلة الثانوية[١٦].

الانتقال من الدراسة إلى العمل

بعد الانتهاء من دراستهم، يواجه الشباب الإيراني العديد من المعوقات أثناء انتقالهم إلى العمل. فالخريجون الجدد يواجهون معدلات بطالة عالية، وفترات انتظار طويلة، للحصول على عمل. كما أن سوق العمل الإيراني الرسمي الصارم ليس مهيأ تهيئة جيدة لاستيعاب الأعداد المضطردة من الشباب المتطلع إلى وظيفة مناسبة.

إذ تصل معدلات البطالة الكلية في إيران إلى قرابة١٠-١١ بالمئة، وتقترب بهذا جدا من مثيلاتها في مصر أو تركيا، لكنها أعلى بوضوح من الدول ذات المعدلات المنخفضة (٣-٤ بالمئة) كالمكسيك على سبيل المثال. ومع ما أفضى إليه النمو الاقتصادي المستقر في إيران من تقليص معدلات

البطالة الكلية بنسبة تقترب من خمس نقاط بالمئة منذ العام ٢٠٠٠، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة للغاية بين الشباب؛ حيث تتجاوز نسبة ٢٠ بالمئة لمن في المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، مقارنة بأقل من ٥ بالمئة للشريحة العمرية (٣٠ سنة فأعلى). وبرغم أن صرامة سوق العمل الإيراني قد تكون مسؤولة عن البطالة المرتفعة بين أوساط الشباب، فإن معدلات بطالة الشباب التي تبلغ ضعفين أو ثلاثة أضعاف المتوسط القومي لا يمكن اعتبارها أمرًا مألوفًا في الاقتصادات الانتقالية[١٧].

وقد كان لتناقص معدلات بطالة الشباب منذ العام ٢٠٠٠ مكاسب متفاوتة، صب معظمها في صالح الفئات الأقل تعليمًا والرجال. إذ شهدت معدلات البطالة بين خريجي التعليم الثانوي وما دونه بين الذكور تراجعًا ملحوظًا،تضاءل معه النظر للالتحاق بالتعليم الجامعي على أنه السبيل الأمثل لتفادي الوقوع في فخ البطالة. وربما كان الدافع وراء هذا التغيير هو التوسع السريع في التعليم مع تدهور جودته. وتشير بعض التقديرات إلى أن معدلات بطالة النساء ازدادت في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤)، لدرجة أن نصف القوة العاملة من النساء في ٢٠٠٤ عجزت عن الحصول على فرصة عمل. ومع ذلك، فلأن نسبة النساء الثابت وجودهن في سوق العمل لا تزيد عادة عن ٢٠ بالمئة في أي وقت، فإن هذه الزيادة الظاهرة في البطالة يمكن إرجاعها للتغيرات البنيوية بين النساء اللاتي يقررن وجودهن في سوق العمل[١٨].

وتشير اللوحة اليسرى في (الشكل ٢-٢) إلى فترات البطالة المتوقعة لدى كل الخريجين في وقت التخرج، أما اللوحة اليمنى فتشير إلى الإحصاءات نفسها، لكن لمن هم في حالة بطالة فعلية بعد تخرجهم مباشرة. تعكس اللوحة الأولى التهديدات بالبطالة لمتوسط الخريجين، أما الثانية فتبين

التهديدات التي تعانيها كل مجموعة لا تجد وظيفة بعد التخرج مباشرة. وفي كلتا الحالتين، قُسّمت النتائج وفقًا لنوع التعليم. تبرز هذه الرسوم البيانية نتيجتين متضاربتين. أولاً: إن من المتوقع للشباب الذين يعانون من البطالة بعد التخرج مباشرة (اللوحة اليمنى) أن يبقوا ثلاثة سنوات في حالة بطالة، وهي فترة طويلة جدًا ليبقى فيها الشاب بلا عمل. وثانيًا: إن الشباب خريجي المرحلة الثانوية العليا تنتظرهم فترات أطول من البطالة المتوقعة عن الخريجين الآخرين (اللوحة اليسرى)، برغم أن هذا الضرر ينتفي إن حدث وتوفرت لهم وظيفة بعد التخرج مباشرة. وعلى هذا، فإن الفترات الطويلة المتوقعة لحاملي الشهادات الثانوية العليا إنما تعود إلى معدلات البطالة شديدة الارتفاع بالنسبة لهذه الشريحة.

ولا يقف أثر فترات البطالة الطويلة هذه عند استنزاف رأس المال البشري فقط، بل إنه يحطم آمال الشباب أيضًا ويسحق اعتدادهم بذاتهم، بل وربما يودي بهم للاكتئاب. ومن تجليات هذه الظاهرة في إيران تعاطي المخـــدرات في أوساط الشباب. حيث تعدّ إيران، طبقًا لتقرير منظمة اليونيسيف، من أعلى دول المنطقة في معدلات تعاطي المخدرات[١٩]، هذا بالإضافة إلى ما أظهرته نتائج مسح متعاطي المخدرات من أن أكثرهم كانوا من الشباب[٢٠].

(الشكل ٢-٢)

الفترات المتوقعة للبطالة، ١٩٩٧- ٢٠٠٣
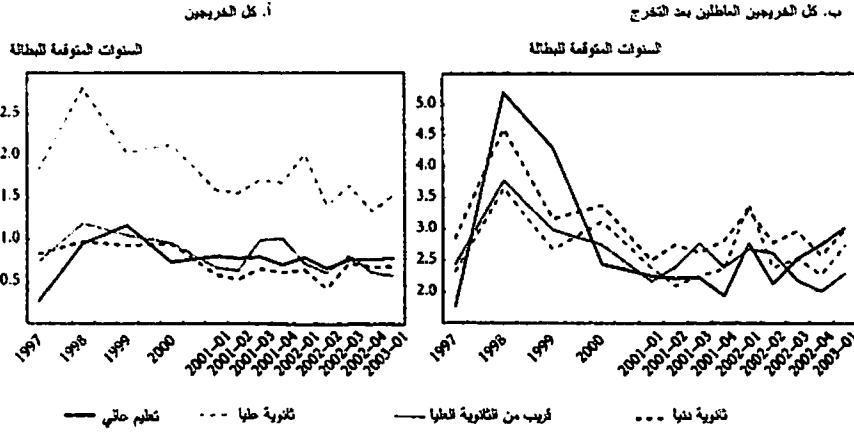
المصدر: حسابات المؤلف من واقع ملفات البيانات المستقاة من مسح عمل وبطالة الأسرة، المركز الإحصائي الإيراني، ١٩٩٧-٢٠٠٥.

يقدم (الشكل ٢-٣) رؤية متفحصة أخرى للانتقال من الدراسة إلى العمل. حيث يقارن بين الشباب الذين هم خارج المدرسة ولا يعملون، وبين أولئك الذين يعملون، في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥. حيث تمثل الفجوة القائمة بين خط كل سنة نصيب الشباب الذين تركوا المدرسة لكنهم لا يتكسبون من العمل (سواء كانوا عاطلين أو يعملون من منازلهم).

كما يوضح الشكل ارتفاع منحنى "ترك المدرسة" بين عامي ١٩٩٥، ٢٠٠٥ لذكور الأرياف والمدن الذين يتخطى عمرهم ١٧ سنة، وهو ما يشير

إلى زيادة أعداد الشباب الذين يتركون المدرسة وما يترتب عليها من تدهور في تحصيلهم الدراسي. كما أن هذا التغير لم يكن مقترنًا بزيادة مقابلة في عدد الذين يعملون، ما يعني زيادة معدلات البطالة بين هؤلاء الشباب. أما بالنسبة للنساء الريفيات فكان الأثر عكسيا؛ إذ يلاحَظ هبوط منحنى "ترك المدرسة" بالنسبة لهن بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٣، متناغمًا في ذلك مع توسع التعليم الثانوي في الأرياف. وبصورة مشابهة، هناك تراجع ملحوظ في نسبة إناث المدن اللاتي يتركن المدرسة في عمر (١٩-٢٢ سنة)، ومن المفترض أن هؤلاء الإناث اللاتي لم يتركن المدرسة سيلتحقن بالكليات الجامعية. وعلى الرغم من هذا التحسن الذي طرأ على تعليم المرأة، فإن معدلات التشغيل انخفضت بنسبة أكبر من الزيادة التي يمكن تفسيرها بالنسبة للانتظام بالمدرسة. وتشير هذه النتيجة إلى زيادة عدد النساء العاطلات عن العمل أو ربات المنازل، وبرغم ذلك، وكما سيتضح لاحقًا، فإن التفسير ليس بتلك الدرجة من البساطة في ضوء مدى دقة البيانات الواردة من النساء عن وضعهن بالنسبة للعمل.

وتُلقي فروقات متوسط عمر الشباب عند شغلهم للوظيفة الأولى الضوء على الخبرات التعليمية والوظيفية المتنوعة للرجال والنساء في الريف والمدينة.

(الشكل ٢-٣)

حصص الشباب ممن ليسوا في الدراسة في مقابل

الشباب الموظفين للعاملين ١٩٩٥-٢٠٠٥
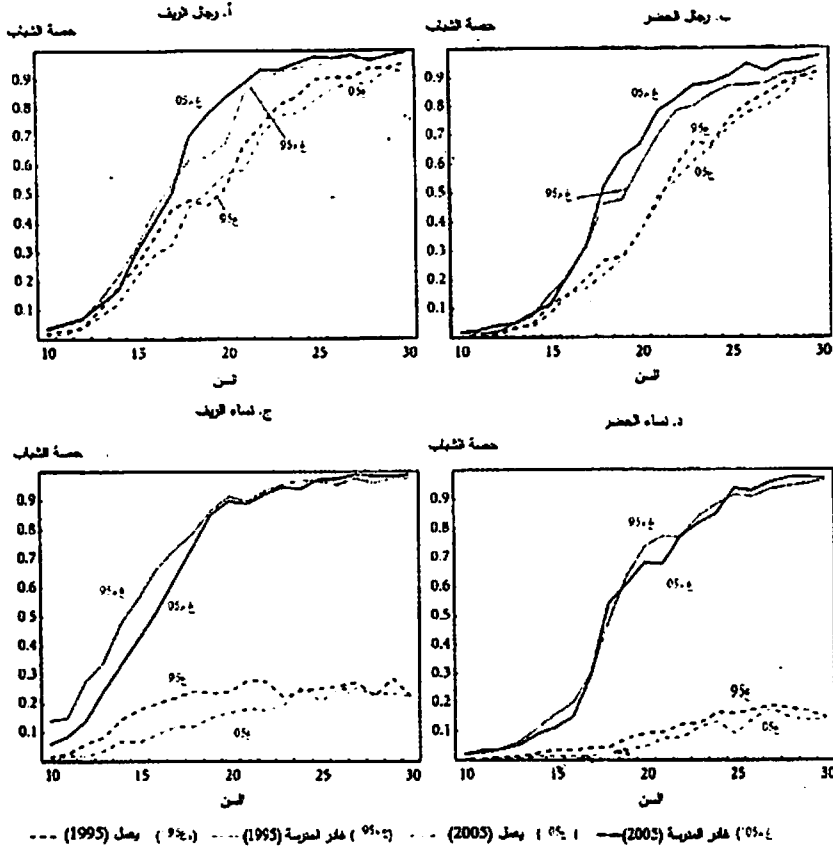
المصدر: حسابات المؤلف بناء على بيانات مسح دخل الأسرة وإنفاقها، المركز الإحصائي الإيراني، ١٩٩٥ و٢٠٠٥.

إذ يتبين أن متوسط العمر عند شغل الوظيفة الأولى مرتفع للغاية، كما أنه في تزايد متسارع بين نساء المدن، ما يعني أنهن أعلى تعليمًا في المتوسط من الشرائح الأخرى عند الدخول إلى سوق العمل. في المقابل، تبدأ الريفيات عملهن في مرحلة عمرية مبكرة جدا، وهو تفسير محتمل لتدنّي تحصيلهن الدراسي. فلا تزال النساء الريفيات يدخلن سوق العمل قبل الرجال، برغم ما طرأ على هذه الفجوة من تناقص ملحوظ على مدار العقد الأخير. كما أنّ هذا الانضمام المبكر إلى قوة العمل يعكس القرارات الأسرية المتعلقة بالاستثمار في رأس مال الأسرة البشري من الذكور، أكثر من الإناث.

صرامة سوق العمل الرسمي

تعد صرامة سوق العمل العامل الجوهري في إقصاء الشباب اجتماعيًا[٢١]. ففي أسواق العمل التي تتسم بالدينامية والمرونة، تتوفر أماكن شاغرة جديدة من خلال استحداث فرص عمل جديدة، ومن خلال الأماكن التي تتوفر بسبب دورة العمل. وفي إيران، يمثل توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل أهمية قصوى؛ لأن قوة العمل البالغة ٢٥ مليون تتزايد سنويًا بنسبة (٣-٤ بالمئة) بإضافة ما يناهز ١,٢ مليون شاب إلى سوق العمل سنويًا، في حين لا يتعدى عدد المتقاعدين ثلاثين ألفًا. ويعتبر سوق العمل الإيراني من أكثر أسواق العالم النامي صرامة، بسبب العقد الاجتماعي الذي تم وضعه أثناء الثورة[٢٢]. فعلى شاكلة غيره من دساتير المنطقة، يتضمن هذا العقد التزام الحكومة بتوفير وظائف في القطاع العام، وهو ما أضر كثيرًا بقدرة الاقتصاد على توفير وظائف[٢٣].

ولا يزال عقد الثورة الاجتماعي يتمتع بدعم واسع بين الإيرانيين، حتى الإصلاحيين منهم، برغم تباين التفسيرات بشأن كيفية تحقيق مزاياه. بيد أن بدايات عقد التسعينيات شهدت الدفع ببعض الإصلاحات التي تتناول العقد الاجتماعي، بما فيها السياسات الرامية إلى تقليص حجم جدول رواتب القطاع العام؛ من خلال تجميد الرواتب، ووضع قيود على التوظيف. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة أجور وظائف القطاع العام ورواتبها من ٥٣ بالمئة في ١٩٩٧ إلى ٤٥ بالمئة في ٢٠٠٤. ومع ذلك، لا يزال نحو ٨٠ بالمئة من خريجي الجامعات الجدد يجدون وظائف في القطاع العام، برغم انخفاض هذه النسبة بوضوح عما كانت عليه في ١٩٩٧، والتي كانت تصل إلى ٩٣ بالمئة. كما تشترط أغلبية الوظائف التي عليها إقبال في القطاع العام الحصول على درجة جامعية، وهو شرط يدفع الشباب الطموح إلى الحصول على الدرجة الجامعية بدلاً من المهارات اللازمة لشغل الوظيفة. ولم تبادر إدارة أحمدي نجاد– رغم طبيعتها الشعبوية– إلى مراجعة تلك الإصلاحات، لكنها في المقابل لم تعمل مطلقًا على تحسين القيمة الاعتبارية لمهارات الشباب في مقابل درجاتهم العلمية.

كما أنّ القيود القانونية المفروضة على تعيين العاملين في القطاع الخاص، وتسريحهم منه، تسهم في تعزيز صرامة سوق العمل الإيراني. إذ يجعل قانون العمل لسنة ١٩٩٠ من الصعب على أصحاب الشركات الخاصة أن يسرحوا العمالة. فوفقًا لهذا القانون، تخوّل مجالس العمل المؤلفة من ثلاثة ممثلين (من العمال، وأصحاب العمل، ووزارة العمل) بسلطة الحكم النهائي في مظالم العمال المفصولين، فإذا جاء حكم المجلس في صالح العامل، يتم تغريم صاحب العمل وإلزامه بإرجاع العامل إلى وظيفته. وتقضي هذه القيود

إلى تباطؤ دورة العمل في سوق العمل الرسمي، كما تحد من قدرة الاقتصاد الخاص على إيجاد فرص عمل جديدة على الأمد الطويل. ويعد تباطؤ دورة العمل سلاحًا ذا حدين؛ فمن ناحية يضر بالشباب الباحثين عن عمل لأنهم لا يستطيعون المنافسة على الوظائف المشغولة ممن تم توظيفهم بالفعل، ويسفر من ناحية أخرى عن ضياع الحافز على التعلم واكتساب المهارات. ونظرًا لتكلفة تسريح الموظفين بمجرد تعيينهم، تضطر الشركات إلى اختيار العاملين بناءً على امتلاكهم مهارات بارزة يمكن التحقق منها، وعلى درجاتهم العلمية وليس قدرتهم المحتملة على الإنتاج[٢٤]، وهو ما يدفع الطلاب للاستثمار في تحصيل الدرجات العلمية بدلاً من اكتساب مجموعة أكثر توازنًا من المهارات، يمكن أن تفيدهم في سوق العمل.

ونظرًا لثقل العقوبات التي يفرضها قانون العمل على أصحاب العمل الذين يسرحون العمالة، يعتمد العديد منهم حاليا على العقود قصيرة الأمد أساسًا؛ ما يوفّر وظائف ثانوية ومؤقتة للشباب[٢٥]. يؤدي هذا الاعتماد على العقود قصيرة الأمد إلى تسريع دورة عمل العاملين الجدد، كما قد تترتب عليه آثار سلبيةٌ على إنتاجية الشركات الخاصة. وبرغم محدودية البيانات الموثقة في هذا الصدد، فإن التقديرات تشير إلى أن نسبة الوظائف الجديدة في القطاع الخاص قصيرة الأمد تقل عن ٥٠ بالمئة من إجمالي الوظائف.

سوق العمل غير الرسمي

غالبًا ما تدفع صرامة سوق العمل الرسمي الراغبين في العمل للاتجاه نحو القطاع غير الرسمي. ويعرف القطاع غير الرسمي على أنه "مجموعة

من الشركات غير المسجلة، التي تتضمن أقل من خمسة عمال في المدن وتنخرط في أعمال غير القطاعات الزراعية والفنية"[٢٦]. ويبلغ القطاع غير الرسمي في إيران من الضخامة لدرجة أن ٥٧ بالمئة من إجمالي الشركات في الدولة توظف أقـل من ١٠ موظفين[٢٧]. وتتنوع تقديرات عدد الموظفين الكلي في سـوق العمل غير الرسمي إلى حد كبير، وتحددها التقديـرات الرسمية في نحو ٥٠ بالمئة من حجم العمالة[٢٨]. وبالنظر لهذا القطاع من منظور الاقتصاد، يمكن القول: إن حجم "الاقتصاد التحتي" يقدر بنسبة ٣٠-٣٥ بالمئة من الاقتصاد الكلي[٢٩].

ولا تتيح المسوح المتاحة تحديدًا مستقلا لعمل الشباب في سوق العمل غير الرسمي. لذلك فمن غير الممكن تقدير أثر تلك الوظائف المباشر على الأفراد[٣٠]. بيد أن الأدبيات المتاحة تشير إلى وجود مزايا وعيوب في سوق العمل غير الرسمي الذي يبلغ هذا الحجم. ففي ظل الاقتصادات ذات أسواق العمل الصارمة مثل إيران، يكون من المزايا المهمة للتوظيف في القطاع غير الرسمي أنه يتمدد عادة في فترات الركود الاقتصادي. ففي الوقت الذي لا تتحمل فيه الشركات الرسمية أعباء تعيين موظفين جدد براتب جيد، تتسم رواتب السوق غير الرسمي بالمرونة، ويمكن أن تنخفض بشكل مؤقت بما يسمح لشركات القطاع غير الرسمي بتعيين موظفين جدد[٣١]. في المقابل، فإنّ من أوجه القصور الخطيرة فيه أن العديد من موظفي القطاع غير الرسمي لا يتمتعون بأي تأمين أو ضمان اجتماعي رغم ضمانات الدستور التي تكفل الرعاية الشاملة[٣٢].

عمل المرأة

على الرغم من الارتفاع الملموس في نصيب المرأة العاملة في قوة العمل في الصناعات الكبرى- من ٦ بالمئة في بداية عقد الستينيات إلى ١٢

بالمئة في ٢٠٠١- لا تزال غالبية النساء يعملن في القطاع غير الرسمي. كما أن عددًا ليس بالقليل من النساء لا يعتبرن "موظفات" بالمعنى المعياري للكلمة، لكنّهن في المقابل ينشطن في العمل مع منظمات ومؤسسات غير حكومية، أو يعملن كمعلمات لأطفالهن؛ سواء لمساعدتهم في الدراسة أو لتعويض غياب الرياضة والتعليم اللاصفي عن المدارس(٣٣).

ويتعيّن تحليل هذه الأسواق غير الرسمية حتى يتسنّى فهم سوق عمل الإناث في عالم اليوم. غير أن مثل هذا التحليل صعب نظرًا لعدم توافر البيانات، ولأن العديد من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي ينزعن إلى وصف أنفسهن على أنهن ربات منازل بدلاً من موظفات أو غير موظفات(٣٤). ومن الدلائل الأولية على عدم إقرار الإناث بمشاركتهن في سوق العمل أن عددًا كبيرًا من الأسر الإيرانية تفصح عن وجود أكثر من ربة منزل في البيت الواحد. فعلى سبيل المثال في حالة إضافة كل غير المتزوجات من إناث المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة) المسجلات كعاملات من منازلهن إلى قوة العمل، تزداد معدلات البطالة بين الإناث من ٢٣ بالمئة إلى ٥٩ بالمئة في المدن، ومن ٥٤ بالمئة إلى ٧١ بالمئة في المناطق الريفية(٣٥).

وبشكل عام، فعلى الزغم من محدودية الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة في سوق العمل الرسمي حتى الآن، فإن "ثقافة العمل" تتغير بشكل مستمر، وباتت تتقبّل أكثر عمل أفراد الأسرة من الإناث خارج المنزل. ومع ذلك، فإن التمييز الرسمي ضد المرأة لا يزال سائدًا، ويؤكد ذلك القرار الوزاري في مارس (آذار) ٢٠٠٤ الذي حظر فيه وزير الداخلية عمل المرأة "مضيفة" في المقاهي، مع العلم بأن بعض أصحاب العمل يفضلون تشغيل الإناث لبقائهن مدد أطول في مكان واحد ونشاطهن في العمل(٣٦).

سياسات سوق العمل

شهدت السنوات القليلة الماضية تنفيذ العديد من البرامج الرامية إلى توفير وظائف جديدة. ففي ٢٠٠٤ شرعت حكومة خاتمي بتنفيذ برنامج لتوزيع ستة تريليونات ريال (حوالي ٢,٢ مليار دولار) لتشغيل الشباب خريجي الكليات في شركات القطاع الخاص، إلا أن تصميم البرنامج اتسم بالتعجل والرداءة، وانتهى بسرعة بعد تغير الحكومة. وحيث لم يشتمل هذا البرنامج على عنصر التقويم، فمن غير الممكن تقدير أثره على التشغيل. ومن إشكاليات هذا البرنامج أنه أعطى الأولوية للشباب الأعلى تعليمًا (الدرجات الجامعية ثم خريجي المدارس العليا)، ومن ثم فقد أسهم بشكل كبير في ضياع الحافز للتعلم من واقع اعتماده الحصري على الشهادة الأكاديمية.

وفي يونيو (حزيران) ٢٠٠٦، صدق الرئيس أحمدي نجاد على برنامج ضخم يضخ ١٨٠ تريليون ريال (ما يقارب ٦٠ مليار دولار) من خلال البنوك العامة للمشروعات ذات العوائد السريعة؛ راميًا بذلك إلى توفير فرص عمل للشباب، حيث كانت الفئة المستهدفة هي الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتولت منظمة الضمان الاجتماعي تسيير هذا البرنامج فيما بعد[٣٧]. غير أن البرنامج كان مثار انتقادات لاعتماده الأساسي على المصادر المتاحة للبنوك في تقويم المشروعات، وكذلك لافتقار هذه البنوك إلى وسائل المتابعة الجيدة[٣٨]. وكان ينتظر من البرنامج أن يوفر قرابة مليون وظيفة جديدة، لكن في ظل عدم الالتفات إلى تقويم الأثر في مرحلة التصميم، بات من المستحيل تقويم أثره[٣٩]. وتشير الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠٠٩ أن البنوك خصّصت ١٩٨ تريليون ريال للبرنامج، وهو ما يتعدى- بلغة الأرقام- المبلغ المحدد

منذ البداية، لكنه في الواقع لا يبلغ سوى نصف هذا المبلغ. إذ لم يكن واضحًا منذ الإعلان عنه ما إذا كان هذا المبلغ تم صرفه بالفعل، أم تمت الموافقة عليه فقط. ومن الجدير بالذكر أن معدلات التضخم في ٢٠٠٨ وصلت نحو ٣٠ بالمئة، ما دفع البنك المركزي إلى تقييد برامج الإقراض البنكي عمومًا، وهذا البرنامج على وجه الخصوص. وتشير الأرقام الأخيرة إلى أن معدلات البطالة في ٢٠٠٨ ارتفعت فعليًا بحوالي نقطتين مئويتين، ما يشير إلى أن الآثار الناجمة عن هذا البرنامج كانت محدودة.

كما جاء إنشاء شبكة قومية لمراكز التوظيف كإحدى السياسات الفاعلة في سوق العمل. وقد كان الغرض منها توفير المعلومات المتعلقة بفرص التشغيل والارتقاء الوظيفي وبرامج تنمية المهارات، وكذلك تزويد الشركات بالموظفين المناسبين. غير أن مردود هذه المراكز ليس معلومًا حتى الآن.

ولقد ساعدت الإصلاحات التي أُدخلت على قانون العمل لسنة ١٩٩٩ في الحد من آثاره السلبية على أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة. ففي ٢٠٠٣، مرّرت الحكومة تشريعًا تعفي بموجبه الشركات التي تشتمل على أقل من ٥ عمال من القيود التي يفرضها القانون على تسريح العمالة. كما قدمت الحكومة في الآونة الأخيرة إعفاءات للشركات التي تضم أقل من ١٠ عمال، بشرط اتفاق الأطراف الثلاثة التي تتضمن الحكومة وأصحاب العمل والعمال. وبهذه الطريقة، أبقت الحكومة على قانون العمل الذي يعد جانبًا أصيلاً من العقد الاجتماعي، وأتاحت في الوقت ذاته للشركات الصغيرة الكثير من المرونة المطلوبة. ولا يمكن اعتبار الأثر الناجم عن هذه الإعفاءات أمرًا بسيطًا، لأن ما يقارب ٩٥ بالمئة من العاملين بأجر موظفون في

شركات توظّف أقل من عشرة عمال. ومع ذلك، فإن مردود هذه التغيرات على استحداث الوظائف ليس معلومًا على وجه اليقين.

وأعلن البرلمان الإيراني في ٢٠٠٧ عن نيته دعم العديد من التعديلات الرامية إلى زيادة مرونة قانون العمل لعام ١٩٩٠[٤٠]. بيد أن تلك التعديلات تلاقي معارضة كبيرة من قبل جماعات المشرعين والعمال، وليس من الواضح حتى الآن إمكان نجاح مثل تلك الإصلاحات في المستقبل[٤١].

الزواج وتكوين الأسرة

طرأت على الحياة الأسرية في إيران تغيرات جوهرية على مدار العقدين الماضيين. فعلاوة على انخفاض معدلات الخصوبة، تأخر سن الزواج بمعدلات أكبر بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء. إذ شهدت نسبة الرجال والنساء غير المتزوجين من الشريحة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) ازديادًا مضطردًا؛ من ٨ بالمئة في ١٩٨٥ إلى أكثر من ٢٥ بالمئة في ٢٠٠٤ للنساء، ومن أقل من ٢٠ بالمئة إلى حوالي ٤٠ بالمئة للرجال خلال الفترة ذاتها.

قد يمثل ارتفاع سن الزواج ظاهرة إيجابية عندما يعكس رغبة متنامية لدى الرجال والنساء في زيادة الاستثمار في التعليم قبل تكوين أسرة. غير أن تأخر سن الزواج ينبثق عنه إشكالية جديدة في سياق الانتقال إلى مرحلة النضج، إذ قد يعكس عدم مرونة سوق الزواج التي تنجم عن زيادة تكاليف الزواج وشراء المنزل وتكوين الأسرة. وتكتسي قدرة سوق الزواج على التلاؤم مع تلك الاختلالات بأهمية واسعة، يمكن ملاحظتها في الزيادة الشديدة الراهنة في أعداد الشباب، بحيث صار عدد الإناث في سن الزواج أكبر بالفعل، مقارنةً بالرجال.

سوق الزواج

يعتبر الزواج في إيران عقدًا بين زوجين وأسرتيهما معًا. ومع الارتفاع الراهن في سن الزواج المقترن باختلال طرأ في الآونة الأخيرة على نسبة سن الزواج بين الرجال والنساء، من المتوقع أن تحدث تغيرات اضطرارية في الشروط المتفق عليها لعقود الزواج. فنظرًا لأن عدد الإناث في سن الزواج حاليا أكبر من الرجال، يغدو سهلاً على الرجال المقبلين على الزواج اختيار الزوجة الأعلى تعليمًا، أو المنتمية لطبقة اجتماعية أرقى. كما بدأ التقليد المتبع في وجود فارق عمر خمس سنوات بين الرجل وزوجته – والذي يفاقم من هذا الاختلال– في الانحسار. ومن الوارد أيضًا حدوث تكيفات أخرى، مثل: تقليل المهور وزيادة مؤخر الصداق (اللذان ينظر إليهما كضمان للزوجة في حالة الطلاق)، لكن لا توجد حتى الآن أدلة على حدوث مثل تلك التغيرات.

جرت العادة في إيران أن تتزوج المرأة من رجل يكبرها بخمس سنوات. ففي عقد السبعينيات كانت نسبة الذكور للإناث منخفضة تمامًا، كما يتضح في (الشكل ٢-٤)؛ حيث كان يقابل كل سبعة رجال في الشريحة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) عشر نساء في عمر (٢٠-٢٤ سنة). ومع اقتراب تساوي نسبة الرجال والنساء في ١٩٩٥، ظهرت اختلالات جديدة كان لها مردودها على سوق الزواج؛ حيث ارتفع بشدة عدد الإناث اللاتي بلغن منتصف العشرينيات من عمرهن، وتفوق عددهن على عدد الرجال المؤهلين للزواج. وبرغم ذلك، فمن المتوقع أن ينعكس هذا الاختلال في السنوات المقبلة، ومع حلول العام ٢٠٢٠ سيكون هناك نحو ١٤ رجل مؤهل للزواج لكل ١٠ نساء.

(الشكل ٢-٤)

الاختلال الحادث في الزواج: نسبة الرجال في عمر (٢٥-٢٩ سنة) للنساء في عمر (٢٠-٢٤ سنة)، ١٩٩٥-٢٠٥٠
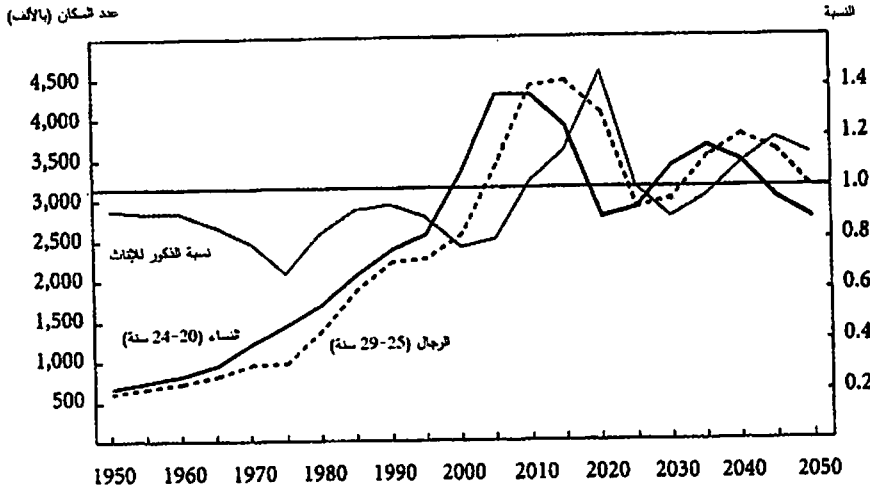
المصدر:

Source: United Nations Population Projections, 2004 revision.

وتعتمد درجة إخلال تحولات النسب النوعية للحياة الاجتماعية على مدى قدرة سوق الزواج ومؤسساته على التكيف السريع معها. ومن أبرز صور هذا التكيف تغير فارق العمر بين الزوجين. إذ توجد بعض المؤشرات على تراجع فارق العمر نتيجة للزيادة الأخيرة في عدد النساء عن الرجال. ومن الملاحظ كذلك زيادة مرونة سوق الزواج، والتي جاءت في شكل ارتفاع ملحوظ في عدد المتزوجين من الرجال ذوي التعليم الابتدائي من نساء أعلى

تعليمًا منهم. ويعكس هذا التوجه– ولو جزئيًا– زيادة التحصيل الدراسي لدى النساء، وكذلك تفضيلهن الزواج من رجال تركوا المدرسة ولديهم وظائف مستقرة بالفعل[٤٢].

الزواج والسكن

ارتفعت أسعار السكن في الفترة (١٩٩٩–٢٠٠٧) بنسبة تفوق ٢٨ بالمئة من التضخم الكلي في الأسعار الاستهلاكية. ومن المرجّح أن يؤدي هذا الارتفاع في تكلفة السكن إلى تقويض قدرة الرجال على الزواج وقدرة الأزواج على البدء في الحياة الأسرية. إذ إن نسبة الرجال في الشريحة العمرية (٢٠–٢٩ سنة) ممن يعيشون مع ذويهم قد ازدادت من قرابة ٥٠ بالمئة في ١٩٨٤ إلى حوالي ٧٥ بالمئة في ٢٠٠٥، وبالنسبة للنساء صعدت النسبة من ٢٠ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة في الفترة نفسها. وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحًا بالنسبة لخريجي المدارس الثانوية العليا والجامعات، حيث يعيش نحو ثلثي هؤلاء الشباب مع أهليهم. وقد أضفت هذه الظاهرة المزيد من الضغوط ليس فقط على الشباب أنفسهم، ولكن أيضًا على أسرهم التي باتت تشارك في تكلفة بطالة الشباب.

ويرتبط احتمال الإقامة في بيت الأسرة ارتباطًا عكسيًا بالتعليم، ما يشير إلى أن عدم القدرة على الحياة المستقلة– بالنسبة للرجال على الأقل– صارت ملازمة لوضع العمل الحالي بدلاً من أن تكون فترة زمنية من الكسب المحتمل. وكما سبقت الإشارة، فإن معدلات البطالة أكثر انخفاضًا بين الفئات الأقل تعليمًا. فضلاً عن ذلك، فنظرًا لأن النسبة النوعية الآن لصالح

الرجال، فإن عدم القدرة على دفع الإيجار أو شراء منزل تعد أكثر التفسيرات وضوحًا لعجز الرجال ذوي الدخل المعقول عن تحمل أعباء الزواج أو العيش المستقل. كما أن عدم وجــود مؤسسات مالية متمرســة في إيــران – لا سيما سوق الرهن العقاري– يحول دون قدرة الشباب على شراء منازل من خلال الاقتراض مقابل فوائد يتم دفعها مستقبلاً. لم تتطور أسواق المال في إيران إلا في نطاق ضيق جدا، فحتى فترة قريبة كانت كل البنوك مملوكة للحكومة، ولم يكن لديها الحافز الكافي للتوسع في الإقراض في مجالات جديدة. وهناك عدد قليل من البنوك الخاصة العاملة في إيران الآن، إلا أن واحدًا فقط من تلك البنوك (بنك بارزيان **Bank Parsizn**) هو الذي أعلن عن خطط للشروع في برامج للإقراض والرهن العقاري.

وهناك ارتباط واضح يجمع ما بين أسواق العمل والزواج والسكن. فحتى يتسنى للشاب الزواج، فإنه يحتاج إلى وظيفة ومنزل، وحتى يقترض المال اللازم للمنزل فإنه يحتاج لوظيفة. ومن الواضح أن الشباب العاطلين عن العمل، حتى في الأسواق المالية المتطورة كثيرًا، يجدون صعوبة شديدة في اقتراض ما يلزم للزواج والمسكن. يقابل هذا أن من شأن عثورهم على وظائف أن يمكنهم من استغلال دخلهم المستقبلي في شراء منزل، ومن ثم الإقبال على الزواج والاستقرار. وفي المجتمعات التي تتمتع بأسواق رهن عقاري متطورة، تغدو آفاق امتلاك منزل أكثر رحابة بالنسبة للعديد من الشباب الذين يجدون وظيفة.

مرونة سوق الزواج : المهر والصداق

يعدّ تغير قيمة المهر الذي تدفعه أسرة العروس إلى العريس من العوامل المهمة التي تسهم في زيادة مرونة سوق الزواج. لذا فمع تراجع

نسبة الرجال إلى النساء في السنوات الأخيرة، يتوقع البعض أن المهور قد ارتفعت. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن حصة المهر من حجم الاتفاق الكلي قد تناقصت في الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٣)[٤٣]، ما قد يعني أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تلعب دورًا أكبر في تحديد حجم المهر بخلاف انخفاض عدد الرجال المؤهلين للزواج؛ من بينها الدخل النسبي المحتمل للعريس والعروس، والمدة المتوقعة للزواج. ونظرًا لصعوبة استرداد المهور عند الطلاق، ربما تكون الزيادة الأخيرة في معدلات الطلاق قد أسهمت في تخفيض مقدار المهر.

ومن المرجّح أن يقل إنفاق الفئات محدودة الدخل في المهور عن إنفاق الفئات مرتفعة الدخل، غير أن حجم تلك الإنفاقات يبقى كبيرًا بالنسبة لأقل الشرائح دخلاً. فمتوسط إنفاق الأسرة في هذه الشريحة يبلغ ٤٠٠ دولار تقريبًا للمهر، وهو ما يعادل أجر ثلاثة شهور تقريبًا، كما أن تقديرات إنفاق الفئات محدودة الدخل قد تكون أقل من حقيقتها لأنها لا تتضمن الإنفاق على السلع المعمرة كالأثاث، الذي يمثل جزءًا كبير من المهر بالنسبة للأسر محدودة الدخل[٤٤].

وفي حين يعكس المهر تكاليف الزواج بالنسبة لأسرة العروس، فإن العريس وأسرته يقع عليهم تكاليف حفل الزفاف والصداق. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن حجم الإنفاق على احتفاليات الزفاف، فمن المتوقع أن تنفق أسرة العريس مبلغًا مساويًا تقريبًا للمهر الذي تقدمه أسرة العروس. أما الصداق فهو التزام قبلي من أسرة العريس بأن تدفع- عند الطلب- مبلغًا ثابتًا أو قيمة محددة من الأصول، أي أنه ليس تكلفة آنية على العريس. ومع هذا، فعند توقيع عقد الزواج وموافقة العريس على الصداق المحدد، لا بدّ أن تنتقل

هذه الأصول إلى حيازته. وهناك بعض المؤشرات الدالة على أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة واحتمال تشغيلها في السنوات الأخيرة أسفر عن زيادة قيمة الصداق، ما يجعل منه عائقًا كبيرًا أمام الزواج وتكوين الأسرة[٤٥].

تأخر الزواج والاستجابة السياسية

بات يُنظر إلى تأخر سن الزواج كتحدّ كبير يواجه العديد من الزعماء السياسيين والدينيين في المنطقة. وغالبًا ما ينظر هؤلاء الزعماء إلى التقاليد الاجتماعية الصارمة التي تفرض على الأسر تحمل نفقات باهظة على أنها السبب الجوهري وراء تأخر الزواج. ومن المساعي الرامية إلى مساعدة الأزواج الشباب على إدارة هذه التكاليف وتقليل سن الزواج؛ برنامج حديث مدعوم من قبل الرئيس أحمدي نجاد يقدم قروضًا للأزواج محدودي الدخل (صندوق مهري رضا **Mehre Reza**)، بتمويل مبدئي يقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار. يهدف الصندوق إلى مساعدة الأزواج الشباب في التغلب على مشكلة التكاليف والتحديات الأخرى المصاحبة للزواج والسكن والتشغيل. وتتولى مكاتب دائمة تابعة للصندوق، موزعة على (٣٣٦) مدينة، منح قروض كبيرة تبلغ عشرة ملايين ريال (٣٠٠٠ دولار) للزواج. وتُفرض فائدة بنسبة ٤ بالمئة على المقترضين، على أن يتم سداد القرض على ٣٦ قسطًا[٤٦]. وقد خصّصت الحكومة ١٠ تريليونات ريال (حوالي مليارى دولار) للصندوق[٤٧] في ٢٠٠٩. وبرغم أن مدى فعالية هذا البرنامج ليست معلومة بعد، فإن الدلالات المتواترة تشير إلى أنه لم يحظ بالنجاح المتوقع، ويعود ذلك جزئيا إلى تردد راغبي الزواج غالبًا، لمدة طويلة، قبل التقدم للحصول على قروض الزواج[٤٨].

كما تم اقتراح عدد من السياسات الأخرى للتصدي لمشكلة تأخر الزواج، من بينها حفلات الزفاف الجماعية كطريقة لتقليص ارتفاع تكلفة هذه الحفلات[٤٩]. في المقابل رُفضت مقترحات أخرى كوضع حد أقصى للمهور، وكذلك المقترح الذي أثار جدلاً واسعًا بتقييد التحاق المرأة بالجامعة. وعلى ذات الشاكلة، رفضت الحكومة الاقتراح الذي تقدم به وزير الداخلية السابق "مصطفى بور محمدي" بتشجيع الزواج المؤقت لمن لا يستطيعون تحمل التكلفة العالية للزواج التقليدي[٥٠].

ومن النقاط المهمة التي غالبًا ما يتم التغاضي عنها في نقاش تكلفة الزواج هي معايير الاختيار، أو كفالة حسن الأداء **Performance Bonds**. إذ إن من شأن صعوبة شروط الزواج أن تعمل كضمانات تحمي كلا الطرفين، في ظل غياب المعلومات؛ الأمر الذي يتضح بشدة في المجتمعات المدنية الحديثة أكثر من المجتمعات الريفية التقليدية التي يتم الزواج فيها في كنف الأسرة أو المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، ربما يكون ارتفاع الصداق هو نتيجة عدم شعور المرأة بالأمان تحت مظلة "الشريعة" التي تعطي الرجال الحق المطلق في الطلاق. ذلك أن صدور قانون يمنع الصداق سيفقد المرأة أداة فاعلة تثني الرجل عن الطلاق أحادي الجانب، فضلاً عن أن الصداق يعد مصدرًا مضمونًا للدخل في حالة الانفصال أو الطلاق. وعلى المنوال نفسه، فإنّ مقدار ما يدفعه العريس على حفل الزفاف والصداق يعدّ مؤشرًا على مدى قدرته كمعيل وعلى مقدار تمسكه بالحياة الزوجية. من ناحية أخرى، فإنّ من شأن تسهيلات الزواج؛ كحفلات الزفاف الجماعية التي تقيمها الحكومة أو قروض الزواج عديمة الفوائد (القروض الحسنة)، أن تسفر عن تداعيات عكسية غير مقصودة، كإعطاء مؤشر سلبي لقدرة الشاب على تحمل أعباء أسرته.

خاتمة

يواجه الشباب اليوم في إيران مجموعة متنوعة من التحولات الصعبة. فقد كان المجتمع الإيراني التقليدي- برغم فقره الشديد- يحتفي بجيل الشباب ويشجعهم على تولي أمور الزراعة والحرف والأعمال وتناقلها عن الجيل الأكبر عند إقبالهم على تكوين الأسرة. أما المجتمع الإيراني الحديث فيقدم مدارس تنافسية، وأسواق عمل غير مرنة، وسوق زواج صارم التقاليد، ما يسهم في تعثر التحولات، ويضيف مزيدًا من القلق والبؤس والاكتئاب في أحيان كثيرة.

وتأتي هذه التحديات التي يواجهها جيل الشباب الإيراني- جزئيا- نتيجة الزيادة المفرطة في أعداد مواليد عقدي السبعينيات والثمانينيات، فضلاً عن فشل نظام التعليم وسوق العمل وسوق الزواج في التكيف اللازم للحد من أثر هذه التضخم في أعداد الشباب. وفي حين تسفر التحولات الديمغرافية غالبًا أعدادًا أكبر من الشباب تتنافس على الوظائف والموارد، فإن من شأنها أيضًا أن تثمر فوائد اقتصادية؛ مثل تسريع نمو قوة العمل، وتعاظم احتمال تراكم رأس المال البشري. وحتى يتسنى الإفادة من تلك المكاسب، يتعيّن على المؤسسات الاجتماعية التكيف مع الواقع الديمغرافي المتغير. بيد أن المؤسسات الإيرانية المعنيّة (المدارس وسوق العمل الرسمي، والزواج)، لا تتحلّى بالمرونة الكافية للإفادة من الهبة الديمغرافية التي طرأت على البلاد.

ومع ذلك، فلا بدّ من الثناء على نظام التعليم المجاني في إيران الذي يكافئ الطلبة بناء على الجدارة والمعايير الموضوعية. إذ كان لهذا النظام

مردود إيجابي كبير على معدلات الالتحاق بالتعليم والتحصيل الدراسي عبر مختلف المناطق وفئات الدخل. لكن تعيبه التنافسية الشديدة، وما يترتب عليها من إقصاء نسبة كبيرة من الطلاب الأقل نجاحًا. علاوة على ذلك، فنظرًا لاعتماد نظام تعليم قائم على اختبارات الاختيار من متعدد، فإنه يتجاهل الفنون والآداب، ولا يشجع الطلاب على تنمية مهارات الكتابة، بل ينحصر التعلم في المدارس على الحفظ والاستظهار، ويصبح خريجو المدارس العليا غير معدين إطلاقًا لسوق العمل. وعلى نحو مشابه، فإن سوق العمل يفضل الشهادات وسنوات الخبرة- التي تعتبر معايير موضوعية تقيس الإنتاجية- بدلاً من التقويم الذاتي من قبل أصحاب العمل. ومن ثم، فإنه يفاقم إشكالية المنطق المعيب لنظام التعليم؛ من خلال تعيين من ينجحون فيه ورفض من يتعثّرون. إزاء تلك المعطيات يشكل التعليم وسوق العمل الرسمي نظامًا إقصائيًا يترك وراءه الغالبية العظمى من الشباب المتعلم. ويعبر فشل هذا النظام عن نفسه بأشكال عدة، من أبرزها ارتفاع معدلات بطالة الشباب، وامتداد فتراتها. فحتى الشباب الحاصلون على درجات جامعية يعانون من معدلات بطالة تتعدى نسبة ٢٠ بالمئة، ويهدرون سنوات عديدة قبل أن يجدوا وظيفتهم الأولى. وحين لا تتوفر الوظيفة، يبقى الكثيرون منهم بلا زواج، ويضطرون للإقامة مع ذويهم فترات أطول ممّا يودون[٥١]. كما أن ارتفاع سن الزواج الأول- الذي يمثل مؤشرًا على تدني الخصوبة وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري في بعض الدول- يعد مؤشرًا جزئيًا على رداءة الأداء الوظيفي في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في إيران.

وتدرس الحكومة الآن بعض الخيارات السياسية الرامية إلى تلبية حاجات الشباب. وتوجد محاولة للتحرك قدمًا بنظام التعليم بعيدًا عن الاعتماد

على اختبار منفرد، باتجاه تجميع واستخدام مزيد من المعلومات المتعلقة بقدرات الطلاب. كما أن هناك توجهًا يسمح لأصحاب العمل بممارسة مزيد من الاستقلالية في الحكم على قدرات الفرد الإنتاجية. قد تنطوي هذه الإصلاحات على أثر إيجابي في تحفيز الطلاب على تعلم مجموعة أوسع من المهارات، تتعدّى تلك التي تدعمها المدارس، وتحبذها الشركات حاليا. وبطبيعة الحال فإن السياسات الرامية إلى تحسين أداء سوق الزواج أصعب في التخطيط والتنفيذ، ولا ترتكز على إصلاح مسار محدد. ومن أمثلة الفعاليات العامة التي يمكن أن تحقق النجاح على المستوى العام، دعم وتعزيز المؤسسات المالية التي يمكن أن تساعد الشباب المتعلمين على الاقتراض، مقابل السداد من دخلهم المستقبلي، لتمويل تكاليف الزواج والسكن، ومن ثم تمهد لهم الانتقال إلى المرحلة التالية في حياتهم كناضجين ومتمتعين بالمواطنة غير المنقوصة. وفي حين أن من شأن تطوير سوق الرهن العقاري أن يساعد على الزواج وتكوين الأسرة، إلا أن مساعي تطوير مثل هذا السوق لا تكاد تذكر.

هوامش

1. Angus McDowall, "Iran Pours Oil Fund Billions into Wooing Disaffected Youth," *The Independent*, September 1, 2005 (www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iran-pours-oil-fund-billions-into-wooing-disaffected-youth-504996.html).

2. Muhammad Javad Rooh, cited by Kaveh Basmenji, *Tehran Blues: Youth Culture in Iran* (London: Saqi Books, 2005).

3. Roxanne Varzi, *Warring Souls: Youth, Media, and Martyrdom in Post-Revolution Iran* (Duke University Press, 2006); Shahram Khosravi, "The Third Generation: The Islamic Order of Things and Cultural Defiance among the Young of Tehran" (Stockholm University, Department of Social Anthropology, 2003); Basmenji, *Tehran Blues.*

4. Farzaneh Roudi-Fahimi, "Women's Reproductive Health in the Middle East and North Africa," Technical Report (New York: Population Reference Bureau, 2003). For a more extensive discussion of fertility trends in Iran, see Mohammad Jalal Abbasi-Shavazi and Peter McDonald, "Fertility Decline in the Islamic Republic of Iran, 1972–2000," *Asian Population Studies* 2 (2006): 217–37.

5. Robin Barlow, "Population Growth and Economic Growth: Some More Correlations," *Population and Development Review* 20 (1994): 419–55; David E. Bloom and Jeffrey G. Williamson, "Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia," *World Bank Economic Review* 12 (1998): 419–55.

6. Djavad Salehi-Isfahani, "Human Resources in Iran: Potentials and Challenges," *Iranian Studies* 38 (2005): 117–147.

7. Golnar Mehran, "The Paradox of Tradition and Modernity in Female Education in the Islamic Republic of Iran," *Comparative Education Review* 47, no. 3 (2003): 269–86.

8. UNICEF, "Education Statistics: Iran," technical report (Geneva: Division of Policy and Planning, Strategic Information Section, 2007).

9. The effect of rising class size can be subject to variation. See Angrist and Lavy, who use Israeli data to show that reducing class size has a positive effect for fourth and fifth graders but not third graders. Joshua D. Angrist and Victor Lavy, "Using Maimonides' Rule to Estimate the Effect of Class Size on Scholastic Achievement," *Quarterly Journal of Economics* 114 (1999): 533–75.

10. Preliminary calculations from household survey data on Iran using a Mincer-like approach show that returns to basic education are very low, that upper secondary graduates earn a 70 percent premium over illiterates, and that the premium for university graduates is 140 percent.

11. Ina V.S. Mullis and others, *TIMSS 2007 International Mathematics Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008) (http://timss.bc.edu/TIMSS2007/intl_reports.html). In the 2007 TIMSS test in mathematics, Iranian eighth graders ranked in the bottom third of participating countries. With an average score of 403, achievement in mathematics falls well short of the TIMSS scale average benchmark of 500.

12. Michael O. Martin and others, *TIMSS 2007 International Science Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008) (http://timss.bc.edu/TIMSS2007/intl_reports.html). Iran also showed improvements in fourth graders' test scores in science from the 1995 to 2007 period.

13. Ali Hassouri, quoted in Djavad Salehi-Isfahani, "Population, Human Capital, and Economic Growth in Iran," in *Human Capital and Population in the Middle East*, edited by Ismail Sirageldin (London: I. B. Tauris, 2002).

14. Gordon Betcherman, Karina Olivas, and Amit Dar, "Impacts of Active Labor Market Programs: New Evidence from Evaluations with Particular Attention to Developing and Transition Countries," Social Protection Discussion Paper Series 0402 (Washington: World Bank, 2004).

15. Salehi-Isfahani, "Population, Human Capital, and Economic Growth in Iran."

16. "1.3m to Compete in Concours," *Iran Daily*, February 6, 2007 (www.iran-daily.com/1385/2775/html/panorama.htm#s207222).

17. A similar ratio is found in Egypt, Mexico, South Korea, and Turkey.

18. See the "Female Employment" section below for further discussion on the difficulties of measuring female unemployment.

19. UNICEF, "At a Glance: Iran, Islamic Republic of" (www.unicef.org/infobycountry/iran.html).

20. Houman Naranjiha, "A Rapid Assessment of Drug Use and Addiction in Iran" (Tehran: University of Social Welfare and Rehabilitation, 2005, in Persian).

21. A. B. Atkinson, "Social Exclusion, Poverty, and Unemployment," in *Exclusion, Employment, and Opportunity*, edited by A. B. Atkinson and John Hills (London School of Economics, 1998).

22. Salehi-Isfahani, "Human Resources in Iran"; Djavad Salehi-Isfahani, "Microeconomics of Growth in MENA: The Role of Households," in *Explaining Growth in the Middle East*, edited by J. Nugent and M. H. Pesaran (Amsterdam: Elsevier, 2006).

23. For more details, see Tarik Yousef, "Employment, Development and the Social Contract in the Middle East and North Africa," technical report (Washington: World Bank, 2004).

24. Djavad Salehi-Isfahani and Russell D. Murphy, "Labor Market Flexibility and Investment in Human Capital," working paper (Virginia Tech, Department of Economics, 2004).

25. Atkinson, "Social Exclusion, Poverty, and Unemployment."

26. F. Bagheri and others, "How to Measure the Informal Sector in Iran," technical report (Tehran: Statistical Research Center of Iran, 2002).

27. E. Etminan and K. Chaker-ol-Hosseini, "Social Protection for Informal Workers: Iranian Experience," paper presented at the Fifth International Research Conference on Social Security (Warsaw, March 5–7, 2007).

28. Official estimates from the International Labor Organization (ILO) using official national data (www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/comp2a.pdf). Etminan and Chaker-ol-Hosseini estimate larger sizes for the informal labor market, "Social Protection for Informal Workers."

29. Jahangir Amuzegar, "Iran's Underground Economy," *Middle East Economic Survey* 36 (2003). Roughly speaking, Amuzegar's definition of the "underground economy" includes all nontaxed parts of the economy.

30. The Statistical Research Center of Iran has proposed including a question about the size of the firm in which an individual works as a way of identifying those in the informal sector.

31. For a discussion of the informal labor market in the countries of Latin America, see Guillermo E. Perry and others, *Informality: Exit and Exclusion* (Washington: World Bank, 2007).

32. Etminan and Chaker-ol-Hosseini, "Social Protection for Informal Workers."

33. Elaheh Rostami-Povey, "Women and Work in Iran," *State of Nature* 1 (2005) (www.stateofnature.org/contentsOne.html).

34. Diane Singerman, "The Family and Community as Politics: The Popular Sector in Cairo," in *Development, Change and Gender in Cairo: A View from the Household*, edited by Diane Singerman and Homa Hoodfar (Indiana University Press, 1996); Diane Singerman, "Engaging Informality: Women, Work, and Politics in Cairo," in *Middle Eastern Women and the Invisible Economy*, edited by Richard A. Lobban Jr. (University of Florida Press, 1998).

35. Further analysis of our data might allow us to identify whether these homemakers are more likely to be informally employed or unemployed. In particular, regional variation in economic performance and the corresponding changes in the size of the male and female labor force may reveal if informal workers or the unemployed are being undercounted.

36. Rostami-Povey, "Women and Work in Iran."

37. Measured in purchasing power parity.

38. One such report, quoted in the parliament by a prominent deputy, Ahmad Tavakoli, found that 46 percent of the loans did not even exist. See the 2008 report in BBC Persian Service, "Iran's Largest Employment Program under Question" (www.bbc.co.uk/persian/business/story/2008/05/080525_ba-ka-profit.shtml) (in Persian).

39. Mohammad Ali Darvish, "Supporting Small Ventures," *Iran Daily*, October 9,

2007 (www.iran-daily.com/1386/2961/html/economy.htm#s263757).

40. "Majlis Supports Labor Law Amendments," *Iran Daily*, February 20, 2007 (http://iran-daily.com/1385/2787/html/economy.htm#s210945).

41. "Labor Law Reform Inevitable," *Iran Daily*, February 3, 2007 (http://iran-daily.com/1385/2772/html/economy.htm#s206880).

42. See Diane Singerman, "Networks, Jobs, and Everyday Life in Cairo," in *Everyday Life in the Muslim Middle East*, edited by Donna Lee Bowen and Evelyn A. Early (Indiana University Press, 2002). As suggested by Singerman, these differences in educational attainment may have a significant impact on household bargaining. Future work exploring the impact of the educational differential on intrahousehold allocation could prove quite interesting.

43. Household Expenditure and Income Surveys data provided by the Statistical Center of Iran separately report dowry expenditures only for 1995–2003. Estimates are generated by regressing the share of a dowry on the log of real household expenditures and urban and province dummies (with interactions) using the 6,000 households that reported nonzero expenditures for a dowry. The coefficients from these regressions are then used to predict the share for the entire population (for which quintiles could be more clearly defined). These figures do not say that the average household spends this much on a dowry each year. Rather, we would expect it to spend this much on a single wedding.

44. The questionnaire notes that part of dowry expenditures may be recorded under durables. But because we cannot disaggregate expenditures for durables for the family from those for the dowry, we do not include these in our estimates.

45. Nader Habibi, "An Economic Analysis of the Prenuptial Agreement (*mahrieh*) in Contemporary Iran," *Economic Development and Cultural Change* 45 (1997). Although the evidence on rising *mahrieh* is largely anecdotal, it has been discussed in the press. See, for example, McDowall, "Iran Pours Oil Fund Billions into Wooing Disaffected Youth."

46. "Ten Trillion Rials for Mehr-e Reza Fund Program Approved by the Government," *IRNA News*, June 25, 2009 (http://209.1.163.225/View/FullStory/?NewsId=563843).

47. "Mehr-e Reza Fund Granting Marriage Loans," *Iran Daily*, July 18, 2006 (www.iran-daily.com/1385/2613/html/panorama.htm#s159471).

48. Maziar Bahari, "How Popular Is He Really?" *Newsweek*, September 11, 2006 (http://www.newsweek.com/id/45532)

49. McDowall "Iran Pours Oil Fund Billions into Wooing Disaffected Youth."

50. This proposal was criticized by a variety of different groups; see "Gov't Denies Promoting Temporary Marriage," *Iran Daily*, June 8, 2007 (http://iran-daily.com/1386/2862/html/national.htm).

51. Frances Harrison, "Huge Cost of Iranian Brain Drain," *BBC News*, January 8,

2007 (http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/6240287.stm). See also William J. Carrington and Enrica Detragiache, "How Extensive Is the Brain Drain?" *Finance & Development* 36, no. 2 (1999) (www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1999/06/carringt.htm).

الفصل الثالث

الشباب المصري: طموحات متصاعدة وفرص متضائلة

راجي أسعد وغادة برسوم

تواجه مصر، شأن غالبية دول الشرق الأوسط، حالة من التضخم في أعداد الشباب في فترة تشهد فيها نسبتهم من السكان ازديادًا ملحوظًا، بالمقارنة مع المراحل العمرية الأخرى. إذ يقع ما يناهز ٢٨ بالمئة من سكان مصر حاليا في المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة)(١)، ومن المنتظر أن يصبح جيل الشباب في السنوات العشر المقبلة أضخم فئة، في تاريخ مصر الطويل، تنتظر العبور إلى مرحلة النضج، ما يمثل بالنسبة لمصر فرصًا كبيرة، ويفرض عليها في الوقت ذاته تحديات أكبر. فمع وصول هذا الجيل من الشباب إلى سن العمل، سترتفع نسبته بالمقارنة مع الفئات العمرية الأكبر والأصغر غير العاملة؛ مشكلاً بذلك "هبة ديمغرافية" سيترتب عليها تقليل معدلات الإعالة الاقتصادية في مصر. بيد أن هذه الزيادة الشديدة في أعداد الشباب قد تفرض في الوقت ذاته ضغوطًا هائلة على نظام التعليم وأسواق العمل والزواج.

ويعد الانتقال إلى النضج مرحلة مصيرية في حياة الشباب؛ يتخذ فيها الفرد قرارات مهمة متعلقة بالتعليم والعمل وتكوين الأسرة. وتعتمد جودة حياة الفرد في مرحلة النضج اعتمادًا كبيرًا على نتائج القرارات التي اتخذها خلال

هذه الفترة الحرجة. وفي حين ينجح بعض الشباب المصري في إحداث انتقال ناجح؛ من خلال تعليم جيد، ووظائف لائقة، واستقرار مالي، واستقلال شخصي، مقرون بالقدرة على تكوين أسرة خاصة، فإن معظمهم يحصلون على تعليم دون المستوى، ويستمرون لفترات من البطالة، حتى ينتهي بهم الأمر إلى طريق مسدود في وظائف ذات عائد متدنٍ، ما يضطرهم إلى إرجاء تكوين الأسرة نظرًا للتكاليف المالية العالية للزواج والسكن.

ويتطلب دعم الانتقالات الناجحة الإقرار بأن إقصاء الشباب المصري عملية متعددة الأبعاد؛ وأن انتقالات التعليم، والعمل، وتكوين الأسرة، والمواطنة الفاعلة، أمور لا يمكن تناولها بمعزل عن بعضها البعض. فالتعليم الرديء يفضي إلى آفاق وظيفية بائسة، كما أن تكوين الأسرة وتحقيق الاستقلالية الشخصية مرتبطان ارتباطًا شديدًا بالعمل المستمر والدخل المناسب. كذلك تعد المشاركة المدنية شرطًا أساسيا لنجاح انتقال الشباب إلى النهوض بأدوار مجدية في مرحلة النضج والاندماج الكامل في المجتمع. وبرغم ذلك، يمتنع كثير من الشباب المصري عن المشاركة في مثل تلك النشاطات الاجتماعية، في ظل تعرضهم للإقصاء في العديد من الجبهات الأخرى، لقناعتهم بأن مشاركتهم لا تلقى تشجيعًا أو تقديرًا من المجتمع.

ويتحدد شكل وطبيعة تلك الانتقالات في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مصر. فقد شهدت مصر في الآونة الأخيرة انتعاشًا اقتصاديًا، ارتفع معه متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة وصلت إلى نحو ٥ بالمئة في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، كما تحسنت ظروف سوق العمل بشكل ملحوظ منذ ١٩٩٨، مع توفير مزيد من فرص العمل وارتفاع

الدخول[٢]، وارتفعت أيضًا معدلات المشاركة في قوة العمل والتوظيف مع انخفاض معدلات البطالة.

وعلى الرغم من ذلك كله، لا تنطوي تلك التوجهات على انخفاض ملموس في حد الفقر نظرًا للتراجع المستمر في الإنتاج، واتساع رقعة العمل بغير أجر، فضلاً عن الأثر القوي الذي أحدثه تخفيض قيمة الجنيه المصري على أسعار الغذاء والأساسيات الأخرى التي يعتمد عليها الفقراء أساسًا. ويمثل الفقر السبب الأصيل وراء إقصاء العديد من الشباب المصري. إذ إن أطفال الفقراء هم الأكثر عرضة للتسرب من المدرسة أو الفشل في الالتحاق بها من الأساس، وعندما يلتحقون بنظام التعليم فإنهم يشكلون الفئة الأكثر تعرضًا وتأثرًا برداءة جودته. ولأن التعليم وثيق الصلة بسوق العمل، ينتهي المقام بهم في وظائف منخفضة الأجر محدودة المهارات. علاوة على ذلك، فإن الحراك الاقتصادي- لا سيما بالنسبة لهذه الفئة الفقيرة من السكان- يكون محدودًا؛ فمن المتعارف عليه أن الشباب يحصل على أدنى الدخول في سوق العمل المصري، وأقل معدلات الزيادة في الدخل الحقيقي. وبرغم زيادة قدرتهم على الحصول على التعليم، فإن الأمل في حياة كريمة لا يزال أمرًا بعيد المنال عن غالبية الشباب المصري.

وأخيرًا، فإن لعامل النوع الاجتماعي أثرًا كبيرًا في عملية الإقصاء. فعلى الرغم من أن معدلات التحاق الإناث بالمدارس ازدادت كثيرًا جدا في العقود القليلة الماضية، لا تزال توجد أقلية ملحوظة من الفتيات محرومات من التعليم، وبخاصة في ريف صعيد مصر. ومن ناحية أخرى، في حين تتعدى معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي نسبة ٤٠ بالمئة، فإن معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل لا تزال منخفضة. ومن تدخل منهن إلى سوق العمل تواجه دائمًا مستويات عالية من البطالة[٣].

التعليم: تحديات الالتحاق والجودة

يساعد الحصول على تعليم جيد في الانتقال الناجح والسلس إلى سوق العمل، بالإضافة إلى مكاسب أخرى تستمر مع الفرد طوال حياته. أما تعثر الحصول على التعليم والتدريب، أو الحصول على تعليم متدني الجودة فقط، فيشكل حلقة مفرغة من الآفاق الوظيفية المحدودة، والفرص الوظيفية منخفضة المستوى. وتتفاقم حالة الإقصاء حيال الطلبة الذين لا يستفيدون إلا بالحد الأدنى من تعليمهم، فيكون أداؤهم ضعيفاً غالبًا في سوق الوظائف.

وتعد إمكانية الحصول على التعليم وجودته مقياسين أساسين لنجاح النظام التعليمي، ودوره في تحديد مستويات التفاوت الاجتماعي والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. فعلى الرغم من أن معدلات الالتحاق بالمدارس في مصر ارتفعت بشكل ملموس، لا يزال التسرب المبكر من المدرسة أو عدم الالتحاق بها أساسًا من الإشكاليات التي تواجه شرائح عمرية محددة وفي مناطق معينة من مصر. وتستند هذه العملية في الأساس على التمايز بين النوعين الاجتماعيين وعلى التفاوت الطبقي، وتعكس التفاوتات الكبيرة بين المناطق المختلفة، متجليةً في أسوأ صورها في حالة فتيات الصعيد[٤].

وتعد جودة التعليم مدخلاً محوريا لفهم عملية الإقصاء في النظام التعليمي. فضحالة اكتساب مهارات القراءة والكتابة، والرياضيات الأساسية، والحاجة إلى الدروس الخصوصية، لا تزالان من عوامل الوهن التي تصيب النظام التعليمي. وعلى النسق ذاته، تعاني العديد من مدارس المجتمعات المحلية الفقيرة والريفية الحرمان من الموارد الأساسية؛ كالمقاعد، والمكاتب الصالحة للاستخدام، ومرافق الصرف الصحي الجيدة. وفي حين تستطيع الأسر متيسرة الحال تعويض أوجه القصور تلك من خلال إرسال أطفالها إلى مدارس خاصة، أو الاستعانة بمعلمين خصوصيين، ترزح الأسر الفقيرة تحت وطأة هذا الخلل الذي يعتري النظام، ما يديم إقصاءها.

الحصول على التعليم: معدلات الالتحاق والتسرب

شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملموسة في إمكانية الحصول على التعليم في مصر، مع الارتفاع المستمر في عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة، ومواصلة الدراسة لمدد أطول. وقد ارتفعت معدلات الالتحاق في مختلف المراحل في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦)؛ ففي التعليم الابتدائي ارتفعت النسبة من حوالي ٨٤ بالمئة إلى نحو ٩٧ بالمئة، وفي التعليم الثانوي من ٤٨ بالمئة إلى ٦٢ بالمئة، وأيضًا في التعليم العالي من ٢٠ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة[٥].

وعلى الرغم من النمو المضطرد في معدلات الالتحاق بالمدارس في مختلف مستويات التعليم، بحيث شمل جميع الأطفال في سنّ المرحلة الابتدائية تقريبًا، لا يزال هناك من يتعرضون للإقصاء من التعليم الأساسي. ويغطي التعليم الأساسي الإلزامي في مصر المرحلة الابتدائية (ست سنوات)، والمرحلة الإعدادية (ثلاث سنوات). وبعد ذلك يمكن للطلاب الاختيار بين التعليم المهني (الفني) أو التعليم الثانوي العام، علمًا بأن الأول لا يوفر لهم سوى فرص محدودة للالتحاق بنظام التعليم العالي. ويعد التعليم الإلزامي في شكله الحالي تطورًا حديثًا نسبيا؛ حيث كان مقتصرًا على المرحلة الابتدائية حتى ١٩٩١، غير أن القوانين الملزمة بالالتحاق بالتعليم في المرحلة الإعدادية لا تطبق بشكل صارم حتى الآن.

وفي حين شمل الالتحاق بالتعليم الابتدائي جميع أطفال المدن، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق المختلفة. إذ إن هناك نسبة ليست بالقليلة من البنين والبنات في أربع محافظات في الصعيد محرومة من الالتحاق بالتعليم: حيث تبلغ معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي ٨١ بالمئة في

المنيا وقنا، و٧٩ بالمئة في سوهاج، و٧٨ بالمئة في أسيوط. أما الأرقام الخاصة بالفتيات، فهي أكثر إثارة للقلق؛ حيث إن نحو ربع فتيات المحافظات الأربع يعانين الإقصاء التام من التعليم[٦].

ويعدّ ترك المدرسة في مرحلة مبكرة من عوامل الهدم الأخرى التي تسهم في إقصاء الشباب المصري بذكوره وإناثه؛ حيث تبين معدلات الالتحاق الإجمالية بالمرحلة الإعدادية أن محافظات صعيد مصر مستمرة في تحقيق أدنى مراتب الالتحاق بالتعليم الإعدادي، كما أن معدلات تسرب الفتيات هي الأعلى في المحافظات الأربع ذاتها. فعلى سبيل المثال، تبلغ معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في المنيا ٧٢ بالمئة من الفتيات، في حين تستمر منهن للمرحلة الإعدادية لتكمل التعليم الإلزامي نسبة لا تتجاوز ٥٧ بالمئة[٧].

وتتناغم تفاوتات معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين المناطق المختلفة مع مدى تفشي الفقر عبر محافظات مصر[٨]. فالمحافظات ذات معدلات التسرب الأعلى من المدرسة هي المحافظات الأفقر في مصر، وهو ما يسلط الضوء على الارتباط القوي بين فقر المنطقة ورداءة أوضاع التعليم فيها.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط إمكانية الحصول على التعليم ارتباطًا قويا بالنوع الاجتماعي؛ يؤكد ذلك أن فتيات صعيد مصر يشكلن الفئة الأكبر ممن يُتركن بلا تعليم. تواجه هؤلاء الفتيات معوقات حراك هائلة، لأسباب ثقافية متصلة بمعايير التمايز على أساس النوع الاجتماعي[٩]. إذ يقترن تدني عدد المدارس القريبة من الأرياف، مع المسؤوليات الأسرية الملقاة على كاهل الفتيات، ومع الفقر الأسري عمومًا، ما يقوض فرص حصول الفتيات على التعليم. ويشير "البدوي، وآخرون" في هذا الصدد إلى أن احتمال عدم دخول

البنات إلى المدرسة أعلى بنسبة ٢,٣ ضعفًا عن مثيله لدى البنين[١٠]، في حين تدلّ مؤشرات أخرى على أن فجوة النوع الاجتماعي في التعليم تتبدّى فقط عند الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، لكن بمجرد دخول المدرسة تصبح احتمالات التسرب منها متماثلة عند البنين والبنات[١١].

الآثار المترتبة على التعليم العام متدني الجودة

في حين يعد التعليم الجيد عاملاً أساسًا للتنمية والنمو في ظل الاقتصاد العالمي، فقد خلص تقرير التنمية البشرية في مصر لسنة ٢٠٠٥ إلى أن جودة التعليم تمثل تحديًا جوهريا لمصر. وفيما يؤكد التقرير على الحاجة لاجتياز قضية اكتساب مهارات التعليم الأساسي للتعامل مع قضايا "التميز والتفوق"، فإنه يرى أن مدارس مصر تواجه صعوبات حتى في مجرد إكساب المهارات الأساسية[١٢]. وعلى النهج ذاته، تهتم ورقة التوجه الاستراتيجي الصادرة عن وزارة التعليم ٢٠٠٥ بتسليط الضوء على "المساواة في توفير تعليم جيد" كهدف رئيس لإصلاحات التعليم[١٣].

ويحفل نظام التعليم المصري بالعديد من المؤشرات الخطيرة الدالة على تدهور جودته منذ أكثر من عقد كامل. من هذه المؤشرات انخفاض نسب النجاح، وضحالة اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، واتساع انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التي تأتي كمحاولة لتعويض الخلل في التعليم. من ناحية أخرى، يفاقم تكدس الطلبة مشكلة رداءة تعليم العديد من الطلاب. فبرغم أن استيعاب الفصل المدرسي محدد رسميًا بستة وثلاثين طالبًا فقط، فإن ٢٠ بالمئة فقط من المدارس هي التي تلتزم بهذه القاعدة، في حين يزيد عدد طلاب فصول ثلث المدارس على ٤٥ طالبًا أو

أكثر. ولمواجهة هذه المشكلة، تتبع قرابة ٣٠ بالمئة من المدارس نظام الفترتين، ما يقلل من مدة اليوم الدراسي لدى الطلاب، ويحد من ثم من خبراتهم التعليمية المكتسبة. علاوة على ذلك، تعاني غالبية المدارس من عجز في المعلمين، وتتجلّى هذه المشكلة بوضوح في الأرياف، جنوب مصر وشمالها على حد سواء(١٤).

وعند مقارنة مصر بالدول الأخرى، يلاحَظ تدني مستوى التعليم المصري من حيث المهارات الأساسية. ففي اختبارات الاتجاهات العالمية لدراسة الرياضيات والعلوم ٢٠٠٧، كان متوسط درجات طلاب الصف الثامن المصريين في الرياضيات ٣٩١ درجة، وفي العلوم ٤٠٨ درجات،ما يضع مصر في ذيل قائمة الدول المشاركة في اختبارات هذه المواد. كما أن ٥ بالمئة فقط من طلاب الصف الثامن ممن خضعوا للاختبار أحرزوا أو تخطوا مؤشر الدرجات القياسية البالغ ٥٥٠ درجة في الرياضيات، حقق ٧ بالمئة فقط أداء رفيعًا في العلوم. بالإضافة إلى ذلك فقد أخفق نحو ٤٥ بالمئة من الطلاب المصريين في إحراز حتى الحد الأدنى من الدرجات في الرياضيات والعلوم البالغ ٤٠٠ درجة، علمًا بأن تلك المؤشرات تبين امتلاك بعض المعرفة الأساسية أو الأولية في كلتا المادتين(١٥).

وعادة ما تعتمد طرق تدريس المدارس المصرية على التعلم بالتلقين، حتى في المرحلة الجامعية(١٦)، وهو ما يؤدي إلى الحد من اكتساب الطلاب مهارات التفكير الناقد؛ كحل المسائل، والقدرة على تطبيق المعرفة في مسائل حقيقية(١٧). وهذا بدوره يقلل فرص الخريجين في المنافسة في الاقتصاد العالمي، وينعكس في شكاوى أصحاب العمل من عدم قدرتهم على إيجاد العمال المهرة في سوق متخم بفائض من العمالة.

تحاول الأسر تعويض هذه القيود القائمة في التعليم العام من خلال الدروس الخصوصية؛ حيث يحصل قرابة ٤٠ بالمئة من الطلاب على دروس خصوصية[١٨]، النسبة الأعلى منها (تصل إلى ٦٠ بالمئة) موجهة لطلاب المرحلة الثانوية. ولا يوجد أي تمايز على أساس النوع الاجتماعي في قرارات الأسرة المتعلقة بتوفير الدروس الخصوصية. غير أن الحصول على دروس خصوصية يعدّ- إلى حد ما- امتيازًا يعكس التفاوتات بين المناطق المختلفة. فعلى سبيل المثال، تنتشر الدروس الخصوصية على نحو أكبر في المدن (٤٤ بالمئة) منه في الأرياف (٣٥ بالمئة)، وتصل إلى ذروتها في منطقة القاهرة الكبرى[١٩].

وأخيرًا، يواجه الشباب المصري إمكانات محدودة للحصول على تكنولوجيا المعلومات، سواء في المدرسة أو المنزل، ما يحول دون أي دور يذكر لهذه الأدوات العالمية القيمة في تعزيز تعليمهم. وتشير البيانات الحديثة إلى أن ٣٧ بالمئة من طلاب المدارس ليس لديهم أي سبيل للحصول على الحواسيب. وبالمثل، فقد وجدت دراسة مسحية أخيرة أجريت على ست محافظات أن ١٠ بالمئة فقط ممن تمت مقابلتهم يتاح لهم استخدام تكنولوجيا الحاسوب[٢٠]. كما تبين المقابلات أن الكثير من الشباب يمكنهم الدخول إلى الإنترنت من خلال المقاهي الإلكترونية المنتشرة في القاهرة ومدن أخرى، لكن يقتصر استخدام هذه التقنية بين الشباب على الدردشة أساسًا، وتحميل الأغانـــي، ومتابعة المواقع الدينيــة[٢١]. نخلص من ذلك إلى أن الشبـــاب المصري لا يكتسبون معرفةً حقيقيةً عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات، ولا يوظفونها في إحراز تقدم في آفاقهم الوظيفية.

خلل الكفاءات المهارية: إعداد قوة عمل اليوم لسوق عمل الأمس

على الرغم من العائد الضعيف في سوق العمل، لا تزال نسبة كبيرة من طلاب المرحلة الثانوية يتجهون إلى التعليم الفني. وقد رصدت العديد من الدراسات ووثقت أن تلك المدارس المهنية لا تقدم تدريبًا كافيًا أو مهمًا[٢٢]. إذ إن الإنفاق العام المحدود، وعدم توفر المعلمين المؤهلين، والمناهج القديمة، ومحدودية التفاعل المحدود بين الشركات ومن يضعون المناهج، كلها عوامل تسفر عن ضعف اكتساب المهارات، والتعارض بين ما تقدمه هذه المدارس وما يحتاجه سوق العمل.

فعلى مدار العقدين الماضيين، استوعبت المدارس الثانوية الفنية نسبة من الطلاب تفوق استيعاب المدارس الثانوية العامة. ويرى "أنتونينس **Antoninis**" أن التوسع في التعليم الفني جاء نتيجة قرارات سياسية خاطئة اتخذتها حكومة جمال عبد الناصر، واستمرت حتى عقد الثمانينيات مدعومة من المؤسسات المانحة[٢٣]. كما يلاحظ أن التوجهات السياسية استمرّت حتى منتصف عقد التسعينيات في إلحاق ٧٠ بالمئة من الطلاب للمدارس الثانوية الفنية، رغم أفول حقبة التصنيع الناصرية. لكن بحلول العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تراجعت حصة الطلاب في التعليم الثانوي الفني إلى ٥٨ بالمئة[٢٤].

ولقد أسهمت سياسة الحكومة المصرية، القائمة على ضمان وظائف حكومية لخريجي التعليم الثانوي وما بعد الثانوي والجامعي، في تعزيز مشكلة خلل الكفاءات المهارية؛ وذلك من خلال إعطاء الأسر مؤشرات مشوهة عن سوق العمل[٢٥]. حيث شجعت تلك المؤشرات الأسر على الاستثمار بثقلها في أشكال التعليم المختلفة؛ كالتعليم الثانوي الفني ومعاهد التعليم الفني بعد الثانوي التي تؤهل الشباب للوظائف الحكومية، في حين يكون مردودها في القطاع الخاص شديد الضآلة.

وفي سياق تعاملها مع استداد مطالبات الرأي العام بهذا النوع من التعليم، فإن الحكومة توفّره لكن على حساب قدرتها على ضمان تعليم أساسي جيد لكل من يلتحق به. كما تستخدم التعليم الفني كوسيلة للحد من الالتحاق بالتعليم الجامعي، لأن التعليم الفني يعمل كمسار دراسي منفصل. وعند تطبيق هذه التوليفة من السياسات التعليمية والتشغيلية فترة طويلة، فإنها تفضي إلى انحراف قرارات الأسرة، وسوء توزيع الموارد البشرية على نشاطات غير مثمرة، ما يؤدي إلى التدني الملحوظ في إنتاجية هذه الموارد في الاقتصاد[٢٦].

الشباب ومواقع العمل

تشير تقديرات الأمم المتحدة وأرقامها المتعلقة بالتركيبة العمرية في مصر إلى أن حصة الشباب من التعداد السكاني وصلت ذروتها في ٢٠٠٥ بنسبة ٢٩ بالمئة، ومن المتوقع لها أن تنخفض تدريجيًا (الشكل ٣-١). وتمثّل هذه الزيادة المفرطة في أعداد الشباب أكبر مجموعة تدخل حديثًا سوق العمل في تاريخ مصر، وبكل المعايير. فقد ارتفع عدد الوافدين الجدد إلى قوة العمل في العقود الثلاثة الأخيرة لأكثر من الضعفين؛ من حوالي ٤٠٠ ألف في السنة نهاية عقد السبعينيات إلى نحو ٨٥٠ ألف مع مطلع الألفية الجديدة. وفي غضون تلك الفترة ازداد عدد السكان الكلي بنحو ٧٠ بالمئة[٢٧]. والآن، ينتمي واحد من كل اثنين تقريبًا (٤٧ بالمئة) ممن هم في عمر العمل إلى فئة الشباب، وهو ما يزيد حصّة الشباب في قوة العمل، وينطوي على منافسة شديدة بين الشباب على عدد محدود من الوظائف الجيدة.

والمحصلة المنطقية المترتبة على هذه الضغوط الشديدة من فائض العمالة المعروضة، عملية إقصاء واسعة يتم فيها تنحية عدد متزايد من الشباب إلى أعمال هامشية توفر مصادر رزق محدودة، أو تتم إضافتهم إلى قوائم العاطلين. وتشير أرقام قوة العمل الأخيرة إلى أن النمو بطيء في أعداد الشباب، لكنّ زيادة معدلات مشاركة المرأة، المدفوعة بارتفاع تحصيلها الدراسي، سيستمر في فرض ضغوط هائلة على سوق العمل حتى ٢٠١٠ تقريبًا، حيث من المتوقع حينئذ أن يتباطأ نمو قوة العمل(٢٨).

(الشكل ٣-١)

التركيبة العمرية للتعداد السكاني المصري، ١٩٥٠-٢٠٥٠،

تقديرات وأرقام المتغير المتوسط
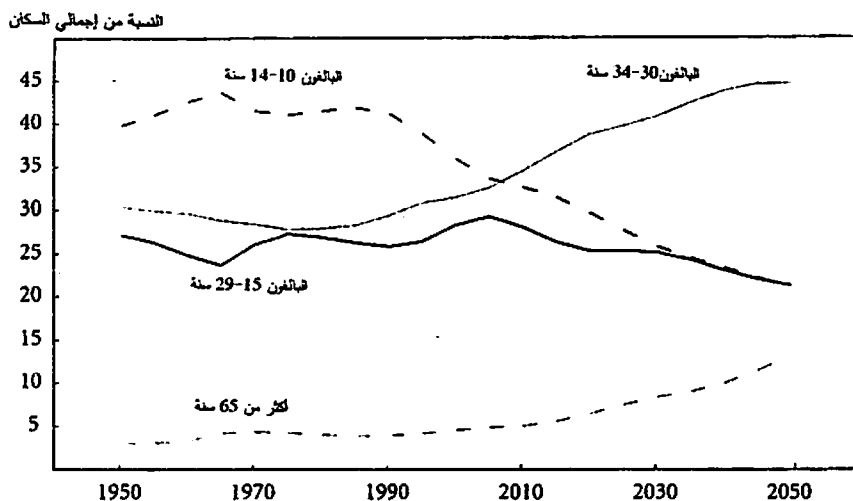
المصدر:

Source: Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, World Population Prospects: The 2004 Revision.

ويشكل الداخلون الجدد إلى سوق العمل الشريحة الأكبر بين العاطلين. في الوقت ذاته، فإنّ فرص نسبة كبيرة من الشباب الذين يجدون عملاً تنحصر في وظائف متدنية ذات مقابل منخفض، لا تقدم لهم الاستقرار أو أية مزايا أو ضمان اجتماعي أو أفق للتنمية المهنية. ومن ثم لا يستطيع العديد من الشباب تحمل تكاليف الزواج وتكوين الأسرة، ما يعوق استكمال انتقالهم إلى مرحلة النضج. من زاوية أخرى، تعد فجوة النوع الاجتماعي في البطالة واحدة من أعلى معدلات المنطقة؛ إذ إن احتمال تعرض الإناث للبطالة يصل إلى أربعة أضعاف احتماله لدى الشباب الذكور.

الوظيفة الأولى في ظل اقتصاد دائب التغير

أسفرت الزيادة الملموسة في التحصيل الدراسي على مدار العقود الثلاثة الماضية عن تحولات جوهرية في تركيبة الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ففي ١٩٨٠ كان نحو ٤٠ بالمئة من الداخلين إلى سوق العمل من غير الحاصلين على مرحلة التعليم الابتدائي. لكن بحلول ٢٠٠٥ بات ٧٠ بالمئة منهم حاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى[٢٩]. بيد أن هذا التغير الجوهري لم يتزامن مع تغيّر متناسب في جودة وظائف الداخلين الجدد. ففي نهاية عقد السبعينيات كان نحو ثلث الوظائف المتاحة للموظفين الجدد تابعة للقطاع العام، ونسبة ٥ بالمئة للقطاع الخاص، والباقي موزعًا على وظائف غير رسمية بأجر أو بدون أجر. في حين تناقصت نسبة الوظائف الرسمية المتاحة للداخلين الجدد في ٢٠٠٥ إلى ٢٨ بالمئة (١٨ بالمئة للقطاع العام و١٠ بالمئة للقطاع الخاص)، وارتفعت حصة التوظيف غير الرسمي إلى ٧٢ بالمئة (الشكل ٣-٢).

(الشكل ٣-٢)

توزيع الداخلين الجدد إلى سوق العمل في مصر على أساس نوع الوظيفة الأولى وسنة الدخول، متوسط الحركة رباعي السنوات، ١٩٧٥- ٢٠٠٥
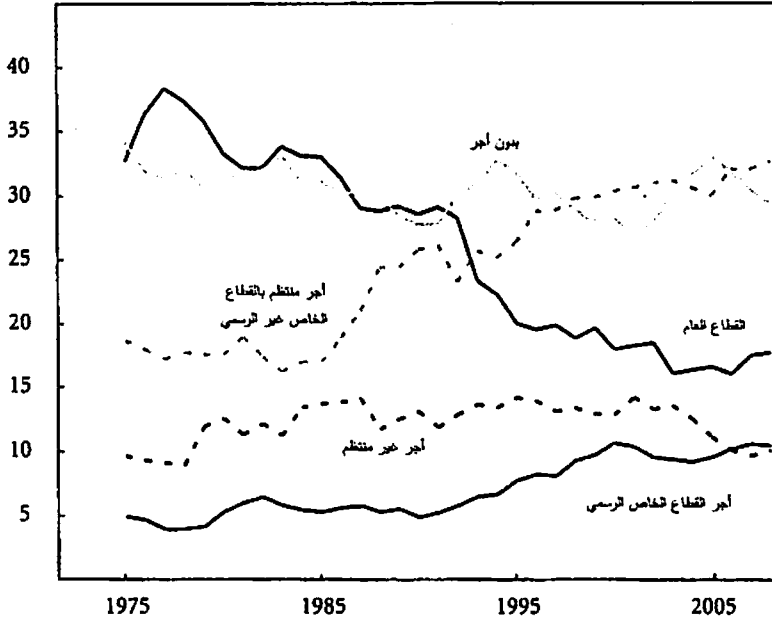
المصدر: حسابات المؤلف.

من ناحية أخرى، يعاني الشباب المصري من انخفاض القيمة الفعلية لشهاداتهم العلمية بالمقارنة مع الأجيال السابقة. فبعد أكثر من ثلاثة عقود من الوظائف الحكومية المضمونة لخريجي التعليم الثانوي وما بعد الثانوي والجامعي، أمسى نظام التعليم أكثر تركيزًا على منح درجات وشهادات بدلاً من تدريب الطلاب على العمل المنتج في اقتصاد السوق. ونتيجة لذلك،

طرأت زيادات واضحة في أعداد المتعلمين على مدار العقود الثلاثة الماضية، جاءت نتيجتها ضئيلة للغاية فيما يتعلق بزيادة الإنتاج. في الوقت ذاته، شهد العائد- الذي يأتي في شكل أجور عالية- تدهورًا ملموسًا مع مواجهة الشباب سوق عمل يتجه بسرعة نحو مزيد من الخصخصة، ولا يعطي أي امتيازات للدرجات والشهادات العلمية إن لم تكن نتيجة الشهادة الورقية زيادة في الإنتاجية[٣٠].

ويلاقي الشباب المصري- لا سيما النساء- صعوبات وتحديات جادة في العثور على وظائف ثابتة بعد ترك المدرسة. فقد أسفر بطء تقدم نظم التعليم على امتداد دول الشرق الأوسط في التكيف مع الاقتصادات سريعة الانفتاح والاعتماد على السوق عن تعارض بين المهارات المطلوبة في سوق العمل وتلك التي اكتسبها الداخلون الجدد إليه[٣١]، وما يترتب عليه من طول فترات الانتقال من الدراسة إلى العمل.

تشير دراسة حديثة أجرتها منظمة العمل الدولية في مصر إلى أن ١٧ بالمئة فقط من المشاركين فيها في المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) قد أنجزوا انتقالهم من الدراسة إلى الوظيفة الثابتة؛ والتي تعني وظيفة منتظمة لا يوجد لدى شاغلها مخططات آنية لتغييرها، في حين أفاد ربع المشاركين في الدراسة بأنهم لا يزالون في مرحلة الانتقال؛ أي إنهم إما عاطلون أو يعملون في وظائف غير ثابتة، أما النسبة الباقية من المشاركين فلم يكونوا قد بدأوا انتقالهم؛ إما لأنهم كانوا حينئذ في الدراسة أو لأنهم لا يخططون للبحث عن عمل[٣٢].

وتعاني الإناث من فترات انتقال أطول بكثير من الدراسة إلى العمل مقارنة بأقرانهن من الذكور. ففي ٢٠٠٦، استطاع ٥٠ بالمئة من الخريجين

الذكور الحصول على وظيفتهم الأولى في غضون عامين من التخرج، نزولاً من ثلاث سنوات في ١٩٩٨. وفي الإطار ذاته حصل ٧٥ بالمئة على وظيفتهم الأولى في غضون خمس سنوات من التخرج في ٢٠٠٦، مقارنة بثمان سنوات للنسبة نفسها من الذكور في ١٩٩٨. وبرغم ما يمثله ذلك من تحسن، فإن الآفاق الوظيفية أمام الشباب لا تزال مقلقة. أما معدلات انتقال الإناث من الدراسة إلى العمل فتأتي في مرتبة أدنى بكثير، لدرجة لم تتمكن - بعد التخرج بخمسة عشر عامًا - سوى ربع النساء من الحصول على وظائف(٣٣).

وإلى جانب المنافسة الشديدة من أقرانهم، والقصور الشديد في الفرص المتاحة، لا تتوفر للشباب الباحث عن وظيفة إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالفرص الوظيفية المتاحة، والمهارات المطلوبة، والفرص التدريبية السانحة. ولا يتسنى للبرامج التي تتصدى لهذه القضية في مصر الوصول إلا لنسبة ضئيلة من الباحثين عن وظائف، أما المنتمون لأسر محدودة الدخل فيعانون مزيدًا من الحرمان، نظرًا لمحدودية توجيهات أفراد أسرهم، وقلة عدد الشبكات الاجتماعية التي يمكنهم الاعتماد عليها(٣٤).

البطالة

تتأثر البطالة إلى حد كبير بعدد الشباب الداخل إلى سوق الوظائف. فأكثر من ٨٠ بالمئة من العدد الكلي للعاطلين يقع في المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، من بينهم ٤٧ بالمئة في الشريحة العمرية (٢٠-٢٤ سنة)(٣٥). وتشير البيانات الحديثة إلى أن نسبة الشباب العاطل وقفت عند ١٦,٩ بالمئة في ٢٠٠٦، هبوطًا عن ٢٥,٦ بالمئة في ١٩٩٨. وبرغم تراجعها، فإن

معدلات بطالة الشباب لا تزال أعلى بكثير من معدلات البطالة الكلية، التي انخفضت من ١١,٧ بالمئة في ١٩٩٨ إلى ٨,٣ بالمئة في ٢٠٠٦. وبشكل إجمالي، يوجد ١,٦ مليون شاب عاطل في مصر، مقسمون- غالبًا - بالتساوي بين الأرياف والمدن.

والبطالة في مصر هي في الأساس مشكلة الشباب المتعلم؛ حيث تمثل نسبة الشباب الحاصل على تعليم ثانوي أو أعلى حوالي ٩٥ بالمئة من الشباب العاطل، مرتفعةً عما كانت عليه في ١٩٩٨ حين بلغت ٨٧ بالمئة. فقد كانت معدلات البطالة في أعلى مستوياتها نهاية عقد التسعينيات بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي الفني، يليهم خريجو المعاهد الفنية بعد الثانوية ثم خريجو الجامعة، أما بحلول ٢٠٠٦، فكان الوضع قد تغير. يعرض (الشكل ٣-٣) معدلات البطالة النسبية في مستويات التعليم المختلفة، وفقًا للنوع الاجتماعي؛ حيث يحتل خريجو الجامعات أعلى معدلات البطالة بين الشباب الذكور، في حين تحتل خريجات المعاهد الفنية بعد الثانوية أعلى المعدلات بين الإناث. كما يتضح أن خريجي الجامعة هم الفئة التعليمية الوحيدة الذين ارتفعت معدلات بطالتهم منذ ١٩٩٨.

(الشكل ٣-٣)

معدلات البطالة وفقًا للتحصيل الدراسي والنوع الاجتماعي، المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، عامي ١٩٩٨، ٢٠٠٦
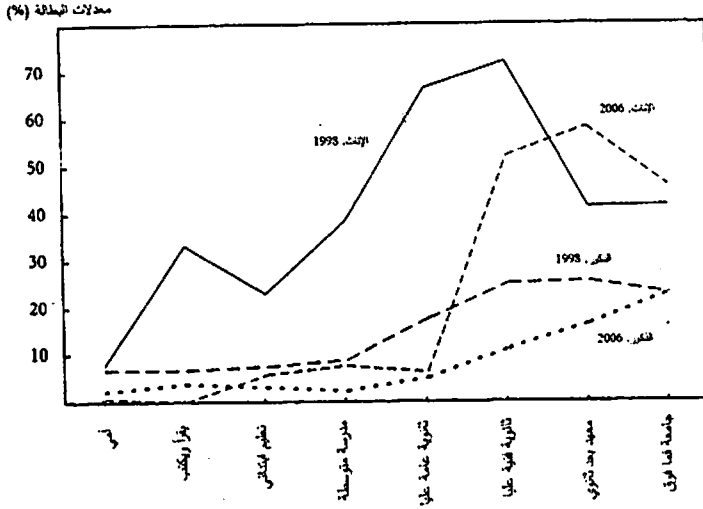
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام التعريفات المعيارية للبطالة وقوة سوق العمل

وتمثل فجوة النوع الاجتماعي في البطالة في مصر واحدة من أعلى المعدلات في المنطقة. فالنساء عامة أكثر عرضة للبطالة بمعدل أربعة أضعاف أعلى من الرجال، والإناث الشابات أكثر عرضة للبطالة بمعدل ٣,٨ ضعفًا عن الشباب الذكور. ويعرض (الشكل ٣-٣) معدلات البطالة شديدة الارتفاع بين النساء المتعلمات؛ حيث يتضح أن معدلات البطالة بين خريجات التعليم الثانوي الفني هبطت منذ ١٩٩٨، في حين ارتفعت بين خريجات المعاهد الفنية بعد الثانوية والجامعات. وقد أفضى انحدار معدلات التوظيف الحكومي في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) إلى تدني عدد خريجات التعليم الثانوي الفني المتقدمات إلى وظائف حكومية. ولما كانت أجور القطاع الخاص أقل

من "الأجور التحفّظية- Reservation Wages" لدى للعديد من الشابات، لم يكن ذلك أمرًا مشجعًا بالنسبة لهن، ما دفعهن للخروج من سوق العمل كلية. ونتيجةً لتراجع معدلات التوظيف في الحكومة، شهدت مشاركة النساء المتعلمات في قوة العمل انخفاضًا شديدًا في غضون تلك الفترة[٣٦].

البحث عن وظائف جيدة

على الرغم من الانخفاض الظاهري في معدلات البطالة بين الشباب المصري، فإن ذلك جاء مقترنًا بما يطلق عليه البنك الدولي "الوظائف السيئة" أو الوظائف ذات المقابل المتدني، التي لا تقدم سوى القليل فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي والاستقرار وإمكانية إحراز التقدم. ولأن التوظيف هو حجر الزاوية في تأمين أسباب الرزق والاندماج الاجتماعي والاعتداد الذاتي للفرد، فإن الحصول على عمل لائق يعد أساسًا لتكريس الحياة الجيدة.

فغالبية الشباب المصري يبدأون حياتهم المهنية بوظائف منخفضة الجودة. حيث لا تتجاوز نسبة الشباب العاملين بأجر والذين يوقعون عقودًا قانونية مع أصحاب عملهم ٣٣ بالمئة، ومن يتمتعون بمظلة ضمان اجتماعي ٣٠ بالمئة، أما الذين يحصلون على تأمين صحي فلا يتعدون ٢١ بالمئة، وتصل نسبة من هم أعضاء في نقابات أو اتحادات عمالية إلى ١٥ بالمئة فقط. بالإضافة إلى ذلك، لا يتحصل سوى عدد ضئيل جدًا على المزايا الوظيفية الأخرى؛ كالإجازات المدفوعة التي يحصل عليها ٢٣ بالمئة من الشباب، والإجازات المرضية التي يحصل عليها ٢٢ بالمئة منهم. وبمقاييس الدخل، يمكن تصنيف ٦٩ بالمئة من الشباب العامل على أنهم من محدودي الدخل؛ حيث يقتربون من مؤشر خط الفقر القومي[٣٧]. وعلى هذا، فإن غالبية الشباب الذين يمكنهم الحصول على وظائف مدفوعة الأجر يعملون في الحقيقة في وظائف منخفضة الجودة، لا تسمح لهم ببدء حياة أسرية وإنجاز انتقالهم إلى مرحلة النضج والاستقلالية.

تواجه النساء المقبلات على العمل ملمحين أساسين يوجهان مسار عملهن. الأول: أن العديدات منهن غير ناشطات اقتصاديا، كما أن نسبة خمولهن في تنامٍ مضطرد. ويتضح هذا التوجه على نحو خاص بين النساء المتعلمات. إذ شهدت نسبة خريجات التعليم ما بعد الثانوي والجامعي الداخلات إلى سوق العمل انخفاضًا ملموسًا في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦)، كما إن نسبة كبيرة من النساء الشابات لا يدخلن سوق العمل على الإطلاق[٣٨]. وعلى النقيض من ذلك، تكاد تكون معدلات التوظيف بين الذكور تكون عامة مع سنّ ٢٩ عامًا[٣٩]. وربما يرجع التدهور في عدد النساء الداخلات إلى سوق العمل إلى الانخفاض الشديد في فرص التوظيف الحكومي، بالمقارنة مع ما كان يجري في الماضي؛ حيث كانت تحصل غالبية الشابات على وظائف حكومية.

ثانيًا: إن نسبة كبيرة من الناشطات اقتصاديا يقعن ضمن العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر. حيث يتضح من (الجدول ٣-١) أن ٢٢ بالمئة من شابات المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) كن ناشطات اقتصاديا في ٢٠٠٦، مقارنة بنسبة ٦٣ بالمئة من الذكور. وفي حين أن حصة من لا يزالون في مرحلة الدراسة تكاد تتماثل بين الشباب والشابات، فإن نسبة من ليسوا في الدراسة وغير ناشطين تتنوع بشكل واسع وفقًا للنوع.

ومن بين النساء العاملات تعتبر حوالي ٣٧ بالمئة منهن عمالة أسرية غير مدفوعة الأجر، مقارنة بنسبة ٢٥ بالمئة للرجال. أما ثاني أعلى أشكال التوظيف فهي الوظائف الحكومية، والتي تزيد احتمال وجود الإناث فيها ثلاث مرات على الشباب. ومن ثم ففي ضوء معدلات النمو البطيئة في التوظيف الحكومي يتأكد ضعف فرص التشغيل المستقبلية المتاحة للعنصر النسائي الشاب.

(الجدول ٣-١)

التفاوتات النوعية في المشاركة في سوق العمل بالنسبة لشباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، ٢٠٠٦ (بالمئة)

حالة التوظيف	إجمالي السكان		الموظفين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
موظف حكومي	٤,٣	٣,٢	٧,٦	٢٢,٨
عامل بشركة مملوكة للدولة	١,٧	٠,٣	٣,٠	١,٩
عامل بأجر بالقطاع الخاص الرسمي	٦,٩	١,٤	١٢,١	٩,٩
عامل منتظم بأجر بالقطاع الخاص غير الرسمي	١٨,١	٢,٧	٣١,٨	١٩,٣
عامل بأجر غير منتظم	٨,٠	٠,٤	١٤,٠	٢,٨
عامل أسري غير مدفوع الأجر	١٤,١	٥,٢	٢٤,٨	٣٦,٦
عامل بعمل حر	٣,٩	٠,٩	٦,٨	٦,٧
إجمالي الموظفين	٥٧,٠	١٤,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠
العاطلين	٦,١	٨,٢		
ناشط اقتصاديا (موظفين وعاطلين)	٦٣,١	٢٢,٣		
طالب	٢٧,٦	٢٤,٠		
خامل	٨,٦	٥٣,٥		
معاق	٠,٧	٠,٢		
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠		

المصدر:

Source: Economic Research Forum, "Egyptian Labor Market Panel Survey, 2006" (www.erf.org.eg).

وإذا كان من الصحيح أن النساء الشابات ينسحبن من قوة العمل نظرًا لتضاؤل فرص التوظيف الحكومي، فإن السؤال المطروح حينئذ: لماذا إذن لا يجدن فرص عمل مناسبة في القطاع الخاص؟

على مستوى المعروض من العمالة، تظهر المؤشرات أن هناك أعدادًا متزايدة من النساء اللاتي يسعين للمشاركة في العمل مدفوع الأجر، غير أنهن لا يزلن يقابلن معوقات في سوق العمل. فالعديد من النساء المصريات – بما فيهن الأمهات– يرغبن في العمل لو أتيحت لهن الفرصة[٤٠]. ومع ذلك، فإن رغبتهن في العمل مشروطة بقدرتهن على التوفيق بين رعاية الأطفال والقيام بواجبات العمل، وماذا إذا كانت الوظيفة توفر عائدًا مجزيًا يغطي العديد من النفقات التي تتكبدها الأم العاملة. ومن بين التحديات التي تواجهها النساء، التمييز من قبل صاحب العمل، وخاصة تجاه السيدات المتزوجات. إذ توجد قناعة عامة لدى العديد من أصحاب العمل أن إنتاجية المرأة تتناقص بعد الزواج ورعاية الأطفال، وأن تغيبهن عن العمل يكون أكثر من الرجال، لا سيما عندما ينجبن أطفالاً[٤١]. نتيجة لذلك تكون الأفضلية للنساء في الأعمال الخفيفة والتي تتسم بسرعة دورة العمل.

وتعد المعايير الثقافية السائدة في مكان العمل عائقًا آخرًا أمام مشاركة المرأة في قوة العمل. حيث تتحمل النساء العبء الأكبر من تنامي الجانب غير الرسمي في القطاع الخاص. ذلك أن ظروف العمل "الشاقة وغير المناسبة" في أماكن عديدة من القطاع الخاص تقف وراء عزوف المرأة عن الالتحاق بوظائف في هذا القطاع[٤٢]. كما أن الشركات الصغيرة (التي تستوعب أقل من عشرة عمال) وتوفر أكثر من نصف إجمالي فرص العمل في مصر لا توفر للمرأة الشعور بالأمان نفسه الذي قد تجده في أماكن العمل

الأكبر والأكثر استيعابًا للعمالة[٤٣]. من ناحية أخرى، ينظر الكثيرون إلى الخوف من التحرش الجنسي في أماكن العمل الصغيرة كواحد من الأسباب الرئيسة وراء قرار العديد من الخريجات "أن يحترمن أنفسهن ويمكثن في بيوتهن" بدلاً من تعريض أنفسهن لظروف عمل محفوفة بالمخاطر[٤٤].

سبب آخر من الأسباب التي تحد من مشاركة المرأة في قوة العمل هو قيود الحراك الجغرافي بالنسبة لها. إذ إن قدرة المرأة العاملة على التنقل أقل بكثير من قدرة الرجل، في الوقت الذي يتطلب القطاع الخاص من العاملين فيه قدرة كبيرة على التنقل[٤٥]. كما أن فرص التوظيف المتاحة في القطاع الخاص شديدة التمييز وفقًا لمعيار النوع الاجتماعي؛ حيث ينحصر عمل ٩٥ بالمئة من النساء العاملات في وظائف غير حكومية مدفوعة الأجر في تسعة نوعيات فقط من الوظائف؛ من بينها الأعمال الكتابية، والتدريس، والخدمات المحلية والتي تتصدر قائمة ميادين تشغيل المرأة[٤٦]. ويفضي هذا التكدس النسائي في عدد محدود من أماكن العمل إلى خفض أجورهن بشكل كبير. فأجر المرأة في القطاع الخاص أقل بكثير من أجر الرجل؛ حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن التفاوت بين أجور الرجال والنساء قد اتسع في الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)، ليفرض نفسه كعائق آخر أمام عمل المرأة، إذ غالبًا ما يقل العائد عن تكلفة الوقت المهدر للمرأة، لا سيما بعد الزواج[٤٧].

انتقالات الزواج، والسكن، وتكوين الأسرة

يقف وراء إقصاء الشباب المصري عاملان أساسيان مرتبطان بتوقيت الزواج وتكوين الأسرة. يتعلق الأول بزواج القاصرات؛ حيث تشير البيانات إلى أن ٩ بالمئة تقريبًا من الفتيات يتزوجن قبل الخامسة عشر عامًا، كما أن ٣٠ بالمئة يتزوجن قبل الثامنة عشر[٤٨]. ويرتبط الزواج المبكر للفتيات في مصر ارتباطًا وثيقًا بانخفاض نصيبهن في التعليم أو غيابه المطلق، وبانخفاض

احتمالات مشاركتهن في سوق العمل، والإعالة المبكرة التي تنطوي على مخاطر صحية جمة على المرأة؛ سواء بموت الأم أو اعتلال صحتها. ومع ذلك يبدو أن مشكلة الزواج المبكر في طريقها للزوال؛ إذ هبطت نسبة الإناث اللاتي تزوجن قبل الخامسة عشر من ١٣ بالمئة بين النساء اللاتي يبلغن من العمر حاليًا (٤٥-٤٩) سنة، إلى ٣ بالمئة بين البالغات (٢٠-٢٤) سنة في الوقت الراهن.

ويتمثل العامل الثاني في الاتجاه نحو تأخر سن الزواج بين الذكور والإناث، ومن ثم زيادة عدد غير المتزوجين لا سيما بين الرجال. ويعتبر تأخر سن الزواج في الأساس ظاهرةً مدنيةً؛ حيث ترجع الدراسات هذه الظاهرة إلى ارتفاع تكاليف الزواج التي ترتبط بالتالي بزيادة الالتحاق بالتعليم[٤٩]. ويعد تأخر الزواج نوعًا من الإقصاء لأن الشباب يؤجلون تكوين الأسرة والبدء في حياة مستقلة ناضجة، وكذلك لارتباطه بظهور أشكال غير تقليدية للزواج، غالبًا ما يلجأ إليها الشباب كطريقة للالتفاف على التكاليف العالية للزواج، غير أنها- من ناحية مقابلة- تقوض الحقوق القانونية للمرأة كزوجة.

فوفقًا لأحدث البيانات المتاحة، تبلغ نسبة غير المتزوّجات من اللاتي تخطين الرابعة والثلاثين عامًا هناك أكثر من ٩ بالمئة، والموقف أكثر وضوحًا بالنسبة للرجال؛ حيث تناهر نسبة غير المتزوّجين ٧٥ بالمئة لدى البالغة أعمارهم ٢٩ سنة في المدن، و٢٢ بالمئة ممن وصلوا إلى سن ٣٤ عامًا. ويعد الزواج من أهم عوامل الانتقال إلى مرحلة النضج في منطقة الشرق الأوسط. فهو المرحلة التي ينظر فيها للشباب والشابات باعتبارهم ناضجين؛ إذ عادة ما يستمر غير المتزوجين في الإقامة مع أبويهم. ومن ثم فإن تأخر سن الزواج شكل من أشكال تأخر النضج أو "النضج المنتظر" كما

يصفه "سنجرمان– Singerman"[٥٠]. ففي المجتمع الذي يحرم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وينبذ الأطفال المولودين خارج مؤسسة الزواج؛ يصبح تأخر سن الزواج ضربًا خطيرًا من ضروب إقصاء الشباب.

كما يسهم تراجع الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب في تأخر زواجهم[٥١]، بالإضافة إلى أن الأزواج الجدد يطمحون للحياة المستقلة بعيدًا عن ذويهم، كما يميلون إلى شراء مزيد من السلع المعمرة عما كان يفعله الأزواج في الماضي، ما يجعل الزواج في مصر باهظ التكاليف[٥٢]. حيث تقدر تكلفته بأربعة أضعاف ونصف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وأحد عشر ضعفًا من الإنفاق السنوي للأسرة[٥٣]. ففي سياق تأسيس أسرة جديدة، يستثمر العريس والعروس وأسرتاهما جانبًا كبيرًا من الموارد بما يمثل الانتقال الأكبر للثروة بين الأجيال بالنسبة للمصريين. بل إن انتقال الثروة هذا غالبًا ما يكون أكبر ممّا يورثه الأبوان بعد وفاتهما[٥٤]. وينظر لاحتفاليات الزواج في هذا الصدد كمؤشر عام على القدرات المالية المستقبلية لدى الزوجين وأسرتيهما، ومن ناحية أخرى يعد الادخار من أجل الزواج عنصرًا جوهريا من ميزانية الشباب العامل، لا سيما الإناث[٥٥].

كذلك ترتبط التكاليف المرتفعة للسكن بتأخر سن الزواج بشكل مباشر. ففي دراسة مسحية عن اتجاهات الزواج في منطقة الشرق الأوسط، أكد ٥٩ بالمئة من الآباء أن تكاليف المسكن بالنسبة للزوجين هي المشكلة الرئيسة التي تواجه الشباب المصري[٥٦]. وبالنسبة للمناطق الريفية التي تقل فيها ظاهرة تأخر سن الزواج، ينزع الأزواج الجدد إلى الإقامة مع أسرة الزوج، ما يزيل أو يحد كثيرًا من تكاليف السكن.

أخيرًا، فغالبًا ما ينظر للأشكال غير التقليدية للزواج على أنها طريقة يتحايل بها الشباب على تكاليفه الباهظة. وعلى الرغم من عدم توفر قاعدة بحثية

تبرهن على انتشار الزواج العرفي غير الرسمي في مصر، فإن مــقالات الصحف والبرامج التليفزيونية غالبًا ما تشير إلى وقوعه. وفي محاولة لإضفاء الشرعية على هذه الممارسة، يحاول فاعلوه ربطه بشروط الزواج الصحيح في الشريعة الإسلامية، غير أنهم يقصرون هذه الشروط على وجود الشاهدين فقط. وعادة ما يتم هذا النوع من الزواج في إطار من السرية ومن دون علم الأبوين، وتباعًا لذلك تضيع الحقوق القانونية للمرأة كزوجة في ظل هذه الترتيبات. ومن أشكال التحايل الأخرى ما بات يعرف "بالزيجات الصيفية"؛ حيث يقبل السياح العرب على الزواج من فتيات مصريات صغيرات السن في فترة الصيف مقابل مبلغ مادي كبير. وتنتهي الغالبية العظمى من هذه الارتباطات بالطلاق نهاية الصيف. وبعيدًا عن مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة عبر الاتصال الجنسي، فإن الأطفال المولودين لهذه الزيجات لم يكونوا يحصلون على الجنسية المصرية، أو المزايا المقترنة بها من تعليم حكومي مجاني ورعاية صحية، حتى وقت قريب[٥٧].

التوجه لممارسة المواطنة

تؤدي المشاركة المدنية الفاعلة من جانب الشباب إلى نتائج تنموية إيجابية، فضلاً عن أنها مكملة لعملية إدماج الشباب. فهي تيسر العمل الجماعي الذي قد يفضي إلى خدمات شبابية أكثر فاعلية وأعلى استهدافًا لهم، كما أنها قد تحد من الفساد من خلال السماح بقنوات للمساءلة[٥٨]. وعلى النقيض من ذلك، فإن غياب فرص مشاركة الشباب مدنيا قد تسفر عن سلوكيات خطرة وأدوار اجتماعية سلبية؛ بما فيها النشاطات الإجرامية والتطرف الديني.

ومع هذا فإن قنوات المشاركة المدنية من جانب الشباب، ومن أهمها النشاطات الطلابية في الجامعة، شديدة الندرة في مصر. إذ تظهر المقابلات

مع العديد من طلاب الجامعة الناشطين أن قنوات المشاركة محظورة إلا لجامعات الصفوة الخاصة؛ حيث ينظر لهذه الجامعات على أنها أقل نزوعًا للعنف وأدنى قابلية للتأثر بالجماعات الدينية الأصولية(٥٩).

أما بالنسبة للغالبية العظمى من الجامعات، فإن الآليات الأمنية الرامية إلى مناهضة فعاليات الجماعات الدينية الأصولية يتم تعميمها على كل الجماعات الطلابية. فعلى سبيل المثال، يمارس مسؤولو أمن الجامعة أدوارًا رقابية صارمة على محتوى المنشورات الطلابية لتحاشي حدوث اضطرابات. ونتيجة لذلك، قد يستغرق الأمر أكثر من ستة أشهر حتى تتمكن مجموعة شبابية من توزيع منشور ما. ولا بدّ كذلك أن تحظى المسابقات الجامعية بموافقة العميد، وربما يتم إلغاؤها من دون إعلام مسبق للطلاب. وتمثّل الطالبات أقلية صغيرة من الشباب الناشط لأسباب متعلقة بالأدوار المناسبة للإناث، وللقيود العامة المفروضة على قنوات المشاركة.

بناءً على هذا، يعزف العديد من الشباب عن المشاركة فيما يعتبرونه نظامًا منغلقًا. ثم إن التفاوتات الاجتماعية، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، والشعور بضيق آفاق المستقبل؛ في ظل معدلات البطالة المرتفعة بين الخريجين، وصعوبات تكوين الأسرة تسهم جميعها في انتشار إحساس عام بأن النظام فاسد، أو أنه لا يأبه سوى لصفوته المتمتعة بكل الامتيازات. وبالنسبة للعديد من الشباب، تكون جل معاملاتهم مع الدولة عبر رجال الشرطة، الذين يعتبرهم الكثيرون عدائيين وميالين للعنف بلا مبرر.

وتظهر دراسة مسحية حديثة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حالة سائدة من اللامبالاة وانعدام روح المبادرة بين الشباب

المصري، وهي حالة مرتبطة ارتباطًا قويا بمحدودية القنوات المتاحة لهم للمشاركة المدنية(٦٠). إذ يقر الشباب أنهم "لا يؤمنون كثيرًا أن أصواتهم ومساعيهم قد تجد من يستمع إليها أو يتم تقديرها وتؤخذ بعين الاعتبار"، كما يعترف ٦٧ بالمئة من شباب العينة أنهم لم يسبق لهم المشاركة في أي نشاطات مدرسية غير صفية من قبل، في حين انخرط ١٣ بالمئة فقط من المشاركين بالدراسة في بعض أشكال العمل التطوعي. وبرغم إقرارهم بتوفر قدر كبير من وقت الفراغ لديهم، فإن مشاهدة التليفاز هي أكثر النشاطات تكرارًا بالنسبة لهم، يليها الاستماع إلى الموسيقى، وقضاء الوقت مع الأصدقاء والأسرة. كما يظهر المسح تدني مستويات التسامح والقبول بالآخر، لا سيما بين أبناء الطبقات منخفضة المستوى الاجتماعي الاقتصادي والمنتمين لعقائد مختلفة.

وفي ظل فشل القنوات العلمانية في دمج الشباب كمشاركين مدنين فاعلين، يرى البعض أن الحركات الإسلامية تقدم "جماعة اجتماعية وثقافية وأخلاقية بديلة" للمجموعات المهمشة، بما فيها الشباب(٦١). كما قد توفر هذه المؤسسات الدينية مجالاً لتطوع الشباب، فضلاً عن تقديم المنظمات الاجتماعية الإسلامية خدمات شبابية محددة تستهدف الشباب ذوي الخلفية الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة؛ مثل المكتبات، والمنشآت الرياضية، وفصول تعليم الحاسوب واللغات، وحلقات تليفزيونية وحلقات فيديو، ومحاضرات، ورحلات ترفيهية أثناء الإجازات. وبالنسبة للعديد من الشباب الذي يشارك في تلك الفعاليات، تمثّل المنظمة الاجتماعية الدينية السبيل الوحيد المتاح لهم للخروج من حيز بيئاتهم المقيدة. كما تعد "حفلات الزفاف الإسلامي" مثالاً آخرًا على كيفية تلبية هذه المنظمات احتياجات الشباب(٦٢).

علاوة على ما سبق، يوفّر هذا البديل الديني فضاءً لجماعة النساء التي تعاني هي الأخرى من التهميش؛ حيث يؤكد "بيات" أن الحلقات الجماعية الأسبوعية في الأحياء المدنية تجمع نساء من خلفيات اجتماعية اقتصادية متنوعة، ليس فقط من أجل تعلم التعاليم الإسلامية، لكن ليكتسبن كذلك شعورًا بالانتماء لجماعة أخلاقية، وتتاح لهن الفرصة لتبادل الخبرات(٦٣).

السياسات الداعمة لإدماج الشباب

توجد العديد من المؤشرات الدالة على أن توفير الوظائف، وبخاصة للشباب، يقع على رأس قائمة البرنامج السياسي للحكومة. إذ يهدف برنامج "شبابنا يعمل" الذي أطلقه حديثًا الحزب الوطني الديمقراطي لتوفير ٤,٥ مليون وظيفة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة في الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١). كما أصبحت مصر في ٢٠٠٣ من الدول الرائدة في شبكة تشغيل الشباب العالمية (YEN)، التي أنشأتها الأمم المتحدة لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى التعامل مع قضية توظيف الشباب(٦٤). وقد بدأت صياغة خطة العمل القومية المصرية وفقًا للأولويات الأساسية الأربع لشبكة تشغيل الشباب، ألا وهي: إتاحة العمل، المساواة في فرص الرجال والنساء، دعم ريادة الأعمال، وتوليد الوظائف.

وحتى يتسنى نجاح السياسات والمبادرات المتعلقة بالشباب، لا بدّ أن تكون متعددة القطاعات، وأن تنتهج نهجًا متكاملاً شاملاً وليس جزئيًا(٦٥). يوجد عدد من السياسات غير المباشرة التي يمكن أن يترتب عليها تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز استحداث الوظائف. إذ يمكن لسياسات الاقتصاد

الكلي الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري، والتوسع في القطاع الخاص، ودفع التجارة للازدهار من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أن تؤثر تأثيرًا غير مباشر على الشباب عبر توفير وظائف لهم. ومن هذه السياسات تحفيز الاستثمار في المشروعات كثيفة العمالة، وتحرير التجارة، وتخفيض الرسوم الجمركية والاتفاقات التجارية الدولية، وقوانين الاستثمار، والسياسات المالية والنقدية. وعلى الرغم من أن المردود الكامل لهذه السياسات لم يظهر بعد، فإن مؤشرات نمو وظائف القطاع الخاص-في المنسوجات والملابس خاصةً - يمكن إرجاعها إلى بعض سياسات الاقتصاد الكلي المتبعة(٦٦). من ناحية أخرى يمكن لسياسات سوق العمل النشطة، وتوليد الوظائف، وإصلاح التعليم، وسياسات قطاع الإسكان أن تعود جميعها بنفع مباشر على الشباب.

سياسات سوق العمل

جاء التغير الهيكلي الأهم في سياسة سوق العمل في السنوات الأخيرة متمثلاً في إضافة فقرة إلى قانون العمل الجديد (قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣). ففي ظل قانون العمل القديم، كانت العقود غير محددة الأجل وتنطوي أساسًا على ضمان أمان وظيفي مدى الحياة للعامل ما لم يرتكب "خطأً قاتلاً" يتسبب في فصله. فيما يوفّر القانون الجديد لأصحاب العمل مرونة أكبر في التعيين والفصل من العمل. حيث يسمح بعقود فترة محددة قابلة للتجديد، ولا تستلزم بالضرورة تحولها إلى عقود دائمة. فضلاً عن ذلك، جرى تخفيف ملحوظ للشروط التي يمكن في ظلها لصاحب العمل إنهاء العقد

الدائم. وفي ظل اتساع ظاهرة التهرب من القواعد الناظمة للعمل وغلبة العلاقات التشغيلية غير الرسمية تحت مظلة قوانين العمل السابقة، فمن الوارد جدا مع قانون ٢٠٠٣ أن يتمثل الأثر الأكبر في قوننة وضع الكثير من العاملين في أطر رسمية، أكثر من توفير وظائف جديدة.

وتتضمن سياسات سوق العمل النشطة خدمات التشغيل، والمساعدة في البحث عن وظيفة، وبرامج تدريبية للعاطلين وللشباب، وتوفير الوظائف من خلال إعانات الوظائف والأجور، والأشغال العامة، ودعم ريادة الأعمال، وخدمات التمويل متناهية الصغر. ومن أمثلة السياسات والبرامج على مستوى الوزارات والإدارات الحكومية المحلية: توليد الوظائف عبر برنامج الأشغال العامة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية، والبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة من خلال وزارة التنمية المحلية، وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج التدريب الفني والمهني الذي تديره وزارة التجارة والصناعة بتمويل من الاتحاد الأوربي، وخدمات التشغيل التي تقدّمها قبل وزارة القوى العاملة والهجرة(٦٧).

بيد أن أكثر برامج السوق نشاطًا تقدّمها أساسًا هيئات حكومية أو شبه حكومية تعاني من الاعتماد الشديد على دعم المؤسسات الدولية المانحة، وتدني الفاعلية وتقويم الأثر، وعدم الوصول إلى الفئة المستهدفة. كما يعاني العديد من البرامج من عدم الفاعلية المؤسسية أو التكامل الذي يؤدي إلى إطار سياسي واضح. وبرغم نجاح بعض البرامج التي تديرها المنظمات غير الحكومية، تبقى تلك البرامج محدودة المدى ومعتمدة بشدة على المنح، ما يقلل

فرص استدامتها لأمد طويل. بالإضافة إلى ذلك، فلم يجر أي تقويم ممنهج للغالبية العظمى من البرامج والسياسات التي تتصدى لقضية توظيف الشباب في مصر. إذ تعتبر دراسات التدخل القبلي والبعدي التي تتضمن مجموعات تجريبية وضابطة أمرًا نادر الحدوث في مصر. ويفضي عدم توفر هذا التقويم إلى فجوة معرفية تحول دون التعلم من الخبرات السابقة وبناء مشروعات جديدة. وأخيرًا، يرى البعض أن هذه البرامج لم تنجح في تحقيق أهدافها[٦٨]. فعلى سبيل المثال، يقتصر أثر برنامج الأشغال العامة على الحد من الفقر أثناء تنفيذه، من دون أن يتمخض عنه توفير وظائف مستدامة. وعلى ذات النهج، فإن غالبية الوظائف التي يوفّرها برنامج التنمية الريفية (شروق) هي من نوعية الوظائف المؤقتة.

وفيما تستند برامج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أساسًا على توفير الائتمان، لا توجد أي نتائج بحثية داعمة لفكرة أن تلك البرامج أثمرت على نمو ملموس في توليد وظائف جديدة. إذ تعمل برامج الائتمان في مصر في سياق نموذجين رئيسين: زيادة حجم العمل، والبقاء الاقتصادي (أو ما يعرف بالحد من الفقر).

يسعى نموذج تكريس وزيادة حجم العمل إلى إيجاد وظائف من خلال توفير القروض للمشروعات القائمة التي تعتمد على رأس مال كبير نسبيا. ويقدّم القرض أساسًا الصندوق الاجتماعي للتنمية عبر برنامجه لتنمية الشركات، والبنك الوطني للتنمية، وروابط رجال الأعمال التي تأسست كجانب من مبادرة الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) التي انطلقت في ١٩٨٨. غير أن العديد من برامج الائتمان تفتقر إلى المتابعة والتقويم ولا تحرز النجاح المطلوب؛

نظرًا لما تتطلبه من مستوى معين من الرسمية يجعلها لا تصل إلى عدد كبير من شركات الاقتصاد غير الرسمي[٦٩]. لذلك، فرغم كثرتها، لم تحقق برامج التمويل متناهية الصغر الهدف منها، في ظل الشروط التعجيزية التي تضعها لتقديم القروض[٧٠].

أما نموذج البقاء الاقتصادي فيركز أساسًا على تقديم القروض للنشاطات الاقتصادية المنزلية وصغيرة الحجم، ويعدّ آلية الإقراض الوحيدة المتاحة لنشاطات الاقتصاد غير الرسمي. توفر برامج هذا النموذج القروض أساسًا للنساء اللواتي يملكن خططا واضحة لتنمية أعمالهن عبر المنظمات غير الحكومية، ويأتي أغلب هذا الدعم في شكل منح. ولا تتمتع هذه البرامج برؤية واضحة عن الشباب؛ لأن غالبية المتلقين هم من النساء الكبار الأقل تعليمًا. وأخيرًا، فمن الثغرات الملموسة في العديد من برامج التمويل متناهية الصغر تلك افتقارها إلى آليات إقراض الرجال الأشد فقرًا[٧١].

أما فيما يتعلق ببرامج التدريب المهني الحكومية، فإن العديد منها تبدأ من دون إجراء التوعية المناسبة، ومن ثم تكون تغطيتها محدودة. كما أن أغلبها قصير الأمد بما لا يتيح المجال لاكتساب المهارات أو التدريب الشامل والمتكامل. ويتضمن برنامج التدريب الفني والمهني ٢٢ مؤسسة ووزارة[٧٢]، وقد كان مثار انتقادات جرّاء فقر معداته وقدم مرافقه، وعدم توفر معلمين مؤهلين، بالإضافة إلى مناهجه التي عفا عليها الزمن؛ لذلك تم الانتهاء قريبًا من استراتيجية قومية هادفة لإعادة تصميم وتحديث عملياته[٧٣].

وتتولى عدد من المنظمات غير الحكومية إدارة وتسيير برامج التدريب المهني؛ من بينها مركز خدمات التنمية، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات

الاجتماعية. وتوفّر تلك المنظمات الدعم المالي للتدريب؛ من خلال ورش العمل تجري في القطاعين العام والخاص(٧٤). ومع أن بعض عمليات التقويم تبرز معدلات تشغيل عالية (٦٠-٧٠ بالمئة) للمشاركين الذين أكملوا التدريب، غير أن برامج التدريب المهني تعمل في نطاق ضيق جدا، وفي ظل توعية محدودة، وشكوك مثارة حول استدامتها.

ومن نماذج التدريب المهني الواعدة مبادرة "مبارك كول" التي بدأت في ١٩٩٤ بدعم من الحكومة الألمانية، وتحدّدَ جدول زمني لعملها يمتد حتى نهاية ٢٠٠٨. استهدف البرنامج الطلاب الذين أنهوا تعليمهم الأساسي، حيث كان هؤلاء الطلاب يحضرون إلى المدرسة يومين أسبوعيا ويخضعون لتدريب عملي باقي الأسبوع.

وبعد الانتهاء الناجح من دراستهم، يحصل الطلاب على شهادة دبلوم من وزارة التربية والتعليم، وشهادة من روابط الأعمال التابعة للقطاع الخاص ذات الصلة. وقد اعتمد التنفيذ على المشاركة النشطة من جانب مجتمع الأعمال؛ حيث أسهمت الشركات بتوفير فرص تدريب، كما دفعت رواتب للمتدربين أثناء فترة تدريبهم. وأظهر تقويم المرحلة الأولى من البرنامج أن خريجيه كانوا مطلوبين في سوق العمل. ومع ذلك، فقد أظهر التقويم أيضًا أن ٦٠ بالمئة من الخريجين قرروا الالتحاق بالتعليم العالي بعد الحصول على الدبلومات بدلاً من العمل كفنيين، وكان هذا مثالاً صارخًا يؤكد أن البرنامج يصل فقط للطلاب فوق المتوسطين. وقد جابه هذا البرنامج معوقات كبيرة؛ من بينها محدودية مشاركة مجتمع الأعمال، وقضايا متعلقة باستمرارية التمويل.

أما البرامج التي توفر معلومات عن سوق العمل وخدمات التوظيف فمحدودة جدا في مصر. لذلك لا تتاح للشباب المعلومات التي ترشدهم إلى الأماكن التي يجدون فيها وظائف، وأين يمكنهم الحصول على التدريب،

ونوعيات التدريب المطلوبة في سوق العمل، نظرًا لعدم وجود برامج محددة تلبي تلك الحاجات. وتعرض "غادة برسوم" في هذا الصدد حالة الخريجات الباحثات عن وظائف كتابية واللاتي يخفقن في اختيار مقررات تدريب مناسبة على الحاسوب وينتهي بهم الأمر للالتحاق بمقررات لا صلة لها بما يبحثن عنه[٧٥]. وتنفذ الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) برنامجًا صُمم لتقديم خدمات استشارية، وخدمات التوفيق الوظيفي بين أصحاب العمل والموظفين، وقواعد بيانات عن الوظائف للباحثين عن عمل ولأصحاب العمل والمتدربين والمؤسسات الحكومية. كما تشرع منظمات غير حكومية في تنفيذ برنامج مشابه تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بغية إنشاء مكاتب خدمات توظيف وتنمية مهنية في جامعتي القاهرة وعين شمس تتوجّه لحديثي التخرج.

إصلاح التعليم

تضطلع إحدى الأوراق الاستراتيجية الحديثة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بتسليط الضوء على مجالين أساسين لإصلاح التعليم: يركز الأول على المساواة في الحصول على تعليم جيد، ويتصدى أساسًا لقضايا حجم الفصل، ومؤهلات المعلم، وتطوير المناهج وطرق التدريس. وتلاحظ هذه الورقة الاستراتيجية أن "النظام الذي يخدم أقلية صغيرة بمستوى عالٍ، في مقابل خدمة الغالبية العظمى بشكل رديء، لا يمكن اعتباره نظامًا منصفًا، ومن المتوقع لمثله أن يكون نتاجه معدلات متدنية من عائد الاستثمار في التعليم"[٧٦]. أما المجال الثاني للإصلاح فيختص بفاعلية الإنفاق على التعليم، وما يرتبط بها من قضايا تتعلق بالالتحاق بالتعليم، وبناء المدارس، وطبيعة

الأهداف المنشودة وكيفية تنفيذها. كما يتناول تكاليف الكتب المدرسية التي وصلت إلى ٦ بالمئة من النفقات الكلية للتعليم قبل الجامعي في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤[٧٧].

علاوة على ذلك، يوجد قيد التنفيذ عدد من المبادرات والبرامج الأخرى الرامية إلى إصلاح التعليم. وتعتمد هذه البرامج والإصلاحات- في جلها- على الدعم المقدم من المنح، لكن لم يتم تقويمها حتى الآن. فعلى سبيل المثال، تهدف مبادرة اليونيسيف **UNICF** إلى إنشاء مدارس مجتمع صديقة للفتيات. تم تقديم هذا البرنامج في البداية للمجلس القومي للطفولة والأمومة، ثم تبنّته وزارة التعليم. ويوجد أيضًا برنامج إصلاح التعليم بمصر؛ وهو عبارة عن اتفاقية ثنائية بين وزارة التعليم والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تسعى الاتفاقية إلى تكرار برنامج استطلاعي تم تطبيقه أولاً في الإسكندرية، وقام على لا مركزية التعليم، وزيادة الشراكة المجتمعية عبر مجالس الأمناء، وتحسين تدريب المعلم في سبع محافظات. كما أُطلق مشروع تنمية المهارات الذي موله البنك الدولي، والرامي إلى مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحديد مواردهم البشرية وحاجات التدريب المهاري. ومن بين الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها ربط المدربين بأصحاب العمل وتحفيز القطاع الخاص على الإقبال على التدريب.

إصلاح الإسكان

يبين تقرير حديث للبنك الدولي أن أزمة السكن في مدن مصر هي نتاج للتشوه الحادث في سوق السكن بسبب "تراكم السياسات غير المدروسة وغير المناسبة التي أفضت مع مرور الوقت إلى حالة من التعارض بين

العرض والطلب، وإلى تراجع استثمار القطاع الخاص في توفير السكن"(٧٨).
وتتضمن هذه السياسات انخراطًا واضحًا من جانب الحكومة في نشاطات التشييد والبناء، فضلاً عن تاريخ طويل من التشريعات المقيدة للإيجار، وممارسات صارمة لحماية المستأجر؛ أدت جميعها إلى إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الإسكان. ومن ثم، فمن المستحسن أن تشرع الحكومة في سياسات السكن الشعبي، وأن تضع استراتيجيات من شأنها التصدي للتشوهات التي تعيق سوق الإسكان عن العمل بفاعلية.

كانت الإصلاحات الأخيرة في سياسات الإسكان تسير في مسارين متوازيين: يتمثل الأول في قانون الإسكان الجديد (قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦) الذي يهدف إلى إزالة القيود التشريعية على الإيجار. والمقصد من هذا القانون هو تشجيع ملاك العقارات الشاغرة والمستثمرين على العودة إلى سوق الإيجار على أساس سوق حر بلا قيود حكومية على معدلات أو مدة عقود الإيجار. ويقدم القانون الجديد حلاً لأعداد كبيرة من الأسر حديثة النشأة ومجموعات الدخل المتوسط والأعلى من المتوسط.

وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن القانون، في سياق تيسيره استئجار الشباب المصري وحدات سكنية، أتاح لبعض الشباب الزواج في سن مبكرة، ما يساعد على الحد من ظاهرة تأخر سن الزواج. وبرغم ذلك لا يزال ملاك العقارات قلقين حيال قدرة المحكمة على إجبار المستأجر على ترك العقار؛ ما يحد من المردود المحتمل للقانون الجديد(٧٩).

أما النهج الثاني الذي اتبعته الحكومة في سياسة الإسكان فتمثل في زيادة المعروض العام من السكن الشعبي. غير أن المساعي الأخيرة للتوسع

في هذا السكن الشعبي كانت مثار انتقادات نظرًا لتكلفتها العالية وعدم فاعليتها. فضلاً عن ذلك، فإن المشاكل المرتبطة بمحاباة الأقارب والتوزيع غير العادل لوحدات السكن الشعبي أساءت للبرنامج.

إزاء تلك المعطيات فمن الإصلاحات الموصى بها في هذا الصدد، الانتقال بدور الحكومة من التوفير المباشر للسكن إلى دعم وتمكين القطاع الخاص لتوفيره. من ناحية أخرى، ينبغي أن تتحرك الحكومة قدمًا لمواجهة المشاكل التي تصاحب نظام تسجيل الأراضي والعقارات في المدن، والتي تعرقل الحصول على التمويل والرهن العقاري. فبرغم أن الحكومة وضعت إطارًا تنظيميا لتمويل الرهون العقارية في ٢٠٠١، فإن مردوده كان ضيقًا للغاية نظرًا للتسجيل المحدود للعقارات في المدن.

الخاتمة: تتويج إمكانات هذا الجيل

يتوقف إدماج الشباب المصري على نجاح أربعة انتقالات جوهرية؛ التعليم، والتوظيف، وتكوين الأسرة، والمشاركة المدنية. والفشل في أحد تلك الانتقالات قد يفضي بسهولة إلى فشل غيره. فالتعلم الرديء يؤدي إلى آفاق وظيفية ضيقة، حيث يزداد احتمال أن يصبح غير المتعلم عاملاً أسريا غير مدفوع الأجر، في حين يزيد احتمال أن يصبح صاحب التعليم فوق المتوسط عاملاً بأجر. ومع ذلك، فحتى الحصول على درجة جامعية لا يوفر الكثير من الضمانات لسوق الوظائف التنافسي أو الحياة المستقرة. ومع سعي الشباب إلى تحقيق الاستقلال الشخصي، فإن فرصهم في الزواج، والحصول على مسكن، وتكوين الأسرة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعمل المثمر والدخل

المناسب. ويواجه العاطلون والملتحقون بوظائف منخفضة الأجر تحديات هائلة في تكوين الأسرة في ظل التكاليف الباهظة للزواج. وأخيرًا، لا تزال قنوات المشاركة المدنية الفعالة غائبة عن الشباب، ليس في مصر فقط ولكن في منطقة الشرق الأوسط بشكل أكثر تعميمًا. وعندما تتفتح هذه السبل، يمكن للشباب حينئذ التدرب على المهارات المهمة، ويصبحون أكثر قربًا من حصاد مزايا العمل الجماعي، أما مع استمرار إغلاق هذه القنوات، سيصبح الشباب أكثر نزوعًا إلى اللامبالاة وعدم الاكتراث والسلوك الخطر.

وترتكز السياسات المباشرة الرامية إلى تعزيز إدماج الشباب على ثلاثة أبعاد أساسية؛ التوظيف، والتعليم، والإسكان. لكنّ العديد من تلك السياسات الهادفة لا تزال تنفذ في ظل غياب تقويم أثر دقيق. وغالبًا ما تعتمد المبادرات السياسية على تقديم منح مباشرة، ما يقوض استدامتها على الأمد الطويل. أما ما يتم تقديمه من خلال الهيئات الحكومية أو شبه الحكومية، فيعاني من تدنّي الفاعلية والابتعاد عن الفئة المستهدفة؛ ما يحول دون قدرة هذه الجهود المبعثرة على مواجهة المشاكل الأصيلة بشكل يتسم بالتكامل. ولا يمكن للسياسات المرسومة جيدًا النجاح إلا بانخراط الجهات المعنية والحلفاء الحقيقيين؛ من الشباب، والآباء، والتربويين، وأصحاب العمل، منذ بداية العملية. وبهذه الطريقة، يمكن لمصر أن تستفيد من فرص النمو والتنمية التي توفّرها الزيادة الهائلة في أعداد شبابها وهذا التحول الديمغرافي التاريخي.

هوامش

1. Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Arab Republic of Egypt, *Statistical Yearbook* (Cairo: 2007).

2. Ragui Assaad and Rania Roushdy, "Poverty and the Labor Market in Egypt: A Review of Developments in the 1998–2006 Period," background paper prepared for the Egypt Poverty Assessment Update (Washington: World Bank, 2006).

3. Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Arab Republic of Egypt, *Statistical Yearbook* (Cairo: 2004).

4. Egypt has two major geographic regions: Upper Egypt and Lower Egypt. Geographically, Upper Egypt is a narrow strip of land that extends from the cataract boundaries of Aswan to the area south of Cairo. For the purpose of this analysis, Upper Egypt does not include Cairo: Greater Cairo is counted as a separate region. Lower Egypt is the northernmost section of the country, stretching from just south of Cairo to the Nile Delta in Alexandria on the Mediterranean. For the purpose of this analysis, Lower Egypt does not include Alexandria: it and the Suez Canal cities are counted as a separate region.

5. Calculations by the authors, comparing Egypt Labor Market Panel Survey of 2006 (ELMPS 06) data to Labor Force Sample Survey (LFSS 1988) data.

6. Mae Chu Chang and others, *Arab Republic of Egypt Educational Sector Review: Progress and Priorities for the Future* (Washington: World Bank, 2002).

7. Based on Ministry of Education data.

8. United Nations Development Program (UNDP) and Institute of National Planning (Egypt), *Egypt Human Development Report 2005, Choosing Our Future: Towards a New Social Contract* (New York: 2005).

9. Martha Brady and others, "Providing New Opportunities to Adolescent Girls in Socially Conservative Settings: The Ishraq Program in Rural Upper Egypt" (New York: Population Council, 2007). See www.popcouncil.org/pdfs/IshraqFullReport.pdf.

10. Asmaa Elbadawy and others, "Private and Group Tutoring in Egypt: Where Is the Gender Inequality?" Working Paper 0429 (Cairo: Economic Research Forum, 2007).

11. Cynthia Lloyd and others, "Determinants of Educational Attainment among Adolescents in Egypt: Does School Quality Make a Difference?" (New York: Population Council, 2001).

12. UNDP and Institute of National Planning, *Egypt Human Development Report 2005.*

13. Ministry of Education, Arab Republic of Egypt, "Improving Quality, Equality, and Efficiency in the Education Sector: Fostering a Competent Generation of Youth: A Strategic Decisions Paper" (Cairo: October 5, 2005).

14. Sahar El-Tawila and others, *The School Environment in Egypt, A Situation Analy-*

sis of Public Preparatory Schools (Cairo: Population Council, 2000).

15. Ina V. S. Mullis and others, *TIMSS 2007 International Mathematics Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008); Michael O. Martin and others, *TIMSS 2007 International Science Report.* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008).

16. Mae Chu Chang and others (2002), cited in Mattias Lindgren, *Does Schooling Make Sense? A Household Perspective on the Returns to Schooling for Self-employed, Farmers and Employees in Egypt* (Stockholm: Almqvist & Wiksell International, 2005).

17. Ibid.

18. Elbadawy and others, "Private and Group Tutoring in Egypt."

19. Ibid.

20. Magda Abdel Kader, Abdul-ghani Mohamed, and Leila Nuwar, "Awda'a itijaahat al-shebaab fi misr (Situation and Attitudes of Youth in Egypt)" (Cairo: Cairo Demographic Center, 2006).

21. Interview by Ghada Barsoum (January 2006).

22. Manos Antoninis, "The Vocational School Fallacy Revisited: Technical Secondary Schools in Egypt," European University Institute Working Papers, Robert Schumann Centre for Advanced Studies Mediterranean Programme Series 22 (Florence: 2001), www.iue.it/RSCAS/WP-Texts/01_22.pdf; Fatma El-Hamidi, "General or Vocational? Evidence on School Choice, Returns, and 'Sheep Skin' Effects from Egypt 1998," *Journal of Policy Reform* 9, no. 2 (2006): 157–76.

23. Antoninis, "The Vocational School Fallacy Revisited."

24. Ministry of Education, Arab Republic of Egypt, *Annual Statistical Yearbook.* (Cairo: 2008). See http://services.moe.gov.eg/egov_statbook.html.

25. Ragui Assaad, "Institutions, Household Decisions, and Economic Growth in Egypt," in *Explaining Growth in the Middle East,* edited by J. Nugent and H. Pesaran (Amsterdam: Elsevier, 2006).

26. Ibid.

27. Ragui Assaad, "Unemployment and Youth Insertion in the Labor Market in Egypt," in *The Egyptian Economy: Current Challenges and Future Prospects,* edited by Hanaa Kheir-El-Din (American University in Cairo Press, 2008).

28. Ibid.

29. Ibid.

30. Ragui Assaad, "Employment and Unemployment Dynamics," paper presented at the Egypt Labor Market Panel Survey 2006: ERF Dissemination Conference (Cairo, October 30, 2006).

31. Ragui Assaad and Farzaneh Roudi-Fahimi, "Youth in the Middle East and North Africa: Demographic Opportunity or Challenge?" (New York: Population Reference Bureau, 2007).

32. International Labor Organization (ILO), "School-to-Work Transition, Evidence from Egypt" (Cairo: 2006).

33. Mona Amer, "The Egyptian Youth Labor Market School-to-Work Transition 1998–2006," paper presented at the Egypt Labor Market Panel Survey 2006: ERF Dissemination Conference (Cairo, October 30, 2006); Assaad, "Employment and Unemployment Dynamics."

34. Ghada Barsoum, "The Employment Crisis of Female Graduates in Egypt: An Ethnographic Account," *Cairo Papers in Social Science* 25 (Cairo: American University in Cairo Press, 2004).

35. Amer, "The Egyptian Youth Labor Market School-to-Work Transition."

36. Assaad, "Unemployment and Youth Insertion in the Labor Market in Egypt."

37. Assaad and Roushdy, "Poverty and the Labor Market in Egypt."

38. Amer, "The Egyptian Youth Labor Market School-to-Work Transition."

39. Ibid.

40. Ghada Barsoum, "The Balance Act of Mothering and Working in the Private Sector in Egypt: An Ethnographic Account," paper presented at the Economic Research Forum Research Workshop on Gender, Work and Family in the Middle East and North Africa (Tunisia, June 8–10, 2004).

41. V. M. Moghadam, *Women, Work, and Economic Reform in the Middle East and North Africa* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1998).

42. Sajeda Amin and Nagah Al-Bassusi, "Education, Wage Work, and Marriage: Perspectives of Egyptian Working Women," *Journal of Marriage and Family* 66, no. 5 (2002): 1287–1300.

43. ILO, "The Labor Market Context" (Cairo: 1997); Barsoum, "The Employment Crisis of Female Graduates in Egypt."

44. Barsoum, "The Employment Crisis of Female Graduates in Egypt."

45. Ragui Assaad and Melanie Arntz, "Constrained Geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes under Structural Adjustment: Evidence from Egypt," *World Development* 33, no. 3 (2005): 431–54.

46. Ibid.

47. Mona Amer, "Youth Labor Market Trajectories: A Comparison of the 1980s and the 1990s," in *The Egyptian Labor Market in an Era of Reform*, edited by Ragui Assaad (American University in Cairo Press, 2002).

48. Ministry of Health and Population, *Egypt Demographic and Health Survey (EDHS) 2005* (Cairo: Ministry of Health and Population, National Population Council, El-Zanaty and Associates, and ORC Macro, 2006).

49. Diane Singerman and Barbara Ibrahim, "The Cost of Marriage in Egypt: A Hidden Variable in the New Arab Demography," in *The New Arab Family, Cairo Papers in Social Science 24(1/2)*, edited by Nicholas Hopkins (American University in Cairo Press, 2001).

50. Diane Singerman, "The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities among Youth in the Middle East," Middle East Youth Initiative Working Paper 6 (Wolfensohn Center for Development at Brookings and the Dubai School of Government, 2007). See www.shababinclusion.org/content/document/detail/559/.

51. Singerman and Ibrahim, "The Cost of Marriage in Egypt."

52. Diane Singerman and Homa Hoodfar, *Development, Change, and Gender in Cairo: A View of the Household* (Indiana University Press, 1996); Homa Hoodfar, *Between Marriage and the Market: Intimate Politics of Survival in Cairo* (University of California Press, 1997).

53. Singerman, "The Economic Imperatives of Marriage."

54. Singerman and Ibrahim, "The Cost of Marriage in Egypt."

55. Abdel Kader, Mohamed, and Nuwar, "Situation and Attitudes of Youth in Egypt."

56. Singerman and Ibrahim, "The Cost of Marriage in Egypt."

57. Bonnie Shepard and Jocelyn DeJong, *Breaking the Silence and Saving Lives: Young People's Sexual and Reproductive Health in the Arab States and Iran* (Boston: International Health and Human Rights Program, 2005).

58. World Bank, *World Development Report 2007: Development and the Next Generation* (Washington: 2006).

59. Interviews by Ghada Barsoum (January 2006).

60. UNDP, "Youth Aspiration Survey: Egyptian Youth: Aspirations, Ambitions, Opportunities and Possibilities," unpublished report (Cairo: 2007).

61. Asef Bayat, "Revolution without Movement, Movement without Revolution: Comparing Islamic Activism in Iran and Egypt," *Comparative Studies in Society and History* 40 (1998): 136–69.

62. Ibid.

63. Ibid.

64. Maggie Kamel, "Situational Analysis of Youth Employment in Egypt" (Cairo: Center for Project Evaluation and Macroeconomic Analysis, Ministry of International Cooperation, 2006).

65. World Bank, *World Development Report 2007.*

66. Assaad, "Unemployment and Youth Insertion in the Labor Market in Egypt."

67. The Social Fund for Development is an independent, semi-autonomous government agency.

68. Nihal El-Megharbel, "The Impact of Recent Macro and Labor Market Policies on Job Creation in Egypt," in *The Egyptian Economy: Current Challenges and Future Prospects,* edited by Hanaa Kheir-El-Din (American University in Cairo Press, 2008).

69. Ibid.

70. Ghada Barsoum, "Who Gets Credit?: The Gendered Division of Microfinance Programs in Egypt," *Canadian Journal of Development Studies* 27, no. 1 (2006): 51–64.

71. Ibid.

72. El-Megharbel, "The Impact of Recent Macro and Labor Market Policies on Job

73. Ibid.

74. Kamel, "Situational Analysis of Youth Employment in Egypt."

75. Barsoum, "The Employment Crisis of Female Graduates in Egypt."

76. Ministry of Education, "Improving Quality, Equality, and Efficiency in the Education Sector."

77. World Bank, "Making Egyptian Education Spending More Effective," Egypt Public Expenditure Review (Washington: Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region, 2005).

78. World Bank, "Analysis of Housing Supply Mechanisms" (Washington: 2006).

79. Ragui Assaad and Mohamed Ramadan, "Did Housing Policy Reforms Curb the Delay in Marriage among Young Men in Egypt?" Middle East Youth Initiative Policy Outlook 1 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2008). See www.shababinclusion.org/content/document/detail/1226/.

الفصل الرابع

بحثًا عن المستقبل: كفاح الشباب الفلسطيني

إدوارد ساير وسامية البطمة

يواجه شباب الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من التحديات التي يواجهها شباب المنطقة، فضلاً عن الوضع السياسي المتفرد الذي يشبون في ظله منذ نعومة أظافرهم. إذ يؤثر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على كل مناحي حياة الشباب في الضفة الغربية وغزة؛ فهو يحدد كيف ومتى وأين يذهبون للمدرسة، كما يحدد قدرتهم على إيجاد عمل وتأمين وظائف تناسب مهاراتهم، ويؤثر كذلك في تطلعاتهم وطبيعة المشاركة السياسية التي ينخرطون فيها[١]، بل إن هذا الوضع السياسي قد يؤثر على معدلات الإنجاب، ما يعني أن الصراع يتدخل حتى في تكوين الأسرة الفلسطينية[٢].

ويتسبب هذا الوضع السياسي في العديد من المشاكل الاجتماعية للشباب؛ فأنشطتهم اليومية العادية يتم اعتراضها بانتظام، والدراسة قد تتوقف لأسابيع في ظل القيود الأمنية المفروضة على الحركة من الجانب الإسرائيلي، وغالبًا ما تكون المخاوف المتعلقة بالسلامة مثار قلق يحول دون سماح الأسر لأطفالهم بالخروج. وفي ظل المعارك المفتوحة في شوارع المدن الفلسطينية، لا يتاح للشباب سوى قليل جدا من الفرص للتريض أو تكوين علاقات

اجتماعية خارج المنزل. لذا فليس بالمستغرب أن يكون النشاط الأساسي الذي يشغل جل وقت فراغ الشباب الفلسطيني هو مشاهدة التليفاز[٣]. ومع ذلك، وبرغم الضغوط المفروضة على الموارد التعليمية بسبب هذا الصراع، والنمو المضطرد لهذه الشريحة العمرية، فإن نسبة الشباب والإناث الذين يستمرون في مقاعد الدراسة بمختلف مراحل التعليم تتزايد كل عام زيادة مستمرة، لدرجة أن أعداد الفلسطينيين الملتحقين بالكليات والجامعات ارتفعت بمقدار أربعة أضعاف ما كان عليه الحال منذ عقد مضى.

وتعدّ مخاطر العنف الجسدي من الظواهر الأخرى المصاحبة للتنشئة في الضفة الغربية وغزة. فوفقًا للمسح الذي أجري في ٢٠٠٣، تعرض ١٣ بالمئة من الذكور و١١ بالمئة من الإناث لأشكال متنوعة من الإيذاء أثناء الشهر الذي جرى فيه المسح[٤]. ومصادر العنف التي تقع على الشباب متعددة؛ حيث يعاني أغلبهم من العنف على أيدي الأقارب، وخاصة الأب أو الشقيق، ويضاف إلى هذا عنف القوات الإسرائيلية؛ إذ إن أكثر من ٩ بالمئة ممن شاركوا في المسح تعرضوا للعنف في الشهر الذي سبقه على أيدي تلك القوات. كما أقر أكثر من ثلث الشباب الذكور في عمر (٢٠-٢٤ سنة) أنهم تعرضوا للعنف على أيدي الإسرائيليين.

وما أن يدخل الشباب الفلسطيني سوق العمل حتى يستشعروا القيود الشديدة التي تحيط بهم بسبب المناخ السياسي السائد. ففي حين كانت ثلث الوظائف الفلسطينية متوفرة فيما سبقداخل إسرائيل، فإن سوق العمل الإسرائيلي مغلـــق حاليا في وجه الشباب الفلسطينـــي. حيث كان يوظف ١٣٠ ألـــف فلسطيني في الجيل السابق، أما اليوم، فعلى الرغم من تضاعف قوة العمل الفلسطينية، يعمل أقل من ٥٠ ألف فلسطيني فيها. ومنذ جيلين مضيا، كان

العديد من الشباب الفلسطيني يستطيعون مغادرة الضفة الغربية وغزة للعمل في دول الخليج، بيد أن التغيرات التي طرأت على ممارسات التشغيل بها أدت إلى إقصاء الغالبية العظمى من سوق الوظائف هذا بحلول منتصف الثمانينيات(٥). في الوقت ذاته، تم إغلاق المناطق الصناعية في غزة، وأسفر الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية- من أجل التوسع في المستوطنات الإسرائيلية- عن تقلص النشاط الاقتصادي. كما ساهم العنف السياسي في تفخيخ المساعي الرامية إلى التوسع في صناعة السياحة والتي يمكن أن ينتج عنها وظائف جديدة. في المقابل، فإن القطاع الوحيد المستمر في النمو بالضفة الغربية وقطاع غزة هو القطاع العام. حيث أقدمت السلطة الفلسطينية- معتمدةً على المعونات الخارجية- على تأسيس دولة ريعية لا تعتمد في تمويل جهاز الحكومة على إنتاجها المحلي، وهو ما أفضى إلى وضع ينظر فيه للحكومة على أنها الموفر الرئيس لوظائف الشباب. كذلك فإن الرواتب العالية للقطاع العام تسهم في رفع الأجر التحفّظي من قبل الخريجين الجدد، ما ينطوي على فترات أطول تنقضي في ترقب الحصول على الوظيفة الأولى بعد التخرج.

التركيبة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة

تتصف التركيبة السكانية الفلسطينية بعدة اتجاهات ديمغرافية؛ أبرزها ما شهدته غزة (وبدرجة أقل الضفة الغربية) من نمو متسارع في تعداد السكان، لاسيما عند مقارنتها بجيرانها من الدول العربية. ومن المنتظر أن يسفر هذا النمو السكاني المضطرد عن تحديات هائلة في ضوء الفقر النسبي لغزة والضغوط المستمرة التي يفرضها الصراع القائم. فلقد شهد عدد السكان تزايدًا هائلاً في الضفة الغربية وغزة من ٢,٩ مليون تقريبًا إلى ٣,٨ مليون

نسمة أثناء السنوات العشرة الأخيرة ممثلاً زيادة بالغة تصل إلى ٣٠ بالمئة[٦]؛ حيث وصلت الزيادة السكانية في غزة إلى نحو ٤٠ بالمئة في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، أما في الضفة الغربية فكانت أبطأ نسبيا، إذ ارتفعت من ١,٩ مليون نسمة في ١٩٩٧ إلى ٢,٣ مليون نسمة في ٢٠٠٧.

(الشكل ٤-١)

النسب المئوية للسكان في المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) بالسنة والمنطقة.(أ)
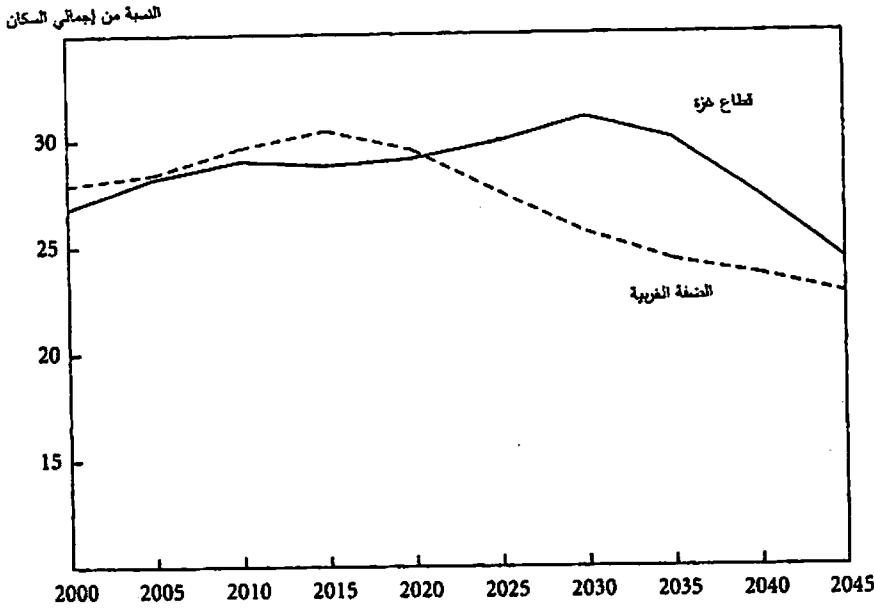
المصدر:

Source: U.N. Census International Database.

(أ) الأرقام قبل ٢٠٠٧ فعلية، وبعدها توقعات.

والشباب مكون مهم ومضطرد النمو من التركيبة السكانية الفلسطينية. ففي الضفة الغربية، يقع أكثر من سبعة مواطنين من كل عشرة تحت سن ٢٩ سنة. وفي غزة يرتفع الرقم أعلى من ذلك ليصل إلى حد أن ثلاثة أرباع سكان غزة أقل من ٢٩ سنة، وما يقترب من نصف السكان (٤٧ بالمئة) أقل من ١٥ سنة.

والزيادة مستمرة في نسبة الشباب بالمجتمع الفلسطيني لجيل مقبل (الشكل ٤-١). وبمزيد من التحديد، من المتوقع أن تستمر حصة غزة من السكان في المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) عند مستواها الحالي تقريبًا لتمثل ٢٨-٣٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان حتى ٢٠٣٥. وبالنسبة للضفة الغربية، من المنتظر أن تبقى نسبة السكان في المرحلةِ العمرية (١٥-٢٩ سنة) ما بين ٢٨ إلى ٣٠ بالمئة حتى ٢٠٢٠. وابتداءً من ٢٠٢٠، ستشرع معدلات الخصوبة في الضفة الغربية في التراجع المستمر حتى يمثل الشباب أقل من ٢٥ بالمئة من إجمالي عدد سكان الضفة الغربية في ٢٠٣٥.

ولقد أسفرت معدلات الخصوبة العالية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات- وما صاحبها من عودة المهاجرين التي انبثقت عن التطورات السياسية الإيجابية في عقد التسعينيات- عن زيادة كبيرة في حجم التعداد السكاني الفلسطيني. ففي حين تراجعت معدلات الخصوبة في مصر والأردن وسوريا بشكل ملموس منذ منتصف الثمانينيات، كان تراجعها أبطأ بين النساء الفلسطينيات؛ إذ كان معدل الخصوبة في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) في الضفة الغربية ٥,٨ أطفال لكل امرأة، وفي قطاع غزة كان المعدل أعلى بكثير حيث وصل إلى نحو ٧,٨ أطفال لكل امرأة[٧]. وهذه معدلات عالية مقارنةً بمعدلات الخصوبة الكلية التي تراجعت إلى أقل من أربعة أطفال في مصر أثناء عقد التسعينيات، وأقل من ٣,٥ أطفال في الأردن وسوريا في الوقت

الراهن[٨]. وتقترب معدلات خصوبة مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة كثيرًا من متوسط المنطقة؛ حيث تشير أحدث الأرقام إلى تراجع المعدلات الكلية لخصوبة النساء الفلسطينيات إلى ٥,٦ أطفال لكل امرأة.

ومن شأن هذا النمو المستمر في التعداد السكاني الفلسطيني أن يضغط على نظام التعليم وسوق العمل لعقود عديدة مقبلة. ففي الوقت الراهن، يسجل كل فوج جديد من الأطفال يدخل السنة الأولى من المدرسة رقمًا قياسيًا، ما يفرض ضغوطًا على السلطة الفلسطينية لتوفير الموارد اللازمة؛ بما يشمل الفصول والمعلمين، حتى تستطيع استيعاب هؤلاء التلاميذ. إزاء تلك المعطيات، فإن استمرار الضغوط المالية يعني أن ميزانية التعليم الحالية لن تكفي لاستيعاب ما يقترب من ٤٠ ألف تلميذ إضافي يلتحقون بنظام التعليم الفلسطيني كل عام.

التعليم

يتسم وضع التعليم في الضفة الغربية وغزة بحالة من اللّبس. إذ أصبحت أعداد متنامية من السكان تحصل على حصة أكبر من التعليم؛ بحيث تشمل المرحلة الابتدائية جميع الأطفال في سن الدراسة تقريبًا، كما أن الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي في زيادة مستمرة. فضلاً عن ذلك، أصبحت البنات والشابات تحصلن على قدر أعلى من التعليم، حتى إن معدلات التحاقهن بالتعليم تتعدى الآن معدلات الذكور في كل مراحل التعليم بالضفة الغربية وغزة. ومع كل هذا، لا تزال هناك مخاوف جدية متعلقة بالجودة الكلية للتعليم الفلسطيني. ففي حين تشهد المقاييس الكمية لجودة التعليم (كحجم الفصل، ونسبة الطلاب للمعلمين، والموارد الكلية المنفقة على التعليم) تحسنًا

مستمرا، فإن هناك حالة من التذمر المنتشر بين الطلاب حيال جودة الكتب الدراسية وصلة المناهج باحتياجاتهم، علاوة على التأثير السلبي للوضع السياسي على الخبرات التعليمية للشباب الفلسطيني من خلال إعاقة قدرة المعلمين والطلاب على الوصول للمدارس.

معدلات الالتحاق بالتعليم

يتشابه نظام التعليم الفلسطيني في مرحلتيه الابتدائية والثانوية مع العديد من أنظمة الدول العربية الأخرى من نواحٍ عديدة، إلا أنه يحتوي كذلك على بعض الملامح المميزة المنبثقة عن البيئة السياسية، والتاريخ المتفرد من الاحتلال والتدخل الأجنبي. فالمدارس الحكومية الفلسطينية توفر التعليم لغالبية الأطفال. أما نظام المدارس الخاصة فهو خليط من المدارس المستقلة التي تقترن كل منها عادة بكنيسة مسيحية محددة، ويستوعب معدلات التحاق لا تتجاوز عُشر (١/١٠) حجم معدلات الالتحاق بالمدارس الحكومية.

وهناك نظام ثالث من المدارس تديره وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي تعمل لصالح أسر اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في الضفة الغربية، وغزة، والأردن، ولبنان، وسوريا. وتتولى الأونروا إدارة (١٨٠) مدرسة في غزة وحدها، إضافة إلى إجمالي (٦٤٤) مدرسة في مناطق عملياتها الخمس[٩]. ويتوفّر هذا التعليم بشكل مجاني لكل أطفال المدارس الابتدائية والمراحل الأولية من المدرسة الثانوية. وقد أتاحت مدارس الأونروا فرصة التوسع السريع في تعليم الفلسطينيين؛ إذ أسفر نمو نظام مدارس الأونروا في عقد الخمسينيات عن

تنامي طبقة وسطى متعلمة من الفلسطينيين، كما يعود الفضل لهذا النظام بوصفه أحد العوامل الرئيسة وراء كون المجتمع الفلسطيني أصبح من أفضل المجتمعات تعليمًا في العالم العربي(١٠).

ومع ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، ازداد متوسط سنوات الدراسة للشباب الفلسطيني. ففي منتصف عقد التسعينيات كان الشباب (الذكور والإناث) في الضفة الغربية يحصلون على نحو تسع سنوات ونصف من التعلّم (الشكل ٤-٢)(١١)، مع ملاحظة أن عدد سنوات التحصيل الدراسي في غزة كان أعلى منه في الضفة الغربية. وبحلول ٢٠٠٢ ارتفع متوسط سنوات دراسة الشباب في كلا المنطقتين إلى أكثر من عشر سنوات، ثم ارتفع إلى ١٠,٧ سنوات بحلول ٢٠٠٦، باستثناء الشباب الذكور في الضفة الغربية، حيث قل متوسط سنوات دراستهم عن ١٠,٥ سنوات. والأهم من ذلك أن التحصيل الدراسي للإناث حاليا يتخطى الرجال في الضفة الغربية ويساويه في غزة.

وبالنظر إلى معدلات الالتحاق وفقًا لمستوى التعليم والنوع الاجتماعي، تتجلى بوضوح المكاسب الهائلة التي أحرزت وكذلك المجالات التي طرأ عليها تحسن. ففي مرحلة التعليم الابتدائي، ارتفعت معدلات التحاق البنين من ٨٨ بالمئة إلى ٩٣ بالمئة في الضفة الغربية، ومن ٩٩ بالمئة إلى ١٠٠ بالمئة في غزة بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٠. وفي الفترة ذاتها، ارتفعت معدلات التحاق البنات بالتعليم الابتدائي من ٨٧ بالمئة إلى ٩٥ بالمئة في الضفة الغربية، ومن ٩٨ بالمئة إلى ١٠١ بالمئة في غزة. أما في مرحلة التعليم الثانوي، فقد ارتفعت معدلات التحاق الذكور من ٤٦ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة في

الضفة الغربية، ومن ٥٥ بالمئة إلى ٦٥ بالمئة في غزة. وفي المدة نفسها، ارتفعت معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي من ٤١ بالمئة إلى ٥٦ بالمئة في الضفة الغربية ومن ٤٧ بالمئة إلى ٦٦ بالمئة في غزة.

(الشكل ٤-٢)

متوسط سنوات الدراسة للفلسطينيين في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦
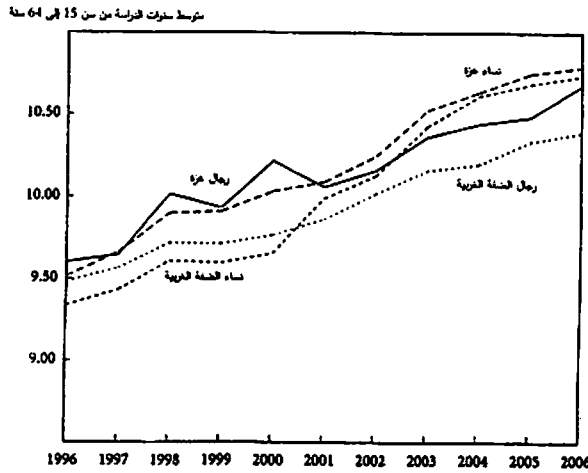
جودة التعليم

تشير مقاييس جودة التعليم المعيارية إلى إحراز تقدم ملموس في نظام التعليم الفلسطيني على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، رغم الصعوبات التي يواجهها التلاميذ والمفروضة عليهم جرّاء الصراع السياسي. حيث تبين مقاييس- مثل نسب الطلاب للمعلمين، والإنفاق على التعليم، ومعدلات التسرب- أن المدخلات والمخرجات التعليمية تشهد تحسنًا مستمرا برغم

التحديات التي لا يمكن تجاهلها، والناجمة عن زيادة أعداد الطلاب. على سبيل المثال، انخفض عدد الطلاب بالنسبة لكل معلم في المدارس العامة والخاصة والتابعة للأونروا في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧).

فضلاً عن ذلك، فقد تراجعت معدلات تسرب الذكور في الضفة الغربية وغزة من ٢,٦ في العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ١,٨ بالمئة في العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩ ثم إلى ٠,٩ في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. كما كان التراجع في معدلات تسرب الفتيات أكثر دلالة؛ حيث انخفضت من ٢,٤ بالمئة في العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ١,٤ بالمئة في ١٩٩٩ ثم تضاءلت إلى ٠,١ بالمئة في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

ورغم تلك المعطيات، تواجه جودة التعليم في الضفة الغربية وغزة انتقادين رئيسين؛ الأول: أن الطلاب لا يتعلمون ما يحتاجون للحصول على وظائف، وليكونوا مواطنين منتجين، أو حتى لينجحوا في الكلية أو الجامعة. إذ إن نحو ربع الطلاب يشتكون من عدم تجهيز المدارس على النحو المناسب، كما يرى خمسهم تقريبًا أن المعلمين ليسوا مؤهلين على النحو الكافي[١٢]، علاوة على أن أكثر من نصف الباحثين عن عمل بلا جدوى يزعمون أن تخصصهم الأكاديمي غير مطلوب بكثرة في سوق العمل[١٣].

ثانيًا: إن المناهج وطرق التدريس تعتمد التعلم بالتلقين بدلاً من التفكير الناقد وحل المسائل[١٤]. وقد تم التصدي لهذه القضية- على نحو جزئي- في سلسلة الإصلاحات الأخيرة التي شرعت فيها وزارة التعليم العالي إزاء مسعاها لتوحيد النظم المدرسية في الضفة الغربية وغزة بعد أن كانتا تستخدمان فيما مضى المناهج الأردنية والمصرية على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، بدأ تطبيق منهج معدل في العام ٢٠٠٠ يتضمن دعمًا للتدريس الفعّال

بدلاً من التعليم بالتلقين[١٥]. كما أن هناك تغيرات أخرى تضمنت تدريس اللغة الإنجليزية والتربية المدنية في الصفوف الدراسية من الأول إلى الرابع، وتدريس مواد اختيارية- بما فيها لغة ثالثة- في الصفوف الدراسية من الخامس إلى الثامن، وكذلك تدريس مواد فنية إضافية في الصف العاشر. وليس بالمستغرب والحال هكذا أن نجد المنهج الجديد مثار انتقادات بعض الطلاب والمعلمين لكونه متقدمًا جدا، ويتطلب جهدًا كبيرًا من جانبهم[١٦].

من ناحية أخرى، توجهت بعض الانتقادات إلى الطبيعة السياسية للنظام التعليمي، لا سيما التعليم العالي. اتضح ذلك عند سؤال الطلاب عن أبرز الأمور الضاغطة التي تواجههم في التعليم؛ حيث حدد العديدون منهم نظام "الواسطة" التي يتم عن طريقها اختيار الأفراد لوظيفة أو للالتحاق بمدرسة أو برنامج ما بناءً على علاقاتهم الشخصية أو السياسية وليس لاستحقاقهم لها[١٧]. ومع أن هذا المسح كان ذا طبيعة كيفية سردية لا يمكن معها تعميم النتائج، فإن العديدين ممن جرت مقابلتهم كانوا يرون أن نظام الالتحاق بالكلية والجامعة بصفة عامة نظام جائر.

التعليم العالي

بمجرد انتهاء الطلاب من الصف العاشر، يمكنهم الالتحاق بواحد من ثلاثة مسارات (العلوم، الآداب والعلوم الإنسانية، أو التعليم المهني) وفقًا لدرجاتهم. فمسار العلوم يتطلب أعلى الدرجات يليه المسارات الأدبية والمهنية. ويتم إلحاق الطلاب الحاصلين على أعلى الدرجات تلقائيا بالمسار العلمي، ويمكنهم الانتقال إلى المسارات الأخرى إذا أرادوا. في حين لا يستطيع طلاب التعليم المهني التحويل إلى أي من المسارين الأخيرين. ولنظام المسارات هذا تداعيات سلبية على التعليم المهني الذي ينظر إليه على أنه نوع أدنى من التعليم لا يلتحق به سوى الطلاب ذوي الأداء المتدني.

وعادة ما يتم قبول خريجى مسار العلوم المتفوقين في الجامعة، ويسمح لهم بمواصلة الدراسة في المواد التي يفضلونها، في حين أن خريجي المسار الأدبي يكونون مقيدين بعدد من المواد التي يمكنهم دراستها في المرحلة الجامعية، لكن لا يتسنى لهم الالتحاق بالعلوم الطبيعية، أو الرياضيات، أو الهندسة، أو الطب. أما خريجو التعليم المهني فيلتحقون عادة بكليات مهنية، وتكون المواد المتاحة أمامهم للاختيار محدودة جدا. وعلى الرغم من تلك التحديات ذات الصلة بنظام المسارات التعليمية فإن الكثيرين من الشباب الفلسطيني يلتحقون بالتعليم العالي.

فلقد ارتفعت معدلات التحاق الشباب الفلسطيني بالتعليم العالي بشكل ملحوظ؛ من نحو ٣٠ ألف طالب في ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٢٠ ألف طالب في ٢٠٠٤[١٨]. كما يفوق عدد الإناث حاليا عدد الذكور في التعليم العالي. وبحساب الطلاب الملتحقين ببرامج الشهادة والتخرج والدبلوم، يصل إجمالي الملتحقين في ٢٠٠٤ إلى ١٣٨ ألف طالب في برامج التعليم العالي التي تستغرق ما بين عامين وأربعة أعوام، ما يعني زيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي تقدر بنسبة ٤٨ بالمئة؛ تصل نسبة الإناث فيها إلى ٥٣ بالمئة، ونسبة الذكور إلى ٤٤ بالمئة[١٩]. وهذه الزيادة تعني تضاعف معدلات الالتحاق مرتين تقريبًا في غضون ثماني سنوات.

وترتبط زيادة معدلات التحاق الإناث (لا سيما في المراحل الثانوية العليا والجامعية) بالدور المحوري الذي يلعبه التعليم العالي بالنسبة للمرأة في مشاركتها بسوق العمل الرسمي. إذ يوفر التعليم العالي لبنات بعض الأسر، بما يؤمنه من دخل إضافي للأسرة، ضمانًا لحياتهن في حالة انهيار الزواج في المستقبل أو تعطل الزوج. كما ينظر للتعليم كميزة نسبية في الزواج تحسن فرص المرأة في اختيار زوج مناسب وتساعدها على المساهمة في تأمين مستوى معيشي أرقى لأسرتها المستقبلية.

وحتى تتسنى تلبية الحاجة المتنامية للتعليم العالي، يتزايد عدد مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وغزة باستمرار. فقد جرى حديثًا إنشاء العديد من الكليات التي تختص بالتمريض والمهارات الفنية، كما تم افتتاح الجامعة الأمريكية العربية في جنين في ٢٠٠٠، فضلاً عن تأسيس جامعة القدس المفتوحة في ١٩٩١ كمؤسسة للتعلم عن بعد تتضمن (٢٤) مركز دراسة وتعليم، ومنتشرة في أرجاء الضفة الغربية وغزة. وتعد الجامعة المفتوحة في الوقت الراهن أضخم مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وغزة باستيعابها أكثر من ٤٦ ألف طالب[٢٠].

الانتقال من الدراسة إلى العمل

عندما يستكمل الشباب الفلسطيني دراستهم، يواجههم سوق وظائف غير موثوق به. فبرغم أن معظم خريجي المدارس المهنية والكليات والجامعات يقرّون بأنهم يجدون وظائف تناسب مهاراتهم بالفعل، فإن فترة البحث عن عمل قد تطول. حيث تصل فترة الانتظار في المتوسط إلى عامين تقريبًا، ولا يجد حوالي ربع الخريجين وظائف لمدة خمس سنوات بعد استكمال الدراسة. وفي حين أن العديد من حديثي التخرج قد يعملون أعمالاً غير مدفوعة الأجر لصالح أفراد أسرهم أثناء انتظارهم الوظيفة، فإن هناك بونًا شاسعًا بين ما يتم اكتسابه من مهارات عبر التعليم العالي وما يتطلبه أصحاب العمل. ولسوء الحظ، فحتى إن توفرت لدى الخريجين المهارات المطلوبة، فإنهم غالبًا لا يتمتعون بالعلاقات الشخصية أو السياسية اللازمة للحصول على الوظيفة التي يرغبونها. ثم مع حصولهم على وظائف، تكون أجورهم أقل وفرصهم للتقدم محدودة بالمقارنة مع فرص الأجيال السابقة.

الدخول إلى سوق العمل

تعاني قوة العمل حالة من التضخم السريع في الضفة الغربية وغزة ناجمة عن الضغوط الديمغرافية التي تفرضها معدلات الخصوبة العالية والزيادة المفرطة في أعداد الشباب. إذ كانت قوة العمل تنمو بمعدل ١,٩ بالمئةسنويًا منذ ١٩٧٠ إلى ١٩٨٨، ثم ارتفعت إلى ٣,٢ بين (١٩٨٨-١٩٩٣)، وتسارعت على نحو أكبر لتصل إلى ٤,١ بالمئة في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)(٢١). ومع بداية دخول أفواج مواليد الثمانينيات في غزة إلى قوة العمل في ٢٠٠١، استمر نمو قوة العمل بنسبة تبلغ ٣,٩ بالمئة سنويا في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦)(٢٢).

ولما كان من المفترض أن لا يشارك الطلاب أثناء سنوات الدراسة مشاركة قوية في العمل مقارنة بالعاملين الأكبر سنا (بمعنى أن يعملوا أو يبحثوا بجدية عن وظيفة لا أن يكونوا طلاب منتظمين كل الوقت)، فإن الشباب الفلسطيني ليس استثناءً من هذه القاعدة. إذ إن هناك اتجاهًا واضحًا لتقليل مشاركة الشباب الذكور في قوة العمل. ففي حين كانت معدلات مشاركة شباب الضفة الغربية في المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) في قوة العمل تتعدى ٦٥ بالمئة في الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)، فإن النسبة أخذت في التراجع منذ ذلك الحين لتتخطى ٥٥ بالمئة بقليل. ولم يكن الوضع في غزة مختلفًا كثيرًا، ففي حين كانت مشاركة شباب غزة في قوة العمل تتراوح بين ٥٤-٥٨ بالمئة في عقد التسعينيات، تراجعت هذه المشاركة منذ العام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٤٥ بالمئة.

أما معدلات مشاركة المرأة الفلسطينية في قوة العمل فأقل بكثير من الشباب الذكور في كلتا المقاطعتين؛ حيث لا تصل إلى ١٥ بالمئة في الضفة الغربية، ولا تتجاوز ٨ بالمئة في غزة. كما تقل المعدلات عن ذلك بالنسبة لإناث المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة)؛ إذ بلغت ١١ بالمئة في المتوسط في

الضفة الغربية و٦ بالمئة في غزة في الفترة (١٩٩٥– ٢٠٠٦). ويرجع انخفاض تلك المستويات– في جانب منه– إلى أن هؤلاء الإناث مازلن في الدراسة، أو بدأن بالفعل في تكوين أسر، فضلاً عن أن غالبية خريجات الكليات والجامعات، ممن لا يبحثن عن وظيفة، يوجهن اهتماماتهن إلى أدوارهن الأسرية.

خيارات ما بعد التخرج وبطالة الشباب

تلعب الخيارات والنشاطات التي يضطلع بها خريجو التعليم العالي بعد إكمال الدراسة مباشرة دورًا في تحديد المشاركة في قوة العمل[٢٣]. إذ يبحث ما يتجاوز ٥٠ بالمئة من الخريجين عن عمل بعد التخرج مباشرة، غير أنهم لا يجدون وظائف خلال أول ستة أشهر، في حين يؤمّن ٣١ بالمئة من الخريجين وظائف أثناء الدراسة– ومن ثم يبدؤون العمل بعد التخرج مباشرة– أو أنهم يجدون وظائف في غضون الأشهر الستة الأولى من التخرج. وتتباين هذه الخيارات وفقًا لمستوى التعليم؛ فحاملو درجة البكالوريوس هم الأكثر نجاحًا في الحصول على وظيفة بسرعة، كما يتوظف ثلث هؤلاء الخريجين في غضون الشهور الستة الأولى من التخرج. على النقيض من ذلك، فإن ٢٢ بالمئة فقط من خريجي المدارس المهنية لا يبحثون عن وظيفة بعد التخرج.

كما تتنوع مخططات بعد التخرج وفقًا للنوع؛ فعشرون بالمئة من الإناث لا يبحثن عن عمل بعد التخرج، مقابل ٣ بالمئة فقط من الذكور لا يختارون العمل بعد الانتهاء من الدراسة. ويرجع السبب وراء عزوف ثلاثة أرباع النساء من غير الموظفات عن البحث عن عمل إلى زواجهن أو إلى تخصصهن في الأعمال المنزلية (توفير خدمات للأسرة؛ كالطهي، والتنظيف،

وتربية الأطفال)، أو لكلا السببين معًا. أما الرجال فيزداد احتمال أن يبقوا في الوظائف نفسها التي حصلوا عليها أثناء الدراسة، أو يجدوا عملاً بعد التخرج مباشرة، في أغلب الأحيان.

وعلى منوال البلدان الأخرى في المنطقة، يواجه الشباب الفلسطيني معدلات بطالة أعلى بكثير من العاملين الأكبر سنًا. حيث ترتفع معدلات البطالة بين الشباب الذكور في الضفة الغربية لتصل من ١,٥ إلى ١,٧٥ مرة أعلى من الناضجين[٢٤]؛ إذ يبلغ متوسط بطالة الشباب في الضفة الغربية ٢٥ بالمئة بالمقارنة مع ١٦ بالمئة لدى الرجال الأكبر سنا، وفي غزة يصل المتوسط إلى ٣٦ بالمئة لدى الشباب بزيادة تصل إلى ما يعادل مثل ونصف أو مثلين تقريبًا من نسبة الأكبر سنا، ليشكلوا بذلك ربع العاطلين عن العمل.

بيد أن هناك بعض المحاذير فيما يتعلق بهذه الأرقام: أولاً، إن نسبة مشاركة الشباب في قوة العمل في غزة أقل من المتوسط العام للمشاركة بمقدار ١٥ بالمئة، ما يعني أن العديد من الشباب ربما لا يتم حسابهم ضمن قوائم البطالة لعدم وجودهم في قوة العمل من الأساس، وثانيًا: إن التصادمات السياسية تتسبب في تقلبات شديدة في معدلات البطالة؛ لذلك تتعدى معدلات بطالة الشباب في غزة في بعض الفترات حاجز الخمسين بالمئة.

أما بالنسبة للإناث، فالواقع أن درجة حرمانهن من سوق العمل أعلى من الشباب. فالمرأة الشابة في الضفة الغربية تكون عرضة للبطالة أكثر من النساء الأكبر سنًا بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف، أما في غزة فيزداد احتمال تعرض الشابات للبطالة ضعفين إلى أربعة أضعاف مقارنة بالنساء الأكبر.

ويتباين التعرض لمخاطر البطالة وفقًا لعاملي العمر والتعليم؛ حيث يعاني الشباب الفلسطيني الذي حصّل مستويات عالية من التعليم من معدلات بطالة أعلى. ففي الضفة الغربية، تقع أعلى معدلات بطالة الرجال بين

خريجي الجامعة في عمر (٢٠-٢٤) سنة (الجدول ٤-١)، وتزداد نسبة البطالة بين هذه الشريحة ثلاثة أضعاف مثيلتها تقريبًا عند خريجي الجامعة في عمر (٢٥-٢٩) سنة. وفي غزة، تبلغ نسبة بطالة خريجي الجامعة من الذكور في عمر (٢٠-٢٤) سنة نحو ٦٤ بالمئة، بالمقارنة مع نسبة بطالة تبلغ ٩ بالمئة لدى العاملين من ذوي المستوى التعليمي نفسه لكن يبلغون من العمر ٣٠ عامًا فما فوق. كما تعاني النساء من معدلات هائلة من البطالة مع حصولهـن على مستويات متوسطة من التعليم (١٣-١٥ سنة دراسيـة). فالإناث البالغات من العمر أقل من ٢٥ سنة، الحاصلات على تعليم عالٍ، يعانين من معدلات بطالة تبلغ أربعة أضعاف تقريبًا معدلات بطالة النساء الحاصلات على مستوى التعليم نفسهلكن يتخطى عمرهن ٣٠ عامًا. وفي حين تتعدى معدلات البطالة هذه المستويات بالنسبة للمتعلمات في غزة، فإن الأوضاع تتشابه مع الوضع المصري الذي تتجاوز فيه معدلات بطالة الشابات الحاصلات على تعليم عالٍ نسبة ٥٠ بالمئة[٢٥].

البحث عن وظيفة ومعوقات الحصول عليها

يهتم هذا القسم بتحليل عملية بحث حديثي التخرج عن وظائف باستخدام مجموعة من البيانات المنشورة حديثًا[٢٦]. وجدير بالملاحظة أنّ البيانات المتعلقة بالبحث عن وظيفة تتباين هي الأخرى باختلاف سمات العامل نفسه، بالإضافة للاختلاف في تقدير المساحة الزمنية الكلية اللازمة للحصول على وظيفة[٢٧]. لكن يمكن القول بصفة تقريبية إن ٥٠ بالمئة من كل الخريجين الباحثين عن وظائف يجدون فرص عمل في غضون الشهور العشرين الأولى من تخرجهم، في حين يستغرق ٢٥ بالمئة منهم أكثر من

ستين شهرًا من البحث ليعثروا على وظيفتهم الأولى. وتتنوع أنماط البحث عن وظيفة كثيرًا وفقًا لنوعية التعليم وعامل النوع الاجتماعي. فالرجال أكثر نجاحًا في الحصول على وظيفة بعد شروعهم في البحث، حيث يتمكّن ٤٠ بالمئة تقريبًا من كل الذكور الباحثين عن عمل من العثور على وظيفة في غضون السنة ونصف الأولى. أما بالنسبة للنساء، فإن النسبة أقل من ذلك بكثير، لدرجة أن أقل من الربع بقليل يجدن وظيفة في أول ثمانية عشر شهرًا من البحث. وفي غضون عامين من البحث يكون ٥٠ بالمئة من الرجال الباحثين عن عمل قد وجدوا وظائف، في حين يستغرق الأمر سنة إضافية أخرى لتحصل نصف النساء الباحثات عن عمل على وظائف. وعلى الشاكلة ذاتها، ففي حين لا ينجح العديد من الشباب والشابات في الحصول على وظيفة بعد ٩٨ شهرًا من البحث، تكون نسبة النساء من بين هؤلاء حوالي ٢٠ بالمئة أعلى من نسبة الرجال.

كما تختلف نسبة نجاح البحث عن وظيفة وفقًا لنوع التعليم، وإن لم يكن بدرجة الاختلاف الحاد الحادث وفقًا للنوع الاجتماعي. ففي المتوسط، يجد خريجو التعليم المهني وظائف في غضون ٢٢ شهرًا فقط، في حين يجد الحاصلون على درجة البكالوريوس وظائف في غضون ٢٤ شهرًا. أما حاملو الشهادات المتوسطة فيقضون أكثر من عامين ونصف العام من البحث، بمتوسط ٣٢ شهرًا. لكن لابد من ملاحظة أن تلك الأرقام لا تتضمن من وجدوا وظائف مباشرة، أو من استمروا في أعمالهم السابقة، أو من لم يبحثوا عن عمل.

ويحدد حديثو التخرج عددًا من الأسباب التي يرونها وراء تأخر عثورهم على وظيفة[٢٨]. من أهمها عدم توفر رأس المال اللازم للبدء في مشروع بالنسبة لنحو ٦٣ بالمئة منهم.

(الجدول ٤-١)

معدلات البطالة وفقًا للعمر والنوع الاجتماعي والتعليم في الضفة الغربية وغزة ٢٠٠٦، (بالمئة)

السن	سنوات الدراسة			
	٠-٨	٩-١٢	١٣-١٥	١٦ فما فوق
الرجال				
الضفة الغربية				
١٥-١٩	٣١,٠	٢٩,٠	٢٩,٧	-
٢٠-٢٤	٢٥,٥	٢٦,٦	٢٣,٧	٣٦,٤
٢٥-٢٩	٢٤,٨	١٩,٧	١٦,٤	١٣,٩
٣٠ أو أكبر	١٩,٤	١٧,٧	١١,٣	٤,٤
غزة				
١٥-١٩	٥٧,٧	٥٥,٠	٢٥,٠	-
٢٠-٢٤	٤٧,٠	٤٨,٢	٤٠,٢	٦٣,٧
٢٥-٢٩	٤٠,٢	٣٤,٥	٢٧,٣	٣٤,١
٣٠ أو أكبر	٤٤,١	٣٠,٩	١٩,٧	٨,٩
النساء				
الضفة الغربية				
١٥-١٩	١٥,٢	٥,٧	-	-
٢٠-٢٤	١٤,٩	٢٣,٣	٥٠,٠	٥٣,٨
٢٥-٢٩	١٢,٠	١٥,٢	٣٥,٠	٣٧,١
٣٠ أو أكبر	٦,٧	١٠,٠	١٢,٩	١٧,٢
غزة				
١٥-١٩	-	٢٠,٠	-	-
٢٠-٢٤	٤٠,٠	٣٥,٣	٧٤,٥	٧٨,٠
٢٥-٢٩	١٤,٣	٠,٠	٤٦,٣	٤٧,٥
٣٠ أو أكبر	٠,٧	٤,١	١٩,٧	١٥,٣

المصدر: حسابات المؤلف باستخدام مسح قوة العمل الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- = غير متاح (حجم عينة هذه الخلايا صغير لدرجة لا يمكن معها الخروج بتقديرات).

أما السبب الثاني الذي تم رصده من وجهة نظر ٥٧ بالمئة من خريجي الجامعات والكليات والمدارس المهنية، فهو عدم توفر فرص في سوق العمل للخريجين من تخصصات معنية. وأخيرًا، يرى ٥٠ بالمئة من الخريجين أن ضعف العلاقات العامة في دائرة الأسرة يعدّ من أسباب تأخر حصولهم على وظيفة. حيث يُنظَر إلى العلاقات الشخصية كوسيلة أساسية للبحث والحصول على وظيفة لدى نصف الباحثين الجدد عن وظائف تقريبًا، والذين يقرون أن مسعاهم للحصول على وظيفة كان من خلال العلاقات الشخصية. في الوقت ذاته، سجّل ما يقارب هذه النسبة في مكاتب العمل، كما أقر ثلث الخريجين الجدد باللجوء إلى الأمرين معًا. ورغم اتّباع الشباب استراتيجيات عدة في بحثهم عن وظائف، فإن سوق العمل في الضفة الغربية وغزة لا يزال تهيمن عليه الارتباطات غير الرسمية التي تتم من خلال العلاقات الشخصية والأسرية.

وتعد الملاءمة بين رأس المال البشري المكتسب من خلال الدراسة، والمهارات المطلوبة من قبل أصحاب العمل، من العناصر الأساسية في عملية البحث عن وظيفة. إذ إن نسبة كبيرة من الخريجين الذين ينجحون في تأمين وظائف، يرون أن وظائفهم تناسب ما تعلموه. كما يزعم أكثر من ثلاثة أرباع حاملي درجات البكالوريوس ونحو ثلثي حاملي الدرجات المتوسطة أن وظائفهم تناسب مهاراتهم. في حين يرى نصف خريجي المدارس المهنية فقط أن وظائفهم تتناسب مع مهاراتهم. يتضح من هذا أن المدارس المهنية التي يفترض أنها تعد العاملين لمجالات مهنية محددة لا يتناغم التدريب فيها مع المهارات المطلوبة في سوق العمل.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد؛ إذا كان العمال يحصلون فعليًا على الوظائف التي تناسب مهاراتهم، فلماذا لا يحصلون إذن على تلك الوظائف بشكل أسرع؟ كذلك إن كانوا لا يعملون ولا يدرسون، فما الذي يفعلونه أو يقضون أوقاتهم فيه؟ للأسف لا تسمح لنا البيانات المتاحة الإجابة على تلك التساؤلات بشكل شاف، ومع ذلك يمكن تسليط الضوء على بعض النقاط. أولها أن ريادة الأعمال شديدة الانتشار في الضفة الغربية وغزة. ففي ٢٠٠٦، كان ٤٢ بالمئة من كل الموظفين إما صاحب عمل (٤ بالمئة)، أو يعمل في مشروع خاص به (٢٦ بالمئة)، أو يعمل في أعمال أسرية غير مدفوعة الأجر (١٢ بالمئة). ورغم أن غالبية هؤلاء العاملين يقل مستوى تعليمهم عن خريجي التعليم العالي، فإنهما يتمتعان بالفرص نفسها. من هذا المنطلق، إذا عجز شخص ما عن الحصول على وظيفة بعد التخرج مباشرة، فمن الممكن له أن يلجأ لممارسة بعض المهام والأعمال غير المنتظمة لصالح أحد أفراد الأسرة الذين يتولون أعمال التشييد والبناء أو البيع بالتجزئة مثلاً. غير أن الخريجين لا ينظرون إلى تلك الأعمال المؤقتة على أنها وظيفة "حقيقية".

الطلب على العمالة الفلسطينية: الهجرة، والعمل في إسرائيل، والقطاع العام

توجد ثلاثة عناصر رئيسة تتعلق بمستوى الطلب على العمالة الفلسطينية تؤثر على العائد الاقتصادي على شباب اليوم: الهجرة إلى الخليج، والعمل في إسرائيل، والعمل في القطاع العام.

شهدت فلسطين تاريخيًا أربع موجات للهجرة. فخلال الموجات الثلاث الأولى في (١٩١٩، ١٩٤٨، ١٩٦٧) جرى تهجير للفلسطينيين من أرض فلسطين التاريخية إبان عهد الانتداب، والتي كانت تشمل ما يعرف اليوم بإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء من الأردن ولبنان. وقد تدفق

هؤلاء المهاجرين بأعداد كبيرة إلى الدول العربية المجاورة، أو أوربا، أو الولايات المتحدة. ومع ظهور الإنتاج النفطي في دول الخليج في عقد الستينيات، بدأت موجة جديدة من الهجرة مدفوعة بدوافع اقتصادية[٢٩]. ونزع هؤلاء المهاجرون إلى البقاء فترات طويلة من الزمن، والعمل في الأشغال الهندسية والفنية والمهنية[٣٠]. ثم شهد عقد الثمانينيات تراجع الطلب على العمالة الفلسطينية في الخليج، عندما بدأت دول الخليج تنشط في توظيف عمالة آسيوية بدلاً من العمالة العربية، فضلاً عن تراجع جهود التنمية في الخليج مع انخفاض أسعار النفط[٣١]. وقد كان التحول تجاه العمالة الآسيوية اقتصاديا في الأساس. إذ كان بمقدور دول الخليج دفع أجور أقل للآسيويين من تلك التي تدفعها للفلسطينيين. غير أن هذا التحول لم يخلُ كذلك من دوافع سياسية جاءت نتيجة المخاوف من تضخم الكتل السكانية للعرب المغتربين في الدول ذات الأعداد القليلة من السكان الأصليين[٣٢]. وبعد ١٩٩٠، أمست قطرات الهجرة العائدة سيلاً؛ سواء بفرار الفلسطينيين العاملين في الكويت عند غزو العراق لها، أو بطردهم من قبل الحكومة بعد عودة الكويتيين إلى السلطة. وفي حين كان خيار أغلب هذه العمالة العائدة الأول هو الانتقال إلى الأردن، وجد العديد منهم طريقه للعودة إلى الضفة الغربية وغزة.

ومن السمات المتفردة التي يتسم بها سوق العمل الفلسطيني دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي. فبدءًا من ١٩٦٨، كان هناك تدفق محكوم للعمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، تولت الحكومة الإسرائيلية تيسيره عبر مكاتب العمل التابعة لها[٣٣]. وبحلول ١٩٧٣، ارتفع عدد تصاريح العمل الإسرائيلية الممنوحة للفلسطينيين إلى ما يتجاوز ٦٠ ألف تصريح. وتباعًا لذلك، قلت السيطرة على تدفق العمالة الفلسطينية، وحدث تكامل فعال بين أسواق العمل الإسرائيلية والفلسطينية لبعض نوعيات العمالة. بيد أن نوعيات الوظائف التي سُمِح بها للفلسطينيين في إسرائيل كانت في الغالب

أعمالاً متدنية المهارات؛ تتطلب مهارات متوسطة وتتركز في الأساس في قطاعي الزراعة والتشييد والبناء[٣٤].

ومع عقد الثمانينيات، أسفرت ثلاثة تحولات أساسية في ظروف سوق العمل الفلسطيني عن تغير آلية اختيار من يسمح لهم بالعمل في إسرائيل. اتضح التحول الأول في تراجع الطلب على العمالة الفلسطينية في الخليج. أما الثاني فتمثل في زيادة مستوى تعليم العمالة الفلسطينية مع زوال فرص العمل في الخليج أمام هذه العمالة المتعلمة. وجاء التحول الثالث في صورة بداية تعافي الاقتصاد الإسرائيلي من فترة النمو البطيء التي شهدها عقد السبعينيات، ما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية، لاسيما في قطاع التشييد والبناء[٣٥]. بناء على هذا، أصبحت إسرائيل تتيح العمل لحوالي ١٣٠ ألف عامل فلسطيني بحلول منتصف عقد الثمانينيات، بما يمثل ثلث عدد العاملين الموظفين في الضفة الغربية وغزة. ومع أن تلك الوظائف كانت عمومًا ذات مقابلمادي جيد، غير أنها تركزت نسبيًا في القطاعات غير المهارية. وبرغم تدني نوعية هذه الوظائف، ارتفعت نسبة الفلسطينيين من خريجي الكليات والجامعات ممن كانوا يعملون في أعمال الزراعة أو التشييد والبناء غير المتطلبة للمهارة في إسرائيل من ١ بالمئة في ١٩٨١ إلى ١٠ بالمئة في ١٩٨٧[٣٦].

وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى في ١٩٨٧، ازدادت القيود المفروضة على العمالة الفلسطينية في إسرائيل. ومن خلال عملية الإغلاق وحظر التجول، منعت القوات العسكرية الإسرائيلية الفلسطينيين من العمل في إسرائيل فترات زمنية ممتدة. ثم بدأت القيود تخف منذ ١٩٩١ حتى الفترة التي تلت اتفاقات أوسلو في ١٩٩٣. ومع شروع غزة وأريحا في ممارسة

الحكم الذاتي في ١٩٩٤، وما تلاها من مدن أخرى في الضفة الغربية في نهاية ١٩٩٥، عمدت إسرائيل إلى الانفصال الإجباري عن المنطقتين الفلسطينيتين. وكان من مؤشرات ذلك تطبيق نظام تصاريح العمل، وزيادة عدد حواجز الطرق ونقاط التفتيش، وفرض القيود على دخول المركبات الفلسطينية إلى إسرائيل. كما بادرت إسرائيل في مرات عدّة إلى "إغلاق" الضفة الغربية وغزة مؤقتًا بعد حدوث تفجيرات انتحارية فيها[٣٧].

وتفاقمت شدة هذه القيود وتكررت مرارًا مع مطلع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠. حيث امتدت عمليات الإغلاق لأسابيع وربما شهور. وفي نهاية ٢٠٠٣، شرعت إسرائيل في بناء جدار عازل حول الضفة الغربية، انتهى العمل منه تقريبًا في أواخر ٢٠٠٦. ولم يعد هناك حاليا أي عمالة فلسطينية غير مرخصة في إسرائيل، كما تخضع على كل التحركات من وإلى الضفة الغربية لرقابة صارمة. وبمجرد انسحاب إسرائيل من غزة في أغسطس (آب) ٢٠٠٥، بات هناك ما يشبه الانفصال الكامل بينهما، باستثناء عدد قليل جدًا من سكان غزة كان يسمح لهم بالعمل في إسرائيل. بالإضافة إلى هذا أغلقت إسرائيل مناطقها الصناعية على أطراف غزة،والتي كانت سابقًا توظف الفلسطينيين.

وشهدت الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) زيادة في عدد شباب الضفة الغربية العاملين في إسرائيل، لدرجة تخطت معها ليس فقط عمال غزة، بل أيضًا العمال الكبار من الضفة الغربية (الشكل ٤-٣). إذ بلغ عدد شباب الضفة الغربية العاملين في إسرائيل قبل انتفاضة الأقصى ثلث عمالة الضفة الغربية، مقارنة بنسبة ٢٥-٣٠ بالمئة من عمالة الضفة الغربية الأكبر سنا. في المقابل

كانت إمكانية عمل رجال غزة في إسرائيل أقل من عمالة الضفة الغربية. ففي حين كانت معدلات توظيف العمالة الأكبر سناً في إسرائيل من الضفة الغربية وغزة متماثلة تقريبًا، كان من اللافت للنظر إقصاء كل شباب غزة تقريبًا عن العمل في إسرائيل. حيث لم تشر البيانات عند أي مرحلة إلى أن نسبة شباب غزة العامل في إسرائيل أو في المستوطنات تعدت ١٠ بالمئة. ربما يفسر ذلك الزيادة الكبيرة في عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بالمقارنة مع غزة. وفي غضون انتفاضة الأقصى عمل العديد من شباب الضفة في المستوطنات المحيطة بالقدس[٣٨].

وتقل احتمالات عمل المرأة عن الرجل بصفة عامة، ومن تعمل منهن لا يكون عملها في إسرائيل في المجمل. وإن حدث، تكون احتمالات عمل شابات الضفة الغربية في إسرائيل أكبر من النساء الأكبر سنا. ومع ذلك، لم تتجاوز معدلات التوظيف النسائية في إسرائيل على الإطلاق نسبة ١٠ بالمئة من إجمالي النساء العاملات. من ناحية أخرى، كان عمل نساء غزة في إسرائيل أقل من عمل نساء الضفة الغربية، إلى أن توقفن عن ذلك كليةً في ٢٠٠٦. ومن المثير للاهتمام أن عمل نساء غزة في إسرائيل قد اختفى تقريبًا قبل الانسحاب بفترة طويلة، إذ لم تكن نسبة نساء غزة الموظفات في إسرائيل تتعدى ١ بالمئة مع بداية انتفاضة الأقصى.

(الشكل ٤-٣)

نسبة الفلسطينيين الذكور الشباب والكبار العاملين في إسرائيل، ١٩٩٥-٢٠٠٦
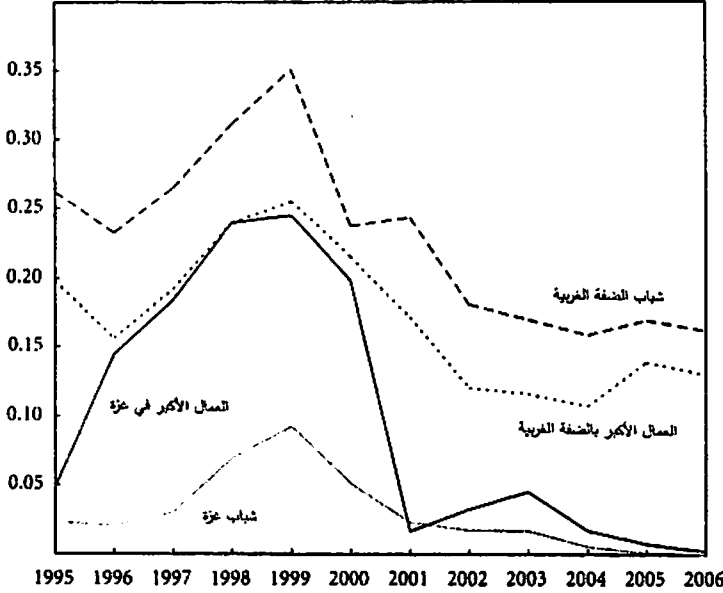
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام مسوح قوة العمل الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ولقد أبقت الأجور الإسرائيلية المرتفعة، والتدفقات الكبيرة للمعونات، والتحويلات المالية على حصول العمالة الفلسطينية على مقابل مادي جيد، وعلى اكتفاء الاقتصاد الفلسطيني لسنوات طويلة. كما أسهم الارتفاع الشديد في الأجر التحفّظي في بقاء البعض بلا عمل فترات طويلة بعد التخرج. بيد أن إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية، وتباطؤ تحويل

المدفوعات الضريبية من الجانب الإسرائيلي والمعونات من الغرب، تسبب في السنوات القليلة الماضية بانخفاض الأجور الفلسطينية لأول مرة منذ الاندماج الاقتصادي بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية[٣٩]. إذ تراجع الأجر التحفّظي بالنسبة للفلسطينيين بأكثر من ١٥ بالمئة من القيمة الاسمية (أي ما يعادل أكثر من ٢٥ بالمئة من القيمة الحقيقية) في الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٥)[٤٠].

كما يعد النمو الذي طرأ على التوظيف في القطاع العام في الآونة الأخيرة من السمات الأساسية لسوق العمل الفلسطيني. ففي ١٩٩٤، أمسكت السلطة الفلسطينية بزمام الوظائف الحكومية في مناطق الضفة الغربية وغزة التي منحت الحكم الذاتي. ومع تأسيس السلطة الفلسطينية، استمر حجم القطاع العام في التمدد، وتم إنشاء وزارات جديدة وجرى بناء جهاز أمني ضخم.

ومع نهاية ٢٠٠٤، كان ٤٠ بالمئة تقريبًا من الموظفين في غزة يعملون في القطاع العام. ومع اقتراب ٢٠٠٦ على الانتهاء كانت هيمنة القطاع العام على الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وغزة قد أمست أكثر وضوحًا. ففي ٢٠٠٦ كان ٥٦ بالمئة من الذكور و٨٠ بالمئة من الإناث من العاملين بأجر في غزة يعملون في القطاع العام التابع أساسًا للسلطة الفلسطينية أو الأونروا. أما في الضفة الغربية، فرغم أن الأرقام لم تكن بهذه الدراماتيكية، لكنها لا تزال لافتة للانتباه؛ حيث ينتسب ربع الموظفين (من غير العاملين بأعمال حرة أو كعمالة أسرية غير مدفوعة الأجر) إلى القطاع العام. وكما هو عليه الحال في غزة، كانت احتمالات عمل نساء الضفة الغربية في القطاع العام أعلى من الرجال، حتى إن نسبة العاملات في هذا القطاع ارتفعت إلى ٥٠ بالمئة من إجمالي العاملات بأجر.

تكوين الأسرة

لا تختلف الضفة الغربية وقطاع غزة عن باقي العالم في النظر إلى الزواج على أنه أحد العلامات الفارقة والمهمة في حياة الشباب. فالعديد من الشباب يستمرون في الإقامة مع أهليهم وأسرهم الممتدة حتى يتزوجوا ويكونوا أسرًا خاصة بهم. ونظرًا لما يتضمنه الزواج من تكاليف باهظة، ونزوع الشباب إلى الاعتماد ماليا على أهليهم، فغالبًا ما يقع عبء تكاليف الزواج على الأسرة بأكملها. ومن الأسباب التي تقف وراء الطلب الشديد على التوظيف في القطاع العام (فضلاً عن الاستقرار الذي توفره هذه الوظائف) أن الحصول على وظيفة بهذا القطاع ينظر إليه من قبل عروس المستقبل على أنه مؤشرًا إيجابيا على أهلية العريس للزواج[٤١]. ومع أن سن الزواج في الضفة الغربية وغزة لا يتأخر كما الحال في بلدان الشرق الأوسط الأخرى، فإن الضغط الذي تفرضه ضرورة الحصول على وظيفة حتى يكون الفرد قادرًا على الزواج لا يزال عاملاً جوهريًا في حياة الشباب الفلسطيني. وربما توفر العوامل العديدة التي يتفرد بها اقتصاد ومجتمع الضفة الغربية وغزة تفسيرًا لعدم تأخر سن الزواج بشكل ملموس كباقي بلدان الشرق الأوسط.

ويعد متوسط سن الزواج (بحساب من يتزوجون فقط) مؤشرًا على مدى حدوث تأخر في سوق الزواج[٤٢]. إذ إن اضطرار الرجال للانتظار فترات أطول حتى الزواج بسبب الضغوط المالية والاجتماعية يمثل شكلاً آخرًا من الإقصاء. ومع ذلك فإن إقبال المجتمع على الحداثة وزيادة مستوى التعليم، قد يصاحبه زيادة طبيعية في متوسط سن الزواج، مثل باقي علامات النضج الأخرى، لا سيما التعليم الذي يتصدر قائمة الأولويات في هذا الصدد.

وبالنظر إلى سن زواج رجال ونساء الضفة الغربية وغزة، يتضح أنه قد بدأ الارتفاع في الآونة الأخيرة. فبعد أن كان متوسط سن الزواج الأول للرجال ٢٤,١ سنة في العام ٢٠٠٠،أصبح ٢٤,٧ في ٢٠٠٥، كما ارتفع سن الزواج بالنسبة للإناث من ١٨,٩ سنة في العام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٤ سنة في ٢٠٠٥[٤٣]. وتسلط هذه الأرقام الضوء كذلك على سمة مهمة أخرى في الترتيب للزواج؛ وهي أن سن الرجال عامة يكون أعلى من زوجاتهم بفارق خمس سنوات. وتقدر هذه الزيادة في سن الزواج الأول بمقدار عام تقريبًا كل عقد من الزمن، وهو ما يتوافق بشكل شبه مثالي مع متوسط الزيادة في مستوى تعليم الرجال والنساء.

ويكاد يكون متوسط السن المفضل للزواج بين الشباب هو ذاته السن الفعلي الذي يحدث فيه، وغالبًا ما تكون تلك التفضيلات متماثلة رغم تنوع الصفات واختلاف الفئات[٤٤]. فعلى سبيل المثال، تقر الإناث أن السن المثالي للزواج بالنسبة لهن هو ٢٠ سنة، وهو ما يرتفع قليلاً فقط عن المتوسط الفعلي لسن الزواج الأول الملاحظ في هذه الفترة (١٩,٤). كما يورد الذكور (١٠-١٤ سنة) أنهم يفضلونَ الزواج في عمر ٢٣-٢٤ سنة، ويرتفع الشباب الأكبر سنا (٢٠-٢٤ سنة) بالمتوسط المثالي قليلاً ليصلوا به إلى ٢٥ سنة وهو الحادث فعليًا.

وتعد تكاليف الزواج الباهظة أكثر أسباب تأجيل الزواج انتشارًا بين الشباب[٤٥]، تلي ذلك وترتبط به ظروف العمل السيئة. بمعنى أدق أن الشباب ينظرون إلى الندرة النسبية في فرص التوظيف كعائق مباشر أمام بدء وإعالة الأسرة. ومن المثير للاهتمام أن هذا السبب كثير التكرار بين أبناء الضفة

الغربية عن غزة. من هذا المنطلق، يرى الشباب أن الفرد يحتاج إلى إكمال تعليمه قبل الزواج، بيد أنه في ظل غياب ظروف العمل والبيئة السياسية المناسبين يكون من الصعوبة بمكان تحمل أعباء التكاليف الباهظة للزواج.

من ناحية أخرى، فإن نزوع الشباب الفلسطيني للزواج من نساء أقل تعليمًا يعد مسؤولاً جزئيًا عن مستقبل تكوين الأسرة الفلسطينية الفريد من نوعه: فمع تزايد تعليم الإناث، يقل عدد النساء المؤهلات للزواج. ومن ثم، فقد لوحظ في بعض الفترات أن نحو ٢٥ بالمئة من الحاصلات على تعليم ثانوي فأعلى لا يتزوجن على الإطلاق[٤٦]. أما في الماضي، فكان عدد الفلسطينيات الحاصلات على هذا المستوى من التعليم قليل للغاية، لذلك لم يكن لهذه الظاهرة أثر يذكر على السياق العام لتكوين الأسرة والإنجاب.

وتعد الهجرة من العوامل الأخرى التي تسهم في ارتفاع أعداد النساء غير المتزوجات نظرًا لهجرة الرجال بأعداد تفوق كثيرًا أعداد النساء. لذلك، لا يكاد يوجد في غزة أي رجال غير متزوجين في المرحلة العمرية (٣٥-٦٠) سنة، وهناك عدد قليل جدا في الضفة الغربية. في المقابل، توجد نسبة ٨-١٧ بالمئة من النساء- وفقًا للمنطقة- في عمر (٣٥-٣٩) سنة لم يسبق لهن الزواج[٤٧]. والنساء الأكثر عرضة للعنوسة هن الحاصلات على تعليم ثانوي فأعلى، ومن يعملن خارج المنزل، وهو ما يثير تساؤلاً مهما عن سبب هذه العنوسة. فهل النساء العاملات أقل جاذبية للرجال، أم أن لديهن حافزًا أقل للزواج؟ لا توفر البيانات المتاحة إجابة شافية على هذا السؤال، لكن ربما يكون الآباء أقل ميلاً إلى تزويج بناتهم لما يسهمن به من دخل للأسرة.

خاتمة وتوصيات سياسية

يختلف المشهد الاقتصادي الذي يواجهه الشباب الفلسطيني اليوم جذريا عما عايشته الأجيال السابقة. ففي حين لم يعد العمل في إسرائيل متاحًا تقريبًا، زادت أهمية العمل في القطاع العام، وصار الحصول على وظيفة فيه مطلبًا منشودًا؛ لما يوفره من مزايا وأمان وظيفي. بيد أن الضغوط المالية الواقعة على هذا القطاع العام المتضخم ستدفع بالسلطة الفلسطينية قريبًا إلى إبطاء التوسع فيه. وسيضطر المزيد من الشباب إلى الاعتماد على القطاع الخاص في الحصول على وظيفة أو بدء مشروع خاص.

كما ستستمر الزيادة المضطردة في عدد الباحثين الجدد عن عمل في إضفاء مزيد من الضغوط على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للضفة الغربية وغزة. ومن الممكن أن تصبح هذه الكتلة السكانية الكبيرة جزءًا أصيلاً من الأصول التي تمثل مصدر القوة بدلاً من أن تكون عائقًا. غير أنتحقيق ذلك يستلزم تخفيف العديد من القيود الراهنة المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، لاسيما ما يتعلق بحرية وصول المنتجين إلى المستهلكين في الخارج. إذ بدون تفكيك بعض القيود التي تطوق الاقتصاد المحلي، لن يجدي أي قدر من المعونات الأجنبية. فضلاً عن ذلك، قد يساعد إصلاح نظام التعليم ونظام التمويل والقواعد الناظمة للعمل في زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية الشابة ودعمهم في مساهماتهم بنمو وتنمية اقتصادهم.

بالتزامن مع ذلك، بات تغيير البيئة السياسية والاقتصادية أمرًا ضروريا لصمود الاقتصاد الفلسطيني. وكما يوضح البنك الدولي، فإنّ ما يحتاجه الفلسطينيون– أكثر من المعونات– هو فتح الحدود مع إسرائيل[٤٨].

وبمزيد من التحديد، يجب أن يتاح لسوق العمل الفلسطيني وللمصدّرين الفلسطينيين عبور النقاط الأمنية لإسرائيل بسرعة وفاعلية. إذ نجم عن إغلاق نقاط العبور الرئيسة في غزة أمام الأفراد (إيريز في الشمال) والبضائع (كارني في الوسط) منذ ٢٠٠٦- حيث يتذرّع حرس الحدود الإسرائيلي بالتهديدات الأمنية- ارتفاع معدلات البطالة في غزة إلى ٤٥ بالمئة بنهاية ٢٠٠٨[٤٩].

إزاء المعطيات السابقة، توجد فوائد جلية من الانفتاح على السوق الإسرائيلي. غير أن هذا يتضمن إشكالية يقرر البنك الدولي أنه لا يتم التصدي لها. فالانفتاح على السوق الإسرائيلي ينطوي على تراجع العائد من المهارة؛ ليس من خلال تخفيض أجور العمالة الفلسطينية الماهرة بالمقارنة مع الاقتصادات الأخرى في المنطقة، بل عبر دفع أجور العمالة غير الماهرة، بالمقارنة مع مصر والأردن. لذلك فقد أفضى تطويق سوق العمل الإسرائيلي إلى التراجع الكبير في أجور الفلسطينيين في السنوات الأخيرة.

وفي سياق محاولتهما للإجابة عن التساؤل عما إذا كان من الأفضل للاقتصاد الفلسطيني الانفتاح على سوق العمل الإسرائيلي أم لا[٥٠]، يرى "كلوز أستروب وسيباستين ديسيس- **Claus Astrup & Sebastien Dessus**"، الباحثان الاقتصاديان في البنك الدولي، أن الأجور المنخفضة في الضفة الغربية وغزة إن أسفرت عن توسع في القاعدة التصنيعية في المنطقتين، فإنها قد تؤدي دورًا حافزًا في دفع عجلة التنمية القائمة على التصدير. حيث يرى الباحثان أن تصدير البضائع أفضل على الأمد الطويل من تصدير العمالة. والإشكالية الوحيدة هنا هي أن الاقتصاد لا بد أن يعاني أولاً من

انخفاض الأجور، ما يجعله خيارًا غير عملي من الناحية السياسية. إذ تتضمن معاناة الفلسطينيين في فترات انخفاض الأجور إمكانية أن يصبح التركيز على الصادرات في هذا الوقت فاعلاً في التوسع في الاقتصاد الفلسطيني الإجمالي. غير أن تلك التصورات المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت حرية حركة البضائع عبر الحدود.

وعلاوةً على إجراء تحسينات على الاقتصاد الكلي، يوجد عدد من المجالات القريبة من حياة الشباب التي من شأنها أن ترتقي بأدائهم في سوق العمل وتعينهم على الاندماج الكامل (اقتصاديا واجتماعيا) في المجتمع الفلسطيني. فالتغيير في نظام التعليم قد ييسر الانتقال من الدراسة إلى العمل، وقوننة علاقة واضحة بين المرافق التعليمية وأصحاب العمل قد يقلل من أهمية العلاقات الشخصية في العثور على وظيفة، كما يمكن لنظام التدريب الداخلي والخارجي وتقوية العلاقات بين المؤسسات التعليمية وأصحاب العمل أن يفيد في إيجاد روابط بين الطلاب وأصحاب العمل المحتملين، ورفع مقدار قيمة خبرة العمل التي يكتسبها الطلاب.

وإضافةً إلى الإعداد الجيد للطلاب من أجل العمل بأجر في القطاع الخاص، يمكن للنهج السياسي الرامي إلى زيادة حصول الشباب على التمويل أن يعين حديثي التخرج على بدء مشروعاتهم الخاصة. إذ لم تتجاوز نسبة الخريجين الجدد الذين بدأوا مشروعات خاصة بعد التخرج مباشرة نسبة ٨ بالمئة[٥١]. من بين هؤلاء، استعان معظمهم بمدخراتهم الخاصة (٣٤ بالمئة)، أو بالاقتراض من أسرهم (٢٠ بالمئة) كرأس مال مبدئي لمشروعاتهم. في حين حصل ٤ بالمئة فقط من هؤلاء الخريجين الجدد على تمويل من البنوك. ولأن القطاع الخاص الفلسطيني يعاني ضعفًا شديدًا، فإن من شأن إصلاح

السياسات المصرفية أن يساعد على تحفيز الاقتصاد(٥٢). وبرغم أن التدخل الحكومي لا يجب أن يتوغل في القطاع المالي، فإن تأسيس برامج قروض مدعومة لحديثي التخرج قد يعين من يودّ منهم إطلاق مشروعات خاصة.

ولقد تم تدشين القواعد الأساسية الناظمة لسوق العمل في الضفة الغربية وغزة بناءً على قانون العمل الأساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٠. وتحدد هذه القواعد (٤٥) ساعة عمل أسبوعيا، وتسمح بساعات عمل إضافية تبلغ (١٢) ساعة عمل في الأسبوع على أن يدفع للعامل أجر ساعة ونصف عن كل ساعة عمل إضافية. ويستحق العامل إجازة سنوية إلزامية مدفوعة الأجر مدتها أسبوعان، وعشرة أسابيع إجازة أمومة مدفوعة الأجر. وقد خلص معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في دراسة حديثة له إلى أن هذه القواعد لم تؤثّر سلبًا على تنافسية القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة(٥٣). بل على العكس أبرز التحليل أن تأثيره الإجمالي كان في حدود ضيقة للغاية، لا سيما أنه أسفر عن توحيد قانوني عمل مختلفين كانا ينظمان الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا بالإضافة إلى أن قانون العمل مازال غير مطبق بحذافيره حال العديد من القوانين الموجودة في المنطقة. وبرغم ذلك، فقد أظهرت دراسة حديثة أجراها "ساير وداود-**Sayer & Daoud**" أن أغلب العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يحصلون على المزايا الإلزامية الواردة في قانون العمل(٥٤). بناءً على هذا، فقد كان تأثير قانون العمل محدودًا للغاية- سواء إيجابًا أو سلبًا- لضعف تطبيقه ولتجاهله الشديد من جانب أصحاب العمل.

يحتاج قانون العمل إلى إصلاحات لكن بما لا يثقل كاهل أصحاب العمل، حتى يكونوا على استعداد للالتزام به. بيد أن تصنيف العاملين على أنهم "عمالة غير رسمية" حتى لا يحصلوا على كافة المزايا التي يوفرها

القانون سيؤثر سلبًا على الإصلاحات الرامية إلى وضع خطة معاشات تقاعدية فعالة أو نظام وطني للتأمين الصحي، أو أية سياسات يجب تطبيقها في أماكن العمل، ذلك أنها تترك عددًا كبيرًا من العمال من دون الحصول على المزايا الإلزامية والمسؤوليات الاقتصادية الواردة في التشريع. ويمكن لقانون العمل أن يصبح أكثر قبولاً لدى أصحاب العمل من خلال الشروع في بعض الإجراءات. فعلى سبيل المثال، ينطوي القانون على تكلفة إضافية تقع على أصحاب العمل جراء توظيف العاملات، ومن ثم فإن وضع آلية لتشارك التكلفة بين الحكومة وأصحاب العمل لتغطية نفقات إجازة الأمومة قد يشجع أصحاب العمل على توظيف مزيد من النساء الشابات، وقد يصبح من الواجب أن يشترك في هذه التكلفة المجتمع عامة كما يحدث في البلدان الأخرى. هذا بالإضافة إلى أن تخفيف حدة بعض قواعد الأمان الوظيفي القائمة في قانون العمل قد يترتب عليها مردود إيجابيّ في تشغيل الشباب الفلسطيني؛ من خلال تخفيض تكاليف التسريح من العمل وزيادة التحول من وإلى البطالة.

وبعد، فهناك تحديات هائلة تنتظر الجيل القادم من الشباب الفلسطيني. فمع الزيادة الهائلة في أعدادهم، ستزداد صعوبة انتقالهم الناجح من الدراسة إلى العمل ثم إلى تكوين الأسرة؛ في ظل عدم التعامل مع الضغوط الأساسية المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني. ومع هذا، فإن بعض التغيرات الطفيفة في السياسات قد تفضي إلى مكاسب حقيقية يحققها الشباب الفلسطيني. فتقديم مزيد من المساعدة للانتقال من الدراسة إلى العمل، وتوفير بعض الموارد الإضافية لروّاد الأعمال الشباب سيؤدي إلى قطع شوط طويل في محيط مجتمع متعلم وحيوي كمجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة.

هوامش

1. The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) and the Palestinian Authority generally define "youth" as 10- to 24-year-olds, so the youth survey refers to this age group. This chapter defines youth as those aged 15 to 29 unless otherwise noted.

2. Marwan Khawaja, "The Recent Rise in Palestinian Fertility: Permanent or Transient?" *Population Studies* 54, no. 3 (2000): 331–46.

3. PCBS, *Youth Survey, 2003, Main Findings* (Ramallah: 2004).

4. Ibid.

5. Rashid Amjad, *To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration* (Geneva: International Labor Organization, Asian Regional Program on International Migration, 1989).

6. Figures for total population in the West Bank and Gaza come from the PCBS 1997 and the 2007 Household and Establishments Census. The 2007 data were not fully processed for both the West Bank and Gaza Strip at the time of this writing. Preliminary figures have been released for the Gaza Strip, but final calculations have not been completed because of the current political schism between the West Bank and Gaza and the blockade of the Gaza Strip by Israel.

7. PCBS, *Dissemination and Analysis of Census Findings. In-Depth Analysis Series (07). Characteristics of Youth (10-24) in the Palestinian Territory* (Ramallah: 2005).

8. Djavad Salehi-Isfahani and Daniel Egel, "Youth Exclusion in Iran: The State of Education, Employment and Family Formation," Middle East Youth Initiative Working Paper 3 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007); see www.shababinclusion.org/content/document/detail/538/. The values for Syria and Jordan come from United Nations Development Program (UNDP), *Human Development Report 2007–2008* (New York: Palgrave Macmillan, 2008); see http://hdrstats.undp.org/indicators/335.html. UNDP lists the current fertility rate for the Palestinian Territories as 5.6 and Egypt's fertility rate as 3.2 children per woman.

9. United Nations Relief Works Agency (UNRWA), "Education" (www.un.org/unrwa/programmes/education/index.html).

10. Amjad, *To the Gulf and Back.*

11. These data are from labor force surveys conducted by the PCBS. These estimates are weighted by the sampling weights based upon the 1995 demographic survey and the 1997 Palestinian census.

12. PCBS, *Youth Survey, 2003, Main Findings.*

13. PCBS, *Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December, 2005–January, 2006): Main Findings Report* (Ramallah: 2006); see www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/labor/Graduates_e.pdf.

14. Nathan J. Brown, *Palestinian Politics after the Oslo Accords: Resuming Arab Pales-*

tine (Berkeley: University of California Press, 2003).

15. Ibid.

16. Susan Nicolai, *Fragmented Foundations: Education and Chronic Crisis in the Occupied Palestinian Territory* (Paris: UNESCO, International Institute for Educational Planning, 2007).

17. Ma'an Development Center, *MENA Voices of Youth: Palestine* (Ramallah: Ma'an Development Center and World Bank, 2007).

18. Palestinian Ministry of Education and Higher Education, *Palestinian Higher Education Statistics* (Ramallah: 2005).

19. The gross tertiary enrollment rates here are calculated as a percentage of all 18- to 23-year-olds.

20. Ministry of Education and Higher Education, *Palestinian Higher Education Statistics.*

21. Leila Farsakh, *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land, and Occupation* (London: Taylor & Francis, 2005).

22. PCBS, *Labour Force Survey: 2006 Rounds* (Ramallah: 2007).

23. The data set from the PCBS's *Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey* contains a variety of questions that concern the extent of resources available to graduates for making the transition from school to work. This survey is only of graduates of higher education (vocational school, college, or university) and does not capture the transition from secondary school to work.

24. The ratio for young men aged 15 to 24 is closer to 2. Men aged 15 to 19 have the highest rate of unemployment, which decreases as men get closer to the age of 30.

25. Ragui Assaad and Ghada Barsoum, "Youth Exclusion in Egypt: In Search of 'Second Chances,'" Middle East Youth Initiative Working Paper 2 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007); see www.shababinclusion.org/content/document/detail/540/.

26. Data from the PCBS's *Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey.* This analysis includes only those individuals who reported that their main activity after completion of vocational school, college, or university was to seek a job. These data exclude many job seekers, including those entering the labor force directly after secondary school. See Edward Sayre and Samia al-Botmeh, "Youth Exclusion in the West Bank and Gaza: The Impact of Social, Economic and Political Forces," Middle East Youth Initiative Working Paper (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, forthcoming).

27. The Kaplan-Meier survival method was used to estimate the time spent looking for a job over several characteristics. These survival estimates show the probability that an individual has "survived" in the same state for a given amount of time. See Sayre and al-Botmeh, "Youth Exclusion in the West Bank and Gaza" for more details.

28. The PCBS's *Conditions of Graduates from High Education and Vocational Train-*

ing Survey collected self-reported reasons why recent graduates experience difficulty finding jobs.

29. Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London: Zed Press, 1979).

30. Radwan A. Shaban, "Palestinian Labour Mobility," *International Labour Review* 134, no. 5–6 (1993): 655–72.

31. Amjad, *To the Gulf and Back.*

32. Sharon Russell, "Politics and Ideology in Migration Policy Formulation: The Case of Kuwait," *International Migration Review* 23, no. 1 (1989): 24–47.

33. Arie Arnon and others, *The Palestinian Economy: Between Imposed Integration and Voluntary Separation* (London: Brill, 1997); Farsakh, *Palestinian Labour Migration to Israel.*

34. Edward Sayre, "Labor Demand and the Wage Gap in the West Bank and Gaza Strip," *Contemporary Economic Policy* 19, no. 2 (2001): 213–24. Edward Sayre, "Labor Supply, Labor Demand and the Returns to Schooling in the West Bank and Gaza Strip," *Middle East Business and Economic Review* 13, no. 1 (2001): 29–43.

35. Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (Washington: Institute for Palestine Studies, 1995).

36. Sayre, "Labor Demand and the Wage Gap in the West Bank and Gaza Strip."

37. For more details about the Palestinian economy during this time, see Ishac Diwan and Radwan A. Shaban, *Development Under Adversity: The Palestinian Economy in Transition* (Washington: World Bank, 1999).

38. Farsakh, *Palestinian Labour Migration to Israel.*

39. Elizabeth Ruppert Bulmer, "The Impact of Israeli Border Policy on the Palestinian Labor Market," *Economic Development and Cultural Change* 51, no. 3 (2003): 657–76.

40. PCBS, *Labour Force Survey: 2006 Rounds.*

41. Diane Singerman, "The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities among Youth in the Middle East," Middle East Youth Initiative Working Paper 6 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007); see www.shababinclusion.org/content/document/detail/559/.

42. Because this is the median for those men and women who get married, it does not entirely capture the delay that may be happening if there has been an increase in the number who never get married.

43. PCBS, *Demographic and Social Statistics 2007* (Ramallah: 2007).

44. A PCBS survey asked youth aged 10 to 24 their perceptions about marriage and their preferred age at marriage. PCBS, *Youth Survey, 2003, Main Findings.*

45. Ibid.

46. Jon Pedersen, Sara Randall, and Marwan Khwaja, eds., *Growing Fast: The Pales-*

tinian Population in the West Bank and Gaza Strip, FAFO report 353 (Oslo: Fafo Institute for Applied Social Science, 2001).

47. Ibid.

48. World Bank, *Investing in Palestinian Economic Reform and Development* (Washington: 2007); see www.worldbank.org/ps.

49. This unemployment rate represents the situation right before the conflict that began at the end of December 2008 in Gaza. See *PCBS Press Release on Labour Force Survey Results (October- December, 2008),* Round 2/22/2009 (www.pcbs.gov.ps).

50. Claus Astrup and Sebastien Dessus, "Exporting Goods or Exporting Labor?: Long-Term Implications for the Palestinian Economy," *Review of Middle East Economics and Finance* 3, no. 1 (2005): 39–62.

51. PCBS, *Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey.*

52. David Cobham and Nu'man Kanafani, *The Economics of Palestine – Economic Policy and Institutional Reform for a Viable Palestinian State* (London: Routledge, 2004).

53. Samia Al-Botmeh and Garry Sotnik, "The Impact of the Palestinian Labour Law on Private Sector Competitiveness" (Ramallah and Jerusalem: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2007).

54. Edward Sayre and Yousef Daoud, "Employment Regulations and Unemployment Duration in the West Bank and Gaza Strip" (University of Southern Mississippi, 2008).

الفصل الخامس

عدم الاستقرار والهجرة وأثرهما على رأس المال البشري في لبنان

جاد شعبان

يقدر عدد شباب وشابات المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) في لبنان حاليا بنحو مليون نسمة، أي حوالي ربع التعداد السكاني. وهذه النسبة من الشباب برغم كبر حجمها - نتيجة للتحول الديمغرافي الذي يمر به لبنان- فإنها لا تزال أقل من الدول العربية الأخرى التي تصل فيها نسبة الشباب إلى ٣٠ بالمئة. ويمثل هذا التضخم في أعداد الشباب هبة ديمغرافية لأن ارتفاع أعدادهم يوفر قاعدة صلبة من رأس المال البشري يمكن للاقتصاد أن يستند إليها في النمو والازدهار، شريطة توافر بيئة مؤسّسية واقتصادية معززة وإيجابية.

ويمكن تقويم التأثير الديمغرافي لارتفاع نسبة الشباب من خلال اختبار تطور معدلات الإعالة، التي تقيس نسبة الأفراد الأقل من ١٥ سنة والأعلى من ٦٥ سنة إلى نسبة الأفراد في سن العمل (١٥-٦٤ سنة). إذ يتيح ارتفاع حصة الأفراد في سن العمل فرصةً ديمغرافيةً سانحة لتراجع نسبة الإعالة. ثم تبدأ هذه النافذة في الانغلاق عندما تشرع نسبة الإعالة في الارتفاع مرة أخرى مع تقدم عمر السكان وتزايد عدد المعالين. ويعتمد مدى الإفادة من

هذه الفرصة السانحة، الناجمة عن كبر حجم قوة العمل، على تحقيق الحد الأقصى من التشغيل والنشاط الاقتصادي لقوة العمل.

ولقد شرعت نسبة الإعالة في لبنان بالتراجع بدءًا من ١٩٧٥ تقريبًا، ومن المتوقع لها أن تبدأ الارتفاع مرة أخرى بحلول ٢٠٢٥، أي قبل الدول العربية الأخرى بكثير. وهو ما يدفع بالاقتصاد اللبناني تجاه الانخراط في سلسلة من الإصلاحات الأساسية التي من شأنها أن تهيئ البلد لحصاد المكاسب الناجمة عن هذه الهبة الديمغرافية.

ويفاخر لبنان برأسماله البشري الذي يعد ميزته النسبية الوحيدة على جيرانه الأغنياء بثرواتهم الطبيعية. فمنذ أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها في ١٩٩٠، انخرط لبنان في جهود عملاقة لإعادة الإعمار والتأهيل لبناء مؤسسات عامة وخاصة تعزز الاستثمار في رأس المال البشري. حيث تواصل ارتفاع إنفاق القطاع الاجتماعي على التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية – العامة والخاصة– ليبلغ ٢١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٦. ومع ذلك، فلم تفضِ تلك الاستثمارات الكبيرة إلى تحسن في الأوضاع؛ ويتجلّى ذلك في تدني التحصيل الدراسي، وارتفاع مستويات البطالة، ووصول معدلات الهجرة إلى حد مقلق. ولا يزال إرث الحرب الأهلية، واستمرار حالة الفلتان السياسي والصراع أمورًا تدفع باتجاه تقويض ركائز الاقتصاد اللبناني، وهو ما ينسحب إلى حياة الشباب؛ نظرًا لتعثر انتقالاتهم في ظل البيئة السياسة القائمة والاقتصاد الكلي الراهن، وكذلك الاختلالات البنيوية في أسواق التعليم والعمل.

التنشئة في ظل الصراع

يشهد المجتمع اللبناني حالة انقسام صارخة حول دور الشباب فيه. فمن ناحية، يعمل حزب الله (جماعة مقاومة سياسية وميلشيا تضعها الولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية) على تدريب الأولاد ممن في منتصف عمر المراهقة على القتال من منطلق أن "من يبلغ خمسة عشر عامًا في الإسلام يعتبر شخصًا بالغًا ومسؤولاً"[١]. ومن ناحية أخرى، يتم إقصاء الشباب من العملية السياسية التي تحدد مسار بلدهم وتمهد الطريق لمستقبلهم. يؤكد ذلك تحديد عمر الحادية والعشرين كسن قانوني للتصويت، في حين تعتبر معظم دول العالم أن الثامنة عشر هو العمر المناسب للمشاركة السياسية في اختيار قادة الوطن[٢]. والمفارقة هنا أن فصيلاً كبيرًا من الشباب اللبناني مسيّس إلى أبعد الحدود، ومدرك للشؤون السياسية من سن مبكرة.

وذلك بطبيعة الحال نتاج عقود من الحرب الأهلية في بلد شديد التعقد لدرجة يعاني معها المواطنون اللبنانيون أنفسهم لاستيعابه. وحتى الجيل الذي ولد إبان انتهاء الحرب الأهلية في ١٩٩٠، نشأ في مجتمع مشبع بالانقسامات والاضطرابات السياسية وربما الصراع المسلح. إذ لا يزال المجتمع اللبناني متخمًا بمشاعر الغضب والارتياب من الجيران المنتمين لطوائف أخرى، رغم أن تلك المشاعر تبقى حبيسة صدور أصحابها[٣]. ويفضي هذا الواقع بالتأكيد إلى الحد من فرص الشباب حتى قبل أن يصبحوا مواطنين فاعلين. فالحرب الأهلية التي بدأت في ١٩٧٥، لم تخرج للسطح فقط الانقسامات الحادة القائمة بل أسفرت كذلك عن تعميقها. ومع وجود رئيس جمهورية ماروني، ورئيس وزراء سني، ورئيس برلمان شيعي، لا بدّ وأن تصبح عملية البناء مسألة مصالح طائفية. لذلك فقد ألقي نظام الرعاية الاجتماعية في عرض الطريق، ليحل مكانه العديد من الانقسامات الطبقية والطائفية التي كان لها دورها في اندلاع الحرب.

واليوم، يقترب الشباب اللبناني الذي جاء إلى الحياة بعد انتهاء الحرب الأهلية من الدخول إلى عالم العمل. إلا أن حالة الفلتان السياسي والاقتصادي التي تغذيها التوترات الكامنة واندلاع أعمال متفرقة من العنف،تجعل من المرجح لتوقعات استمرار الصراعات- على اختلاف درجاتها- أن تسفر عن حالة من اللامبالاة بين أوساط الشباب الذين لا يرون جدوى من الانخراط في العملية الاقتصادية أو وضع أهداف طويلة الأمد. ويكون نتاج ذلك البقاء في حالة من ترقب التغيير الذي لن يحدث، ما لم يتم تشجيع الشباب على المشاركة الحقيقية في إعادة إعمار وطنهم.

وازداد تفاقم هذا الوضع بسبب حرب يوليو (تموز) ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله. فلم تقف محصلة هذه الحرب عند المأساة الإنسانية وحدها (١١٨٤ قتيلاً و٥٥٠٠ مصاب)، بل تعدتها إلى إضرار أو تدمير نحو ٣٠٠ مدرسة، و٨٠ مستشفى وعيادة خارجية، وحوالي ١٠٧ آلاف منزل في لبنان[٤]. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تكلفة الأضرار المباشرة للحرب تبلغ ٢,٤ مليار دولار، في حين تتراوح الخسائر غير المباشرة بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون دولار أخرى. كما حدث انكماش للاقتصاد اللبناني يقارب نسبة ٦ بالمئة في ٢٠٠٦، علاوة على فقد حوالي ٣٠ ألف عامل وظائفهم نهائيا[٥].

وبرغم الجهود الهائلة المبذولة لإعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد منذ ٢٠٠٦، فإن المواطنين اللبنانيين - لا سيما جيل الشباب - يبدو أنهم من سيتحمل تبعات هذه الحرب فترة طويلة. حيث يتم إعادة بناء أغلب المدارس والمستشفيات، فضلاً عن عودة نحو مليون نازح إلى بيوتهم. كما أدت الحرب إلى هجرة حوالي ٢٠٠ ألف شخص- أغلبهم من العمالة الماهرة- وليس معلومًا بعد كم عاد منهم. ولا يوجد حتى اليوم أي بيانات رسمية عن معدلات البطالة التي حدثت منذ الحرب، خاصة لجيل الشباب. علاوة على ذلك، فإن شباب العائلات التي عانت من خسائر بشرية ونزوح مفاجئ ربما

يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، التي ما لم يتم علاجها قد تقوض نموهم وتجعلهم أكثر عرضة للإقصاء.

ومن مصادر القلق الرئيسة المتعلقة بالشباب اللبناني الذي يشعر بالإقصاء والاغتراب عن المجتمع- منذ ٢٠٠٦ على وجه الخصوص- أنهم أكثر عرضة للتجنيد من قبل متطرفين عرقيين ودينيين وسياسيين يسعون وراء تحقيق مآرب خاصة بهم[٦]. ففي بلد شديد الانقسام على أسس طائفية مثل لبنان، ينبغي أن تكون حالة الاستقطاب السياسي المتنامية بين الشباب اللبناني مثار قلق صناع القرار، وأن توفر لهم الحافز لإشراك هؤلاء الشباب بصورة بناءة. يؤكد ذلك تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الشباب والنزاعات القائمة، يلاحظ فيه أن "الإقصاء قد يسهم في نشوء أو استمرار العنف" الذي يتيح المجال لاستمرار الظروف الصعبة التي لا بد للبنان من تجاوزها حتى تستطيع تأمين مستقبل آمن ومزدهر لأجياله القادمة[٧]. ويمسي الفقر والحرمان الناجمان عن هذا الوضع وقودًا يغذي الصراع السياسي المحتمل في المستقبل.

التعليـــــم

يعد لبنان واحدًا من أعلى بلدان العالم العربي تعليمًا، بنسبة متعلمين تتجاوز ٨٠ بالمئة من السكان في عمر خمسة عشر عامًا فأكثر[٨]. ويشتمل نظام التعليم الذي يجعل من سنوات الدراسة الثمانية الأولى تعليمًا إلزاميا على ثلاثة أنواع من المدارس؛ مدارس حكومية عامة ومدارس خاصة مجانية ومدارس خاصة مأجورة. ويتباين الأداء الدراسي ومعدلات نجاح الطلاب الملتحقين بهذه الأنواع الثلاثة من المدارس على نحو واسع، لدرجة تجعل بعض المراقبين يعلقون على الطبيعة النخبوية الانتقائية لنظام المدارس اللبنانية وتدني جودة المدارس العامة. ومع ذلك، فإن غالبية الطلاب يلتحقون

بالمدارس العامة؛ حيث يتلقى نحو ٥٧ بالمئة من الشباب تعليمهم تحت مظلة نظام التعليم العام، سواء في المراحل الابتدائية أو الثانوية أو التعليم العالي، كما يقر ٧١ بالمئة من الشباب الحاصلين على شهادات مدارس عليا أنهم أحرزوا شهاداتهم في المدارس العامة(٩).

وتعتبر معدلات الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي (من سن ٦ إلى ١٢ سنة) شديدة الارتفاع؛ حيث تصل إلى ٩٣ بالمئة من البنين والبنات. كما يتجلى نجاح نظام المدارس اللبناني في تراجع معدلات التسرب في المرحلتين الابتدائية والثانوية، التي انخفضت بشكل ملموس في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤)(١٠). فقد انخفضت معدلات التسرب في المرحلة الابتدائية من ١٦ بالمئة في ١٩٩٧ إلى ٤ بالمئة في ٢٠٠٤. كما تراجعت معدلات التسرب بالمرحلة الثانوية من حوالي ٧١ بالمئة في ١٩٩٧ إلى ٢١ بالمئة في ٢٠٠٤.

ومع ارتفاع الالتحاق بالمرحلة الابتدائية، يتابع زهاء ٦٠ بالمئة من الشباب (في سن ١٢-١٥ سنة) في التعليم المتوسط، في حين يستمر ٣٥ بالمئة منهم في التعليم الثانوي، و١٨ بالمئة يستكملون التعليم الجامعي(١١). ومن الملاحظ أن الإناث يحققن معدلات التحاق أعلى من الذكور في مراحل التعليم كافة (١٢).

وتتباين كثيرًا معدلات الالتحاق بالمدارس تبعًا لمستويات الدخل والمنطقة الجغرافية. حيث يعرض (الجدول ٥-١) معدلات الالتحاق وفقًا لمستويات الرفاه المختلفة، مع اعتبار النفقات السنوية للأفراد مؤشرًا للدخل. ففي حين تشمل المرحلة الابتدائية جميع الأطفال في سن الدراسة تقريبًا من مستويات الدخل كافة، تزداد معدلات التحاق الطلاب مع ارتفاع مستويات الدخل في المراحل المتوسطة والثانوية والجامعية. فعلى سبيل المثال، يلتحق ٢٤ بالمئة من الشباب (في عمر المدرسة العليا) المنتمين لأشد الأسر فقرًا بالتعليم الثانوي، مقارنة بنسبة ٦٠ بالمئة من شباب الأسر الأعلى ثراءً. ولا

تتجاوز نسبة الالتحاق بالجامعة ٥ بالمئة من الشباب الفقراء، في مقابل ٣٨ بالمئة من الأغنياء. ويشير هذا الارتباط بين الدخل والالتحاق بالتعليم إلى أن جل نظام التعليم الخاص بلبنان يفرض قيودًا على التحاق المنتمين للأسر اللبنانية شديدة الفقر.

(الجدول ٥-١)

معدلات الالتحاق بالمدارس وفقًا لرباعيات الإنفاق، ٢٠٠٤

رباعيات الإنفاق		ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعة
الأفقر	إناث	٨٦	٦٣	٢٧	٥
	ذكور	٩٢	٤٧	٢١	٤
	إجمالي	٨٩	٥٤	٢٤	٥
٢	إناث	٩٤	٧٨	٣٦	١٢
	ذكور	٩٤	٦٦	٢٩	٩
	إجمالي	٩٤	٧٣	٣٤	١١
٣	إناث	٩٥	٨١	٤٨	١٤
	ذكور	٩٥	٧١	٣٣	١٣
	إجمالي	٩٤	٧٦	٣٨	١٤
٤	إناث	٩٥	٨٦	٥٥	٢٧
	ذكور	٩٥	٧٥	٤٧	٢٣
	إجمالي	٩٥	٧٨	٥١	٢٥
الأغنى	إناث	٩٩	٨٩	٦٦	٣٨
	ذكور	١٠٠	٨١	٥٥	٣٨
	إجمالي	٩٩	٨٤	٦٠	٣٨
إجمالي الالتحاق		٩٣	٦٠	٣٥	١٨

المصدر: حسابات المؤلف بناء على:

UNDP and the Central Administration for Statistics، Living conditions of Households- The National Survey of Households Living conditions (2004) (www.cas.gov.lb/studies_en.asp).

ومن بين الشباب الناشطين في سوق العمل في المرحلة العمرية (١٥- ٢٤ سنة)، يوجد ٣٤ بالمئة من غير الحاصلين على شهادات مدارس عليا[١٣]. وترتبط هذه النتيجة مباشرة بمستويات دخول أسر الشباب؛ حيث لا يحصل ثلاثة أرباع الشباب المنحدرين من أسر محدودة الدخل على الشهادة الثانوية. ومن الثابت أن معظم الشباب من غير الحاصلين على هذه الشهادة يعيشون في المناطق الأفقر في جنوب لبنان (بما فيها النبطية والمحافظات الجنوبية) والبقاع إلى الشرق؛ إذ لم يكمل أكثر من ٤٥ بالمئة من المقيمين في النبطية في الشريحة العمرية (١٨ -٣٥ سنة) الدراسة الثانوية. وقد جرت العادة أن تعاني الأطراف الشمالية والجنوبية والمناطق الشرقية من الحرمان، مقارنة بالعاصمة بيروت وجبل لبنان. فمنذ إعلان لبنان كبلد مستقل في ١٩٢٠ من قبل الانتداب الفرنسي، جرى تعزيز مدينة بيروت كمحور خدمي وصناعي، ما تسبب بهجرة داخلية كبيرة (من الريف إلى المدينة) وبتراجع القطاع الزراعي الذي يعد القاطرة الرئيسة للاقتصادات المحلية في المناطق الطرفية. في حين أسهمت سلسلة الحروب الإقليمية والأهلية، وتجاهل الحكومة المركزية حاجات المناطق الطرفية في التراجع الحاد في مستويات معيشة هذه المناطق.

كما تنطبق أنماط الدخل والمناطق المختلفة ذاتها بشكل واضح على خريجي الجامعات. ففي حين أن ٢٩ بالمئة من شباب بيروت من خريجي الجامعات، فإن أقل من ٩ بالمئة من شباب النبطية حاصلون على درجات جامعية[١٤].

ومن الظواهر الأخرى المثيرة للقلق فيما يتصل بنظام التعليم اللبناني هو تدهور جودته. إذ يمكن قياس أداء وجودة نظام التعليم من خلال درجات الاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم (TIMSS) لعامي ٢٠٠٣

و٢٠٠٧، التي تقيّم تعلم طلاب الصف الثامن في هذين المجالين. ففي ٢٠٠٣ حين شاركلبنان لأول مرة في الاختبارات، كان متوسط الدرجات (٣٩٣) في العلوم و(٤٣٣) في الرياضيات؛ أي إن كليهما أقل من المتوسطات العالمية البالغة (٤٧٤) و(٤٦٧) على التوالي. ومع ذلك، كان الأداء اللبناني في العلوم متفوقًا على كل بلدان الشرق الأوسط المشاركة باستثناء المملكة العربية السعودية. غير أن الأداء اللبناني عند تصنيفه وفقًا لمستويات الدخل، كان أقل من التوقعات[١٥]. أما في ٢٠٠٧، فكان متوسط الدرجات (٤١٤) في العلوم، (٤٤٩) في الرياضيات، وكان متوسط درجات الرياضيات الأعلى بين بلدان الشرق الأوسط التي شاركت في الدراسة. وربما تكون درجات اختبار طلاب الصف الثامن اللبنانيين قد تحسنت لأن الطلاب والمعلمين أصبحوا أكثر إلمامًا بشكل الامتحان في ٢٠٠٧ وأعلى تدريبًا لخوضه. ورغم ذلك لا تزال درجات الطلاب اللبنانيين أقل من المتوسطات العالمية في العلوم والرياضيات.

ولا تغيب المشاكل المتعلقة بجودة التعليم عن المرحلة الجامعية. فمع وجود ٤١ جامعة في لبنان، يتوفر للطلاب المقبلين على دخول الجامعة العديد من الخيارات. غير أن الرسوم والأقساط الدراسية العالية تستبعد نسبة كبيرة من الطلاب عن تلك المؤسسات. فالجامعة اللبنانية هي مؤسسة التعليم العالي الحكومية الوحيدة في لبنان. ولا تقتصر التحديات التي تقف في وجه الشباب اللبناني على التصنيفات الاقتصادية والانتقائية. حيث كانت الجامعات اللبنانية دائمًا القناة الوحيدة للحصول على وظائف حكومية أو الالتحاق بالمهن ذات الوجاهة في نظر الكثيرين، كالطب والهندسة والقانون[١٦]. في المقابل، يجري تهميش واسع للتعليم الفني والمهني. وبرغم ما يطرأ على بنية

سوق الوظائف من تغير مستمر، لاسيما في ظل التقلبات الاقتصادية، لا يزال التعليم العالي في لبنان متخلفًا عن الركب من حيث قدرته على تصميم برامج أكاديمية يمكنها الاستجابة الفعالة والملائمة لبنية سوق الوظائف دائبة التغير؛ من أجل ضمان تشغيل الشباب اللبناني الحاصل على مستويات أعلى من التعليم(١٧).

ويمكن إرجاع عدم فاعلية قطاع التعليم في لبنان في جانب كبير منه إلى عجز المؤسسات العامة- بما فيها وزارة التعليم- عن التحديث اللازم للمدارس العامة، وتجهيزها بالموارد المادية اللازمة لتوفير بيئات تعلم أفضل للطلاب. ففي ٢٠٠٥ بلغت ميزانية الوزارة ٥٦٨ مليون دولار، أي ما يقارب ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبنان، كان يتم إنفاق ٩ بالمئة منها فقط على المباني المدرسية والتجهيزات، في حين يتم توجيه ٨٧ بالمئة منها لرواتب معلمي القطاع العام والموظفين الآخرين(١٨). علاوة على ذلك، يوجد فائض وسوء توزيع في المعلمين والموظفين الإداريين. حيث ازداد عدد المعلمين على مدار العقود الثلاثة الماضية بنسبة ١١ بالمئة، في حين كانت الزيادة في أعداد الطلاب أقل من ٢٥ بالمئة. ومن ثم، يمكن الإفادة من الموارد الموجهة لفائض المعلمين – المقدرة بتكلفة سنوية تبلغ ١٦٠ مليون دولار تقريبًا من الرواتب – على نحو أكثر فاعلية في تحسين جودة البرامج وأوضاع التعليم(١٩). وإذا كان من الصعوبة بمكان تسريح معلمي القطاع العام – الذين يعتمدون بصفة أساسية على مزايا القطاع العام في التأمين الصحي ومواجهة مخاطر الفقر، والذين هم جزء من نقابات واتحادات منظمة وممثلة جيدًا – فإن إعادة توزيع الفائض من المعلمين على المناطق المحرومة، شريطة أن يصحب ذلك حزمة جيدة من الحوافز، يمكن أن يكون حلاً أكثر

جـــدوى. من ناحية أخـــرى، فإن زيادة ميزانية التعليم لتشمـــل مزيدًا من الاستثمار في المختبرات المدرسية، والحواسيب والتجهيزات الأخرى، تعد من أمور ذات أهمية قصوى في الارتقاء بجودة التعليم العام.

الانتقال إلى العمل

يواجه كثير من الشباب اللبناني .بعد إكماله التعليم تحولات صعبة وممتدة حين ينتقل إلى العمل. حيث تمثل معدلات البطالة المرتفعة والركود الاقتصادي (سواء في المدارس أو سوق العمل) أخطر عناصر إقصاء الشباب اللبناني. وتأتي عوامل النوع الاجتماعي، والدخل، ومستوى التعليم، ودرجة العلاقات الشخصية كأهم العوامل التي توجه طبيعة تكامل سوق العمل وظروف العمل التي تواجه الشباب. فبرغم ارتفاع تكلفة التعليم الاجتماعية في لبنان، فإن العائد منه ضعيف، لذلك ليس من المستغرب أن يبحث قاسم كبير من الشباب عن عمل في الخارج، ما يسفر عن زيادة إهدار رأس المال البشري للبلد.

البطالة والخمول الاقتصادي

يعد الحصول على وظيفة لائقة حجر الزاوية في تأسيس حياة مهنية، وتكوين أسرة، والحصول على دخل ثابت. غير أن سوق العمل اللبناني يتسم بمعدلات بطالة عالية تصل إلى ٢٠ بالمئةمن شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، مقارنة بنسبة ١١ بالمئة للكبار (الجدول ٥-٢). كما ترتفع معدلات بطالة الإناث عن الذكور، لاسيما في أوساط الشابات ذوات التحصيل الدراسي المنخفض. إذ تبلغ نسبة البطالة الكلية بين الشباب ١٩ بالمئة، وبين

الإناث ٢٢ بالمئة[٢٠]. وترتفع النسبة إلى ٣٣ بالمئة للإناث ذوات المؤهلات متوسطة[٢١]. من ناحية أخرى، يأتي تراجع معدلات البطالة بين الفئات العمرية الأكبر سنا نتيجة ارتفاع معدلات الهجرة في عمر مبكر بين اللبنانيين الباحثين عن عمل في الخارج، وليس انعكاسًا لجودة سوق العمل المحلي.

(الجدول ٥-٢)

معدلات البطالة وفقًا لمستوى التعليم، الشباب والكبار، ٢٠٠٤، (بالمئة)

السن	إناث	ذكور	إجمالي
الشباب (١٥-٢٩)			
أمي	١١	١٧	١٠
ابتدائي	٣٣	١٨	٢٠
متوسط	٤٠	١٨	٢٢
ثانوي	٩	٢٣	١٤
مهني	١٤	٢٣	٢٠
جامعي	١٦	١٨	١٧
إجمالي	٢٢	١٩	٢٠
الكبار (٣٠-٦٥)			
أمي	١	١٠	١١
ابتدائي	٢٤	٩	١١
متوسط	٢٨	١١	١٤
ثانوي	١٤	٩	١١
مهني	١٩	١٣	١٥
جامعي	١٢	٨	٩
إجمالي	١٦	٩	١١

المصدر:

Source: UNDP and the Central Administration for Statistics، Living conditions of Households- The National Survey of Households Living conditions (2004) (www.cas.gov.lb/studies_en.asp).

وقد طرأت على معدلات البطالة النسائية في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤) زيادة تقدر بثماني نقاط مئوية؛ (من ١٤ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة)، في حين تراجعت معدلات بطالة الشباب الذكور من ٢٢ بالمئة إلى ١٩ بالمئة[٢٢]. وفي الفترة ذاتها، شهدت معدلات بطالة الكبار ارتفاعًا طفيفًا (من ٩ بالمئة إلى ١١ بالمئة). وتعبر هذه التغيرات عن تحول طرأ على الطلب على العمالة؛ حيث توفر مزيد من الوظائف للرجال في التشييد والبناء والصناعات الخدمية ذات الصلة أثناء فترة إعادة الإعمار المزدهرة، في حين لم تتح الفرص الكافية للإناث الداخلات إلى سوق العمل. لكن يصعب إضفاء المصداقية على توجهات سوق العمل في ظل غياب دراسات مسحية موثوق بها عن سوق العمل في لبنان.

ومن الظواهر الأخرى شائعة الانتشار إلى حد كبير بين الشباب اللبناني؛ ما يعرف بالخمول الاقتصادي، الذي يصف الأشخاص غير المنخرطين في الدراسة أو في سوق العمل. فخمس شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) اللبنانيون خاملون، ونسبة كبيرة من بين هؤلاء من الإناث، إذ تصل نسبة الإناث الخاملات إلى ٣٦ بالمئة، مقارنة بنسبة ١ بالمئة للشباب الذكور. وتثير هذه المعدلات العالية من الخمول الاقتصادي في أوساط الإناث القلق، لدرجة أنها تعبر عن الإقصاء الشديد الذي يعانين منه في سوق العمل. حيث تبلغ الشابات اللبنانيات العاطلات عن العمل أو الخاملات اقتصاديا، ويخترن البقاء في المنزل، نحو ٦٠ بالمئة؛ ويعكس هذا الرقم الخسارة الكبيرة في رأس المال البشري للبنان، ويتطلب تدخلاً فوريا من صانع القرار.

يبلغ عمر هؤلاء الإناث الخاملات ٢٤ سنة في المتوسط، من بينهن ٦٠ بالمئة متزوجات، ولا يزيد التحصيل الدراسي لنسبة ٩٠ بالمئة منهن عن المرحلة الثانوية، فضلاً عن أن ما يزيد ٣٠ بالمئة منهن فقيرات[٢٣]. ويرتبط الخمول الاقتصادي لدى الإناث في لبنان بالفقر والجهل، حيث تتزوج الإناث

في سن صغيرة ويبقين في المنزل في ظل بيئة لا تتيح سوى أشكال محدودة من الانخراط في النشاطات المثمرة.

البحث عن عمل

تزداد فرصة الحصول على عمل بأجر لدى الشباب الحاصلين على شهادات المدارس العليا أو التعليم الجامعي[٢٤]. فبدءًا من بحثهم عن عمل بعد التخرج، يكون خريجو الجامعة من المجالات الطبية والتعليم والإدارة الأسرع في الحصول على وظيفة. كما أن من يعيشون في بيروت يجدون عادة وظائف أسرع من نظرائهم في المناطق الواقعة على أطراف لبنان كالبقاع. حيث يقضي المقيمون في بيروت خمسة شهور للبحث عن وظيفتهم الأولى مقارنة بعشرة شهور للشريحة السكانية ذاتها الباحثة عن وظيفتها الأولى في البقاع. وفي حين تبلغ المدة المنقضية حتى العثور على وظيفة ستة أشهر في المتوسط، يذكر البعض أن بحثهم عن وظيفتهم الأولى استغرق ما يناهز ثمانية عشر شهرًا.

ولا تزال العلاقات الشخصية تلعب دورًا رئيسًا في فرص الشباب اللبناني في الحصول على وظيفة، لدرجة أن ٦٨ بالمئة من كل العاملين بأجر لأول مرة حصلوا على مواقعهم أساسًا نتيجة العلاقات الشخصية أو الأسرية[٢٥]، لا سيما الوظائف غير التخصصية التي يتم الحصول عليها عادة من خلال علاقات الفرد، لا مدى استحقاقه لها[٢٦].

وتتباين الاتجاهات حيال المؤهلات اللازمة للنجاح في الحصول على وظيفة وفقًا للنوع الاجتماعي؛ فقد خلصت إحدى الدراسات المسحية إلى أن ٦١ بالمئة من كل الإناث اللاتي أجري عليهن المسح (في مقابل ٢٥ بالمئة فقط من الذكور) أن التعليم واللغة هما الشرطان الأساسيان للحصول على وظيفة[٢٧].

ظروف العمل

يلاحظ بين الشباب العاملين، أن ٥٠ بالمئة منهم فقط من ذوي المستويات الأقل تعليمًا يحظون بوظائف ثابتة، مقابل ٧٤ بالمئة من حاملي الدرجات الجامعية الذين ينعمون بأعلى الرواتب. فالشباب الذين لم يحصلوا درجة جامعية يكون متوسط راتبهم ٣٠٨ دولارات شهريًا، بما يوازي نصف راتب خريجي الجامعة الذي يبلغ ٦٥٧ دولارًا في المتوسط، أما الحاصلون على دراسات عليا فيتقاضون ٨٣٢ دولارًا في المتوسط[٢٨]. كما تتجلى فروق الرواتب وفقًا للنوع الاجتماعي؛ حيث تحصل الإناث في المتوسط على رواتب أقل من نظرائهن من الذكور.

واللافت للانتباه أن مواقع الشباب تكون آمنة نسبيا بمجرد حصولهم على وظائف. فوفقًا لما خلصت إليه دراسة مسحية حديثة، كان ٨٢ بالمئة من الشباب مستمرين في الوظيفة نفسها للعام التالي، ونسبة ٦٤ بالمئة من هؤلاء الشباب استمروا في وظيفتهم الأولى أكثر من خمس سنوات. وكان الدافع الأساس لمن تركوا وظيفتهم الأولى هو العثور على فرصة وظيفية أخرى أو لأسباب شخصية. في المقابل، فإن ١٧ بالمئة فقط ممن تركوا وظيفتهم الأولى كان بسبب إغلاق الشركة أو التسريح من العمل، أو لانتهاء عقودهم.

ويعمل ثلثا الشباب المنضمين للقطاع الخاص بشركات صغيرة؛ من بينهم ٣٨ بالمئة يديرون أعمالهم الخاصة أو مساهمون في ملكية الشركة[٢٩]. وفي ظل اقتصاد متقلب كالاقتصاد اللبناني، تكون هذه الشركات هي أول من يتأثر بوطأة الأزمات المالية، ما يجعل هؤلاء الشباب في وضع تشغيل غير مستمر.

ويزعم ٧٥ بالمئة من الشباب العاطل عن العمل أنه لا توجد وظائف متاحة، وهو ما قد يكون مرجعه عدد من العوامل. أولاً، عدم توفر العدد الكافي من الوظائف المؤهل لها الشباب اللبناني في سوق الوظائف الحالي. وهذا بدوره يمكن إرجاعه إلى التعارض بين ما يتم تدريسه في نظام التعليم وما يحتاجه سوق العمل. ثانيًا: إن الشباب الذين لا يمتلكون "واسطة" لا يتمكنون من الحصول على فرص وظيفية. من الوارد أيضًا أن الصناعات الأكثر جذبًا للخريجين بدأت تصل إلى حد التشبع. يؤكد ذلك أن الشباب الحاصلين على شهادات في الصناعة والتجارة - وهما أكثر التخصصات شيوعًا بين طلاب الجامعة - هم أكثر من يعانون من البطالة[٣٠].

كما يمكن تلمس دلالات الفجوة القائمة في انتقال الشباب اللبناني من الدراسة إلى العمل من خلال قياس إجمالي العائد الخاص من التعليم (أي الزيادة النسبية في الدخل أو الراتب لكل سنة دراسية إضافية). فمثل هذا الحساب يؤكد أن التعليم اللبناني يحظى بمرتبة متدنية من التقدير في سوق العمل المحلي[٣١]. إذ إن إجمالي العائد الخاص من التعليم منخفض إذا ما قورن بالمعايير الدولية؛ حيث تقدر زيادة الدخل بنسبة ٩ بالمئة لكل سنة دراسية إضافية في لبنان، مقابل ٢١ بالمئة على النطاق العالمي. أما العائد الاجتماعي فأكثر تراجعًا بعد حساب ارتفاع مستوى نفقات التعليم العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، التي تكاد تصل إلى ٨ بالمئة. إذ إن إضافة سنة دراسية واحدة لكل طالب قد يكلف لبنان (نفقات تعليم عام وخاص) ٢٦ بالمئة في المتوسط من نصيب الفرد من الدخل، ونسبة ١٠ بالمئة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[٣٢]. في الوقت ذاته، لا تضيف السنة

الدراسية الإضافية سوى القليل جدا، أو لا تضيف على الإطلاق، إلى القيمة المضافة لصافي دخل الفرد الذي يختار قضاء سنة إضافية في الدراسة. بناءً على هذا، ونظرًا للتكلفة العالية للتعليم وعائده المحلي المحدود، فإن الاستثمار فيه بمستوياته الراهنة غالبًا ما يأتي في سياق تحسين فرص الحصول على وظائف ذات مقابل مادي أفضل في الخارج.

ويؤدي الإخفاق في سد الفجوة الحادثة بين قدرات الشباب على المساهمة الفاعلة في اقتصاد البلد، وفعالية سوق العمل في استيعاب هؤلاء الأفراد، إلى عواقب مالية كبيرة على الاقتصاد الوطني تأتي في صورة أرباح ضائعة[٣٣]. فتعطل الشباب – الذي يتضمن معدلات البطالة الرسمية ونسب الخمول الاقتصادي لدى الشباب ممن ليسوا في مرحلة الدراسة– يكلف لبنان ما يتجاوز ٢,٧ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا؛ أي ما يوازي خسارة تقارب ٦٣٠ مليون دولار سنويًا. كما تلقي معدلات التعطل بظلالها على الأثر الفعلي للخمول الاقتصادي لدى شابات الوطن؛ إذ إن عدم تشغيل الإناث يكلف الاقتصاد اللبناني ٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[٣٤].

ويشعر نحو نصف الشباب العاطل أنهم لن يتمكنوا من الحصول على أجور مرضية وظروف عمل مناسبة في لبنان، ما يجعلهم على استعداد للعمل في أي مكان آخر[٣٥]. لذلك تشيع الرغبة في الهجرة للخارج بين ٧٢ بالمئة من الشباب الذكور، وبين ٢٧ بالمئة من الإناث، ما يمثل هدرًا لرأس مال لبنان البشري، علاوةً على كونه تكلفة أساسية لبطالة الشباب.

الشباب اللبناني وتكوين الأسرة

طرأت على الظروف المحيطة بتكوين الشباب اللبناني للأسرة تغيرات جوهرية على مدار العقود القليلة الماضية. فتأخر سن زواج الرجال والنساء بات أمرًا شائعًا؛ يؤكد ذلك أن ٥٠ بالمئة من الفتيات في عمر (٢٠-٢٤ سنة) كنّ في ١٩٧٠ غير متزوجات، في مقابل ٧٢ بالمئة في ٢٠٠٤. أما الارتفاع الأكبر فكان من نصيب الشريحتين العمريتين (٢٥-٢٩ سنة)، (٣٠-٣٤ سنة)؛ حيث ارتفعت نسبة النساء غير المتزوجات من تلك الفئات العمرية بنسبة جاوزت الضعفين. إذ ازدادت نسبة النساء غير المتزوجات في عمر (٢٥-٢٩ سنة) من ٢٥ بالمئة تقريبًا في ١٩٧٠ إلى ٥٠ بالمئة في ٢٠٠٤. وبالنسبة لمن هن في عمر (٣٠-٣٤ سنة) تضاعفت نسبة غير المتزوجات من ١٥ بالمئة في ١٩٧٠ إلى ٣٠ بالمئة في ٢٠٠٤. كما أن نسبة النساء اللبنانيات غير المتزوجات عبر كل الشرائح العمرية هي الأعلى في العالم العربي[٣٦].

وعلى الرغم من عدم توفر دراسات شاملة تركز على أسباب تغير أنماط الزواج وتداعياته في لبنان، فمن الممكن تحديد بعض العوامل المؤثرة. فقد استشرى تأخر سن الزواج الأول إبان الحرب الأهلية، وجاء متزامنًا مع زيادة ملموسة في نسب الإناث اللاتي يعانين العنوسة[٣٧]. نبع ذلك أساسًا من الظروف الاقتصادية المتعثرة أثناء الحرب وبعيدها مباشرة، وكذلك من ارتفاع وفيات الذكور، وهجرتهم، وعدم توفر السكن الشعبي. حيث جعلت حالة الفلتان الاقتصادي - الناجمة عن الحرب - عثور الشباب المقبل على الزواج على وظيفة مناسبة ومسكن ملائم مسألة عسيرة، حالت دون قدرتهم

على تحمل التكاليف العالية للزواج. كما يعزى الارتفاع في معدلات النساء العانسات إلى "ضائقة الزواج" التي تعني عدم التوازن بين أعداد الذكور والإناث في سن الزواج الأول.

علاوة على ذلك، توجد مجموعة من العوامل الأخرى التي تتساوى، إن لم تكن تفوق، في أهميتها الحرب الأهلية، وما أفضت إليه من عدم استقرار في تشكيل أنماط الزواج. فلا يزال الزواج في لبنان محكومًا بقوانين صارمة وثقافة دينية قوية. حيث لا توجد قوانين مدنية للأحوال الشخصية، وكل طائفة دينية لها حزمتها الخاصة من قوانين الأحوال الشخصية التي تختص بشؤون الخطبة، والزواج، والمهر، وفسخ الزواج، والطلاق، والتبني، والميراث. ولا يمكن إتمام الزواج بين رجل وامرأة من ديانتين مختلفتين ما لم يغير أحد الطرفين دينه، والتي غالبًا ما تكون المرأة، ما قد ينتهي بها إلى نبذها من طائفتها(٣٨).

وبرغم عدم توفر قاعدة بحثية عن الارتباط بين القيود الدينية وأنماط الزواج في لبنان، فقد خلصت دراسة محدودة عن الأزواج في بيروت إلى وجود دلالات واضحة على زواج الأفراد من ذات الملة؛ حيث تتم ٨٨ بالمئة من الزيجات في ذات الجماعة الدينية(٣٩). كما أن زواج الأقارب شائع جدًا في داخل كل جماعة دينية (٢٦ بالمئة من كل الزيجات)، وأشهرها زواج أبناء الأعمام (٦٣ بالمئة من كل زيجات الأقارب). ومع أن الدراسة قديمة بعض الشيء فإنها تؤكد تواتر الأدلة على أن الانقسامات الطائفية القوية لا تزال تؤثر كثيرًا وعمليًا على سوق الزواج اللبناني.

العوامل الطاردة والجاذبة في هجرة الشباب

عرف العالم العربي هجرة عمالته عالميًا منذ نهاية القرن التاسع عشر، نتيجة أسباب سياسية ودينية واقتصادية عديدة[٤٠]. كانت الموجة الأولى من الهجرة إقليمية في مجملها، عندما دفعت المجاعة – التي تلت الحرب العالمية الأولى- الناس عبر الحدود في المنطقة. ثم أغرت الطفرة النفطية العربية في عقد السبعينيات بمزيد من الهجرة الإقليمية، التي جاءت في صورة انتقال أفراد نحو الأقطار الخليجية بحثًا عن أموال النفط، غير أن تلك الهجرة الإقليمية كانت مؤقتة في مجملها.

واتجهت موجة الهجرة الثانية صوب الغرب؛ حيث تدفقت العمالة منخفضة المهارة أساسًا من المستعمرات السابقة إلى الأقطار الأوربية، علاوة على الاستمرار الظاهر في هجرة العمالة الأعلى تعليمًا ومهارةً، لدرجة أنه بحلول عام ١٩٧٦ كان ربع مهندسي العالم العربي ونصف أطبائه قد هاجروا، فضلاً عن أكثر من ١٥ ألف طبيب هاجروا أخيرًا في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠)[٤١]. وقد اتسمت حركة المهاجرين العرب- الماهرين وغير الماهرين- للدول الغربية في أغلبها بالديمومة، بخلاف الموجة الأولى التي سبقتها في المنطقة والتي غلب عليها الطابع المؤقت.

وبطبيعة الحال، بلغت معدلات الهجرة اللبنانية ذروتها أثناء فترة الحرب الأهلية. ففي الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠)، ترك ما يتراوح من ٦٠٠ ألف إلى ٩٠٠ ألف لبناني بلدهم، علاوة على هجرة ٧ بالمئة من السكان أثناء فترة الحرب ثم عودتهم بعد ذلك[٤٢]. واليوم، يوجد لدى ٤٦ بالمئة من السكان واحد أو أكثر من أفراد الأسرة يعيشون بالخارج، ممن هاجروا في فترة

(١٩٧٥-٢٠٠٠). وعلى النقيضِ من العديد من دول العالم النامي- لا سيما العالم العربي- التي كان متوسط نموّها السنوي السكاني يربو على ٢,٧ بالمئة في الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣، فقد طرأ هبوط حاد على النمو السكاني اللبناني في السنوات العشرة الأخيرة بسبب شدة نزوح السكان إلى خارج البلد[٤٣]. وقد جرى هذا الانخفاض في أعداد السكان رغم تضاعف عدد الأجانب الداخلين إلى لبنان للعمل[٤٤].

ولا تزال قلة الفرص، وتوالد الصراعات إلى اليوم تدفع الكثير من الشباب إلى الهجرة، ما يبقي لبنان في هذه الحلقة المفرغة من استنزاف رأس ماله البشري. وفي هذا الصدد يقر ما يتجاوز ثلث الشباب اللبناني- العاملين وغير العاملين- برغبتهم في الهجرة أو ترك البلد فترةً من الوقت، من بينهم ١٧ بالمئة تقريبًا يرغبون في الهجرة الدائمة[٤٥].

وعلى خلاف المهاجرين في حقبة الحرب الأهلية، ينزع مهاجرو اليوم إلى ترك لبنان فترة محدودة- وإن كانت طويلة نسبيا- للعمل في الشركات الأجنبية أو المكاتب الخارجية للشركات اللبنانية. ويتوجه غالبية المهاجرين اللبنانيين إلى الدول العربية (ما يربو على ٤٤ بالمئة)، في حين يذهب أكثر من ١٨ بالمئة بقليل إلى أوربا الغربية، ويتجه ١٤ بالمئة إلى الولايات المتحدة، و ١٠ بالمئة فقط يجعلون من أفريقيا وجهتهم[٤٦].

وينتمي المهاجرون اللبنانيون إلى الخلفيات الاجتماعية الاقتصادية كافة، وإلى مختلف المستويات التعليمية. ففي الفترة (١٩٧٥-٢٠٠١)، كان ٢٥ بالمئة من المهاجرين من خريجي الجامعات[٤٧]. حيث تشير بيانات سجلات الهجرة إلى أن ما يناهز ٤٥ بالمئة من المهاجرين اللبنانيين إلى البلدان

الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هم من ذوي المهارات العالية (أكثر من ١٣ سنة دراسية)، مقابل أكثر من ٧٠ بالمئة من المهاجرين المسجلين إلى دول شمال أفريقيا من متدني المهارات، الذين لم يحصّلوا أكثر من ثمان سنوات دراسية[٤٨].

وعلى الرغم من هجرة الرجال والنساء، فإن نسبة المهاجرين الذكور أعلى بكثير (تصل إلى حوالي ١٦ بالمئة في مقابل ١٠ بالمئة للإناث). كما أن غالبية المهاجرين متزوجون (نحو ٧٥ بالمئة منهم)، مع احتمال هجرة غير المتزوجين من الذكور أكثر من الإناث، إضافة إلى أن نسبة الشابات اللبنانيات المهاجرات في مجملها أقل من نسبة الشباب.

وتتأثر هجرة الشباب اللبناني– شأن باقي دول المنطقة الفقيرة بالموارد– بعوامل الطرد والجذب. حيث تتضمن العوامل الطاردة: عدم الاستقرار السياسي، وارتفاع تكاليف المعيشة – لا سيما على شباب الخريجين– والتعارض بين التعليم وحاجات السوق المصحوبة بسوق عمل صارم لا يستوعب سوى الخريجين المهرة. في حين تشتمل عوامل الجذب على ارتفاع رواتب الدول العربية الغنية بالنفط، ووجود شبكة من اللبنانيين بالخارج تيسّر خروج الشباب من البلد، وكذلك توافر الفرص لاستكمال دراسات عليا ذات جودة عالية.

وتتصدر الفرص الوظيفية واستكمال الدراسات العليا قائمة دوافع الشباب إلى ترك لبنان بشكل دائم أو لفترات طويلة. فقد وجد المسح المحدود الذي أجري على طلاب جامعة "سانت جوزيف" أن طلاب الطب والهندسة وتكنولوجيا المعلومات كانوا أبرز الخريجين العاملين بالخارج، ما يبرهن على عدم وجود فرص وظيفية كافية أمام هذه التخصصات في لبنان. كما

أشار المسح إلى أن عدد الراغبين بالسفر إلى الخارج من خريجي الجامعة من الذكور كانوا نحو ضعفي عدد الخريجات (٤٨ بالمئة للذكور مقابل ٢٦ بالمئة للإناث)[٤٩].

ويعد الفقر واحدًا من العوامل الرئيسة الدافعة إلى ترك الشباب لبنان، ويأتي شباب ضواحي النبطية في مقدمة الشباب الحريص على الهجرة (بنسبة ٤٢ بالمئة) بين الشباب الذين جرى مسحهم في المناطق الراغبة في الرحيل[٥٠]. حيث تعتبر تلك المنطقة واحدة من أشد المناطق فقرًا في لبنان، إذ إن نحو نصف المقيمين فيها يعيشون تحت خط الفقر.

فضلاً عما سبق، يعدّ الوضع الوظيفي الراهن عاملاً مؤثرًا في اتجاهات الشباب نحو الهجرة. فمن بين الفئات الوظيفية المختلفة، يمثّل الشباب الموظفون كعمال الفئة الأكثر رغبة في ترك لبنان (٤٦ بالمئة من العمال المتخصصينَ و ٣٨ بالمئة من غير المتخصصين)، يليهم ٣٠-٣٢ بالمئة من موظفي الخدمات والقطاع الطبي المعاون والخدمات الاجتماعية، في حين لا يرغب سوى ١٠ بالمئة من العاملين لدى الجهات العسكرية، ممن شاركوا في المسح، في ترك لبنان[٥١]. وبطبيعة الحال فإنّ الملتحقين بوظائف غير ثابتة أو رسمية (المفتقرين إلى وضع وظيفي دائم) أو العاطلين، ينزعون من غيرهم إلى الهجرة. في المقابل، يلاحظ أن الشباب المنتسب للقطاع العام أقل ميلاً لترك البلد؛ حيث لا يرغب ٤٨ بالمئة من عينة المسح من الشباب الموظف في القطاع العام بمغادرة لبنان سواء مؤقتًا أو بشكل دائم، ما يؤكد أن التوظيف في القطاع العام والراتب الذي يقدمه يوفران ضمانة للشباب لتحقيق الأمن والاستقرار المنشودين.

على صعيد آخر، يلعب المقابل المادي دورًا مهما في رغبة الشباب في الهجرة. فمن بين الذين يتقاضون ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية (أقل من ٣٣٤ دولار أمريكي) يرغب ٤٠ بالمئة من العينة المسحية في الرحيل. كما يبين المسح أن ارتفاع الرواتب يقلل الرغبة في ترك لبنان. إذ إن ٤٧ بالمئة تقريبًا من غير الراضين عن أوضاعهم المالية على استعداد للسفر للخارج بحثًا عن وظائف ذات مقابل أعلى، مقابل ٢٥ بالمئة فقط من الراضين عن رواتبهم (من منطلق كفاية المقابل المادي ومناسبته) يرغبون في البحث عن خيارات أخرى بالخارج[٥٢].

الخاتمة: استثمار إمكانات الشباب اللبناني المهدورة

يشهد لبنان في الوقت الراهن أعلى نسبة من مواطنيه الشباب في تاريخه، يمكن الانطلاق منها كقاعدة نمو اقتصادي جديد للبلد. غير أنها هبة ديمغرافية ما تلبث أن تزول. ومن ثم، فحتى يتسنى جني ثمارها، يجب إدراك التحديات المتنوعة التي تحول دون اندماج الشباب والشابات الكامل في المجتمع. ففي ظل الحياة في بيئة سياسية وأمنية مناوئة، يعاني الشباب اللبناني من الإقصاء من العملية السياسية القائمة، ما يجعل العديدين منهم يتجهون صوب جماعات وسياسات دينية متطرفة. علاوة على ذلك، فإن جودة التعليم- على وضعها المتردي- شديدة التكلفة، والعائدات من الاستثمار في التعليم متدنية في ضوء فرص العمل المحلية المتاحة. لذلك نزع الشباب اللبناني الماهر إلى الهجرة بشكل غير مسبوق، مع تدفق أموال النفط في المنطقة.

ولقد ترتب على هذه الحقائق أثر شديد على طريقة تكوّن الأسرة اللبنانية؛ يتجلى في تأخر سن الزواج، والتراجع الحاد في الخصوبة، ما يهدد بزوال هذه الفرصة السانحة بسرعة أعلى من المتوقع. ومن ثم، فما لم يتم اتخاذ التدابير الجادة التي تكفل وضع الشباب في جوهر النقاش حول التنمية في لبنان، فلربما يواجه البلد حالة من "تجريف" رأس ماله البشري الأساسي في غضون العقد المقبل. وفيما يلي عرض لبعض التوصيات الرامية إلى تحسين حياة الشباب في لبنان فيما يتعلق بأربعة أبعاد محورية: الإدماج السياسي، والتعليم، والتشغيل، والهجرة.

الإدماج السياسي

على الرغم ممّا يعانيه الشباب اللبناني من إقصاء سياسي، يلحظ المراقب حماسة العديد من رجال ونساء لبنان للأحزاب المحلية أو زعمائها. فنظام التمثيل السياسي اللبناني مرسوم بطريقة تجعل أشكال المشاركة المدنية كافة في خدمة النخبة السياسية للبلد؛ التي هي خليط من وجهاء تقليديين وزعماء دينيين أسّسوا شبكات محسوبية خاضعة لهم[٥٣]. يدعم العديد من الشباب اللبناني زعماء طوائفهم أو مناطقهم، غير أنهم نادرًا ما يكون لهم رأي في أداء أحزاب هؤلاء الزعماء. ولتغيير ذلك،لا بدّ من البدء بتقليل الحد الأدنى لسن التصويت من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة. كذلك يجب تدريس مقررات عن المشاركة المدنية في المدارس والجامعات، مع التركيز على توصيل رسالة مفادها تمكين جيل الشباب، وليس اعتماد الفرد على طائفته أو جماعته المحلية.

التعليم

تركز خطة لبنان للعمل الاجتماعي لعام ٢٠٠٧ على الأطفال، والنساء، والشيوخ، والمعاقين باعتبارهم الجماعات المعنية بالإفادة من الإصلاحات الرامية إلى الحد من الفقر، وتحسين المؤشرات الاجتماعية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٥٤]، في حين تتجاهل الشباب كلية. ووفقًا لهذه الخطة، تم توجيه ٧٥ مليون دولار لتحسين ظروف السكان الأكثر عوزًا في المجتمع. يمتد جانب من تلك المعونة إلى نظام التعليم؛ إذ تهدف الخطة إلى تقليص معدلات التسرب المدرسي، وتقديم وجبات مدرسية، وكتب وصحف، ووسائل نقل لتيسير الحضور إلى المدرسة. ويمكن النظر إلى هذه المساعدات على أنها خطوة إلى الأمام في سياق تقليص إقصاء شباب المستقبل؛ من واقع ضمان زيادة فرص الحصول على التعليم، وإتاحة الفرصة كذلك للأفراد المهمشين لإحراز مستويات تعليم تكافئ ما يحصل عليه نظراؤهم الأعلى ثراءً، ما يكفل لهم مزيدًا من الفرص، بما فيها الأجور الأعلى المرتبطة بارتفاع مستوى التعليم.

وعلى النهج ذاته، تعتزم الخطة ترشيد استخدام نفقات الدولة على التعليم (التي تبلغ حاليا ٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) بغية تحسين مؤشرات التعليم. وجدير بالذكر أن الخطة تستهدف تقليص معدلات التسرب من المدارس العامة (٢٢ بالمئة في الوقت الراهن)، ومعدلات الرسوب (٤٨ بالمئة حاليا)، كما تتضمن خطوطًا عريضة لأفكار متعلقة بإعادة تقويم توزيع المدارس العامة في لبنان، بغية تقليل هدر الموارد إلى الحد الأدنى.

من ناحية أخرى، تنوي خطة العمل الاجتماعي إيجاد شبكة أمان للفقراء، وشديدي الفقر في لبنان بهدف "تقليل التفاوتات بين المناطق المختلفة؛

من خلال العمل على توفير البنية التحتية الأساسية، وتوفير وظائف، وتقليص معدلات البطالة، والحد من هجرة سكان الريف الداخلية إلى المدينة". ويمكن من اللغة المستخدمة في هذه الوثيقة، استخلاص أن النظرة حيال الشباب تقتصر على كونهم شريحة من السكان لا تحتاج إلى أي اهتمام خاص بهم.

وقد يكون لتعديل نظام التعليم صداه في المجتمع بأسره. ومن أهم التغيرات اللازم تنفيذها في هذا الصدد ضرورة أن يتاح للجميع تعليم جيد. إذ تذكر خطة العمل الاجتماعي لعام ٢٠٠٧ اعتراف الحكومة بأن توزيع المدارس لا يستند إلى أساس الحاجات الديمغرافية. معنى ذلك، إمكانية إعادة توزيع الموارد المهدورة، من أجل تحسين المدارس التي ترتفع بها معدلات التسرب والرسوب. حيث يمكن توظيف هذه الأموال المستردة في تقديم مزيد من العون لأطفال الأسر القابعة في فقر مدقع بغية الذهاب إلى المدرسة، أو حتى رفع المصاريف الدراسية كافة عن عاتق تلك الأسر.

كما يمكن تقليص التسرب والرسوب بجعل التعليم أكثر جاذبية للطلاب. غير أن هذا قد يتطلب تقويمًا جوهريا للمناهج القائمة، واعتماد طرق تدريس أكثر تفاعلية، مع تعظيم الإفادة من الوسائل التكنولوجية في الفصول المدرسية.

أما بالنسبة للمراحل الأعلى من التعليم، فيجب بذل المزيد من الجهود لتشجيع وتيسير التحاق طلاب المناطق الأشد فقرًا. ولا بد من زيادة المنح الدراسية التي تستهدف الجماعات المحرومة، وكذلك توفير قروض "تكفلها الدولة" للطلاب، بغية زيادة فرص الطلاب محدودي الدخل في الحصول على التعليم العالي.

علاوة على ما سبق، يجب العمل على إزالة التعارض القائم بين بنية برامج التعليم العالي والحاجات الفعلية في سوق العمل. وتوجد حاجة حقيقية لإجراء دراسات عن السوق لا تغفل رؤية الموظفين الحاليين؛ بغية تقديم برامج تعليمية تلبي حاجات سوق العمل. إن من شأن تلك الممارسات أن تفضي إلى برامج تعليم فني ومهني جديدة في المرحلتين الثانوية والجامعية.

التشغيل

ينبغي أن يسفر إصلاح نظام التعليم عن جعل الشباب أكثر قبولاً لدى أصحاب العمل. علاوة على هذا، تتبقى قضيتان مهمتان؛ أولاهما تتعلق بطريقة حصول الشباب على وظيفتهم الأولى، وتختص الثانية بوضع الشباب الذي يبقى عاطلاً عن العمل.

فبرغم نظام "الواسطة" المتجذر بعمق في الثقافة اللبنانية، لا بدّ من تأسيس مسارات بديلة للشباب الذي قد لا يتمتع بالعلاقات والشبكات الاجتماعية اللازمة للحصول على الوظيفة التي ينشدها حتى لو كان مؤهلاً لها. فمع عدم إغفال تكلفة الاستخدام الخاص للإنترنت، وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر في لبنان، يجب أن تتخطّى هذه الشبكات البديلة شبكة الإنترنت. ومن الخيارات الفعالة في هذا الصدد توفير مراكز توظيف للشباب يمكنهم من خلالها العثور على الوظائف والمشورة المتعلقة بخياراتهم المهنية، والسبل المثلى للعثور على وظائف مناسبة لمهاراتهم الخاصة. ومن الفوائد الأخرى لهذه المراكز إتاحة الفرصة للوقوف الفعلي على معدلات البطالة بين الشباب.

ولا بدّ كذلك من توجيه مزيد من الدعم للشباب الذي يعاني من فترات بطالة طويلة. وألا يتوقف الدعم عند تقديم مساعدات مالية، بل أن يوفّر لهم أيضًا نشاطات تضمن عدم شعورهم بالعزلة أو الإحباط إزاء عجزهم عن الحصول على وظيفة. من ناحية أخرى يجب تيسير الرهن العقاري وقروض الإسكان حتى يتمكنوا من الحصول على مسكن لائق في حدود دخلهم.

ويتطلب دعم تشغيل الشباب اللبناني سياسات عامة فاعلة تعمل على تيسير عمل القطاع الخاص. فلا تزال تكلفة تأسيس الأعمال في لبنان عالية، حتى إن تم إسقاط بعض التكاليف غير المباشرة القائمة في ظل ارتفاع عامل المخاطرة السياسية في البلد. حيث يمكن تقليص التكاليف المرتفعة الخاصة بوسائل الاتصال الرقمية، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية عبر تعزيز المنافسة في هذا القطاع. ويمكن أيضًا إجراء تخفيضات ضريبية للشركات ذات العمالة الكثيفة من الشباب، أو للشركات التي توفر فرصًا تدريبية أو وظائف بدوام جزئي للطلاب، بغية تشجيع الشباب المبتدئ والمقبل على عمل مشروعات خاصة. ولا تزال البنية التحتية العامة في لبنان شديدة السوء، مع استمرار انقطاع الكهرباء والماء، ما يؤثر على عمل العديد من الشركات. وللتقدم خطوة في تلك التعامل مع تلك المعضلة، يمكن عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص في مشروعات الأشغال العامة، تستند على توظيف الشباب اللبناني، وفي الوقت ذاته تسهم في تحسين خدمات البنية التحتية.

الهجرة

تتمثل الخطوة الأولى في التصدي لهذه القضية اللبنانية المعقدة في بذل الجهد الحقيقي لجمع مزيد من المعلومات حول هذه الظاهرة. فللأسف لا تتوفر في بلد مصدّر للعمالة مثل لبنان معلومات رسمية دقيقة عن معدلات الهجرة وأنماطها. لذلك، فلا بدّ من تشكيل لجنة تشتمل على أطراف حكومية وخاصة، أو فريق بحثي تكون مهمته إنتاج معلومات تحليلية محدثة عن الهجرة، لاسيما بين الشباب.

أما الخطوة الثانية، فهي التعامل مع العوامل الطاردة التي تدفع اللبنانيين– وبخاصة الشباب– إلى الهجرة. يحتاج هذا الأمر ثلاثة عناصر رئيسة؛ أولاً، تقديم برنامج اقتصادي يهدف إلى تقليص نفقات المعيشة، لا سيما تكاليف السكن، من خلال توفير قروض سكن ميسرة للشباب الخريجين. ثانيًا، هناك حاجة لزيادة الاستثمار في وظائف القطاع العام الماهرة، لأنه لا يمكن للبلد أن يواصل اعتماده على القطاع الخاص في توفير فرص العمل، في ظل هذه البيئة السياسية المناوئة. بيد أن ذلك لا يعني لجوء الحكومة إلى التوظيف في القطاع العام في جميع الجهات؛ لأن من شأن تلك الخطوة أن تضخم فاتورة الأجور الحكومية المثقلة أصلاً بالديون؛ بل يعني أن هناك حاجة للحفاظ على العمال اللبنانيين المهرة، وفي الوقت ذاته، تجديد الخدمات العامة، وهما هدفان يمكن تحقيقهما إذا توفّر مزيد من الفرص الوظيفية ذات المقابل المادي الجيد في الخدمات المدنية. ثالثًا، لا بدّ أن تبادر مؤسسات التعليم العالي إلى تدريس مزيد من المهارات التي تمكن من توفير وظائف محلية، وتجعل من الهجرة خيارًا وليس غاية لقوة العمل الشابة في لبنان.

هوامش

1. Bilal al-Naaim, deputy head of Hezbollah's executive bureau, quoted by Integrated Regional Information Networks, "In-Depth: Youth in Crisis: Coming of Age in the 21st Century. Lebanon: Born in the Line of Fire, Shia Youth Politicised Early" (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, August 27, 2008); see www.irinnews.org/InDepthMain.aspx?InDepthId=28&ReportId=70011 &Country=Yes.

2. On March 19, 2009, the Lebanese Parliament voted to lower the voting age from 21 years to 18 years. The new voting age will apply to the 2010 municipal elections and the 2013 parliamentary elections.

3. Monia Martini, "The Voice of Youth in Post-war Lebanon: Making Peace Building Sustainable," *Tesionline*, June 20, 2008 (www.tesionline.com/intl/indepth.jsp?id= 2400).

4. World Bank, "Lebanon Economic and Social Impact Assessment" (Washington: 2007); see http://intresources.worldbank.org/INTLEBANON/Resources/ESIA-Report-Final-Draft-012007.pdf.

5. Ibid.

6. Office of Conflict Management and Mitigation, *Youth and Conflict: A Toolkit for Intervention* (United States Agency for International Development, 2005), see www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/conflict/publications/docs/CMM_ Youth_and_Conflict_Toolkit_April_2005.pdf.

7. United Nations Development Program (UNDP), Bureau for Crisis Prevention and Recovery, *Youth and Violent Conflict: Society and Development and Conflict in Crisis* (New York: 2006); see www.undp.org/cpr/whats_new/UNDP_Youth_PN.pdf).

8. UNDP, Regional Bureau for Arab States, *Arab Human Development Report 2005: Towards the Rise of Women in the Arab World* (New York: 2006); see www.pogar.org/ publications/other/ahdr/ahdr2005e.pdf.

9. Choghig Kasparian, *L'Entrée des Jeunes Libanais dans la Vie Active et l'Emigration: Enquête Realisée par l'Université Saint-Joseph de Beyrouth*, vol. III (Beirut: Press de l'Université Saint-Joseph, 2003).

10. UNDP and Ministry of Social Affairs, *Mapping of Living Conditions* (Beirut: 1998); see www.undp.org.lb/programme/pro-poor/poverty/povertyinlebanon/ molc/main.html); UNDP and the Central Administration for Statistics, *Living Conditions of Households—The National Survey of Households' Living Conditions* (2004); see www.cas.gov.lb/Studies_en.asp.

11. In Lebanon, primary education is for ages 6 to 12, intermediate for ages 12 to 15, secondary for 15 to 18, and university is taken here for individuals between 18 and 29.

12. Data from the 2004/2005 Multi Purpose Survey (MPS) of household expenditures administered by the Central Administration for Statistics, Beirut.

13. Kasparian, *L'Entrée des Jeunes Libanais dans la Vie Active et l'Emigration.*

14. Ibid.

15. Ina V. S. Mullis and others, *TIMSS 2007 International Mathematics Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008); Michael O. Martin and others, *TIMSS 2007 International Science Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008).

16. UNDP and Ministry of Social Affairs, *Mapping of Living Conditions.*

17. Kamal Abouchedid and Ramzi Naim Nasser, "Job-seeking Behaviour and Job Outcomes among Lebanese University Graduates in Private and Public Universities," *International Journal for Educational and Vocational Guidance* 6, no. 3 (2006): 167–80.

18. Author's computations based on data from the Lebanese Ministry of Finance.

19. World Bank, "Economic and Social Impact Assessment From Recovery to Sustainable Growth" (Washington: 2007).

20. UNDP and the Central Administration for Statistics, *Living Conditions of Households.*

21. Ibid.

22. UNDP and Ministry of Social Affairs, *Mapping of Living Conditions*; UNDP and the Central Administration for Statistics, *Living Conditions of Households.*

23. UNDP and the Central Administration for Statistics, *Living Conditions of Households.*

24. Kasparian, *L'Entrée des Jeunes Libanais dans la Vie Active et l'Emigration.* The Saint Joseph survey is the only recent survey containing detailed information on the school-to-work transition for Lebanese youth.

25. Ibid.

26. Abouchedid and Nasser, "Job-seeking Behaviour and Job Outcomes among Lebanese University Graduates in Private and Public Universities."

27. Kasparian, *L'Entrée des Jeunes Libanais dans la Vie Active et l'Emigration.*

28. Ibid.

29. Ibid.

30. Ibid.

31. World Bank, "Lebanon Public Expenditure Reform Priorities for Fiscal Adjustment, Growth and Poverty Alleviation" (Washington: 2005).

32. Ibid.

33. Calculating the costs of youth exclusion is based on the following assumptions: youth (aged 15 to 29) earn on average 80 percent of average national wages, females earn on average 25 percent less than males, and the youth unemployment rate is equivalent to adult unemployment (as zero unemployment among youth is unrealistic).

34. Jad Chaaban, "The Costs of Youth Exclusion in the Middle East," Middle East Youth Initiative Working Paper 7 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2008).

35. Kasparian, *L'Entrée des Jeunes Libanais dans la Vie Active et l'Emigration.*

36. Hoda Rashad, Magued Osman, and Farzaneh Roudi-Fahimi, "Marriage in the Arab World," policy brief (Washington: Population Reference Bureau, December 2005) (www.prb.org).

37. Prem C. Saxena, Andrzej Kulczycki, and Rozzet Jurdi, "Nuptiality Transition and Marriage Squeeze in Lebanon: Consequences of Sixteen Years of Civil War," *Journal of Comparative Family Studies* (special issue on Turbulence in the Middle East) 35, no. 2 (2004): 241–59. The civil war lasted from 1975 to 1990.

38. Ironically, Lebanese law recognizes civil marriages performed outside the country. As a result, many Lebanese couples of different religions marry in civil court in neighboring Cyprus or Greece. In the event of a dispute or divorce, the Lebanese courts must apply the law of the country in which the marriage took place.

39. Myriam Khlat and Adele Khudr, "Religious Endogamy and Consanguinity in Marriage Patterns in Beirut, Lebanon," *Social Biology* 33, no. 1–2 (1986): 138–45.

40. Mona Chemali Khalaf, "Women's International Labor Migration in the Arab World: Historical and Socio-Economic Perspectives," paper presented at the Consultative Meeting on "Migration and Mobility and How This Movement Affects Women," United Nations Division for the Advancement of Women, Malmö, December 2–4, 2003; see www.un.org/womenwatch/daw/meetings/consult/CM-Dec03-EP5.pdf.

41. UNDP, Regional Bureau for Arab States, *The Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society* (New York: 2003); see www.pogar.org/publications/other/ahdr/ahdr2003e.pdf.

42. Ibid.

43. UNDP and the Central Administration for Statistics, *Living Conditions of Households*; Choghig Kasparian, *Liban: la dimension demographique et economique des migrations*, Mediterranean Migration Report 2006–2007 (San Domenico di Fiesole, Italy: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Euro-Mediterranean Consortium for Applied Research on International Migration, 2007).

44. Kasparian, *Liban: la dimension demographique et economique des migrations.*

45. Kasparian, *L'Entrée des Jeunes Libanais dans la Vie Active et l'Emigration.*

46. Ibid.

47. Ibid.

48. Richard H. Adams, "Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa," paper prepared for the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut, May 15–17, 2006 (www.un.org/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P01_Adams.pdf).

49. Kasparian, *Liban: la dimension demographique et economique des migrations.*

50. Kasparian, *L'Entrée des Jeunes Libanais dans la Vie Active et l'Emigration.*

51. Ibid.

52. Ibid.

53. Kamal Dib, *Warlords and Merchants: The Lebanese Business and Political Establishment* (Reading, U.K.: Ithaca Press, 2004).

54. Ministry of Economics and Trade, "Social Action Plan Toward Strengthening Social Safety Nets and Access to Basic Social Services" (Beirut: January 2007); see www.economy.gov.lb/MOET/English/Navigation/News/SocialActionPlan2007.htm.

الفصل السادس

الانفصال بين التعليم، والنمو الوظيفي، والتشغيل في الأردن

طاهر كنعان ومي حنانيا

تتشكل تطلعات الشباب الأردني- ربما أكثر من أي شريحة عمرية أخرى- في ضوء التفاعل بين تعرض الأردن إلى الهزات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة، وفاعلية الدولة في التكيف مع تلك التغيرات الضخمة. فالوضع الاقتصادي في الأردن يتسم بالتقلب السريع الذي يعززه الاعتماد على تحويلات العاملين في الخارج وعلى المعونات الأجنبية. هذا بالإضافة إلى أن الأحداث الخارجية، مثل حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، والانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠، وتداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١، والغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ ثم احتلالها، أسفرت بمجملها عن تغيرات جوهرية طالت النظام الاقتصادي والتركيبة الديمغرافية في المملكة الأردنية الهاشمية.

ومع أن الأردن أحرز في السنوات الأخيرة بعض النجاح في فعّالية إدارة الهزات الخارجية، وأوجد بيئة داعمة للتنمية المستدامة نتيجة الإصلاحات التي أجراها، فإن هذا التحسن الذي طرأ على الظروف الاقتصادية لم يوجه بعد لصالح الشباب الأردني ومنفعته. بل إن ما حدث من نمو في الفترة الأخيرة ربما أدى في حقيقة الأمر إلى تعميق الهوة بين انتقالات التعليم والتشغيل.

إذ تمخض عن إصلاح التعليم تحسن في معدلات وجودة الالتحاق بالمدارس، غير أن سوق العمل تحرك نحو الوظائف منخفضة المهارة التي لا يُقبل عليها الشباب الأردني، وبات لزامًا على الأردن الشروع في تحسين نظامه التعليمي. ويتمثّل التحدي الرئيس الذي يواجه الأردن في قدرة نظامه الاقتصادي على الانفصال التام عن طابعه الريعي، ومن ثم تنويع وتعميق خدماته الحديثة وقاعدته التصنيعية بما ينسحب إلى إيجاد سوق عمل قادر على الإفادة من مواهب قوة العمل ذات مستويات التعليم الأعلى.

التنشئة في ظل دولة ريعية متقلبة

يواجه الأردن على مدار العقود الثلاثة الماضية تحديًا أساسيًا متمثلاً في اعتماده على محركات النمو الخارجية. ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية والاستقلال عن بريطانيا، كانت المعونات الأجنبية هي قاطرة الأداء الاقتصادي الرئيسة. وبرزن في العقدين الماضيين تحويلات العمال الأردنيين، العاملين في الدول العربية النفطية خصوصًا، كمصدر للحفاظ على مستويات المعيشة، ما مكن الاقتصاد من تحقيق معدلات مرتفعة من تكوين رأس المال برغم وصول معدلات الادخار المحلي إلى الحد الأدنى.

وكان الناتج المحلي الإجمالي في الأردن شديد التقلب على مدار العقود الثلاثة المنصرمة، يعلو ويهبط مع ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها، بالإضافة إلى الآثار الجانبية الناجمة عن النزاعات الإقليمية، وسوء الإدارة الاقتصادية (الشكل ٦-١). حيث شهد الأردن في جل عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات

معدلات نمو مرتفعة وزيادات متتابعة في الإنفاق الحكومي، تزامنت مع الانتعاشة النفطية الأولى. غير أنه عانى في الفترة ذاتها من تبعات ما يعرف باسم "المرض الهولندي- Dutch Disease"، وما أفضى إليه تغير أسعار الصرف من تقلص قدرة الأردن التنافسية على التصدير وتعزيز الاستثمار في السلع غير القابلة للتداول (التشييد والبناء، والخدمات). كما أسفر تراجع المساعدات الرسمية المقدمة من الدول النفطية الغنية فيما بين ١٩٨٣-١٩٨٩ عن ضعف التنمية وزيادة الدين العام، والتي بلغت ذروتها في أزمة العام ١٩٨٩ الاقتصادية، عندما فقد سعر صرف الدينار نحو ٥٠ بالمئة من قيمته. في الوقت ذاته، لم تكبح السياسات الحكومية جماح الإنفاق المفرط، واختارت الاستمرار في العمل كالمعتاد.

وبدأ الاقتصاد الأردني في التعافي في عقد التسعينيات، مدعومًا باستهلاك الأردنيين العائدين من الكويت بعد حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١. ثم جاءت أحداث مطلع القرن- كالحرب العراقية- حيث أصبح الأردن طريقًا لإمداد العراق المحاصر وملجأ للاجئين العراقيين بما يحملوه من مدخرات هائلة تدفع إلى استئناف النمو.

وفي غضون فترة الأداء الاقتصادي المتقلب تلك، ارتفع عدد سكان الأردن من ٢ مليون نسمة في ١٩٧٦ إلى ٥,٧ مليون نسمة في ٢٠٠٧، محققًا نسبة نمو سنوية تتخطى ٣,٥ بالمئة في المتوسط خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٩٥)، مشيرةً بذلك إلى نمو طبيعي ملحوظ عائد إلى زيادة معدلات الخصوبة وتحسن الصحة. كما شهدت تلك الفترة تدفق المهاجرين القادمين في معظمهم من الأراضي الفلسطينية والعراق، بالإضافة إلى العمالة

الأردنية العائدة أثناء حرب الخليج الأولى. ثم بدأ تباطؤ النمو السكاني منذ ١٩٩٦ إلى أن وصل معدل نمو سنوي يبلغ ٢,٧ بالمئة في المتوسط. وعلاوة على الأداء الاقتصادي المتقلب، ترتب على الاتجاهات الديمغرافية الأردنية ضغوط كبيرة على قدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية البشرية.

(الشكل ٦-١)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن لكل فرد، ١٩٧٧-٢٠٠٧
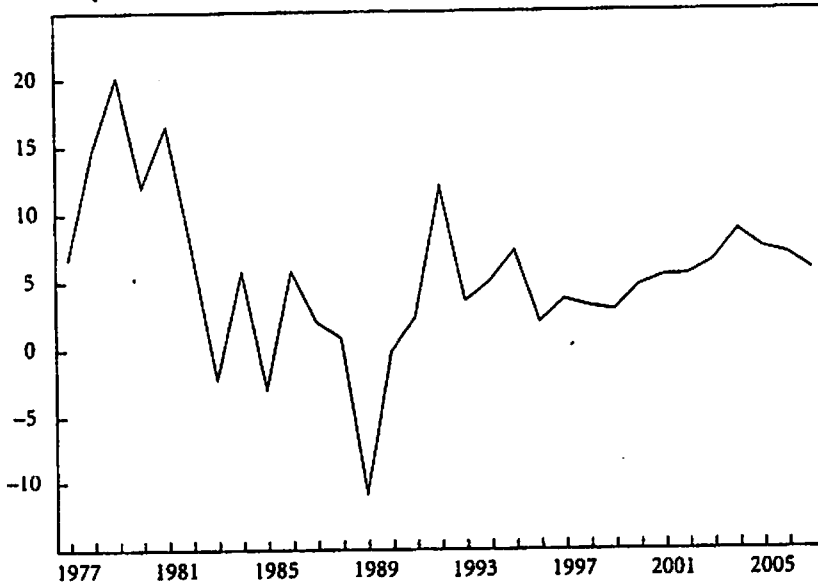
المصدر: الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية وبعض الموضوعات المتنوعة المستقاة من البنك المركزي الأردني والنشرة الإحصائية الشهرية.

وطرأ على أداء الأردن الاقتصادي تحسن في الفترة الأخيرة، اتضح من خلال مرونته الواضحة في مواجهة الهزات الخارجية، كتوقف الحصول

على النفط المجاني من العراق. كما اتسع النشاط الاقتصادي ولم يعد مقتصرًا على صادرات النسيج الكبيرة من المناطق الصناعية المؤهلة، أو إعادة التصدير إلى العراق. بل أسهمت القيمة المضافة إلى التصنيع في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤)- باستثناء عام الركود ٢٠٠٣- بنسبة تتجاوز ٣٥ بالمئة من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وشارك قطاع النقل والاتصالات بزيادة أخرى تقدر بنسبة ٢٠ بالمئة، وساهمت قطاعات الخدمات المالية والبيع بالتجزئة والتشييد والبناء بحوالي ١٠ بالمئة لكل منها.

وبرغم ذلك، لا يزال الاقتصاد الأردني يزخر بالعديد من سمات الاقتصاد الريعي، إذ يتأتى جانب كبير من الإيرادات العامة من الموارد الطبيعية (كالفوسفات والبوتاس)، ومن المعونات المالية الخارجية، وكذلك من اعتماد دخل الأسرة الخاص اعتمادًا واضحًا على تحويلات أفرادها العاملين بالخارج. إزاء تلك المعطيات، بات الانتقال من الدولة الريعية إلى الاقتصاد التصنيعي المتنوع أكثر إلحاحًا في ضوء تركيبة الأردن الديمغرافية. حيث يمثل شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) الشريحة السكانية الأكبر فيها، مشكلاً ما يزيد على ٢٩ بالمئة من السكان (الشكل ٦-٢). كما يقل عمر ٣٨ بالمئة من السكان عن ١٥ سنة. وكانت أكبر شريحة عمرية (بتقسيم كل شريحة إلى خمس سنوات) في ٢٠٠٧ هي شريحة (١٠-١٤ سنة)[1]. سيصل هذا العدد الضخم إلى سن العمل خلال العقد المقبل، ما سيزيد من فائض العمالة المعروضة. وتشير التقديرات الحكومية إلى ضرورة إيجاد ٥٠ ألف وظيفة سنويا حتى يمكن الحفاظ على معدلات التشغيل الراهنة. ومن ثم، فإذا لم يكتمل الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعًا، ستبقى تلبية الحاجات الشباب الأردني المتغيرة تحديًا حقيقيا، كما ستتفاقم حالة التهميش التي يعانيها الشباب.

(الشكل ٦-٢)

حصة شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) من إجمالي السكان في الأردن، ١٩٥٠-٢٠٢٠
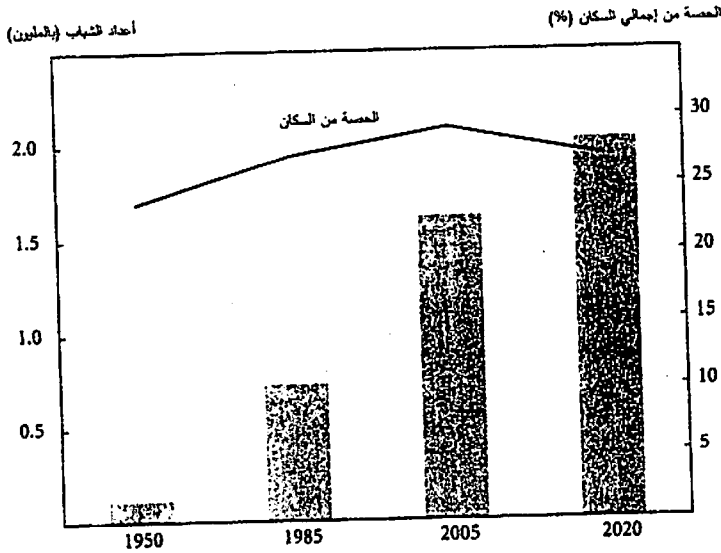
المصدر:

Source: United Nations, "World Urbanization Prospects: The 2005 Revision" (database) (New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2006).

نظام التعليم في الأردن: قاطرة الإصلاح

في ظل فقره بالموارد الطبيعية وافتقاره إلى قاعدة تصنيعية متطورة على نحو جيد، يعتمد الأردن على رأسماله البشري لتحريك عجلة الاقتصاد. لذلك، دأبت الحكومة على تخصيص حصة كبيرة من مواردها للتعليم، كما كان لها السبق في مساعي إصلاحه عبر منطقة الشرق الأوسط.

ومع الشروع في إصلاح التعليم في مستهل عقد التسعينيات، بلغ الإنفاق على التعليم حوالي ٦,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و ٢٠ بالمئة من الميزانية في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥). وتعدّ هذه النسبة أعلى من متوسط إنفاق المنطقة كلها، البالغ ٥,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وواحدة من أعلى معدلات الإنفاق على التعليم فيها، بعد فلسطين وتونس(٢). واستهدفت الإصلاحات الحكومية واسعة النطاق كل قطاعات التعليم الأساسي، والتدريب المهني، والتعليم غير النظامي؛ وركزت على دعم المعلمين، والطلاب، والمديرين، والمؤسسات التعليمية. وكانت هذه المساعي الإصلاحية مدفوعةً بالرغبة في إعادة صياغة نظام التعليم الأردني كي يتناسب مع اقتصاد المعرفة الحديث، وما يتطلبه من تزويد الشباب الأردني بالمهارات التي يحتاجها للمنافسة في الاقتصاد العالمي. كما جرت إصلاحات كبرى موجهة إلى تحسين طرق التدريس والمناهج، وزوّدت معظم المدارس العامة بحواسيب واتصال بالإنترنت، ما جعلها واحدة من أوائل دول الشرق الأوسط التي تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أصول التدريس.

وتوجد مبادرتان رئيستان تجسدان الروح الإصلاحية التي شملت التعليم في الأردن، هما مشروع إصلاح التعليم من أجل اقتصاد قائم على المعرفة، ومشروع "المدارس الاستكشافية المحوسبة" التجريبي. إذ تشتمل أهداف المشروع الأول على إصلاح المناهج، وتدريب المعلمين، وتقديم وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المدارس. وفيما يتعلق بالمشروع الثاني، تم انتقاء ١٠٠ مدرسة استكشافية وتزويدها بالإمكانيات الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما تزويد المعلمين بالتنمية

المهنية اللازمة. ومع تدشين المشروع، جرى تطوير ست حقائب مناهج إلكترونية (الرياضيات، العلوم، اللغة العربية، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية، والمواطنة)، ونشرها على المدارس الاستكشافية ليستفيد منها ٨٠ ألف طالب و٣٥٠٠ معلم. وعند انتهاء المشروع التجريبي، سيتم تدريس المناهج الإلكترونية في كل مدارس المملكة البالغة ٣٣٠٠ مدرسة.

كما بادر الأردن- فضلاً عن تطوير مناهج المواد الدراسية الأساسية- إلى تقديم مادة دراسية جديدة (إدارة المعلومات)، تهدف إلى إعداد طلاب المرحلة الثانوية للعمل في التجارة الإلكترونية وإدارة المعلومات، والمحاسبة القائمة على الكمبيوتر. يركز هذا المبحث الجديد على المهارات الدراسية الأساسية، وعلى المهارات الانتقالية اللازمة للنجاح في القطاع الخاص، والتي تتضمن التواصل، والعمل الجماعي، والمهارات التحليلية، ومهارات حل المسائل.

نحو مزيد من المساواة والارتقاء بالجودة

دفع افتقار الأردن إلى الموارد الطبيعية، وما تبعه من اعتماده على رأس المال البشري للحفاظ على قدرته التنافسية، بقيادته إلى الاهتمام البالغ بالخدمات التعليمية والضغط من أجل تنفيذ استراتيجيات جادة ترمي إلى التوسع في الحصول على التعليم وتحسين جودته.

(الشكل ٦-٣)

معدلات الالتحاق الصافية بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية من التعليم، ١٩٧٠-٢٠٠٥
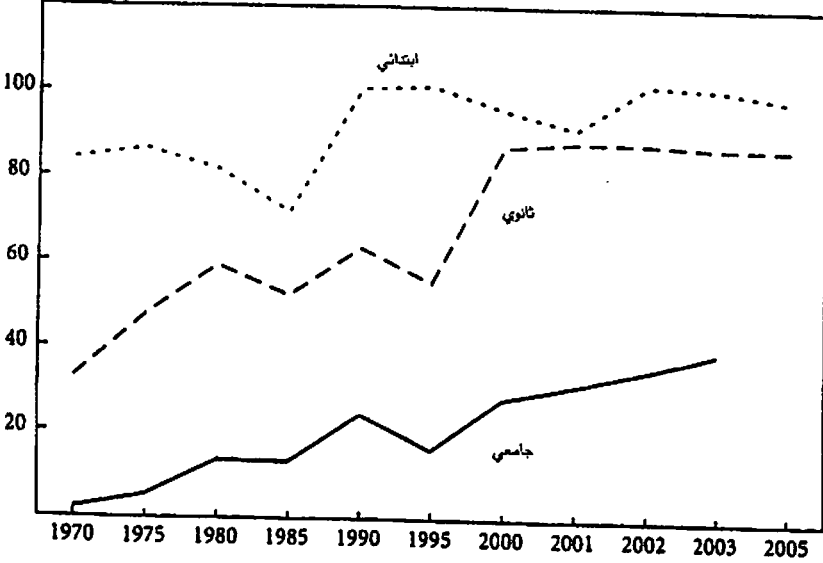
المصدر:

Source: World Bank EdStates Database

ونتيجة لذلك، شهدت المملكة توسعات ضخمة في قاعدتها التعليمية، وشهدت معدلات الالتحاق بالمدارس تحسنًا ملحوظًا للذكور والإناث عبر مختلف الشرائح الاجتماعية- الاقتصادية. كما اختفت التفاوتات على أساس النوع الاجتماعي والفوارق بين الريف والمدينة في التعليم، وازدادت معدلات التعليم بين شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) إلى ٩٨,٩ بالمئة في

٢٠٠٧[٣]. تبلغ معدلات الالتحاق الصافي في الوقت الراهن ٩٠ بالمئة في التعليم الابتدائي، و٨٠ بالمئة في الثانوي، و٤٠ بالمئة في التعليم العالي (الشكل ٦-٣). بالإضافة إلى ذلك، يستكمل ٩٨ بالمئة من الأطفال (٩٨,٢ بالمئة بنين، ٩٨,٧ بالمئة بنات) المرحلة الابتدائية، ويواصل ٨٧,٢ بالمئة من الطلاب (٨٦,٧ بالمئة ذكور، ٨٨,٢ بالمئة فتيات) دراسة المرحلة الثانوية. كما تعد المملكة من أقل دول المنطقة في معدلات الرسوب (١ بالمئة في المرحلتين الابتدائية والثانوية)[٤].

. والأردن في اتخاذ خطوات واسعة في تحسين جودة التعليم. ففي اختبارات الاتجاهات العالمية لدراسة الرياضيات والعلوم ٢٠٠٧، حقق الأردن أعلى الدرجات بين الدول المشاركة من الشرق الأوسط في اختبار العلوم والمرتبة الثانية في اختبار الرياضيات لطلاب الصف الثامن[٥] (باستثناء إسرائيل التي تفوقت على الأردن في اختبار الرياضيات فقط). وجاء متوسط درجات طلاب الصف الثامن الأردنيين في اختبار الرياضيات ٤٢٧ درجة، وكان متوسط درجات الفتيات المشاركات أعلى بمقدار عشرين نقطة عن الذكور. كما كان تفوق أداء الإناث أكثر وضوحًا في اختبار الرياضيات في العام ٢٠٠٣، حيث جاء متوسط الطالبات الأردنيات أعلى بمقدار سبع وعشرين نقطة في المتوسط من الذكور الأردنيين. ومن بين الدول الست والأربعين، وكيانات "المقارنة المعيارية" الأربعة، التي شاركت، حظيت البحرين وحدها بفارق بين الإناث والذكور لهذا العام (٣٠ نقطة لصالح الإناث)، (علمًا بأن كل الدول المشاركة كانت درجات الفتيات فيها أعلى من الذكور في المتوسط بفارق نقطة واحدة في ٢٠٠٣ وخمس نقاط في ٢٠٠٧).

وبالنسبة لاختبار العلوم، كان مستوى الأداء الأردني هو الأعلى بين دول المنطقة بمتوسط ٤٨٢ درجة، وهو أعلى من متوسط درجات ١٩٩٩ التي بلغت ٤٥٠ درجة، و٢٠٠٣ التي بلغت ٤٧٥ درجة في المتوسط. كما حقق ٢٦ بالمئة من طلاب الصف الثامن الدرجة المعيارية الدولية العليا في العلوم، البالغة ٥٥٠ درجة، بزيادة عن نسبة ٢١ بالمئة التي حققوها في ٢٠٠٣. من ناحية أخرى، أحرز ٥ بالمئة من الطلاب درجة ٦٢٥ المعيارية الدولية المتقدمة، بزيادة ٢ بالمئة عن اختبار ٢٠٠٣. وبمقارنة الدرجات يتضح أن هذه المعدلات تضع المملكة على قدم المساواة مع اسكوتلاندا، وفي مرتبة متقدمة على كل من إيطاليا، وتركيا، وأوكرانيا.

وتعد هذه النتائج شاهدًا على النجاح النسبي الذي حققته المملكة في التوسع في كل مراحل التعليم. غير أن تلك الإنجازات لا تزال كمية وليست نوعية، لا سيما ما يتعلق بالتعليم العالي. فعلى الرغم من أن جودة التعليم في الأردن مقبولة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، كما يتضح من متوسطات الدرجات السابقة في بعض الاختبارات الدولية، لا تزال هناك جوانب عديدة تحتاج إلى تحسينات.

التحديات التعليمية المتوقعة

لعل من أهم التحديات التي يواجهها نظام التعليم الأردني هو تخريج عاملين قادرين على أداء مهامهم الوظيفية، من خلال تزويدهم بحزمة من المهارات والكفايات السليمة والمرنة بما يكفي للقضاء على التعارض المفترض بين الفرص الوظيفية الناتجة عن النمو الاقتصادي وقدرات قوة العمل

الأردنية. لكن لا تزال هناك بعض التحسينات اللازم إجراؤها على جودة التعليم قبل أن يستطيع تلبية المعايير الدولية المثلى الموضوعة من قبل دول مثل كوريا وماليزيا. إذ لا بدّ للأردن أن يستمر في تعميق الإصلاحات القائمة حتى لا يبقى التعليم موجهًا فقط لخدمة القطاع العام، بل للتكيف بشكل كامل مع اقتصاد القطاع الخاص في الأردن. ولإنجاز هذا الانتقال لا يجب أن يقتصر الإصلاح على النهج الهندسي الذي ينظر إلى تطوير التعليم كمسألة فنية يمكن التعاطي معها عبر توفير مزيد من المدارس والمعلمين والكتب الدراسية[٦]. بل لا بدّ أن تتصدى الإصلاحات المستقبلية كذلك للحوافز الضمنية المقدّمة إلى المعلمين والطلاب،والتي تدفع نحو مزيد من جودة التدريس والتعلم[٧]. ونعرض فيما يلي أهم تلك الإصلاحات.

أولاً: لعلاج مشكلة تدني الجودة يجب تطوير نظام مساءلة يراقب أداء المعلمين والمدارس ويربط الأداء بالمكافأة (المالية أو غيرها من المكافآت). كما يجب تخصيص تمويل إضافي لتحسين مؤهلات المعلّمين العلمية، ورواتبهم، ووضعهم الاجتماعي.

ثانيًا: يجب على نظام التعليم أن يكون أكثر مساءلة عن النتائج التي يحققها. وفي هذا الصدد، لا بدّ من تزويد أولياء الأمور والطلاب بآليات تمكّنهم من المطالبة بسياسات تعليمية أفضل، من خلال إنشاء روابط أولياء الأمور على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى، يجب تعظيم مشاركة الجهات المعنية الأساسية في نظام التعليم- بما فيها القطاع الخاص- لتحقيق أفضل عائد من الاستثمار في التعليم. كما أن بمقدور إصلاح بنية نظام التعليم أن يساهم في تعزيز المساءلة العامة. ويمكن تنفيذ مثل هذا الإصلاح بطرائق

شتى، كالتوجه نحو اللامركزية وزيادة تحكم المستويات المحلية في نظام التعليم، وإتاحة المعلومات المتعلقة بتخصيص الموارد والأوضاع التعليمية للرأي العام.

ثالثًا: حيث إن الإصلاحات الأخيرة أولت أغلب اهتمامها لإصلاح المناهج، فيجب أن تركز الإصلاحات المستقبلية على التعلم المستمر خارج الفصول المدرسية وعلى الشباب الأكبر سنا الذين تخطوا سن الدراسة التقليدي. ومن ثم ينبغي زيادة ميزانيات التعليم ومرافقه، بغية التوسع في النشاطات التشاركية واللامنهجية. إذ إن الميزانية التعليمية غير المناسبة، المصحوبة بضعف تأهيل أعضاء هيئة التدريس، تكون حصيلتها عدم توفر النشاطات التشاركية والمرافق اللازمة للتفاعلات الاجتماعية والثقافية، كالأنشطة الرياضية واللاصفية، التي تمكن الطلاب من اكتساب المهارات المهمة كالإبداع والعمل في فريق.

رابعًا، لا بدّ من إعادة تقويم مسارات التعليم في المرحلة الثانوية، وارتباطها بالتعليم الجامعي، بغية مواجهة الوصمة الاجتماعية الملازمة للتعليم المهني. فالمرحلة الثانوية في الوقت الراهن تتألف من المناهج الأساسية المألوفة التي تنتهي عند الصف العاشر. ثم يليها عامان إضافيان (تصل إلى أربعة أعوام) يتم تخيير الطلاب فيها بين الالتحاق بالمسار الأكاديمي (العلوم والآداب) أو المسار التطبيقي المهني. وينتهي المساران باختبار عام للمرحلة الثانوية (امتحان توجيهي).

يؤهل المسار الأكاديمي طلابه لدخول الجامعات، بشرط اجتيازهم درجات مستوى القبول في الامتحان التوجيهي. أما الطلاب الذين يختارون

المسار التطبيقي المهني فيمكنهم كذلك الالتحاق بكليات المجتمع لتحسين مهاراتهم وكفاءتهم في المهنة التي يختارونها، أو للحصول على فرصة ثانية للقبول بالجامعة. من ناحية أخرى، يمكن لخريجي المسار التطبيقي المهني ترقية مهاراتهم عبر برامج تدريب مهني تديرها وزارة التعليم. غير أن هذا المسار ينظر له نظرة دونية- عن حق أو باطل- من قبل معظم الطلاب وأولياء الأمور الشغوفين بالتقدير الاجتماعي المصاحب للتعليم الجامعي. وسوف يتم مناقشة مدخل مغاير للتعامل مع هذه القضية فيما بعد.

وتشتمل مؤسسات التعليم العالي على الجامعات التقليدية وكليات المجتمع، والالتحاق بها مفتوح للخريجين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الذين يحق لهم الاختيار من بين ١١ جامعة عامة، و١٦ جامعة خاصة، والعديد من كليات المجتمع العامة والخاصة. وتقدم كليات المجتمع الأردنية برامج تخصصية لسنتين أو ثلاث سنوات في العديد من مجالات الدراسة المهنية، بما فيها التربية، والتجارة، ودراسات الحاسوب، والطب، والصيدلة، والإدارة الفندقية، وهندسة الديكور، والخدمة الاجتماعية، والتمريض، وكذلك مجال توليد النساء. ويلزم جميع طلاب كليات المجتمع اجتياز اختبار حكومي شامل (الاختبار الشامل) في نهاية دراستهم. وفي حين يركز التعليم الجامعي على المجالات الأكاديمية التقليدية، تتجه كليات المجتمع إلى تقديم مهارات عملية مطلوبة في سوق العمل. ومع ذلك، صارت كليات المجتمع تقدم مزيدًا من البرامج في المجالات الأكاديمية التقليدية في محاولة لاستيعاب الطلاب الراغبين في تغيير مسارهم وتقويمهم مرة أخرى من أجل دخول الجامعة.

ويحظى التعليم بالجامعات العامة بدعم حكومي كبير، وتشتد المنافسة للقبول فيه أكثر من كليات المجتمع، وهو غالبًا مقتصر على الطلاب الحاصلين على أعلى الدرجات في الامتحان التوجيهي. ويعتمد القبول في كل الجامعات الأردنية في الوقت الراهن، اعتمادًا حصريا، على علامات الطالب في الامتحان التوجيهي.

وعلى الرغم من بعض الإصلاحات التي جرت بهدف تغيير المناهج والنأي بها عن التعلم بالتلقين، لا يزال الامتحان التوجيهي غير مصمم لقياس التفكير الناقد أو المستقل، أو لاختبار كفاءة الطلاب في المقررات الدراسية المختلفة المتضمنة في نظام التعليم العالي. فعلى سبيل المثال، يتم توجيه الطلاب الحاصلين على الدرجة "A+" إلى دراسة الطب، والطلاب الحاصلين على "A-" إلى الهندسة، والحاصلين على "D-" إلى دراسة القانون والشريعة. ما يعني توجيه الطلاب إلى برامج دراسية، ربما تتعارض مع كفاءاتهم وميولهم.

بناء عليه يجب إحداث مزيد من الإصلاحات على نظام الامتحان التوجيهي وآليات القبول الجامعي، وأن تعمل سياسات القبول التي يتم إقرارها على فك الارتباط بين التعليم العالي والمرحلة الثانوية والتوجيهية. كما أن إضفاء مزيد من المرونة على نظام الامتحان التوجيهي وسياسات القبول الجامعي، وتغيير معاييره، سيفضي إلى العديد من الآثار الإيجابية. أولاً، أن ذلك سيقلل الضغط على خريجي التوجيهي المطالبين بدخول الجامعة في عام تخرجهم ذاته. ثانيًا، أنه سيؤمن فرصة ثانية لمن يلتحقون بسوق العمل بعد إكمالهم المدرسة العليا مباشرة- تحت وطأة صعوبات مالية أو أي ظروف

قهرية أخرى- كي يتقدموا للالتحاق بالجامعة عندما يصبحون أكثر استعدادًا أو نضجًا. ثالثًا، أن إصلاح سياسات القبول الجامعي سيعفي الطلاب وأولياء الأمور من الحرج المصاحب للأداء الضعيف في التوجيهي، وذلك بتقديم فرصة ثانية للشباب من أجل الاستعداد والتحضير لاختبارات القبول الجامعي.

إنّ فك الارتباط بين التعليم العالي والمرحلة الثانوية والتوجيهية لا بدّ وأن يكون مصحوبًا بعملية إصلاح مستمرة في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية، وأن تعزز تلك الإصلاحات استعداد الطلاب لأداء وظيفي أفضل في سوق العمل، من خلال تسليحهم بالمهارات المناسبة لا للوظائف المهنية الفنية وحدها، بل أيضًا للوظائف الكتابية والمكتبية في قطاعات التصنيع، والتشييد والبناء، والخدمات، وكذلك لتأسيس وإدارة مشروعاتهم الصغيرة الخاصة.

الشباب وسوق العمل: اتجاهات العرض

يتعرّض سوق العمل الأردني إلى ضغوط هائلة ناجمة عن الزيادة المفرطة في أعداد الشباب، وارتفاع نسبة المشاركة النسائية في قوة العمل عن المعدلات التي طالما كانت منخفضة، علاوة على الهجرة. كما أن توفير وظائف جديدة يعد من المهام الشاقة للحكومة، في ضوء معدلات البطالة الرسمية التي بلغت ١٤ بالمئة في المتوسط في السنوات الأخيرة. هذا بالإضافة إلى أن معدلات بطالة الشباب لا تزال مرتفعة بما يقترب من ٣٠ بالمئة، ما يفيد بأن هناك مشكلة اجتماعية خطيرة، لا سيما عندما نعلم أن ٣٠ بالمئة تقريبًا من سكان الأردن هم من المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ، وأن عمر ٧٠ بالمئة منهم يقل عن ٢٩ سنة.

تنمو قوة العمل منذ العام ٢٠٠٠ بنحو ٢,٢ بالمئة سنويا، إلى أن وصلت إلى ١,٤ مليون في مستهل ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يبلغ هذا الرقم ١,٦ مليون بحلول العام ٢٠١٥، أي أنه يستلزم توفير ٣٠-٣٥ ألف وظيفة سنويا في غضون السنوات الست المقبلة (الجدول ٦-١). ومن ثم، فبالإضافة إلى ٢٠٠ ألف وظيفة مطلوب توفيرها للداخلين الجدد إلى سوق العمل، هناك حاجة لتوفير ١٧٢ ألف وظيفة أخرى للعاطلين الحاليين عن العمل.

والملاحظ أن نسبة المشاركة الإجمالية في سوق العمل تناقصت بشكل طفيف من ٤٠,٤ بالمئة في ١٩٩٥ إلى ٣٩,٧ بالمئة في ٢٠٠٦ (الجدول ٦-٢). ونجم هذا التراجع أساسًا عن تدني المشاركة النسائية في قوة العمل (١٢,٤ بالمئة)، وكذلك التراجع النسبي في معدلات مشاركة الذكور بالمقارنة مع المعايير الدولية (٦٦,٧ بالمئة). تنتشر هذه الظاهرة في المناطق الريفية والمدنية، إذ هبطت المشاركة النسائية في المناطق المدنية، في حين ارتفعت قليلاً في المناطق الريفية، ولا تزال معدلات مشاركة الذكور والإناث في المدن أعلى من الريف، ومع هذا فالفجوة تضيق باستمرار[٨].

(الجدول ٦-١)

حجم قوة العمل الأردنية وفقا للنوع والموقع - تعريف عام[أ]

قوة العمل	٢٠٠٠	٢٠٠٦	معدل النمو (بالمئة)	الأرقام المتوقعة	
	العدد	العدد		٢٠٠٩	٢٠١٥
الذكور					
مدن	٧٠٧,٩٠٨	٩٢٢,٨٨٣	٤,٤		
ريف	١٨٦,٥٨٠	١١٥,٦٨٥	٧,٩-		
إجمالي	٨٩٤,٤٨٨	١,٠٣٨,٥٦٨	٢,٥	١,١١٨,٤٢٤	١,٢٩٧,٠٢٩
إناث					
مدن	١٦٨,١٢٣	١٩٤,٣٥٤	٣,٥		
ريف	٣٦,٥٩٠	٢١,٧٣٥	٦,٧-		
إجمالي	٢٠٤,٧١٣	٢١٦,٠٨٩	٢,١	٢٣٠,٦٧٧	٢٦٢,٨٥١
الإجمالي					
مدن	٨٧٦,٠٣١	١,١١٧,٢٣٧	٤,٣		
ريف	٢٢٣,١٧٠	١٣٧,٤٢٠	٧,٨-		
إجمالي	١,٠٩٩,٢٠١	١,٢٥٤,٦٥٧	٢,٢	١,٣٤٩,١٠١	١,٥٥٩,٨٨٠

المصدر:

Source: Ragi Asaad and Mona Amer, Labor Market Conditions in Jordan, 1995-2006: An Analysis of Microdata Sources, vol. 1 (Amman: Al-Manar Project, National Center for Human Resource Development, 2007), ch. 1, sec. 4.

وتشير الأبحاث التي أجريت مؤخرًا على اتجاهات المعروض من العمالة، الموصفة أعلاه، أن تباطؤًا نسبيا طرأ على نمو قوة العمل منذ ١٩٩٥، لكن ينتظر لاحقًا أن يشهد تسارعًا هائلاً يترافق مع بداية دخول جماعة الشباب الأكبر من نوعها إلى سوق العمل بحلول العقد المقبل. لذلك

(أ) يتضمن تعريف قوة العمل عمومًا الموظفين والعاطلين عن العمل الذين يبحثون عن عمل، كما يشتمل على العاطلين المثبطين وغير الموظفين ممن يرغبون في العمل ومتاحين له لكنهم لم يبحثوا عنه بشكل جاد.

فمع افتراض استمرار التراجع الأخير في المشاركة في قوة العمل على وضعها الراهن، فإن الزيادة المقبلة في حجم السكان ممن في سن العمل ستعادل هذا التراجع بل وتفوقه، ما يفضي إلى تسريع نمو قوة العمل. من ناحية أخرى، فإن نتج عن الإصلاحات الراهنة في التعليم معدلات نجاح ولو متوسطة، فإن ذلك سيعني تخريج قوة عمل أعلى تعليمًا ومن ثم أكثر طموحًا في الحصول على وظائف ذات جودة عالية(٩).

(الجدول ٦-٢)

المشاركة في قوة العمل (من سن ١٥-٦٤) وفقًا للنوع والموقع - تعريف معياري(أ)

قوة العمل	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦
الذكور			
المدن	٧٠,٧	٦٩,٧	٦٧,١
الريف	٦٥,٨	٦٦,٥	٦٣,٤
إجمالي	٦٩,٨	٦٩,٠	٦٦,٧
الإناث			
المدن	١٣,٦	١٣,٧	١٢,٦
الريف	٩,٦	١٠,٥	١٠,٧
إجمالي	١٢,٨	١٣,٠	١٢,٤
الإجمالي			
المدن	٤١,٨	٤١,٨	٤٠,١
الريف	٣٤,٧	٣٨,٨	٣٧,٢
إجمالي	٤٠,٤	٤١,١	٣٩,٧

المصدر:

Source: Asaad and Amer, Labor Market Conditions in Jordan, 1995-2006, ch. 1, table 1.2.

(أ) يتضمن التعريف المعياري لقوة العمل الموظفين والعاطلين الحاليين الباحثين عن عمل.

الشباب وسوق العمل: اتجاهات الطلب

يشهد الأردن منذ مطلع الألفية الجديدة نموا اقتصاديا ملحوظًا، جاء بعد فترة من ركود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأسفر هذا التعافي عن زيادة النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يبلغ ٥,٥ بالمئة في المتوسط في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣)، ثم ٧,٧ بالمئة في الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦). وبرغم ذلك، فإن معدلات نمو التشغيل تخلفت عن هذا النمو الاقتصادي؛ حيث شهدت زيادة تقدر بنسبة ٢,٩ بالمئة في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣)، و٦ بالمئة في (٢٠٠٤-٢٠٠٦) (الجدول ٦-٣).

في المقابل كان مردود نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر في القطاع الخاص؛ إذ وصلت معدلات نمو التشغيل ٤,١ بالمئة في (٢٠٠١-٢٠٠٣)، و٦,٦ بالمئة في (٢٠٠٤-٢٠٠٦). وبمقارنة الوضعين يتبين أن معدلات نمو التوظيف في القطاع العام كانت أبطأ كثيرًا من القطاع الخاص، حيث بلغت ٠,٥ بالمئة في الفترة الأولى ونسبة ٤,٦ بالمئة في الفترة الثانية.

وجدير بالملاحظة أن نسبة كبيرة من زيادة التشغيل الإجمالية ذهبت إلى عمالة غير أردنية، لاسيما في الفترة الثانية من النمو العالي في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٤-٢٠٠٦). فارتفع تشغيل غير الأردنيين في الفترة الأولى (٢٠٠١-٢٠٠٣) بنسبة ٤,٦ بالمئة، وفي الفترة الثانية بنسبة ١٨,٩ بالمئة، مقارنة مع نسبة زيادة في تشغيل الأردنيين التي لم تتجاوز ٢,٤ بالمئة، و٣ بالمئة في تلك الفترتين.

(الجدول ٦-٣)

تأثير النمو الاقتصادي على التشغيل[أ]

	المتوسط السنوي للزيادة في التوظيف (بالآلاف)		معدل النمو السنوي للتوظيف (بالمئة)	
الموظفون	٢٠٠١-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠١-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٦
الأردنيون				
عام	١,٨	١٤,٤	٠,٦	٤,١
خاص	١٨,٦	١٤,٨	٣,٣	٢,٤
إجمالي	٢٠,٤	٢٩,٢	٢,٣	٣,٠
غير الأردنيين				
عام	-٠,٤	٢,٢	-٤,٥	٣٣,٢
خاص	١٠,٥	٤٠,٠	٦,٩	١٨,٥
إجمالي	١٠,٢	٤٢,٢	٦,٤	١٨,٩
الإجمالي				
عام	١,٤	١٦,٦	٠,٥	٤,٦
خاص	٢٩,١	٥٤,٧	٤,١	٦,٦
إجمالي	٣٠,٥	٧١,٤	٢,٩	٦,٠

المصدر: إعادة الحسابات من قبل المؤلفين للجداول في المرفقات ٥، ٧ في:

Ragi Asaad and Mona Amer, Labor Market Conditions in Jordan, 1995-2006: An Analysis of Microdata Sources, vol. 1 (Amman: Al-Manar Project, National Center for Human Resource Development, 2007).

مع ملاحظة أن الجداول معتمدة على بيانات المسوح الصادرة عن إدارة إحصاءات البطالة والتشغيل.

(أ) شهد الناتج المحلي الإجمالي نمو بنسبة ٥,٥ بالمئة سنويًا في المتوسط في ٢٠٠١-٢٠٠٣ و٧,٧ بالمئة في ٢٠٠٣-٢٠٠٦.

واقترن ارتفاع معدلات نمو التشغيل بزيادة مصاحبة في متوسط أعداد الوظائف، بلغت ٣١ ألف وظيفة سنوية في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣)، و٧١ ألف وظيفة سنويا في (٢٠٠٤-٢٠٠٦). وبلغ نصيب القطاع الخاص ٩٥ بالمئة من إجمالي زيادة الفترة الأولى (٢٩ ألف وظيفة)، ذهب ٦٧ بالمئة منها (٢٠ ألف وظيفة) إلى عمالة أردنية. في المقابل، بلغ نصيب القطاع الخاص ٧٧ بالمئة من الوظائف الجديدة في الفترة الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، أي (٥٥ ألف وظيفة)، استفادت العمالة الأردنية بنسبة ٤١ بالمئة منها فقط (٢٩ ألف وظيفة). وبشكل أكثر إجمالاً، شهدت فترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) زيادة سنوية في الوظائف الجديدة بلغت ٥٥ ألف وظيفة سنويا، كان يذهب منها ٥٣ بالمئة إلى العمالة غير الأردنية[١٠].

وفي ٢٠٠٦، تولى القطاع العام توظيف أكثر من ثلث قوة العمل البالغة ١,٣ مليون شخص، وتم تشغيل ١٧ بالمئة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، و١١ بالمئة في قطاع التصنيع. وعلى الرغم من ازدهار قطاع التشييد والبناء، فإنه لم يستوعب في العام نفسه سوى ٦,٤ بالمئة من قوة العمل. وكانتأسرع القطاعات نموا من حيث التشغيل هي قطاعات المطاعم والفنادق، والإدارة العامة، وخدمات المال والأعمال، وتجارة الجملة والتجزئة. أما القطاع الزراعي، فلم يوفر فرص عمل جديدةرغم ما شهده من نمو ملموس في السنوات الأخيرة.

أزمة البطالة

سبق وأن أشرنا أن السنوات الأخيرة (٢٠٠١-٢٠٠٧) شهدت نموا حقيقيا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة زيادة سنوية بلغت ٦,٥ بالمئة في المتوسط، وهي أعلى بمقدار ثلاث نقاط مئوية من نسبة النمو السكاني. ومع

ذلك، وصف بعض الخبراء التحسنات التي طرأت على الاقتصاد الكلي في الأردن على أنها "نمو بلا تشغيل"، أو بمعنى أدق نمو غير مصحوب بتراجع ملموس في البطالة. وفي الحقيقة، توجد ثلاثة مسوغات تدعم هذه الفرضية؛ أولها النمو المحدود في تشغيل الشباب، وثانيها تدني الآفاق الوظيفية أمام المرأة الشابة، وآخرها تراجع مكانة المتعلمين الباحثين عن وظائف.

إذ نتج عن النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة تحسن طفيف في معدلات البطالة الإجمالية، لكن من دون تغير جوهري في وضع الشباب الباحث عن عمل. حيث تراجعت معدلات البطالة الإجمالية من ١٤,٥ بالمئة في ٢٠٠٦ إلى ١٣,١ بالمئة في ٢٠٠٧، ثم إلى ١٢,٧ بالمئة في ٢٠٠٨، وانخفضت نسبة بطالة الذكور من ١٤,٢ بالمئة في ٢٠٠٦ إلى ١٠,١ بالمئة في ٢٠٠٨، وبطالة الإناث من ٢٦ بالمئة في ٢٠٦ إلى ٢٤,٤ بالمئة في ٢٠٠٨[١١].

وتعدّ شريحة الشباب الأردني أكثر المتأثرين باستمرار أوضاع البطالة هذه. ففي ٢٠٠٨ كانت معدلات البطالة مرتفعة بين الأفراد في عمر (١٥-١٩ سنة) بنسبة وصلت إلى ٣٣ بالمئة (الجدول ٦-٤)، ما يمثل ١٤ بالمئة من المعدل الإجمالي للبطالة. في المقابل، شكل شباب المرحلة العمرية (٢٠-٢٩ سنة) العاطلون عن العمل حصة أكبر بكثير، بلغت ٧,٦١ من إجمالي البطالة، إذ كانت نسبة البطالة بين أفراد هذه المرحلة تبلغ ٢١ بالمئة. من ناحية أخرى، كانت معدلات البطالة منخفضة بين البالغين من العمر ثلاثين عامًا فأكثر، بما لا يتجاوز ٢٥ بالمئة من العاطلين عن العمل. في ضوء تلك المعطيات يمكن القول إنّ قضية إشراك الشباب تمثل أولوية متقدمة على جدول أعمال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل محاربة البطالة ورفع معدلات النمو في السنوات المقبلة[١٢].

وترتفع معدلات البطالة بشدة بين الشباب الأردني الحاصل على تعليم عال، ما يعكس تضاؤل أثر التعليم على التشغيل بالأردن. حيث تصل معدلات البطالة الراهنة بين حاملي درجة البكالوريوس أو أعلى ١٨ بالمئة لدى الشباب، و٤٩ بالمئة لدى الشابات؛ مقارنة بنسبة ١١ بالمئة لدى خريجي التعليم الثانوي، و١٥ بالمئة لدى الحاصلين على شهادات دون المرحلة الثانوية، و٩ بالمئة لدى الأميين. وبصفة عامة، فإنّ نسبة كبيرة من الباحثين عن عمل لأول مرة يعانون صعوبات في الحصول على وظيفة؛ حيث يبقى واحد من بين كل أربعة من هؤلاء في حالة بطالة (الشكل ٦-٤). وبالنظر إلى توزيع العاطلين عن العمل عبر كل مستويات التحصيل الدراسي في ٢٠٠٥، يلاحظ أن ٣٩ بالمئة منهم كانوا حاصلين على تعليم عال. في المقابل، كان ١٤ بالمئة فقط منهم خريجي مدارس ثانوية، و٤٧ بالمئة حاصلين على شهادات دون التعليم الثانوي أو أميين.

(الجدول ٦-٤)

معدلات البطالة وتوزيع العاطلين عن العمل، ٢٠٠٨

	معدل البطالة			الحصة من إجمالي البطالة		
المتوسط العمري	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
١٥-١٩	٣٢,٠	٥٢,٣	٣٢,٩	١٩	٣	١٤
٢٠-٢٩	١٥,٢	٣٩,٥	٢٠,٧	٥٣	٧٧	٦١
١٥-٢٩	١٧,٧	٣٩,٨	٢٢,٢	٧٢	٨٠	٧٥
٣٠ فأكبر	٤,٨	٩,٥	٥,٦	٢٨	٢٠	٢٥
الإجمالي	١٠,١	٢٤,٤	١٢,٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

Source: Al-Manar Project data, based on Jordan Department of Statistics, Employment and Unemployment Survey, 2008.

أما عن وضع البطالة بين الإناث فهو شديد المأساوية. حيث بلغت معدلات بطالة إناث المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ٣٩ بالمئة، مقارنة بنسبة ١٨ بالمئة لدى الشباب الذكور، وعلى الرغم من أن العديد من شابات الأردن يحظين بفرص تعليمية مماثلة للشباب (ما يعني تحصيلهن المستوى التعليمي ذاته)، فإن عدد العاملين الذكور يبلغ خمسة أضعاف عدد العاملات الإناث. ففي ٢٠٠٧، كان ١١ بالمئة فقط من إناث المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) يعملن بأجر، مقابل ٥٤ بالمئة لدى الذكور[١٣]. ترتبط هذه النتيجة ارتباطًا شديدًا بعدم توفر الوظائف المتسقة مع الأعراف الاجتماعية السائدة التي تحكم أماكن ونوعيات العمل الذي يعدّ "مقبولاً" من حيث معايير الجنس والعمر والوضع الاجتماعي، ما يؤثر على فرصة المرأة في الحصول على عمل. وتبعًا لذلك، فإن ما يفوق نصف الإناث البالغات من العمر خمسة عشر عامًا فأعلى هنّ من ربات البيوت ولا يشاركن في قوة العمل.

وينطوي عدم توافر فرص العمل على جعل الشباب أكثر عرضة للفقر، والشابات أعلى قابلية للبطالة والخمول طويل الأمد، ما يزيد فجوة النوع الاجتماعي ويحرم المجتمع من قدراتهن ومؤهلاتهن. ومن ناحية أخرى، فإنّ شباب الأسر الأفقر- ومنهم كثيرون لم يحصلوا إلا على الحد الأدنى من التعليم- يواجهون تحديًا آخر يتمثل في منافسة العمالة الأجنبية على الوظائف. كذلك تمثل الصعوبات الجغرافية في المناطق الريفية والمناطق النائية- حيث تنخفض معدلات التنمية- تحديًا آخر أمام توفير الوظائف، لأن العمالة تكون أقل قدرة على التنقل، ومن ثم أقل قدرة على الاستفادة من الوظائف المتوفرة في العاصمة والمدن الرئيسية[١٤].

(الشكل ٦-٤)

معدلات البطالة وفقًا لمستوى تعليم شباب المرحلة العمرية

(١٥-٢٩ سنة)، ٢٠٠٥
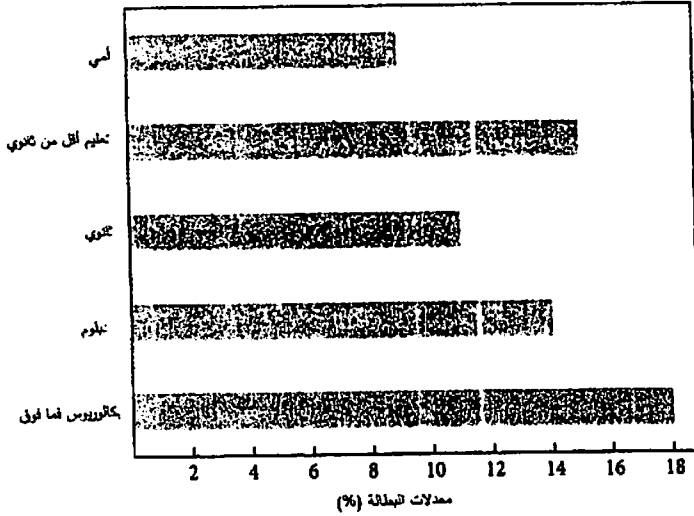
المصدر:

Source: World Bank, "Resolving Jordan Labor Market Paradox," Report 39201-Jo (Washington: 2008), paragraph 1.17.

ويتفاقم إقصاء الشباب عن أسواق العمل بسبب مجموعة من الاتجاهات الدورية والهيكلية السائدة في سوق العمل. حيث يرجع تقرير للبنك الدولي حالة التعارض بين النمو الراهن وارتفاع معدلات البطالة إلى التناقضات القائمة في سوق العمل الأردني، وارتفاع الأجر التحفّظي بين العاملين في سوق عمل مفتوح إلى حد ما، يتيح لأصحاب العمل في ظله تلبية حاجاتهم من العمالة بسهولة من خلال تعيين عمالة أجنبية أقل تكلفة(١٥).

فبرغم ما وفره قطاع التشييد والبناء من عدد كبير من الوظائف في السنوات القليلة الماضية، فإن أغلب هذه الوظائف الجديدة ذهبت إلى عمالة أجنبية، في حين لا يزال العديد من الأردنيين يفضلون وظائف الياقات البيضاء. كما يتنامى بين خريجي التعليم العالي الأردنيين الشباب عدم الرغبة في قبول وظائف منخفضة الأجر، ويفضلون انتظار وظائف حكومية ذات مقابل مرتفع، أو الهجرة إلى الخارج بحثًا عن فرص أفضل.

وفي ظل سوق عمل بات عالي التشرذم عبر حدود النوع الاجتماعي وفي المناطق المختلفة، شهد البلاد تدفقًا مستمرا من المهاجرين غير الأردنيين لسد ثغرة سوق العمل المحلي. حيث يعمل الرجال القادمون من البلدان العربية الأكثر تكدسًا بالسكان أو الأقل ثراءً (مثل مصر والسودان) في الأعمال الزراعية أو التشييد والبناء، وتعمل النساء القادمات من جنوب شرق آسيا كخادمات. وتضاعف الرقم الكلي للعمالة غير الأردنية منذ ١٩٨٠ أكثر من ثلاث مرات، ليصل إلى ٣١٧٠٨١ عاملاً في ٢٠٠٦، بما يمثل ٢٣,٦ بالمئة منّ قوة العمل. ومن المقدر ارتفاع الرقم عن ذلك إن تم حساب العمالة غير المسجلة.

علاوة على ذلك، ففي حين أنّ ضخامة تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج تساعد في دعم أفراد الأسرة ماديا، فإنها تسهم كذلك في ارتفاع الأجر التحفّظي لدى الأردنيين العاملين في الداخل. ومن ثم، فإن الفائدة المزعومة من الهجرة الخارجية التي تتخذ شكل زيادة التحويلات المالية الخارجية تصبح "سلاحًا ذا حدين". إذ جاء ارتفاع أجر الشباب التحفّظي نتيجة لتوقعهم فرص عمل ذات جودة عالية، وما يصاحب ذلك من دعم مادي تقدّمه الأسر وتحويلات العاملين بالخارج.

يؤكد ذلك ما خلصت إليه دراسة حديثة من أن أكثر من ٥٠ بالمئة من العاطلين عن العمل لا يرغبون في القبول بالوظائف المتاحة التي تقدم الأجور السائدة(١٦)، وهو ما يمثل سببًا رئيسًا في رداءة أوضاع سوق العمل الأردني. من جانب آخر، يعجز القطاع الخاص عن توفير ما يكفي من وظائف عالية الجودة في ميادين التصنيع والخدمات الحديثة، بسبب مجموعة من عوامل الضعف الهيكلي في الاقتصاد، بما في ذلك القواعد الناظمة للعمل التي لا تشجع القطاع الخاص على المغامرة بالانخراط في التصنيع ذي القيمة المضافة المرتفعة. بل على العكس، إذ دفعت السياسات الحكومية القطاع الخاص إلى التوسع في الصناعات التي توفر فرص عمل منخفضة المهارة؛ من خلال السياسات الضريبية والاستثمارية. وفي ظل هذه الصناعات منخفضة المهارة، تفضل الشركات تعيين العمالة الأجنبية عن الأردنيين نظرًا لعدة أسباب. فالعمالة الأجنبية تقبل العمل بأجور منخفضة، كما يتاح للشركات تعيينها بعقود مؤقتة لا تتطلب من أصحاب العمل المساهمة في الضمان الاجتماعي أو تعويضات إنهاء الخدمة، ما يجعل تكلفة تشغيل العمالة الأجنبية أقل وطأة بالمقارنة مع تشغيل العمالة الأردنية. ومن ثم، فمع دخول عدد كبير من العمالة الأجنبية إلى الأردن، يزداد عدد الشباب الأردني الباحث عن فرص عمل في الخليج وأوروبا والولايات المتحدة. وأسهمت معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب، وازدياد التمدن، وسوء الظروف المعيشية، إلى زيادة ملموسة في الهجرة، جاء أغلبها من الشباب الذكور الباحثين عن عمل في الخارج. ومع أن مثل هذه الهجرة تحمل بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية – لا سيما فيما يتعلق بالتحويلات المالية– فإنها تقوض في المقابل آفاق النمو المستقبلي الذي يتطلب قوة عمل ماهرة ومتعلمة تناسب اقتصاد المعرفة

الجديد. فما لا شك فيه أن هجرة أعداد كبيرة من قوة عمل أي بلد- خاصة من الأفراد الواعدين والموهوبين- تشي باستنزاف كمي ونوعي لرأس المال البشري الذي يملكه.

سياسة التشغيل

يتزامن ارتفاع مستوى قوة العمل تعليميا مع زيادة الاهتمام بجودة التشغيل في المستقبل. بيد أن ما تم إنجازه على جبهة التعليم لم يسفر عن زيادة ملموسة في معدلات التشغيل أو ارتفاع ملحوظ في الأجور؛ ويعود ذلك جزئيًا إلى قصور جودة التعليم، والتعارض بين أوضاعه ومتطلبات سوق العمل، ويعود في جانب آخر منه إلى أنماط النمو الاقتصادي التي سادت العقود المنصرمة، التي أعطت الأفضلية لتوفير وظائف منخفضة الأجر في قطاعات معينة[١٧].

وفي ظل هذه الأجواء، يواجه الأردن سلسلة من التحديات المرتبطة أساسًا بعدم وجود إطار سياسي واضح ومتماسك للتشغيل، ما أوجد وضعًا لم يضطلع فيه النمو الاقتصادي بتوفير وظائف جديدة للأردنيين ولا تقليص معدلات البطالة أو مستويات الفقر. وتعترض الأردن في الوقت الراهن ثلاثة تحديات رئيسة: توليد عدد كاف من الوظائف الجيدة للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل؛ وتحسين مهارات ومستويات إنتاجية قوة العمل بما يعزّز قدرة الشركات الأردنية على المنافسة في ظل الاقتصاد العالمي؛ والاستجابة للمطالبات بسوق عمل أكثر مرونة وفي الوقت ذاته التأكيد على اتخاذ التدابير الموازية للضمان الاجتماعي الذي يشمل خصوصًا العاملين العاجزين عن التكيف مع الظروف المتغايرة والمهارات المطلوبة.

ولكي يتسنى التصدي لإشكالية بطالة الشباب، لا بدّ أن تتبنى سياسات سوق العمل مداخل مستقلة للتعامل مع حاجات البطالة القهرية والتعطل الطوعي. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يعتمد سوق العمل وسياسات التشغيل ثلاث أولويات رئيسة.

أولاً، أن تساعد سياسات التشغيل شباب الأسر محدودة الدخل ممن يقبلون بوظائف محدودة الأجر تذهب حاليا إلى العمالة الأجنبية؛ وذلك من خلال برامج مثل خدمات التشغيل، والتدريب (خاصة أثناء العمل)، وتنمية المهارات.

ثانيًا، أن تعمل سياسات التشغيل على رفع مستوى الحوافز التي تقدمها لتشجيع المتعطلين طوعًا على القبول بالوظائف المتاحة. ويتضمن ذلك تدابير توفير ضمان اجتماعي ومزايا وظيفية (كإجازة الأمومة)، وكذلك تغيير ممارسات التعيين في القطاع العام، التي تشجع الشباب على انتظار الوظائف الحكومية حتى أجل غير مسمى، وتثنيهم في الوقت ذاته عن قبول وظائف بديلة في القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، لا يجب فقط تقليص التعيين الحكومي بل كذلك إلغاء إجراءات التعيين التي تقبل طلبات توظيف في الوظائف الحكومية، لا ترتبط بوظيفة معينة أو مؤهلات محددة.

ولتشجيع مزيد من المشاركة النسائية في قوة العمل، يجب دعم الترتيبات التي تسمح للمرأة بالتوفيق بين العمل والأسرة. ومن هذه الترتيبات توفير مرافق مركزية من دور الحضانة ورياض الأطفال ومراكز الرعاية النهارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات العمل المرنة التي تسمح بها طبيعة العصر الرقمي الذي نعيش فيه، وما يقترن بها من ممارسات إدارية لأعمال مبتكرة، تتيح الفرصة للنساء لمزاولة مجموعة متنوعة من المهن من منازلهن.

ثالثًا، أن تشجّع السياسة الاقتصادية القطاعات التي توفّر وظائف مرتفعة الأجر، وأن تلغي التشوهات في السياسة الاقتصادية- بما في ذلك النظام الضريبي، وتشجيع الاستثمار، والتجارة، والهجرة، والقطاع المالي- والتي تشجع نمو الوظائف منخفضة الأجر.

ولتحقيق هذه الغاية، قدمت الأردن برامج تدريبية ومهنية خاصة بريادة الأعمال للشباب كوسيلة للتصدي لمشكلة الخريجين العاطلين عن العمل. غير أن تلك البرامج واجهت حزمة من المشاكل؛ من بينها المشاركة المحدودة للقطاع الخاص، وتدني مستوى الخدمات، وعدم توافر المعلومات الكافية عن حاجات سوق العمل، والتي شكلت في مجملها عراقيل أمام الشباب الذي يحاول الدخول إلى قطاعات اقتصادية جديدة.

وقد قدّمت إحدى المنظمات الأردنية (إنجاز) نموذج عمل رائدًا لعبور هذه الفجوة من خلال استخدام أسلوب المبادرة للتدريس والتعلم بغية غرس بذور التغيير. يتمثّل الهدف الأساسي من "إنجاز" في استقدام خبراء من القطاع الخاص لتدريس مهارات السوق لطلاب المدارس العليا والكليات، وذلك من أجل تأهيل الخريجين بمجموعة واسعة من المهارات يمكن تطبيقها على عدد كبير من المهن. بدأ برنامج "إنجاز" في ١٩٩٩ وانتشر في ١٢ دولة عربية ليصل لأكثر من ٣٠ ألف طالب.

وكما هو الحال في أغلب الدول العربية، كانت الحلقة الأضعف في سلسلة "التعليم-التشغيل" في الأردن هي التدريب المهني. وقد يرجع ذلك جزئيًا إلى أن التدريب المهني كان ينظر إليه نظرة متدنية باعتباره نظامًا موازيًا وغير مرغوب في المسار "الليبرالي" المتبع في التعليم. ومع ذلك، يجب أن يكون التعليم المستمر والتدريب أثناء العمل من المكونات الأساس

في أية إصلاحات تشمل نظام التدريب المهني. ذلك أن انعدام التدريب أثناء العمل في الأردن وغيرها من الدول العربية يعد عاملاً جوهريا في انخفاض مستويات إنتاجية العمل في المنطقة.

مشاكل تبكير أو تأخير تكوين الأسرة

الزواج مؤسسة مهمة في المجتمع الأردني، وتعدّ الحياة الزوجية نمط الحياة الأساسي والمفضل من منظور كل الشباب، بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي أو التعليمي. غير أن هناك اتجاهين متعارضين يحددان انتقالات تكوين الأسرة في الأردن هما الزواج المبكر، الذي لا يزال شائعًا برغم أنه آخذ في الأفول؛ والزواج المتأخر الذي يعتبر ظاهرة حديثة نسبيا.

ورغم تراجع فارق السن بين الذكور والإناث عند الزواج الأول، لا تزال احتمالات زواج الفتيات الأردنيات مبكّرًا في سن المراهقة أكثر توقعًا عن الذكور؛ حيث تصل نسبة المتزوجات في عمر أقل من عشرين سنه ١٢,٧ بالمئة، وفي عمر (٢٠-٤٠) سنة ٤٨,٦ بالمئة، مقارنة بنسبتي ١,٤ بالمئة، ١٦,١ بالمئة للذكور من الشريحتين العمريتين ذاتهما. ومع أن قوانين الأحوال الشخصية تحظر الزواج تحت سن ١٨ سنة، تشهد بعض المجتمعات المحلية لجوء بعض الآباء إلى منع ذهاب بناتهن إلى المدارس في عمر ١٤ أو ١٥ سنة، وتزويجهن[١٨]. وأولئك العرائس الصغيرات اللاتي يصبحن أمهات صغيرات يبقين في بيوتهن في مرحلة مبكرة يفقدن معها فرصهن في التعليم، ما يضيّق أمامهن خيارات الحياة المستقبلية[١٩]. كذلك، فإن الفتيات الصغيرات اللاتي يتزوجن في مرحلة عمرية مبكرة يبدأن في إنجاب أطفال

بسرعة عن اللاتي يتأخر زواجهن، ومن ثم ترتفع احتمالات إنجابهن عددًا أكبر من الأطفال، ما قد يسفر عن آثار سلبية على صحة الأمهات.

من ناحية أخرى، بات تكوين الأسرة في الأردن أكثر صعوبة على العديد من الشباب، كما يتضح في تأخر سن زواجهم بسبب عدم توفر الوظائف والدخل الكافي. إذ شهد متوسط سن الزواج تصاعدًا مستمرا في الأردن؛ حيث كان متوسط سن الزواج الأول في ١٩٧٩ يناهز ٢٦ سنة لدى الذكور، و٢١ سنة لدى الإناث، أما اليوم فيصل إلى ٢٩ سنة لدى الذكور، و٢٦ سنة لدى الإناث[٢٠].

ومع هذا، فهناك بعض الملامح الإيجابية المصاحبة لتأخر سن الزواج، لا سيما بالنسبة للنساء. فمن يتزوجن في سن متأخرة يكن قادرات على تحصيل مزيد من التعليم والالتحاق بقوة العمل. وهذا يزيد من ثم فرص النساء في التعليم والعمل، كما يعفيهن من الإعالة المبكرة للأطفال. غير أن تأخر سن الزواج يفرض كذلك تحديات جديدة، وبخاصة على الشباب الذكور، ويكون له عواقب وخيمة في ظل ثقافة يعبّر فيها الاستقلال المالي والزواج عن قوام النضج والمكانة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإنّ من شأن تأخر سن زواج الشباب في ظل منظومة ثقافية تحرم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، أن يترك جيل الشباب في حالة من الإحباط.

من ناحية أخرى، فإن تكاليف الزواج في الأردن مرتفعة- شأن البلدان الأخرى في المنطقة- وتقف عائقًا أمام إتمام زواج العديد من الشباب. وبصورة مألوفة ومكررة، يكون منوطًا بالعريس وأسرته تغطية تكاليف الزفاف وتأسيس الأسرة كافة، مع عدم إغفال الزيادة المستمرة في تكاليف

المسكن؛ حيث أدى تدفق الأموال إلى الأردن بعد الغزو الأمريكي للعراق إلى ارتفاع كبير في أسعار العقارات، خاصة في عمان. بالإضافة إلى ذلك، ففي حين يمكن للائتمان والقروض أن تتيح للشباب في مناطق أخرى من العالم الحصـــول على مسكن يتم ســداد قيمته من مدخراتهم المستقبليـــة وترشيد استهلاكهم، فإن سوء أداء الأسواق الائتمانية في الأردن يجعل من الرهون والقروض العقارية أمرًا غير متاح. لذا، فنتيجةً للارتفاع المستمر في تكاليف الزواج وتكوين الأسرة، لا يستطيع العديد من الشباب تحمل أعباء الزواج والبدء في حياة مستقلة، وخصوصًا العاطلون عن العمل أو من يعملون في وظائف منخفضة الأجر(٢١). وفي ظل عجزهم عن تحمل تكاليف الزواج أو المسكن، يضطر الشباب الأردني إلى تأخير سن زواجه، الذي يعتبر في المنطقة تأشيرة عبور إلى مرحلة النضج والاستقلالية والعلاقات الجنسية الشرعية.

مستقبل سياسات الشباب في الأردن

يوجد نهجان رئيسان يمكن من خلالهما التعامل مع سياسات الشباب في سياق التقدم الوطني. ينظر النهج الأول إلى الشباب على أنهم قطاع فرعي من المجتمع، يتسم بعدد من المشاكل الخاصة به التي تميزه عن القطاعات الفرعية الأخرى من السكان. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى مشكلة البطالة كمشكلة وطنية عامة، توجد سمات معينة في بطالة الشباب تتطلب اهتمامًا خاصا؛ مثل إشكالية خلل الكفاءات المهارية التي يواجهها الباحثون عن عمل لأول مرة. وفي ضوء هذا النهج يُنظر إلى العديد من تلك التحديات الاقتصادية

والاجتماعية باعتبارها تحديات مؤقتة، ومقترنة بالضغوط الديمغرافية المنبثقة عن الزيادة الهائلة في أعداد الشباب.

أما النهج الآخر فيتضمن التعامل مع تحديات الشباب لا باعتبارها تابعًا للتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، بل كجانب محوري منها. بناءً على هذا، فإن التحديات التي يقابلها الشباب ليست مجرد إشكاليات مقترنة بالضغوط الديمغرافية العابرة، بل إنها مرتبطة كذلك بالإخفاقات المؤسّسية والسياسية التي لا بدّ من علاجها إذا توفرت الإدارة لتحقيق التنمية المستدامة والعادلة. يمهد هذا النهج الطريق لإصلاحات مؤسّسية تمكّن كل المواطنين من الاندماج الكامل في المجتمع، لا سيما الشباب الذين هم عمال المستقبل والطبقة الوسطى في البلاد. ومن الشروط الأساسية المتوافق عليها في مثل هذا النهج؛ انخراط الشباب أو ممثليهم، ومشاركتهم الكاملة في وضع السياسات. ومن الشروط الأخرى أيضًا أن تشجع العملية برمتها على التسامح وتقدير الحريات الديمقراطية في التفكير والتعبير. كما لا يمكن أن ينفصل ذلك عن الإصلاح السياسي ومشاركة الشباب النشطة في الانتخابات والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

وتهدف السياسات الشبابية العامة في الأردن إلى الدمج بين هذين النهجين. ففي مستهل ٢٠٠٣، دشنت السلطات الأردنية مبادرة كبرى لوضع استراتيجية وطنية للشباب، أطلقها في ٢٠٠٥ الملك عبد الله الثاني[٢٢]. وقد سعت هذه الاستراتيجية إلى إشراك قطاعات كبيرة من الشباب فيها، وشارك في إعدادها نحو ٩١ ألف شاب وفتاة، بالتعاون مع كل الأطراف المعنية من وزارات حكومية، ومؤسسات رسمية، ومنظمات دولية.

وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تنمية الشباب وتمكينهم من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة تتضمن المبادئ الأساسية لإدماج الشباب. يتضمن الهدف الأول الإصلاح المؤسسي الذي يوازن بين التدابير التي تضمن استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي الملموس، والتدابير التي تستهدف العدالة الاجتماعية وتمكين الشباب. وللتصدي لتحدي إدماج الشباب، يجب أن تعمل البيئة المؤسّسية والسياسة العامة للاقتصاد الكلي على تعزيز الارتقاء بمعدلات الاستثمار والنمو، التي من شأنها أن تؤدي إلى توفير فرص وظيفية، لا سيما للداخلين الجدد إلى سوق العمل، ما سيضمن مشاركة الكتلة السكانية الفاعلة اقتصاديا في العمل المثمر.

أما هدف الاستراتيجية الثاني فيتمثل في توسيع فرصة اكتساب المعرفة والتعلم المستمر أمام الذكور والإناث من كل الأعمار. ويركز هذا الهدف على تطوير نظم التعليم والتدريب، وإنشاء روابط أقوى بين نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل. فحتى يتسنى تحقيق معدلات عالية من الاستثمار والتنمية المستدامة، لا بدّ من تعليم وتدريب قوة العمل الأردنية الشابة لتبدي مستويات عالية من المهارة، والإنتاجية، وأخلاقيات العمل وروح المبادرة.

وبالنسبة للهدف الثالث من استراتيجية الشباب الوطنية، فإنه معني بتشجيع ومأسسة مشاركة الشباب في تكوين الرأي العام، والمساهمة في اختيار وصناعة السياسات والقرارات العامة، والانخراط في أنشطة المجتمع المدني في ظل مناخ سياسي واجتماعي يتسم بالديمقراطية والتسامح. ويمكن لمشاركة الشباب أن توجد فرصًا لاكتساب المعرفة والمهارات عبر التعلم غير النظامي. إذ إن المشاركة في الأندية والروابط الرياضية أو التطوع مع

المنظمات المجتمعية من شأنه أن يشجع روح الإبداع والمبادرة بين الشباب، وأن يسهم في تنمية مهارات قيّمة، كالعمل الجماعي ومهارات حل المشاكل. وما يميز التعلم غير النظامي (عبر فعاليات المجتمع المدني وتحت مظلة البيئة الاجتماعية) طبيعته الطوعية، واعتماده غالبًا على التنظيم الذاتي، فضلاً عن مرونته، وتوافر إمكانات المشاركة، والحق "في ارتكاب أخطاء"، ناهيك عن الارتباط الوثيق باهتمامات الشباب وطموحاتهم(٢٣).

في التحليل الأخير، يمكن القول: إن السياسات والتدابير الهادفة إلى التأكيد على إدماج الشباب هي من العوامل الجوهرية لتقليص آثار التكاليف الباهظة لاستنزاف رأس المال البشري وهجرة المهارات. علاوة على ما سبق، فإن إتاحة المجال لصوت الشباب للمساعدة في تشكيل السياسات التي تؤثر عليهم هو أمر أساس في ضمان فاعلية هذه السياسات والتدابير. كما أن هذه الفاعلية تزداد بقدر نجاحها في إصلاح النسيج الاجتماعي التقليدي للمجتمع الأردني، وفي إحداث تغيير مؤسسي قوامه مواهب الشباب وتطلعاتهم.

هوامش

1. United Nations, "World Urbanization Prospects: The 2005 Revision" (database) (New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2006).

2. World Bank, *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa* (Washington: 2008).

3. Jordan Department of Statistics, *Statistical Yearbook for Jordan* (Amman: 2007).

4. World Bank, *The Road Not Traveled.*

5. Jordan did not participate in the fourth-grade examinations. For the 2007 results in detail, see Ina V.S. Mullis and others, *TIMSS 2007 International Mathematics Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008); and Michael O. Martin and others, *TIMSS 2007 International Science Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008).

6. Ahmad Galal, "Reform of Education in Arab Countries," lecture sponsored by the Jordan Center for Public Policy Research and Dialogue, Abdul-Hameed Shoman Forum, Amman, March 24, 2007.

7. Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon, "Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform," Middle East Youth Initiative Working Paper 8 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2008).

8. Ragui Assaad and Mona Amer, *Labor Market Conditions in Jordan, 1995-2006: An Analysis of Microdata Sources*, vol. 1 (Amman: Al-Manar Project, National Center for Human Resource Development, 2007).

9. Ibid.

10. Ibid.

11. Jordan Department of Statistics, *Employment and Unemployment Survey* (Amman: 2008), www.dos.gov.jo/dos_home_e/emp_round3.htm.

12. Ibid.

13. Jordan Department of Statistics, *Employment and Unemployment Survey: Annual Report* (Amman: 2007).

14. Susan Razzaz and Farrukh Iqbal, "Job Growth without Unemployment Reduction: The Experience of Jordan" (Washington: 2008).

15. World Bank, "Resolving Jordan's Labor Market Paradox," Report 39201-Jo (Washington: 2008).

16. Razzaz and Iqbal, "Job Growth without Unemployment Reduction."

17. Ibid.

18. Ministry of Planning and International Cooperation and the United Nations Development Program, *Jordan Human Development Report 2004: Building Sustainable*

Livelihoods (Amman: 2004).

19. Ibid.

20. Jordan Department of Statistics, "Selected Indicators" (Amman: 2007), www.dos.gov.jo/dos_home/jorfig/2007/jor_f_a.htm.

21. Diane Singerman, "The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities among Youth in the Middle East," Middle East Youth Initiative Working Paper 6 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007).

22. "The National Strategy for Youth in Jordan 2005–2009," quoted in Mahmoud Sarhan, *The National Report on Implementation of the World Youth Program* (Amman: Higher Council for Youth, 2008).

23. Commission of the European Communities, *White Paper: A New Impetus for European Youth* (Brussels: 2001).

الفصل السابع

الشباب المغربي في عصر النمو المتقلب، والتمدن، والفقر

براهيم بودربات وعزيز أجبيليو

يتقدم الشباب المغربي في العمر في وقت تعاني فيه بلاده تغيرات اقتصادية واجتماعية متسارعة، وتواجه تحديات لم تعرفها الأجيال السابقة. فمنذ حصوله على الاستقلال في ١٩٥٦، ولا سيما في غضون الربع الأخير من القرن المنصرم، سعى المغرب جاهدًا إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتنوعة. لكنّه لا يزال يواجه بعض التحديات المحليّة الملحة، من أبرزها؛ تحسين ظروف المعيشة في المراكز المدينية، ومكافحة الفقر، واستحداث وظائف تكفي ملايين العاطلين وأشباه العاطلين عن العمل.

ويقف شباب المغرب وشاباته في قلب هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية. ففي حين كانت سياسات التعليم، ولا تزال، تضمن زيادة عدد الشباب المغربي الذي يلتحق بالتعليم الابتدائي والثانوي، لم يترجَم ذلك إلى جيل مؤهل يلبي حاجات سوق العمل. بل إن الشباب المتعلم بات أكثر عرضة لمقاساة فترات طويلة من البطالة. حيث يعكس تدهور آفاق التشغيل- خاصةً بين خريجي الجامعة وفي المناطق المدينية ذات الكثافة السكانية العالية- ضعف تناغم نظام التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل. وتحت وطأة ارتفاع معدلات البطالة واشتداد الفقر، يضطر الشباب إلى الالتحاق بوظائف من الدرجة الثانية في القطاع غير الرسمي، وظائف منخفضة الأجر ولا تلبي تطلعاتهم المهنية.

وتمتد الضائقة الاقتصادية التي يعانيها الشباب لتشمل تحديات الزواج وتكوين الأسرة. إذ أصبح تكوين الأسرة لدى العديد من الشباب المغربي أكثر صعوبة، ويتضح ذلك من تأخر سن الزواج الناجم عن محدودية فرص العمل، وتدني الدخل بما لا يكفي لتلبية تكاليف المعيشة المرتفعة، علاوة على تزايد أعداد الشباب المغربي الطامح للعيش في دول ذات آفاق اقتصادية أكثر رحابة. لذا، ازدادت الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى أوربا خاصة. ومع أن الهجرة قد تقدم آفاق مستقبل أفضل، لا سيما إلى الشباب الذكور ذوي الكفاءات العالية، فإنها تحرم المغرب من شريحة سكانية هي في أمسّ الحاجة إليها لبناء اقتصادها، تكلّف تعليمها قسمًا كبيرًا من الأموال العامة في بلد يعاني محدودية الموارد.

(الشكل ٧-١)

حصة شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة) من التعداد السكاني للمغرب، ١٩٧١-٢٠١٤
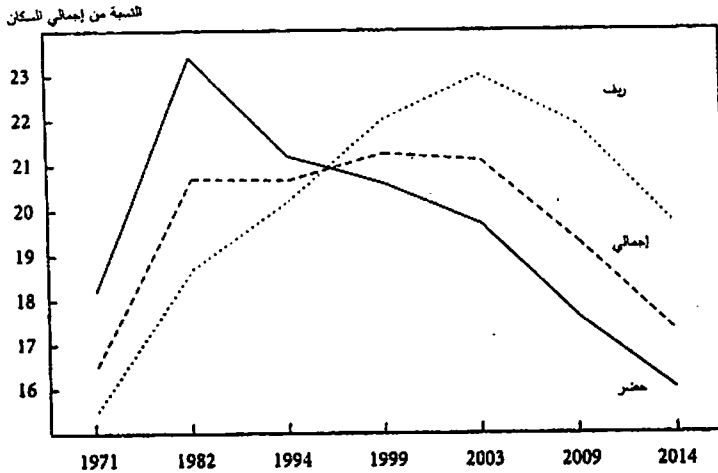
المصدر: حسابات المؤلف

تتسم تركيبة سكان المغرب العمرية حاليا بغلبة شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة)، حيث تبلغ حصتهم ٢٠ بالمئة من السكان، أي نحو ٦,٣ مليون شاب، ارتفاعًا عن نسبتهم في ١٩٧١ التي كانت ١٧ بالمئة تقريبًا (٢,٥ مليون شاب)، ومن المتوقع أن يصل تعدادهم إلى ٦,٥ مليون شاب بحلول العام ٢٠١٠. يعرض (الشكل ٧-١) اتجاهات حصة شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة) من التعداد الكلي للسكان، سابقًا ولاحقًا. حيث يبين أن من المنتظر انخفاض نسبة هذه الشريحة العمرية إلى ١٨ بالمئة مع عام ٢٠١٤، ومع ذلك فإن وزنها النسبي سيبقى كبيرًا، ما يؤثر كثيرًا على مستقبل المغرب.

نجم هذا التضخم في أعداد الشباب عن دخول المغرب في مرحلة "تحول ديمغرافي" اتسمت بتراجع مستمر في معدلات الوفيات وانخفاض متسارع في معدلات الإنجاب. والواقع أن تركيبة المغرب الديمغرافية شهدت تغيرات جوهرية على مدار العقود الخمسة الماضية. ففي حين ازداد إجمالي عدد السكان أكثر من الضعفين (من ١١,٦ مليون في ١٩٦٠ إلى ٢٩,٩ مليون في ٢٠٠٤)، تراجعت معدلات النمو السكاني تراجعًا ثابتًا؛ من ٢,٦ بالمئة في السبعينيات، إلى ١,٤ بالمئة في الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤).

وتعزى العديد من مشاكل المغرب إلى هذا التضخم في أعداد الشباب، الذي يسفر عن طلب غير مسبوق على التعليم، والتدريب، والتشغيل، والإسكان ما يفرض أعباء هائلةً على الموارد الحكومية. لكن بدلاً من النظر إلى التضخم في أعداد الشباب على أنه استنزاف للرخاء والاستقرار، يتوجّب على واضعي السياسات اعتباره "هبة ديمغرافية" وفرصة مواتية. فمن خلال

تكوين رأس مال بشري من الشباب العامل، وتزويدهم بالفرص التي تمكنهم من توظيف مهاراتهم؛ يمكن للمغرب أن ترفع نصيب الفرد من الدخل، وتدعم الادخار، وتحسن الرعاية الاجتماعية.

ويعد التوقيت عاملاً حاسمًا إذا أُريدَ للكتلة السكانية الكبيرة في سن العمل أن تؤتي ثمارها. فبرغم أن غالبية الشعب المغربي اليوم هي من الشباب، فإن الاتجاهات المستقبلية تنذر بأن المجتمع المغربي مقبل على الشيخوخة في ظل استمرار تراجع معدلات الخصوبة[١]. ومن ثم، فعلى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المغربية أن تستجيب لواقع وتطلعات هذه الشريحة الضخمة من الشباب. إذ إن إعطاء الشباب حصة في المجتمع هو أكثر التحديات الضاغطة التي تواجه واضعي السياسات وغيرهم من الجهات المعنية الرئيسة.

وضع الاقتصاد الكلي

يتزامن تضخم أعداد شباب المغرب مع ثلاثة اتجاهات رسمت أساسًا سياق إقصاء هذا الجيل من الشباب. الأول هو سوء أداء الاقتصاد الكلي؛ فعلى النقيض من العديد من جيرانها تبنت المغرب منذ استقلالها في ١٩٥٦ اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق العالمية. ولم تشرع الحكومة المغربية في إحداث إصلاحات اقتصادية، ترمي إلى تهيئة النظام الاقتصادي لتحديات العولمة وفرصها، إلا منذ عهد قريب في عقد التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة. لكن، وعلى الرغم من الإسراع في التحرر والانفتاح الاقتصادي، والخصخصة، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة، اتسم الأداء الاقتصادي المغربي

بحالة من الركود طويل الأمد في نمو الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على تقلبات شديدة في النمو قصير الأمد. حيث كان متوسط معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤) يقارب ٨ بالمئة بالأسعار الجارية، بالمقارنة مع نمو ٣ بالمئة فقط بالأسعار الثابتة، مع وجود تباينات كبيرة عبر تلك السنوات[٢]. وقد أفضى اقتران هذا النمو الاقتصادي البطيء بالزيادة المفرطة في أعداد الشباب إلى تعثر نجاح عبور العديد من الشباب إلى مرحلة النضج.

أما الدافع الثاني وراء إقصاء الشباب المغربي فهو التمدن السريع. حيث ازداد عدد سكان المدن من ٣,٤ مليون نسمة في ١٩٦٠ إلى ١٧,٤ مليون نسمة في ٢٠٠٧، ما يمثل معدل نمو سنوي يبلغ ٤ بالمئة في المتوسط، في مقابل ١ بالمئة لدى سكان الريف. وكان لهذا التمدن تبعات مباشرة على الشباب ورفاههم؛ بما انطوى عليه من زيادة الضغط على سوقي العمل والإسكان في المدن. وغالبًا ما ترتبط الهجرة إلى المدن بتدهور مستويات معيشة المهاجرين. حيث يقبع المهاجرون الريفيون في بيئات متدنية المستوى المعيشي، ما يجعل الشباب عرضة للفقر ولمختلف أشكال السلوكيات الخطرة؛ بما فيها الجنوح والمخدرات والجريمة. هذا بالإضافة إلى أن التمدن يخلّ بالأساليب الحياتية التقليدية، ما قد يؤثر على تطلعات الشباب، وقيمهم، ونظرتهم إلى العمل والأسرة والزواج بطرائق قد تودي بهم إلى مزيد من الإحباط وخيبة الأمل.

ويأتي تفشي الفقر- لا سيما بين الشباب- كثالث التحديات التي تقف في وجه الشباب المغربي. فهناك نحو ٢٠ بالمئة من كل فقراء المغرب

ينتمون إلى المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة). وينتشر الفقر على نحو أكبر بين شباب الريف (٢٢ بالمئة) بالمقارنة مع شباب المدن (٧ بالمئة). وتتجلى مظاهر هذا الفقر المتفشي في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المشاركين في قوة العمل، وفي الأعداد الهائلة من الذين تعيلهم الأسر الكبيرة. ويكون من تبعاته أنه يجعل الشباب يدور في حلقة مفرغة من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي.

إصلاح التعليم

تصدّر التوسع في الحصول على التعليم، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، قائمة أهداف السياسات التعليمية في المغرب. إذ استهدفت الإصلاحات التي جرت منتصف عقد الثمانينيات مرحلةَ التعليم الابتدائي، وجعلت الدراسة إلزامية حتى سن الخامسة عشرة[٣]. كما وضعت "اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين" (COSEF) التي شكلها الملك الحسن الثاني في ١٩٩٩ المبادئ الأساسية في إصلاح التعليم، إذ اعتبرت التعليم والتدريب أولوية وطنية في العقد الأول من الألفية الجديدة، كما أعلنت عن زيادة الموارد المالية العامة المخصصة له بنسبة ٥ بالمئة سنويا. (حيث وصل الإنفاق على التعليم في ٢٠٠٣ إلى ٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يمثل ٢٨ بالمئة من ميزانية الحكومة). ومن الأهداف الأخرى التي سعت اللجنة إلى تحقيقها التحاق جميع الأطفال من عمر (٤-١٦ سنة) بالمدارس بحلول العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومحو أمية الكبار، وتحسين جودة ومحتوى برامج التعليم المغربي بما يلبي حاجات سوق العمل، وهو الهدف الأهم لشباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة).

وقد أسفرت المساعي الرامية إلى إصلاح التعليم عن مردود إيجابي. إذ ازدادت فرص الحصول على التعليم ازديادًا ملموسًا في المغرب في غضون الخمسة عشر عامًا المنقضية؛ كما ارتفعت معدلات الالتحاق بالمرحلتين الابتدائية والثانوية، إذ ارتفع معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية في الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) من ٦٤ بالمئة إلى ١١٩ بالمئة في الحلقة الأولى (الصفوف الدراسية من الأول إلى السادس)، ومن ٤٤ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة في الحلقة الثانية (الصفوف الدراسية من السابع إلى التاسع)، في حين ارتفع معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي من ٢٠ بالمئة إلى ٣١ بالمئة(٤).

كما تحسنت معدلات البقاء في الدراسة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، مرتفعةً بمقدار ثلاث نقاط مئوية بين العامين الدراسيين ١٩٩١-١٩٩٢، ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وهو ما يعني ازدياد عدد الأطفال الذين بدأوا الدراسة واستمروا حتى إكمال هذه المرحلة. غير أن معدلات البقاء في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي تراجعت بمقدار ست نقاط مئوية، ما يشير إلى صعود أعداد المتسربين من الدراسة في هذه المرحلة. وبالنسبة للمرحلة الثانوية، ارتفعت معدلات البقاء بما يتجاوز ٢٠ بالمئة في الفترة نفسها. علاوة على ذلك، شهدت فجوة النوع الاجتماعي في التعليم تراجعًا ثابتًا ترافق مع إتاحة مزيد من الفرص أمام الفتيات للالتحاق بالمدارس. إذ ازداد معدل التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية من ٢٦ بالمئة في العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ١٠١ بالمئة في ٢٠٠٣-٢٠٠٤. كما زاد التكافؤ على أساس النوع الاجتماعي في معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية من ٠,٧ في ١٩٩٠ إلى ٠,٩ في ٢٠٠٣ نظرًا لزيادة مشاركة الفتيات الريفيات(٥).

وبرغم ما أحرزته المغرب من تقدم ملموس في التوسع في معدلات الالتحاق بالمدرسة، فهي لا تزال يواجه معضلة تحسين جودة التعليم. فعلى الرغم من زيادة الإنفاق على التعليم، لا تعدّ أوضاعه مرضية بعد. يؤكد ذلك أن معدلات الرسوب في المغرب هي من بين الأسوأ في المنطقة؛ إذ تصل إلى ١٤ بالمئة من تلاميذ المرحلة الابتدائية. كما أن أداء الطلاب المغربيين في التقويمات الدولية- مثل اختبارات الاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم- يقع في المرتبة الدنيا بمقياس متوسط درجات الاختبار.

ففي اختبارات الاتجاهات العالمية لدراسة الرياضيات والعلوم لطلاب الصف الثامن في ٢٠٠٧، كانت المغرب الدولة الوحيدة التي لم تحقق المعدل الأدنى المقبول للمشاركة (سواء بمقاييس مشاركة الطلاب أو المدارس). فمن بين الطلاب المغربيين الذين شاركوا في الاختبار، نجح ٣ بالمئة منهم فقط في تحقيق أو تجاوز الدرجة المعيارية العليا للعلوم (٥٥٠)، و١ بالمئة فقط للدرجة المعيارية للرياضيات، وكان متوسط درجات الطلاب المغربيين ٤٠٢ درجة في اختبار العلوم (متفوقين فقط على السلفادور، وبتسوانا، وقطر، وغانا من بين الدول الثمانية والأربعين الأخرى المشاركة)، ومتوسط ٣٨١ درجة في اختبار الرياضيات، ما يضعهم أيضًا في ذيل قائمة التحصيل[٦]. كما لم تنجح المغرب في تلبية شروط عينة اختبار الاتجاهات العالمية لدراسة الرياضيات والعلوم لعام ٢٠٠٣؛ حيث كان متوسط درجات طلاب الصف الثامن المشاركين ٣٩٦ درجة للعلوم، و٣٨٧ درجة للرياضيات، ما يعني أن المغرب لم تشهد أي تحسن في درجات طلابها على مدار فترة السنوات الأربع[٧].

ومع أن الإنفاق على التعليم الثانوي أعلى نسبيًا بالمقارنة مع التعليم الابتدائي، لا تزال المغرب واحدة من بين بضع دول في المنطقة تقل معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية فيها عن ٥٠ بالمئة. وعلى النسق ذاته، تواجه مرافق التدريب المهني الثانوي مشكلة انخفاض معدلات الالتحاق نفسها. إن هذه المستويات المنخفضة من الالتحاق، مصحوبة بتدني جودة التعليم الثانوي، تسهم في توسيع الفجوة المهارية التي تتجلى في الارتفاع النسبي في معدلات بطالة خريجي المدارس الثانوية. حيث لا يشكل الشباب الحاصلون على شهادة التعليم الثانوي أو الشهادات الأعلى سوى ١١ بالمئة فقط من قوة العمل، مع أنهم يمثلون ٢٤ بالمئة من العاطلين عن العمل. ومن ثم فإن أوضاع سوق العمل بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي قد تؤثر تأثيرًا شديدًا على تصور العائد من هذا التعليم، ما يدفع العديد من الشباب المغربي إلى التسرب منه أو عدم الالتحاق به إطلاقًا.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، أسفرت القيود الحكومية المفروضة على إمكانية الانتساب إلى التخصصات التنافسية - كالعلوم والتكنولوجيا- عن انخفاض مستويات التحاق الطلاب بتلك المجالات. في المقابل، لا توجد أي قيود على دراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية التي طالما كانت تمكن خريجوها من الحصول على وظائف في السلك الحكومي. ونتاج ذلك أن ٧٥ بالمئة من طلاب التعليم العالي المغربيين يركزون على العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويتسق هذا التوزيع مع واقع التوظيف في القطاع العام، الذي كان ولا يزال يستوعب أغلب خريجي الجامعة[٨]. لكن، مع تخفيض نفقات القطاع العام، والشروع في استراتيجية تنموية قائمة على تنمية القطاع الخاص- لا

سيما في التصنيع والخدمات- فإن هذا التوزيع يفضي إلى فجوة متنامية بين المهارات والتدريب الذي يتلقاه خريجو التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل دائبة التغير. بناءً على ما سبق، فإن العائد الخاص من التعليم- الذي كان يقترب من ١٦ بالمئة في المتوسط في ١٩٧٠- شهج تراجعًا مستمرًا إلى حوالي ١٢ بالمئة في ١٩٩١، ثم إلى ٨ بالمئة في ١٩٩٩، ما يعني أن الشباب المغربي المتعلم بات يحصل على تعليم تقل قيمته باستمرار، ما يفاقم من شعوره بالإقصاء[٩].

الانتقال إلى العمل

تمثل إمكانية التشغيل والحصول على عمل لائق في سوق العمل محددًا أساسيا لرفاهية الشباب. ويعود ذلك في جانب منه إلى أن الدخل الذي يتكسبه الشباب يؤثر على استهلاكهم ومستوى معيشتهم، وكذلك على تطلعاتهم إلى تكوين الأسرة. غير أن فرص التشغيل والوظائف الجيدة تعاني تدهورًا ملحوظًا بدءًا من مطلع عقد الثمانينيات، الأمر الذي يفاقم من حالة إقصاء الشباب المغربي اقتصاديا، يمكن تلمسها من واقع مشاركتهم في سوق العمل، ومعدلات البطالة بينهم، وجودة الوظائف التي يحصلون عليها.

(الجدول ٧-١)

معدلات مشاركة الشباب في عمر (١٥-٢٤ سنة) في قوة العمل وفقًا للنوع والمنطقة (بالمئة)

	المدن		الريف		الإجمالي	
النوع الاجتماعي	١٩٩٩	٢٠٠٧	١٩٩٩	٢٠٠٧	١٩٩٩	٢٠٠٧
ذكور	٥٣,٧	٤٥,٨	٨٠,٥	٨٠,٠	٦٧,٠	٥٧,٤
إناث	٢٠,٩	١٥,٥	٣٩,٤	٣٧,٤	٢٩,٧	٢١,٩
كلا النوعين	٣٧,٠	٣٠,٥	٦٠,٤	٥٨,٧	٤٨,٣	٣٩,٦

المصدر:

Source: Haut Commissariat au Plan, Rabat.

مشاركة الشباب في سوق العمل

لا يزال تمثيل الشباب في قوة العمل متدنيًا. ففي ٢٠٠٧، كان عدد شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة) المشاركين في سوق العمل يقدر بحوالي ٢,٥ مليون شاب، بما يمثل ٢٢ بالمئة من قوة العمل؛ وهذا تقريبًا أقل من نسبتهم الحقيقية من السكان البالغين (٢٩ بالمئة) بمقدار سبع نقاط مئوية. ويبين (الجدول ٧-١) أن معدلات مشاركة شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة) في قوة العمل قد تراجعت من ٤٨ بالمئة أو يزيد في ١٩٩٩ إلى أقل من ٤٠ بالمئة في ٢٠٠٧. ويستحوذ شباب المناطق المدنية على النصيب الأكبر من هذا التراجع؛ حيث هبطت معدلات مشاركتهم في قوة العمل بما يتجاوز ست نقاط مئوية. كما عانى شباب المناطق الريفية من تراجع معدلات مشاركتهم، لكن بمستويات أقل من نظرائهم في المناطق المدنية.

ويعود هذا التناقص في توفر العمالة بدرجة كبيرة إلى انخفاض نسبة مشاركة الشابات بنحو ثمان نقاط مئوية؛ من حوالي ٣٠ بالمئة في ١٩٩٩ إلى ٢٢ بالمئة في ٢٠٠٧، مع ملاحظة حدوث ارتفاع طفيف في نسبة شابات المدن عن الريف. كما أن معدلات مشاركة الشباب أعلى بكثير من الشابات (٥٧ بالمئة في مقابل ٢٢ بالمئة)، وفي المراكز المدنية تصل نسبة الشباب الناشطين اقتصاديا إلى ٤٦ في مقابل ١٦ بالمئة فقط من الشابات. أما في المناطق الريفية فتصل النسبة إلى ٨٠ بالمئة و٣٧ بالمئة على التوالي. ومن الصعوبة بمكان في الوقت الراهن تلمس أو تأمل وضع الشابات الريفيات في سوق العمل باستخدام الطرائق الإحصائية التقليدية. فالنساء الريفيات يعملن عادة في مشاريع أسريّة أو في الحقول، ويمكن أن ينتقلن بسهولة بين العمل والخمول من دون فترات انتقالية من البطالة[١٠].

وتفسر معدلات البقاء في الدراسة جانبًا من تناقص المشاركة في قوة العمل؛ إذ ارتفعت نسبة الشباب في مرحلة الدراسة من ٢٦ بالمئة في ١٩٩٩ إلى ٣١ بالمئة في ٢٠٠٤، كما ترتفع نسبة الشباب في مرحلة الدراسة في المدن ثلاثة أضعاف نسبتهم في الريف. حيث ينزع شباب الريف إلى الخروج من التعليم مبكرًا والالتحاق بسوق العمل بسهولة أكبر، نظرًا لشيوع المشاريع الأسرية والعمل بالمزارع في الاقتصاد الريفي.

ويرتبط اتخاذ قرار البقاء فترةً أطول في الدراسة ارتباطًا واضحًا بوضع سوق العمل. حيث يلاحظ "بوجروم وإيبورك وتراشين– **Bougroum, Ibourk, and Trachen**" أن المشاركة في نظام التعليم غالبًا ما تكون خيارًا شبابيا مقصودًا[١١]. إذ يبقى العديد من الشباب في الدراسة فقط لأنهم لا

يجدون وضعًا مناسبًا في سوق العمل. ومن ثم أصبحت الدراسة ملاذًا للعاطلين المحتملين الذين لا يجدون أية بدائل أخرى. وهذا السلوك- لا سيما في سياق ارتباطه بالدراسة الجامعية- تدعمه السياسات التي توفر سبيلاً متاحًا للقبول في الجامعات مجانًا.

بطالة الشباب

بدأت ترتفع معدلات البطالة في المغرب منذ مطلع عقد السبعينيات واستمرت على هذا الحال مدة عقدين لاحقين؛ حيث ارتفعت من نحو ٩ بالمئة في ١٩٧١ إلى ١١ بالمئة في ١٩٨٢، ثم إلى ١٦ بالمئة في ١٩٩٤. وقد تحسن الوضع بشكل ملموس في العقد الأول من الألفية الجديدة مع تراجع معدلات البطالة إلى ١٠ بالمئة تقريبًا في ٢٠٠٧. وفي غضون تلك الفترة كان وضع أسواق العمل المدنية هو الأسوأ من نوعه. إذ تضاعفت معدلات البطالة المدنية تقريبًا في الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٠)؛ مرتفعةً من ١٢ إلى ٢٢ بالمئة. وبرغم ما طرأ عليها من تراجع إلى ١٥ بالمئة في ٢٠٠٧، فإنها لا تزال أعلى بمعدل أربعة أضعاف تقريبًا عن معدلات البطالة الريفية البالغة (٤ بالمئة). علاوة على أن هذه التحسنات التي شهدتها معدلات البطالة في العقد المنقضي غطّت كثيرًا الأضرار الواقعة على الشباب والنساء والعمالة المتعلمة.

بيد أن شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة) لا يزالون الفئة العمرية الأكثر عرضة للبطالة، لاسيما في المناطق المدنية. ففي ٢٠٠٧، كان عدد العاطلين عن العمل من الشباب يصل إلى ٤٢٩ ألف شاب، بما يمثل ١٧ بالمئة منهم، وهي نسبة كبيرة جدا من إجمالي البطالة في المغرب (الجدول ٧-٢). وفي حين أنهم (الشباب) يمثلون ٣٩ بالمئة من إجمالي معدلات

البطالة، فإن نسبة مشاركتهم في قوة العمل لا تتجاوز ٢٢ بالمئة، وتفرض هذه المشكلة الزائدة عن الحد نفسها على كل من الأسواق المدينية والريفية. إذ يشكل الشباب ٣٧ بالمئة من العاطلين عن العمل في المدن، ولا يسهمون إلا بنسبة ١٨ بالمئة فقط في قوة العمل. ولا يختلف الأمر كثيرًا في المناطق الريفية؛ حيث يوجد من بينهم ٥٠ بالمئة عاطلون عن العمل، في حين لا تتعدى مشاركتهم في قوة العمل ٢٧ بالمئة.

وتتركز بطالة الشباب في المدن وبين الذكور. ففي ٢٠٠٧، كان ٦٧ بالمئة من الشباب العاطل عن العمل يعيش في مناطق مدنية، من بينهم ٧٥ بالمئة من الذكور. علاوة على ذلك، فإن النسبة الغالبة منهم يبحثون عن عمل لأول مرة، بنسبة تمثل ٦٣ بالمئة تقريبًا من إجمالي الشباب العاطل عن العمل.

(الجدول ٧-٢)

معدلات بطالة الشباب في عمر (١٥-٢٤ سنة) وفقًا للنوع والمنطقة(بالمئة)

	المدن		الريف		الإجمالي	
النوع الاجتماعي	١٩٩٩	٢٠٠٧	١٩٩٩	٢٠٠٧	١٩٩٩	٢٠٠٧
ذكور	٣٧,٨	٣٠,١	١٠,٩	٧,٧	٢١,٨	١٧,٩
إناث	٣٧,٩	٣٥,٩	٣,٦	٢,٣	١٦,٤	١٥,٥
كلا النوعين	٣٧,٨	٣١,٦	٨,٦	٦,٠	٢٠,١	١٧,٢

المصدر:

Source: Haut Commissariat au Plan, Rabat.

وعلى الرغم مما يطرأ على البيئات المدنية من تحسن ملموس في وضع العمالة مع تقدم العمر، فإن الوضع لا يزال حرجًا، حتى بالنسبة

للناضجين الذين يعيشون حياة جيدة. فقد كانت معدلات البطالة في ٢٠٠٧ بين أفراد الشريحة العمرية (٢٥–٣٤ سنة) تقدر بنسبة ٢٢ بالمئة، وهي نسبة مرتفعة للغاية، لا سيما بالنظر للعدد الكبير من المتعلمين بينهم. في المقابل، تقل معدلات بطالة الشريحة العمرية (٣٥–٤٤ سنة) إلى ٨ بالمئة، والشريحة (٤٥ سنة فأعلى) من العمالة المدنية ٣ بالمئة فقط. وتوحي هذه الأرقام أن العثور على وظيفة في المدن المغربية عملية طويلة تنطوي على سلسلة من الإحباطات والتنازلات.

وتعاني شابات المدن آفاقًا وظيفية أسوأ من تلك التي يقاسيها الشباب؛ حيث يزداد تعرضهن للبطالة في البيئة المدنية لتصل نسبتها إلى ٣٦ بالمئة مقارنة بنسبة ٣٠ بالمئة لدى أقرانهن من الذكور. في المقابل، تبلغ نسبة العاطلين عن العمل من رجال المناطق الريفية ثلاثة أضعاف النسبة عند النساء. غير أن ذلك لا يعكس أفضلية أوضاع سوق العمل بالنسبة للنساء الريفيات، بل بالأحرى إلى تدني فاعلية المشاركة في سوق العمل، النابعة من قلة الفرص الوظيفية المتاحة للنساء الريفيات.

وتتجلى الطبيعة البنيوية للبطالة في فترات التعطل الطويلة التي يعانيها الشباب. يؤكد ذلك بقاء اثنين من كل ثلاثة شباب عاطلين بلا عمل لمدة عام على الأقل؛ حيث تستغرق فترات البطالة بالنسبة لنحو ٧٠ بالمئة من العاطلين على العمل الحاصلين على تعليم دون المرحلة الثانوية، ونسبة ٦٧ بالمئة من الحاصلين على دبلومات وشهادات ثانوية فأعلى إلى عام كامل على أقل تقدير.

ولا تزال معدلات البطالة المرتفعة بين أوساط الشباب المتعلم مشكلة تفرض نفسها في المغرب. فمع أن التعليم يفترض فيه أن يعمل على تراجع

مخاطر البطالة بين الشباب، وتعزيز الاندماج في سوق العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي، فإن الواقع المغربي يشهد وضعًا مغايرًا؛ حيث يعاني الشباب الحاصل على درجات علمية متقدمة مستويات أعلى من البطالة. وهذا الأمر ينطبق على شباب الجنسين في المناطق الريفية والمدنية على حد سواء. ففي ٢٠٠٧، بلغت معدلات البطالة على المستوى الوطني ٩ بالمئة من بين الشباب غير الحاصلين على دبلوم، و٢٧ بالمئة من الحاصلين على دبلوم أقل من المرحلة الثانوية، و٥٨ بالمئة من الحاصلين على شهادة المرحلة الثانوية أو ما هو أعلى. وحتى بين الشريحة العمرية (٢٥- ٣٤ سنة) كانت معدلات البطالة بين الحاصلين على دبلومات أو درجات علمية أعلى، مرتفعة بوضوح عن غيرهم لتصل إلى ٣٢ بالمئة.

وبدايةً، يبدو أن مشكلة بطالة حاملي الدرجات العلمية تنبع من تراجع الحكومة عن الاضطلاع بدورها التوظيفي بعد أن شرعت في تطبيق برنامج التكيف الهيكلي للاقتصاد منذ ١٩٨٣. ففي تلك الفترة تم التعامل مع مشكلة البطالة في أوساط الشباب المتعلم على أنها ظاهرة مصاحبة لدورة العمل، لن تلبث أن تختفي. لكن على مدار العشرين عامًا اللاحقة، لم تبقَ إشكالية البطالة على حالها فحسب، بل ازدادت سوءًا حتى تحولت إلى مشكلة بنيوية، ومصدرًا للاضطرابات والقلاقل الاجتماعية الخطيرة. يفسر هذا الأمر الوضع المتعارض القائم بين نظام التعليم وسوق العمل، وانخفاض فرص العمل التي يوفرها الاقتصاد، وتفضيل الشباب المتعلم للعمل المضمون في القطاع الرسمي، لاسيما في الخدمة المدنية.

وقد أفضى هذا التراجع في قيمة الشهادات العلمية إلى إثارة شكوك الأسر المغربية حيال جدوى الاستثمار في التعليم. فالموقف الذي تتبناه الحكومة المغربية مفاده أن انخفاض المستوى التعليمي يعرقل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، غير أن تراجع العوائد المستقبلية من التعليم قد يثني

الأسر عن الاستثمار في التعليم العالي. يدعم ذلك، اضطرار أعداد متنامية من شباب الخريجين إلى القبول بوظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو درجاتهم العلمية، ما يطرح العديد من التساؤلات إزاء الاعتقاد الشائع بأن الدرجة العلمية تمثل ضمانًا ضد البطالة، وأن إحراز مستويات أعلى من التحصيل الدراسي من شأنه أن يحسن الآفاق المستقبلية للأفراد. لذلك فإن الإقصاء الناجم عن الفشل الذي يعتري سوق العمل لا يؤثر فقط على العاطلين من الشباب المتعلم، بل ينسحب كذلك إلى أسرهم التي تستثمر جانبًا غير قليل من مواردها حتى يتسنى لأطفالها النجاح في الدراسة، ومن ثم الحصول على عمل لائق.

في ضوء تلك المعطيات، فإن العديد من الشباب الذين يؤرقهم شبح البطالة وفشل التعليم، والفقر، يبدو لهم أن آفاق الحياة الأفضل والأكثر رحابة إنما تكمن على الجانب الآخر من البحر المتوسط. لذلك تعد ظاهرة الهجرة مؤشرًا على مدى الإحباط واليأس الذي يعانيه الشباب المغربي لدرجة تدفعه إلى فعل أي شيء، بما فيه المخاطرة بحياتهم، من أجل عبور البحر المتوسط والانتقال إلى ذلك الجانب الآخر من العالم. أما من لا يوفقون في الهجرة أو من يفضلون البقاء في المغرب، فإنهم عادة ما يضافون إلى قوائم العاطلين عن العمل، أو يقبلون بأعمال تقل كثيرًا عن مؤهلاتهم.

جودة التشغيل

تعد جودة التشغيل أمرًا حاسمًا بالنسبة للشباب، لأن المهارات والتدريب أثناء وظيفتهم الأولى يحدد آفاق عملهم المستقبلي وكذلك دخلهم. ومع هذا، فإن الداخلين الجدد إلى سوق العمل غالبًا ما يعتمدون على العمل في القطاع غير الرسمي في المغرب، من خلال أعمال تجارية محدودة النطاق، عادة ما

تكون منخفضة الأجر وغير مستقرة، لا سيما بالنسبة لشباب المناطق الريفية. إذ يستحوذ القطاع غير الرسمي، باستثناء القطاع الزراعي، على ٣٩ بالمئة من إجمالي معدلات التشغيل. كما أن قرابة ثلث العاملين هم من العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر، وهي نسبة تزداد كثيرًا في المناطق الريفية.

وتشير دراسة حديثة عن عمل خريجي التعليم المهني أن نسبة كبيرة منهم تختار العمل الحر، والذي غالبًا ما يكون في القطاع غير الرسمي[١٢]. كما أن ثلثي الخريجين الذين يعملون لحسابهم الخاص ينشئون أعمالاً غير رسمية، يشتغلون من خلالها في العديد من الحرف أو كعمالة أسرية.

وتوجد بعض المؤشرات الداعمة لنظرية أن سوق العمل المغربي يتجه بشكل متزايد نحو الطابع غير الرسمي، لا سيما بالنظر إلى حجم القطاع غير الرسمي وتراجع العمل بأجر. فقد تقلصت نسبة العاملين بأجر في قوة العمل من ٤٣ بالمئة في ١٩٨٧ إلى ٣٧ بالمئة في ٢٠٠٥. وصار العمل بمقابل في كثير من الأحيان عملاً مؤقتًا؛ نظرًا لتنامي البطالة المقنعة وارتفاع عدد الوظائف المؤقتة. وهذه الطبيعة المؤقتة للعمل بأجر تزيد من عدم ثباته، وتعزز نمو القطاع غير الرسمي. في الوقت ذاته، يشهد سوق العمل المغربي انتقالاً تدريجيا في الأصول نحو القطاع التجاري والخدمي (الذي يزيد فيه الطابع غير الرسمي) على حساب القطاعين الثانوي (التصنيع) والأساسي (الزراعة).

وبرغم أن المراكز المدنية تتسم بالنمو المضطرد في توفير فرص العمل بأجر، فإن نسبة كبيرة من شباب المدن الصغيرة، خاصةً الرجال، يعملون بلا مقابل كمتدربين أو في أعمال أسرية، معتمدين على أسرهم في

إقامتهم. فضلاً عن ذلك، فإن نسبة الرجال الذين يختارون العمر الحر في تزايد مستمر؛ إذ ارتفعت من ١٥ بالمئة في ١٩٩٩ إلى ١٨ بالمئة في ٢٠٠٤. ويزداد وضع الشباب سوءًا في المناطق الريفية، إلى درجة يبدو معها الحصول على عمل بمقابل أمرًا استثنائيا. ففي ٢٠٠٤، كان ثلاثة أرباع الرجال وتسعة أعشار النساء في المناطق الريفية يعملون بلا مقابل، مرتفعًا بنسبة ٤ بالمئة للرجال و٣ بالمئة للنساء عما كان عليه الوضع في ١٩٩٩.

ويقدم هذا الانهيار في قطاع القوى العاملة رؤى متعمقة حول كيفية التغير المستمر في فرص العمل المتاحة للباحثين عن وظيفة للمرة الأولى مع مرور الوقت. إذ أن أكثر من نصف القوة العاملة تشتغل في قطاع الزراعة، وهي نسبة عالية نسبيا مقارنة بمتوسط الدول الأخرى ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (البالغ ٣٧ بالمئة)[١٣]. وتشهد المغرب حاليا تراجعًا في التشغيل بالقطاعات الصناعية والصناعات التحويلية يتزامن مع تقلص معدل توفير وظائف جديدة في القطاع العام. فقد تراجعت حصة القطاع العام (المفضل غالبًا لدى الحاصلين على درجات جامعية) من التوظيف الإجمالي من ١١ بالمئة في ١٩٩٥ إلى ٨ بالمئة في ٢٠٠٥. في المقابل، ارتفعت حصة القطاع التجاري والخدمي من ٢٥ بالمئة إلى ٣٥ بالمئة في الفترة ذاتها، الأمر الذي يبين النمو الملموس في تلك الصناعات غير الرسمية.

والمحصلة أن جودة التشغيل تدهورت، واستمر الشباب المغربي المتعلم مترقبًا الحصول على وظيفة بالقطاع العام في ظل غياب البدائل الأخرى المناسبة. لكن مع انكماش القطاع العام لم يعدّل الشباب المغربي بوصلة طموحاته وفقًا للانتقال الحادث في سوق العمل، بل استمر هذا الشباب المتعلم في تحميل الحكومة مسؤولية عدم الاستثمار الكافي في القطاعات الاجتماعية، ومن ثم فشلها في توفير وظائف حكومية جديدة.

سياسات التشغيل

ركزت السياسات الحكومية في المغرب على توفير الوظائف ومحاربة البطالة، لا سيما بين الشباب المتعلم، من منطلق أن العمل أساس للاندماج الاجتماعي. وقد تنوعت البرامج والمبادرات الرامية إلى ذلك، غير أنها كانت تفتقر غالبًا إلى ما يلزم من تقويم النجاحات والوقوف على الإخفاقات وأوجه الضعف. كما طرأ على هياكل المؤسسات الحكومية المنوط بها تنفيذ تلك البرامج العديد من التغيرات. إذ أنيطت بالعديد من المؤسسات المسؤوليات والموارد اللازمة للتعامل مع التحديات المرتبطة بالتشغيل، وأنشأت الحكومة هياكل جديدة بتفويضات وصلاحيات جديدة. كذلك كان هناك اهتمام خاص بالسياسات والبرامج المباشرة الرامية إلى تشغيل الشباب، والتي عمدت إلى التركيز على مناهضة التوظيف في القطاع العام لصالح العمل في القطاع الخاص، والسعي إلى تقليص معدلات البطالة من خلال توفير الوظائف، وإصلاح قانون العمل، وتشجيع ريادة الأعمال عبر المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، وتوفير التدريب على المهارات.

حفز التشغيل في القطاع الخاص

تؤكد الحكومة المغربية مرارًا أن تشغيل الشباب يبقى واحدًا من أولوياتها القصوى. وحتى يتسنى لها ثني الشباب عن التطلع للتوظيف في القطاع العام، شدّد العديد من المسؤولين، ومن بينهم الملك "الحسن الثاني"، على محدودية الخدمة المدنية في الاستفادة من إمكانيات الشباب. حيث يؤكد

الملك حسن الثاني على أن "القطاع العام لا يمكنه أن يتيح الفرصة للشباب المتطلعين لتوسيع آفاقهم والراغبين في تحقيق قدراتهم... ففي هذا القطاع لا مجال للمغامرة أو الخيال، وفيه لا يجد الشباب الحرية". وفي حين أن مثل هذه الرسائل تخدم الهدف الاستراتيجي المتمثل في توجيه الشباب بعيدًا عن الاعتماد على القطاع العام المنكمش، تحتاج الحكومة كذلك إلى إرسال إشارات ناعمة وموثوق بها في الوقت ذاته، والاستمرار في تعزيز توفير بديل جيد لتشغيل الشباب.

وكان من أهداف سياسات التكيف الهيكلي التي تم الشروع في تنفيذها بدءًا من ١٩٨٣ اضطلاع القطاع الخاص بدور أكثر أهمية في الاقتصاد، لاسيما ما يتعلق بتوفير الوظائف[١٤]. وفي ظل الخطة الموضوعة، من المفترض أن يحل القطاع الخاص فعليًا محل القطاع العام في الاستفادة من العاملين المتعلمين. إذ تعتبر الحكومة المغربية أن الاقتصاد القوي والتنافس سيوفران فرص عمل تعدّ بمثابة حل طبيعي لمشكلة العاطلين والعمالة المتعلمة؛ ومن ثم تصبح استدامة تنمية القطاع الخاص الحديث من المقاصد الرئيسة للسياسات الاقتصادية الراهنة.

البطالة وبرامج توفير الوظائف

لا تزال بطالة الشباب المتعلم، وما يرتبط بها من توترات اجتماعية، مشكلة تفت في عضد سوق العمل المغربي. لذا، فقد أدرجت الحكومة تلك التحديات بشكل رسمي في استراتيجيات وطنية. ففي ١٩٩٠، شكّلت الحكومة

المجلس الوطني للشباب والمستقبل بهدف الحد من البطالة بين الخريجين(١٥). غير أن هذا المجلس فقد فاعليته بعدما أخفق في إحداث تحسن ملموس، كما تأكد ذلك في استمرار ارتفاع مستويات بطالة الخريجين(١٦).

وتسعى الحكومة في الوقت الراهن إلى توفير وظائف للشباب الخريجين من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والتدابير؛ حيث هدفت إلى استحداث ٢٠٠ ألف وظيفة جديدة بحلول ٢٠٠٨. وبالإضافة للبرامج، التي سنتعرض لخطوطها العريضة في الأقسام التالية، فثمة مشروعات تنمية خاصة، وإصلاحات قانون عمل، وسياسات حد أدنى من أجور قد يترتب عنها أثرٌ غير مباشر على استراتيجية الحكومة في تشغيل الشباب. ويبدو أن هذه الاستراتيجية في سبيلها إلى النجاح؛ فقد انخفضت معدلات البطالة بمقدار أربع نقاط مئوية في الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٧). وقد أفاد التحسن الذي طرأ على سوق العمل المجموعات التي كانت دائمًا تعاني أعلى مخاطر البطالةمن العمالة المدنية ومن الحاصلين على شهادات المرحلة الثانوية أو أعلى. حيث شهدت هاتان الشريحتان تراجعًا في معدلات البطالة وصل إلى ما يقارب سبع نقاط مئوية.

وأُطلقت العديد من المبادرات الوطنية التي دعمت على نحو غير مباشر توفير الوظائف. ففي ٢٠٠٢، أنشأت الحكومة منطقة تنمية خاصة ترمي إلى تطوير المنطقة الواقعة في شمال البلاد كمركز استراتيجي للنقل والصناعة والتجارة. كذلك تم الشروع في مشروع وطني موسع آخر "خطة اللازوردية" كجانب من الخطة العاجلة للتصنيع الهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي ودعم السياحة. وتشتمل هذه الخطة على تشييد وإدارة سلسلة من

المنتجعات الترفيهية التي يُتوقع لها أن تجلب عشرة ملايين سائح سنويا بحلول ٢٠١٠، علاوة على إحداث تطويرات في صناعة المنسوجات، والصناعات الزراعية، والمناطق الحرة، وعدد من القطاعات الأخرى. كما أُطلق أخيرًا البرنامج الاقتصادي العاجل في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥[١٧].

من جانب آخر، فقد كان لإصلاح قانون العمل مردوده على توفير وظائف الشباب. حيث سعى تعديل قانون العمل لعام ٢٠٠٣ إلى إيجاد بيئة مواتية للاستثمار؛ من خلال تقليص تكاليف العمل وزيادة المرونة في التعيين والفصل. وتهدف هاتان الخطوتان إلى تعزيز التنافسية وتقليل صرامة التوظيف التي كان لها ولا يزال تأثير سلبي على الشباب الداخلين إلى سوق العمل.

وأخيرًا، تعدّ سياسة الحد الأدنى للأجور في المغرب وسيلة لتحسين مستويات معيشة العمالة الفقيرة. فقد ارتفع الحد الأدنى للأجور الرسمية للساعة في القطاعات غير الزراعية- التي تدفع عادة للعمال غير المتعلمين من معدومي الخبرة- بمقدار ٢٦ ضعفًا في الفترة (١٩٤٨-٢٠٠٠). أما بالأسعار الثابتة، فقد ارتفع الحد الأدنى لأجر الساعة بمتوسط ٢,٤ بالمئة سنويًا في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، في مقابل ٢ بالمئة زيادة سنوية في متوسط معدلات التضخم للفترة نفسها.

ويكمن التحدي الذي يواجه تشريع الحد الأدنى للأجور في أنه غير ملزم لكل أصحاب العمل، لا سيما في القطاع غير الرسمي. علاوة على أن سياسات الحد الأدنى للأجور قد تؤدي عند تطبيقها إلى تشويه أوضاع سوق العمل بصور شتى. أولاً، على الرغم من أن تطبيق الحد الأدنى للأجور قد يقدم ضمانة للشباب العاملين، فإنه قد يقوض كذلك فرص الشباب الباحثين

عن عمل نتيجة تراجع نشوء الوظائف. من ناحية أخرى، فإنّ جل فوائد الحد الأدنى للأجور في السياق المغربي ستكون من نصيب العمالة غير المتعلمة ومنخفضة المهارة. حيث شهدت فرص العمل بأجر تحسنًا بالنسبة للشباب من ذوي المهارات المنخفضة، وهو ما يمكن إرجاعه جزئيا إلى الزيادات الملموسة في الحد الأدنى للأجور على مدار العقدين المنصرمين. ومع تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد، من دون تعويض غيابه بقطاع خاص كبير يمكنه توفير وظائف عالية المهارة، تكون المحصلة أن الشباب المتعلم هم أقل الفئات استفادةً من زيادة الحد الأدنى للأجور؛ لأنه يرفع التكاليف المصاحبة لتعيين الشباب التي تقع على عاتق صاحب العمل.

حفز المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر والأعمال الحرّة

جاء القانون ٣٦ لسنة ١٩٨٧ (والمسمى أيضًا بقانون إقراض روّاد الأعمال الشباب) كواحد من التدابير الرئيسة لرفع مستوى الحوار الوطني حول البطالة وخلل الكفاءات المهارية اللذين يؤرقان المغرب. فقد صدر هذا القانون في ١٩٨٧ لتشجيع شباب الخريجين على البدء في مشروعات خاصة بهم. ومن خلاله يتم منح الشباب المحتاج قروضًا تغطي ٩٠ بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع، بسعر فائدة تفضيلي. وتشجّع الحكومة روّاد الأعمال الشباب على الاستفادة ممّا يتم تصويره على أنها بيئة اقتصادية مواتية لدمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي.

من ناحية أخرى، تسعى بعض البرامج الحكومية وغير الحكومية إلى تشجيع ريادة الأعمال والأعمال الحرة في أوساط الشباب المغربي. من هذه

البرامج "مقاولتي" الذي يمنح قروضًا طويلة الأجل للشباب بنسب فائدة تفضيلية ليشجعهم على إنشاء مشروعاتهم الخاصة. سعى برنامج " مقاولتي" إلى توفير إنشاء ٣٠ ألف مشروع في أرجاء المغرب بحلول ٢٠٠٨، يتطلب كل منها استثمارًا يصل على ٢٥٠ ألف درهم مغربي (٣٠ ألف دولار)، ومن المفترض أن تسفر عن توفير ٩٠ ألف وظيفة بواقع ميزانية مخصصة للبرنامج تناهز ١٠ مليار درهم (١,٢ مليار دولار). ويستهدف البرنامج الأفراد في عمر (٢٠-٤٥ سنة) الحاصلين على تدريب مهني، أو شهادات ثانوية أو درجات جامعية. كما يحاول تيسير الحصول على قروض بنكية من خلال ضمانه نسبة ٨٥ بالمئة من قيمة القرض الممنوح من البنوك التجارية للمشاركين بالبرنامج[١٨].

لكن رغم تعدد وتنوع تلك البرامج الرامية إلى تعزيز ريادة الأعمال، فإن النتائج ليست مرضية حتى الآن. فعلى سبيل المثال، تشير إحدى الدراسات إلى أن عدد خريجي الجامعة الذين قد يعتبرون التشغيل الذاتي بديلاً للبطالة لم يشهد زيادة[١٩]. بل إن المفاجئ في الأمر أن هناك ما يبرهن على أن تفضيل العمل المأجور قد تزايد بشكل ملحوظ بعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في ١٩٨٣، برغم كثرة البرامج المقدمة من قبل الحكومة لتشجيع ريادة الأعمال. ويبدو أن ذلك مؤشر على أن الشباب لا يرون أية ميزات إيجابية يمكن أن يحصلّوها من العمل الحر كبديل من العمل المأجور، لا من حيث الأجور ولا ظروف العمل الأخرى.

فضلاً عن ذلك، فإن المبادرات التي تشجع على العمل الحر في أوساط الشباب المغربي تحفّها العديد من نقاط الضعف الأخرى. أولاً: أن فاعلية تلك البرامج محل ريبة لأن الخبرة المكتسبة في العمل المأجور لازمة حتى

يستطيع الشباب التفوق في ريادة الأعمال. إذ ثبت وجود علاقة إيجابية بين العمر وريادة الأعمال، ما يعني أن الشخص الأكبر سنا، تزداد احتمالات نجاحه في ريادة الأعمال. ثانيًا، يتحدد تفضيل العمل المأجور في مقابل العمل الحر وفقًا للمستوى التعليمي؛ فكلما ازداد مستوى التعليم، قلّ احتمال رغبة الفرد في العمل الحر وزاد تفضيله العمل المضمون (المأجور). وحتى من يختارون العمل الحر لا يكون من الوارد استمرارهم في هذا المسار نظرًا للمخاطر المالية المتضمنة فيه. لذلك فقد فشل القانون ٣٦ لسنة ٨٧ ومبادرة "مقاولتي" في تحقيق أهدافهما الأولية. ويرجع جانب كبير من هذا الفشل إلى امتناع البنوك الخاصة عن منح قروض للشباب لتمويل مشروعاتهم لما ارتأته فيها من مخاطرة شديدة. وحيث إن عددًا غير قليل من عاطلي اليوم عن العمل شباب حاصلون على مستويات تحصيل دراسي عالية، فستبقى استراتيجية تعزيز العمل الحر محدودة الفاعلية، إلى أن يتم التصدي لتلك القضايا المنهجية.

التوفيق بين المهارات والطلب

اتخذت الحكومة العديد من التدابير الرامية إلى توفير معلومات متاحة وأكثر شفافية لكل من أصحاب العمل والموظفين في مسعى منها لإحداث توافق أفضل بين العمالة المعروضة والعمالة المطلوبة. فقد تم إنشاء "الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات- لانابيك" (ANAPEC) في ٢٠١٠ على أن تكون مهمتها تجميع العروض الوظيفية من أصحاب العمل وتوفيقها مع قوة العمل المتوفرة عبر تقديم استشارات مهنية للباحثين عن عمل، ومساعدة رجال الأعمال الشباب على تطوير مشروعاتهم الاقتصادية. أعيد تنظيم الوكالة في الآونة الأخيرة بغية تحسين كفاءتها. علاوة على ذلك، أعلنت

الحكومة أيضًا تأسيس مكتب مهمته مراقبة سوق العمل المغربي، وتقديم إحصاءات لمتابعة وتقويم وتحليل أثر برامج التشغيل العام.

من جهة أخرى، سعت برامج التدريب المهني في المغرب إلى لتحسين القدرات التشغيلية ومهارات الشباب في الوظائف المتنوعة. ففي ١٩٨٤، (أي في العام الذي أعقب تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي، التي أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الخريجين بعد التراجع الشديد في وظائف القطاع العام)، تم الشروع في إصلاحات كبرى في نظام التدريب المهني بالمغرب بهدف تعزيز الارتباط بين التدريب المهني وحاجات سوق العمل.

وفي غضون السنة الأولى من إصلاح التدريب المهني، ارتفع عدد المتدربين بنحو ٦٦ بالمئة. واستمر هذا النمو بوتيرة متسارعة؛ حيث ارتفع عدد خريجي التدريب المهني بنسبة ٦٤ بالمئة في الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٣)، بخلاف خريجي البرامج المهنية، كما سعت الحكومة إلى تدريب ٤٠٠ ألف شاب في الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧). غير أن مثل تلك السياسات لم يتم الوفاء بها، في ظل ضعف أو انعدام الموارد والاستثمارات اللازمة لإحراز تلك الأهداف. وفي حين يفترض أن تحفز السياسات التي على تلك الشاكلة الطلب والإقبال على التدريب المهني، فإن وضع خريجيه في سوق العمل لا يزال غير مرضي إلى حد بعيد.

على النقيض من ذلك، وبما يتعارض مع العديد من البلدان الشرق أوسطية الأخرى، يتقبل الشباب المغربي وأسرهم ويتعاملون مع التدريب المهني بوصفه مسارًا تعليميًا مطلوبًا وشديد الانتقائية. وهو ما أدى إلى الوفرة الشديدة في مراكز التدريب المهني- من بينها عدد غير قليل من المراكز الخاصة- التي استأثرت في ٢٠٠٧ بنحو ٣٦ بالمئة من خريجي التدريب

المهني. وعلى الرغم من ذلك، يعاني خريجو التدريب المهني معدلات بطالة مرتفعة للغاية، تبلغ ٣٥ بالمئة في المتوسط، فضلاً عن فترات طويلة من البطالة؛ إذ يبقى ٥٠ بالمئة من الخريجين عاطلين عن العمل مدة عام بعد التخرج، كما يستمر ٤٠ بالمئة منهم بلا عمل مدة أربع سنوات بعد تخرجهم. وكما في التعليم النظامي، يواجه الشباب ذوو المستويات الأكثر تقدمًا من التدريب المهني أعلى معدلات البطالة وأطول فتراتها. كما تشير الأبحاث إلى أن خريجي المراكز الخاصة الأكثر تكلفة يواجهون- في الواقع- معدلات بطالة أعلى من خريجي مراكز التدريب المهني العامة الأقل تكلفة.

وبالإضافة إلى نظام التدريب المهني الرسمي، رعت الحكومة مجموعةً متنوعة من برامج التدريب الإضافي والدعم الفني. إذ تم الشروع في برنامج "التدريب من أجل التشغيل" في ١٩٩٣ من منطلق أن الخريجين الجدد يفتقدون الخبرات المهنية اللازمة للشركات الخاصة. يجري تحديث هذا البرنامج باستمرار، ويضع حديثي التخرج في برامج تدريبيه مدة ثمانية عشر شهرًا في شركات خاصة. فتستفيد الشركات التي تتلقى المتدربين من عمالة ماهرة بتكاليف منخفضة، كما أنها تحصل على حوافز وإعفاءات أخرى نظير مشاركتها في البرنامج.

ويعد برنامج "إدماج" من البرامج الأخرى الداعمة لتشغيل الشباب الذين تعوزهم خبرة العمل أو من يعانون من مشاكل في توفيق مهاراتهم مع الوظائف المتاحة. يستهدف هذا البرنامج ١٠٠ ألف شخص يتولى تأهيلهم لوظيفتهم الأولى مدفوعة الأجر. وهناك أيضًا برنامج "التأهيل" المصمم من أجل شباب الخريجين، والذي يسعى إلى الحد من التفاوت بين التعليم

والتدريب وحاجات سوق العمل، ويستهدف ٥٠ ألف شخص. بلغت الميزانية المخصصة لهذا البرنامج ٥٠٠ مليون درهم (٦٠ مليون دولار) للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨).

وبرغم ما تستحقه الجهود الحكومية من ثناء وإطراء، يبقى أن نرى ما إذا كانت تلك البرامج والسياسات ستحقق الأثر المنشود من دون تكرار أوجه القصور ذاتها التي شابت العقدين الماضيين. إذ ظهرت العديد من الشروحات التي تفسر فشل البرامج السابقة في إحداث التغير المناسب. وكان أول وأهم الأسباب هو عدم وجود استراتيجية طويلة الأمد تعمل على وضع التدابير والمبادرات المتعددة تحت مظلة إطار عمل شامل ومتكامل. من ناحية أخرى، أفضى غياب آليات المتابعة والتقويم إلى عدم تقويم آثار هذه البرامج الاقتصادية والاجتماعية. وأخيرًا، كانت غالبية هذه البرامج تهدف في الأساس إلى توليد الدخل عبر حلول سريعة ومحددة، في حين لم يكن هناك تركيز على طبيعة الوظائف المتوفرة، أو ظروف العمل، أو الآثار الاجتماعية على العاملين وعلى المجتمع.

الانتقال إلى تكوين الأسرة

تشهد آليات الأسرة المغربية التقليدية تطورًا تدريجيا يتزامن مع البيئة الاقتصادية سريعة التغير والزيادة المطردة في التمدن والحداثة. لكن رغم تلك التغيرات، لا تزال الأسرة تمثل شبكة الأمان الأساس للشباب. ففي ظل تكبلهم بوضع اقتصادي متقلب، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الاستقلال المالي والزواج، ووضعية النضج، تبقى الأسرة ملاذ العديد من الشباب. ومن ثم، بات جيل اليوم من الشباب المغربي محاصرًا بين الاعتماد على الأسرة من أجل الدعم الاقتصادي، وفي الوقت ذاته الرغبة في تحقيق مزيد من الاستقلالية.

(الجدول ٧-٣)

تطور متوسط سن الزواج الأول

المنطقة	النوع الاجتماعي	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٨٧	١٩٩٤	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٤
مدن	رجال	٢٤,٤	٢٦,٠	٢٨,٥	٢٩,٧	٣١,٢	٣٢,٦	٣٢,٢	٣٢,٢
	نساء	١٧,٥	٢٠,٩	٢٣,٨	٢٥,٤	٢٦,٩	٢٨,٣	٢٨,٥	٢٧,١
ريف	رجال	٢٣,٨	٢٤,٢	٢٥,٦	٢٦,١	٢٨,٣	٢٨,٨	٢٩,٩	٢٩,٥
	نساء	١٧,٢	١٨,٥	٢٠,٨	٢١,٥	٢٤,٢	٢٥,٥	٢٥,٧	٢٥,٥
كلا النوعين	رجال	٢٤,٠	٢٥,٠	٢٧,٢	٢٧,٩	٣٠,٠	٣١,١	٣١,٩	٣١,٢
	نساء	١٧,٥	١٩,٣	٢٢,٣	٢٣,٤	٢٥,٨	٢٧,١	٢٧,٤	٢٦,٣

المصدر: حسابات المؤلفين

تأخر سن الزواج

هناك اتجاه متزايد بين الشباب المغربي نحو تأخير الزواج. فمنذ عدة عقود، كان المجتمع المغربي يتسم بالزواج المبكر جدا؛ إذ كان متوسط سن الزواج الأول في ١٩٦٩ يبلغ ١٨ سنة للنساء و٢٤ سنة للرجال. لكن (الجدول ٧-٣) يبين أن الوضع لم يبق على حاله، مع ارتفاع متوسط سن الزواج الأول في ٢٠٠٤ إلى ٢٦ سنة للنساء، و ٣١ سنة للرجال.

شهد سن الزواج تأخرًا واضحًا بين أفراد المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة) بشكل ملحوظ. فبالنسبة لرجال مرحلة (١٥-١٩ سنة) العمرية، تغير

الوضع بمرور الوقت تغيرًا طفيفًا جدا؛ ربما يعود ذلك أساسًا إلى أن السن القانونية للزواج محددة عند ١٨ سنة. أما بالنسبة لنساء هذه الشريحة العمرية، فكان الزواج المبكر، المرتبط غالبًا بالتعليم، في تراجع واضح؛ حيث ازدادت نسبة النساء غير المتزوجات بمقدار ٢١ بالمئة في غضون ثلاثة عقود. وفيما يتعلق بالشريحة العمرية (٢٠-٢٤ سنة)، فقد طرأ تراجع هائل في الزواج بين النساء، لدرجة أن سبع نساء حاليا من بين كل عشر في تلك الشريحة العمرية غير متزوجات، مقارنة باثنتين من بين كل عشر نساء في ١٩٧١. كما ارتفعت نسبة غير المتزوجين من ذكور الشريحة العمرية ذاتها من ٧١ بالمئة في ١٩٧١ إلى ٩٣ بالمئة في العام ٢٠٠٠.

وتتبع هذه الزيادة الملموسة في متوسط سن الزواج من عدة متغيرات متداخلة؛ من بينها تغير أنماط الحياة وزيادة التمدن. كما يلعب التعليم دورًا مؤثرًا في تحديد عمر الزواج؛ إذ إن هناك اختلافًا جوهريًا بين متوسط سن الزواج الأول لمن التحقوا بالمدرسة ومن لم يتعلموا على الإطلاق. حيث إن الالتحاق بالدراسة، ولو حتى في مرحلة التعليم الابتدائي وحدها، يكون كافيًا لتأخير زواج الشباب عدة سنوات. بالإضافة إلى ذلك، فقد أسفر التحاق الإناث بالدراسة عن تحسين وضعهن، ما أسهم في تأخير زواجهن وسنّ إعالتهن الأطفال.

ويبين الارتفاع الملحوظ في سن الزواج بين الفئات العمرية المنضوية فعليًا في قوة العمل أو التي توشك على الانتهاء من دراستها والالتحاق بحياة الكبار (٢٥ سنة فأعلى) أن جانبًا من هذا التأخر في الزواج يحدث بشكل قسري؛ نتيجة صعوبات مالية مرجعها البطالة، وتردي جودة الوظائف التي تتوفر للشباب، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة، والصعوبات الملازمة للحصول

على مسكن. ووفقًا لما خلص إليه مسح حديث، يضع الشباب "الموارد المالية غير الكافية" كواحد من الأسباب الرئيسة وراء البقاء بلا زواج؛ حيث كان ٥١ بالمئة من الشباب الذين تمت مقابلتهم بلا عمل، كما أن ٨١ بالمئة منهم كانوا لا يزالون يقيمون مع أبويهم أو أسرهم[٢٠].

وفيما يتعلق باختلاف سن الزواج الأول بين العاطلين عن العمل والموظفين، يلاحظ "أجبيليو" التأخر النسبي في زواج العاطلين عن العمل مقابل الموظفين[٢١]. فما لا شك فيه أن الصعوبات المالية تعد من أهم العوامل التي تقف وراء تأخر سن الزواج؛ بالنظر إلى أنه يلزم الشاب قضاء عدة سنوات من العمل والادخار حتى يتسنى له الزواج للمرة الأولى. باختصار يمكن الانتهاء إلى الصعوبات المالية حين تزداد، يتأخر معها سن الزواج، وهو ما يصح بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء.

إصلاح قانون الأسرة وإدماج النساء

لا يزال عدم المساواة في معاملة الجنسين قائمًا في المغرب، برغم التقدم الملموس الذي طرأ لصالح المرأة في السنوات الأخيرة. فحتى الآن يعدّ تمثيل المرأة في مواقع صناعة القرارات كالوزارات والمناصب العليا في الخدمة المدنية والمشاركة في التنمية الاقتصادية تمثيلاً ضعيفًا.

كان إصلاح قانون الأسرة بمثابة أحد أشكال الاستجابة السياسية الرامية إلى تعزيز إدماج النساء. حيث استندت إصلاحات قانون الأسرة "المدونة"- التي جرت المصادقة عليها في عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣- على مبدأ أساس مفاده تحري العدالة للنساء من خلال تعزيز وضعهن وإرساء مزيد من المساواة بين الذكور والإناث. تتيح المدونة توحيد قوانين حماية الطفل، والحفاظ على كرامة المرأة

بحمايتها ضد العنف، وإحداث تحسينات في وضعها الاقتصادي. وتبعًا لذلك، توضع الأسرة تحت المسؤولية المشتركة لكلا الزوجين، فكلاهما يتساوى مع الآخر في المسؤولية الأسرية المتعلقة بالإدارة الاقتصادية وتعليم الأطفال. وبالاعتراف بالنساء كمواطنات كاملات، استجابةً للبند رقم ٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تؤسس المدوّنة للعدالة بين الجنسين من حيث الحقوق والواجبات، وتلغي القاعدة التقليدية "التزام الزوجة بطاعة زوجها". في الوقت ذاته، ارتفع السن القانونية لزواج المرأة في ٢٠٠٣ من ١٥ إلى ١٨ سنة. كما تم إلغاء الشرط التقليدي الذي يلزم وجود ممثل ذكر (ولي) عن المرأة البالغة السن القانونية لإتمام الزواج. وبمقدور الطفل الآن اختيار من يتولى رعايته من أبويه في حالة الطلاق، كما أن للمرأة حقوقًا مساوية لحقوق الرجل في طلب الطلاق. ومع ما تشير إليه تلك الإصلاحات من تغيرات غير مسبوقة، فحتى يتسنى نجاحها لا بدّ من تكاملها تحت مظلة مشروع وطني يعمل على إشراك الحكومة والمجتمع ككل. ومن المنتظر أن يستغرق الأمر وقتًا طويلاً قبل أن تنغلق تمامًا الفجوة المتعلقة بوضع النساء الشخصي والاجتماعي.

خاتمة

تمثل قضية إدماج الشباب أولوية ضاغطة على السلطات الحكومية المحلية، والمؤسسات الدولية المانحة، والمجتمع المدني، في مجتمع يتغير في ضوء النمو الديمغرافي، والتمدن سريع الوقع، وانحسار فرص التشغيل، ووجود بون شاسع بين برامج التعليم والتدريب وحاجات سوق العمل. غير أن ما تم من تقدم تجاه تقليص هذا الإقصاء، وما يستتبعه من آثار ضارة كان متواضعًا للغاية. إذ اتسم التدخل الحكومي بالتردد وعدم الشمولية، ولم تنجح العديد من السياسات والتدابير التي نُفّذت في تحقيق النتائج المرجوة، بل على

العكس ازدادت أوضاع الشباب سوءًا في حالات عدة. فقد كانت السياسات العامة تستند في الأساس على نظرية أن النمو الاقتصادي سيحد من وطأة الفقر والإقصاء. بيد أن هذا المنطق الاقتصادي يغفل أهمية العوامل الأخرى؛ السياسية والاجتماعية والثقافية والقضايا الدينية، والتي تؤصل هي الأخرى للإقصاء. كما أنه يتجاهل حقيقة أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لاستقطاب الجماعات المهمشة، كالشباب والمرأة، إلى المشاركة غير المنقوصة.

ومن واقع اختبار حزمة سياسات التشغيل والمبادرات التي ترعاها الحكومة، يتبين أن دور الدولة غالبًا لا يكون بالوضوح الكافي، وأن تلك البرامج تخفق في الالتفات الجدي للمؤشرات والحوافز التي يستجيب لها الشباب عند اضطلاعه بعمليات اختيار حقيقية؛ كالانخراط في ريادة الأعمال والعمل الحر أو انتظار العمل المأجور. فضلاً عن أنه في ظل قيود الميزانية، تكون قدرة العديد من البرامج الموجهة للشباب محدودة التأثير على الأمد الطويل ولا يتسنى لها الوصول إلى قاعدة عريضة من الشباب.

حاولت العديد من المنظمات الدولية؛ مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية علاج عثرات القطاع العام. فأمسى المجتمع المدني فاعلاً أساسيا في التنمية الاقتصادية بالمغرب، في ضوء إنجازاته التي حققها في مكافحة الفقر، وكذلك مساعيه لمناهضة إقصاء الشباب والمرأة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبرى تنتظر التعاطي معها.

ومن المتوقع في السنوات المقبلة أن يزداد الطلب على الوظائف بمعدل قد يصل ضعفي عدد الوظائف التي يوفرها الاقتصاد حاليًا. ومن المتوقع أيضًا أن يصل عدد سكان المدن إلى ثلثي المواطنين المغربيين بحلول

٢٠١٥، ما سيكون له تبعاته من زيادة الإقصاء، وتثبيط الطموحات وتزايد السلوك الخطر. في المقابل، لا يزال هناك العديد من التحديات الكبرى التي تحتاج إلى التعامل معها؛ كارتفاع أمية الكبار، والإشكاليات المتعلقة بالتعليم؛ لاسيما لدى فتيات الريف، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس، وانتشار البطالة في أوساط خريجي الجامعات. كل هذا يدعو للتأكيد على دور الشباب كفاعلين رئيسين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، وعلى كونهم يمثلون أولوية قصوى في السياسات العامة[٢٢].

فجيل الشباب الحالي في المغرب يشكل طاقات بشرية هائلة يمكن أن تسهم كثيرًا في تنمية بلاده وتكاملها مع الاقتصاد العالمي. ولكي يحدث هذا، لا بدّ من تلبية حاجات هذه الفئة السكانية؛ من تعليم، وتدريب، وصحة، ومشاركة مدنية، وتشغيل، وأن يتم ذلك من خلال استراتيجيات متكاملة ومتسقة تشتمل كل الجهات المعنية؛ بما فيها المؤسسات الحكومية المركزية، والمحلية، والمجتمع المدني[٢٣].

هوامش

1. The share of the population aged 65 and older is expected to double from 5.5 percent in 2004 to 10.8 percent in 2030; see Haut Commissariat au Plan, "Projections de la population du Maroc par milieu de résidence 2005–2030" (Rabat: Centre d'Études et de Recherches Démographiques, 2007).

2. For instance, GDP growth (in constant prices) was 11.8 percent in 1998 but –2.2 percent in 1999.

3. This encompasses both the first and second stages of elementary education. The first stage of elementary education, grades one through six, includes the 6- to 12-year-old age group. The second stage, corresponding to middle school (grades seven through nine), includes the 13- to 15-year-old age group. Secondary education, which accepts students who have completed both stages of elementary education, lasts for three years and leads to a baccalaureate diploma. The age group for secondary education is 16 to 18 years. All age groups are larger when accounting for grade repetition.

4. The gross enrollment rate is the number of students in a given education level as a percentage of the number of children in the corresponding age group. This quotient can be higher than one when an education level has children who belong to younger or older age groups.

5. World Bank, *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa* (Washington: 2008).

6. Ina V.S. Mullis and others, *TIMSS 2007 International Mathematics Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008); Michael O. Martin and others, *TIMSS 2007 International Science Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008).

7. Patrick Gonzales and others, *Highlights from the Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS) 2003*, NCES 2005-005 (Washington: National Center for Education Statistics, 2004).

8. Ibid.

9. Ibid.; World Bank, *The Road Not Traveled.*

10. In 2006 the unemployment rate of women in rural areas was a mere 1.8 percent, but 83 percent of rural women worked in family-owned enterprises without compensation.

11. Mohammed Bougroum, Aomar Ibourk, and Ahmed Trachen, "L'insertion des diplômés au Maroc : Trajectoires professionnelles et déterminants individuels," *Revue région et développement* 15 (2002): 57–77 (www.regionetdeveloppement.u-3mrs.fr/pdf/R15/R15_Bougroum.pdf).

12. Secrétariat d'État Chargé de la Formation Professionnelle, "Formation professionnelle: Bilan au titre de 2003–2004 et plan d'action 2005–2007," administrative

document (Rabat: 2005).

13. Pierre-Richard Agénor and Karim El Aynaoui, "Politiques du marché du travail et chômage au Maroc une analyse quantitative," *Revue d'économie du développement* 1 (2005): 5–51.

14. The 1983 Code of Industrial Investments encourages the creation of jobs by providing 5,000 Moroccan dirhams to small and medium-size industrial enterprises for each stable job created during the first four years. However great in theory, this measure never was applied in practice.

15. In French: *Conseil National pour la Jeunesse et l'Avenir* (CNJA).

16. Noureddine El Aoufi and Mohammed Bensaïd, "Chômage et employabilité des jeunes au Maroc," *Cahiers de la stratégie de l'emploi,* Unité politiques de l'emploi, Département de la stratégie en matière d'emploi (Rabat: Bureau International du Travail, International Labor Organization, 2005) (www.ilo.org/public/english/employment/strat/download/esp2005-6.pdf).

17. Ministère des Finances et de la Privatisation, *Projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2006* (Rabat: 2005) (www.finances.gov.ma).

18. For more details, visit www.moukawalati.ma/home.cfm.

19. Brahim Boudarbat, "Unemployment, Status in Employment and Wages in Morocco," *Applied Econometrics and International Development* 6, no. 1 (2006): 165–84.

20. Fadwa El Ghazali, "Pourquoi les jeunes ne veulent pas se marier," *l'Économiste,* November 26, 2004.

21. Aziz Ajbilou, "Où va l'âge au premier mariage au Maroc?" *Bulletin du CERED* No.1 (Rabat: Centre d'Études et de Recherches Démographiques, 2003).

22. United Nations Development Program and Comite Directeur du Rapport: 50 Ans de Développement Humain, "50 ans de développement humain et perspectives 2025" (New York: 2006). For a summary of the report in English, see www.rdh50.ma/fr/ index.asp.

23. Haut Commissariat au Plan, "Rapport de la politique de population. La jeunesse marocaine: attitudes, comportements et besoins" (Rabat: Centre d'Études et de Recherches Démographiques, 2004).

الفصل الثامن

الاستفادة من إمكانات الشباب السوري الاقتصادية خلال فترة الانتقال

نادر قباني ونورا كامل

تخوض سوريا غمار إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق في سياق تحولها إلى اقتصاد "السوق الاجتماعي"، مع اقترابها من أن تصبح مستوردة لكافة احتياجاتها من النفط في المستقبل القريب. حيث تشرع الحكومة في تقديم مفردات عقد اجتماعي جديد يعتمد بدرجة أقل على تدخل الدولة وبدرجة أكبر على حلول القطاع الخاص. فعلى صعيد "السوق" أزالت الحكومة القيود من أجل تعزيز دخول القطاع الخاص في معظم الصناعات، وسمحت بإنشاء مدارس ثانوية خاصة، وجامعات، وبنوك، وأصدرت كذلك تشريعًا يرمي إلى إصلاح قوانين العمل الصارمة بالبلد. في الوقت ذاته، تؤكد على "البعد الاجتماعي" في مساعي الإصلاح تلك، عبر الإبقاء على الدور النظامي المحوري للدولة، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي لدعم الجماعات المستضعفة أثناء فترة التحول الاقتصادي.

وتأتي هذه الإصلاحات في فترة حرجة تعاني فيها سوريا تبعات موجة ديمغرافية عاتية تتحرك عبر السكان. إذ وصلت شريحة (١٥-٢٤ سنة)

العمرية في سوريا إلى ذروتها (حوالي ٢٣ بالمئة من السكان) في ٢٠٠٥، مرتفعةً عن نسبة ١٩ بالمئة في ١٩٨٥[1]. ومن المتوقع أن تنخفض حصة الشباب في السكان إلى ١٨ بالمئة في ٢٠٢٠ تقريبًا مع وصول تلك الموجة الديمغرافية إلى مرحلة النضج. ومع ما يفضي إليه هذا التضخم في أعداد الشباب السوري من تحديات تتعلق بتوفير ما يكفي من وظائف ووحدات إسكان لهؤلاء الشباب، فإنه يتيح في الوقت ذاته فرصة سانحة يمكن استغلالها، في ظل وجود مجموعة كبيرة من السكان في سن العمل بمقدورها أن تسهم في تحقيق مزيد من الادخار، وفي رفع معدلات النمو الاقتصادي. أما في حالة فشل الاقتصاد في توفير وظائف كافية لهؤلاء الشباب، فإن هذه الهبة الديمغرافية قد تتبدد، ما يقوض آفاق النمو والتنمية الاقتصادية.

وبرغم ما تحمله الإصلاحات الاقتصادية من بشائر نجاح، فإن المؤسسات السورية الرسمية وغير الرسمية لم تتكيف كاملاً مع تلك الإصلاحات بالدرجة التي تجعل مزاياها تصل للشباب. إذ يعمل نظام التعليم المتردي على استمرار خلل الكفاءات المهارية، وتسهم سياسات التوظيف في القطاع العام بما تقدمه من أجور عالية ومزايا في زيادة الذين ينتظرون دورهم في الوظائف الحكومية، وتزيد قوانين العمل وقواعده التنظيمية الصارمة من تردد الشركات في تعيين الشباب، وحتى إنّ الشباب الراغبين في ريادة الأعمال أو البدء في مشروعات خاصة تعوقهم صعوبة الحصول على التمويل.

في ضوء ذلك، يدرس هذا الفصل الإقصاء الاقتصادي الذي يتعرض له الشباب السوري من منظور الانتقال من الدراسة إلى العمل. حيث يستهل بإطلالة عامة على نظام التعليم، يليها الانتقال من الدراسة إلى العمل في

سوريا. ويتخلل هذه الإطلالة تأصيلٌ لمناقشة بطالة الشباب التي غالبًا ما يتم استخدامها كمؤشر أساس على الإقصاء. أما الأقسام التالية فتتناول بالبحث الأبعاد المتنوعة لإقصاء الشباب وهي؛ الأبعاد التي قد تؤثر على انتقالات الشباب إلى العمل بما فيها العوامل الموجهة للعرض والطلب على العمالة، والعوامل المؤسّسية مثل سياسات التوظيف في القطاع العام وإمكانية الحصول على التمويل، والعوامل الاجتماعية. وفي ظل البيانات المتاحة، سيقتصر التحليل على الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٥).

التعليم

كانت الغلبة في نظام التعليم على مدار نصف القرن المنقضي للقطاع العام. ولم يكن مسموحًا عمل المدارس الخاصة إلا في المرحلة الابتدائية فقط، مع استثناءات قليلة جدا لغير ذلك. وقد أسهمت مجانية التعليم الحكومي في كل مراحل الدراسة في إحراز تقدم ملموس في التحصيل الدراسي في غضون العقود الخمسة الماضية. حيث ارتفع عدد سنوات الدراسة بما يتجاوز أربعة أضعاف فيما بين (١٩٦٠-٢٠٠٠)، لتصل إلى ٦ سنوات بين الأفراد البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر[٢]. وبحلول ٢٠٠٧، كانت سوريا قد وصلت إلى مستويات تعليم ابتدائي تشمل تقريبًا جميع البنين والبنات في عمر المدرسة. ورغم أن متوسط سنوات الدراسة في سوريا حاليا أعلى منه في منطقة الشرق الأوسط (٥,٤ سنوات)، فلا يزال هناك الكثير المطلوب عمله لبلوغ المتوسط العالمي (٦,٧ سنوات).

كما أحرزت سوريا تقدمًا كبيرًا في تكافؤ الفرص التعليمية وانتهت الفجوة على أساس النوع الاجتماعي تقريبًا في كافة المراحل الدراسية. ففي

المرحلة الابتدائية بلغت معدلات الالتحاق الصافية ما يقارب ١٠٠ بالمئة بين البنين و٩٦ بالمئة بين البنات في ٢٠٠٧[٣]. وفي المرحلة الثانوية- حيث كانت معدلات التحاق الفتيات أقل من نصف الأولاد في ١٩٧٠- أوشكت هذه الفجوة على الاختفاء في ٢٠٠٧. بل إن الأرقام الرسمية تشير إلى أن نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس الثانوية في ٢٠٠٥ تجاوز عدد الذكور لأول مرة.

وقد تضافرت الجهود من أجل الوصول للجماعات المهمشة والمناطق النائية (ذات الكثافة السكانية المنخفضة). يؤكد ذلك التراجع الشديد في معامل "جيني" لتوزيع التعليم في سوريا الذي نزل من ٠,٧١ في ١٩٧٠ إلى ٠,٤٦ في العام ٢٠٠٠، ما يعكس تحسنًا كبيرًا في توزيع أكثر إنصافًا للتعليم[٤]. وبرغم تلك التطورات الإيجابية على مستوى البلد، فلا يزال انخفاض مستويات التحصيل الدراسي قائمًا والفروق بين الجنسين كبيرة في أوساط بعض الجماعات وفي بعض المناطق الجغرافية عبر الدولة بأكملها. فعلى سبيل المثال، ما زالت معدلات الأمية بين الشباب في بعض المحافظات الشرقية تتراوح ما بين ١٥-٢٠ بالمئة، ما يستوجب أن يتمحور اهتمام المبادرات الحكومية ومساعي الإصلاح المستقبلية على تلك المناطق.

ويتسم نظام التعليم السوري بثلاثة ملامح مؤسسية تتعلق بكيفية اختيار الطلبة مساراتهم التعليمية المختلفة؛ وكيفية تعامل القطاع العام- الذي يتولى توفير التعليم المجاني- مع زيادة الطلب على التعليم؛ وأخيرًا مدى جودة التعليم وكيف يمكن تحسينه.

أولاً، كان نظام الدراسة السوري مقسمًا حتى وقت قريب إلى مرحلة ابتدائية (الصفوف الدراسية الأولى حتى السادس)، ومرحلة إعدادية (الصفوف

من السابع إلى التاسع)، والمرحلة الثانوية العامة أو المهنية (الصفوف من العاشر إلى الثاني عشر)، يلي ذلك عامان في المعاهد الفنية "المتوسطة" والجامعات. وفي ٢٠٠٣، دمجت الحكومة المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة جعلتها تعليمًا أساسيا، وباتت تغطي الصفوف الدراسية من الأول حتى التاسع. كما رفعت عدد سنوات الدراسة الإلزامية من ست سنوات إلى تسع سنوات. ويخضع التلاميذ لامتحانات عامّة موحّدة على مستوى البلاد في نهاية المرحلتين الأساسية والثانوية. ومن شأن هذه الامتحانات تحديد ما إذا كان الطالب سينتقل إلى المرحلة التالية، وفي أي المسارين (العام أو المهني) سيتابع دراسته.

لا يزال الطلبة يفضلون بشدة المسار العام. إذ لا يوجد إقبال على المدارس الثانوية المهنية والمعاهد المتوسطة نظرًا لضعف مناهجها، وتردي منشآتها التي تجاوزها الزمن. كما توصم المدارس المهنية بأنها مسار يضطر إليه الطلبة ذوو الدرجات المنخفضة في الاختبارات، وينظر إليها على أنها طريق مسدود يحول دون استمرار التعليم. فمع قليل من الاستثناءات، لا يحق لطلبة المدارس الثانوية الفنية الانتساب إلى الجامعات الحكومية، كما يعزز ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي المدارس المهنية هذه التصورات[٥].

ثانيًا، بدءًا من منتصف الثمانينيات، تعرض النموذج التقدمي للتعليم العام (**Progressive Public Education Model**) لضغوط مالية شديدة نبعت من زيادة الطلب على التعليم، وبات التعليم الجامعي خصوصًا مثقلاً بالأعباء وشديد التكدس، لدرجة سعت معها الحكومة إلى إعادة توجيه الطلبة من المدارس الثانوية العامة إلى المدارس المهنية من خلال زيادة مستويات

صعوبة الامتحانين العامّين. وقد تلى تلك التغيرات أن ارتفعت حصة الطلبة الملتحقين بالمدارس الثانوية المهنية من ١٩ بالمئة في ١٩٨٩ إلى ٤٥ بالمئة في العام ٢٠٠٠، وتناقصت معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية بصفة عامة مع تراجع معدلات الالتحاق بالثانوية العامة بنسبة ٤٠ بالمئة. وفي ٢٠٠١، سمحت الحكومة بفتح مدارس ثانوية وجامعات خاصة، وخففت القيود المفروضة على الالتحاق بالجامعات الحكومية. وارتفعت نتيجة لذلك معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة بنسبة تزيد عن الضعفين بين (١٩٩٨-٢٠٠٥)، مقابل تراجع حصة المدارس الثانوية المهنية إلى ٣٢ بالمئة.

أخيرًا، على الرغم من المكاسب الواضحة في التحصيل الدراسي والتحسن في تكافؤ فرص الحصول على التعليم، لا يعمل نظام التعليم حتى الآن على إكساب الطلبة المهارات التي يحتاجونها للنجاح في ظل اقتصاد دائب التغير. فعلى شاكلة مدارس العديد من بلدان الشرق الأوسط، يرتكز النظام المدرسي السوري أساسًا على نقل المعرفة. إذ ينخرط الطلبة في الحفظ والاستظهار بهدف استذكار المعلومات اللازمة لاجتياز الاختبارين العامّين نهاية الصفين الدراسيين التاسع والثاني عشر، ومن ثم يكون جل اهتمامهم منصبا على الشهادة وليس تنمية المهارات الأساسية التي يطلبها أصحاب العمل[٦].

ويدفع هذا الخلل التشغيلي إلى تقليص فرص الشباب في المشاركة في الاقتصاد بالطريقة التي تتناسب مع قدراتهم. فغالبًا ما يضطر الشباب للقبول بوظائف منخفضة الأجر والجودة عما قد يؤهلهم له تحصيلهم الدراسي، علاوة على أن محدودية الفرص التدريبية المتاحة أمام الشباب السوري

الموظفين أو غير الموظفين أسفرت عن تراجع الحراك المهني وتدنّي القدرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل. وتشير النتائج التي خلص إليه مسح ٢٠٠٥ عن الانتقال من الدراسة إلى العمل إلى أن عدم توافر التأهيل العلمي، فضلاً عن التعليم غير المناسب، يمثلان أكبر المعوقات التي تقف في وجه الشباب الباحث عن عمل؛ حيث شكل هذان السببان ٤٣ بالمئة من إجمالي الإجابات(٧). ويأتي في مرحلة تالية بعد هذين المعوقين انعدام الخبرة وندرة الوظائف؛ حيث يمثل كل منهما ١٦ بالمئة من إجمالي الإجابات. وتبيّن هذه النتائج إدراك الشباب السوري إلى أن افتقادهم التعليم المناسب هو العائق الأساس أمام الحصول على عمل.

ويعكس التعارض القائم بين مهارات الباحثين عن وظائف وحاجات أصحاب العمل التدنّي الشديد في العائد من التعليم. فقد وجد "هوتيفيلد" **Huitfeldt** وقباني أن كل سنة دراسية إضافية تسفر عن زيادة ٢ بالمئة في الأجر في المتوسط(٨)، وهو عائد منخفض بالمقارنة مع بلدان أخرى في العالم يصل متوسط العائد فيها إلى ١٠- ١٥ بالمئة، وكذلك بمنطقة الشرق الأوسط التي يبلغ العائد فيها ٦ بالمئة في المتوسط(٩). كما يقترب هذا العائد من متوسط عائد خبرات العمل في سوريا، ما يشير إلى أن التعليم الذي يتم تحصيله في المدارس لا يقدم الكثير عن الذي يحصله الفرد في وظيفته من خبرة. غير أن تلك النتائج لا تؤشر بالضرورة إلى أن نوعية المعرفة التي يتم تحصيلها في النظام التعليمي غير جيدة، بل بالأحرى أن المعرفة المقدمة لا تلبي- في حد ذاتها- حاجات أصحاب العمل الراهنة.

وقد دفعت مؤشرات انخفاض إنتاجية العمل وتراجع العائد من التعليم الحكومة السورية إلى الشروع في إصلاحات موسعة تناولت نظام التعليم

العام[١٠]. حيث بدأت وزارة التعليم، بالتعاون مع خبراء من خارج الحكومة، في مراجعة المناهج الدراسية في كل المراحل التعليمية. وبالنسبة لمناهج التعليم المهني، كانت هناك إسهامات واضحة من جانب القطاع الخاص بغية جعل المحتوى أعلى استجابة لحاجات سوق العمل. كما زادت الحكومة عدد السنوات اللازمة للحصول على الشهادة المؤهلة للتدريس لمدة عامين، وتولت إعادة تدريب ٢٥ ألف معلم في ظل النظام الجديد.

من ناحية أخرى بدأ الشروع في إصلاح التعليم العالي؛ حيث تعمل الجامعات العامة على مراجعة مناهجها لجعل المقررات أكثر صلة بسوق العمل. وأفسحت الحكومة كذلك المجال أمام معاهد التعليم العالي للاستفادة من الدعم الخارجي المالي والفني. من أمثلة ذلك المعهد العالي لإدارة الأعمال الذي افتتح في ٢٠٠١ بدعم من الاتحاد الأوربي الذي مول المعهد بمبلغ ١٤ مليون يورو.

يمثل إصلاح نظام التعليم المهني أولوية متقدمة على جدول الحكومة السورية، لكنّها عسيرة. إذ يشرف على معاهد التعليم والتدريب المهني عدد ضخم من الكيانات الحكومية المختلفة. كما أن نشاطاتها لا ترتبط أو تتسق بشكل مناسب مع نظم معلومات سوق العمل التي تستطيع التحديد الوافي لحاجات السوق. وقد مول الاتحاد الأوربي في ٢٠٠٥ برنامجًا لتحديث التعليم والتدريب المهني يستغرق ثلاث سنوات بتكلفة بلغت ٢٧ مليون يورو، وتمت مراجعة المناهج في هذا البرنامج بالتعاون مع القطاع الخاص. كما كان التوسع في مشروع التدريب المهني الذي انطلق في ٢٠٠١ من النشاطات الواعدة؛ حيث كان يدمج الخبرات الدراسية والعملية معًا من خلال حضور الطلبة ثلاثة أيام دراسية ويومي عمل كل أسبوع، علاوة على ما

حظي به من نظرة تفضيلية من قبل مؤسسات الأعمال المشاركة. ومع ذلك، واجه برنامج تحديث التعليم والتدريب المهني مشاكل إدارية، وتأخر أكثر من مرة. لذلك، ففي ضوء العدد الكبير من الأطراف الفاعلة في التدريب والتعليم المهني، فإنّ نجاح أي مساعي مستقبلية يتطلب تطوير استراتيجية إصلاح شاملة للتعليم المهني.

الانتقال من الدراسة إلى العمل وأوضاع قوة العمل

حتى يتسنى تصور انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل، سيتم تقسيم الشباب إلى أربع جماعات: جماعة العاملين، وجماعة العاطلين (الذين لا يعملون لكنهم يبحثون بجد عن عمل)، وجماعة الدراسين، وجماعة الخاملين اقتصاديًا (ممن لا يعملون، ولا يبحثون عن عمل، وليسوا في الدراسة). وستتم الإشارة إلى من يعملون أو يبحثون عن عمل على أنهم "ضمن قوة العمل"[١١]. كما سيتم توظيف مسح العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ عن دخل الأسرة وإنفاقها من أجل عرض التحولات العمرية لكل من الشباب والشابات[١٢]. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توسعة هذه الشريحة العمرية لتغطي حتى عمر التاسعة والعشرين، بغية الإلمام بفترة الانتقال من الدراسة إلى العمل بأكملها.

في غضون الفترة الكلية للانتقال من الدراسة إلى العمل، يكون جل الشباب السوري (الذكور) إما يعملون، أو يبحثون عن عمل، أو يدرسون (الشكل ٨-١). أما الخمول فأمر نادر الملاحظة من واقع البيانات المتاحة؛ إذ لا تتعدى نسبة الشباب الذين لا ينضوون في قوة العمل ولا يدرسون نسبة ١-٢ بالمئة في أي مرحلة عمرية. وترتفع حصة الشباب العامل بشكل حاد مع تقدم العمر، صعودًا من ٢٥ بالمئة عند عمر ١٥ سنة إلى ٨٠ بالمئة عند

عمر ٢٤ سنة. وبالاقتراب من عمر ٢٩ سنة، يكون ٩٣ بالمئة من الشباب عاملين. وبالنسبة لحصة الشباب الباحث عن عمل، فإنها تزداد مبدئيا مع العمر حتى تصل إلى ذروتها (١٦ بالمئة) عند عمر ٢١ سنة قبل أن تبدأ التراجع إلى أقل من ٥ بالمئة عند عمر السابعة والعشرين. كما تصل نسبة البطالة بين الشباب ذروتها (٢١ بالمئة) عند عمر الحادية والعشرين.

أما عملية الانتقال بالنسبة للشابات فتأخذ مسارًا مختلفًا. حيث تترك الفتيات الدراسة في مرحلة مبكرة قليلاً عن الشباب. غير أن الكثيرات منهن ينتقلن من الدراسة إلى الخمول وليس إلى قوة العمل. ومن ثم، تزداد معدلات الخمول في سوق العمل من أقل من ٢٠ بالمئة عند عمر ١٤ سنة إلى أعلى من ٧٠ بالمئة عند عمر ٢٥ سنة. تزداد في المقابل معدلات التشغيل من ٧ بالمئة عند عمر ١٥ سنة إلى ١٩ بالمئة عند عمر ٢٤ سنة، وتبقى في حدود ٢٠ بالمئة إلى عمر التاسعة والعشرين. وتتشابه أنماط البطالة بين النساء بنظيراتها بين الرجال. فحصة الباحثات عن عمل تزداد مبدئيا مع العمر؛ حتى تصل إلى ذروتها (٩ بالمئة) عند عمر ٢١ سنة، قبل أن تبدأ الهبوط إلى ٣ بالمئة عند عمر ٢٧ سنة. كما تصل معدلات البطالة إلى ذروتها بين الشابات (بنسبة ٣٨ بالمئة) عند عمر الحادية والعشرين تقريبًا.

توجد اختلافات مهمة في أوضاع قوة العمل فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي، لا سيما بالنسبة للشابات. يعرض (الجدول ٨-١) معدلات النشاط ومعدلات المشاركة في قوة العمل، غير أننا نركز هنا على الأولى (معدلات النشاط)؛ لأن جانبًا كبيرًا من التنوع الحادث في معدلات المشاركة يمكن إرجاعه إلى الالتحاق بالدراسة. ففي حين أن ٩٩ بالمئة من الشباب الذكور نشطون في قوة العمل أو في الدراسة، فإن الشباب الأمي يعد استثناءً من القاعدة. ومن بين هؤلاء الشباب، تصل معدلات النشاط إلى ٨٠ بالمئة فقط. ويعكس هذا المعدل المنخفض حقيقة أن الشباب الأمي ينزع بشكل أكبر للانخراط في أعمال موسمية، في سوريا أو جارتها لبنان. أما بالنسبة للشابات، فإن الناشطات منهن

في قوة العمل أو الدراسة أقل من النصف. وتزداد معدلات النشاط مع ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لتتجاوز ٨٥ بالمئة بين من أتممن المرحلة بعد الثانوية. ومع ذلك، لا تتعدى مشاركة الشابات في قوة العمل ٢٠ بالمئة من الإجمالي؛ أي أقل من ثلث معدل مشاركة الشباب، غير أنها ترتفع إلى ٨٠ بالمئة بين من تخرجن من المعاهد الثانوية، وإلى ٧٤ بالمئة بين خريجات الجامعات. إزاء تلك المعطيات، يمكن الانتهاء إلى أن التحصيل الدراسي محدد رئيسي للمشاركة في قوة العمل بين الشابات.

(الشكل ٨-١)

وضع قوة العمل للشباب والشابات السوريات وفقًا للعمر ٢٠٠٣، ٢٠٠٤
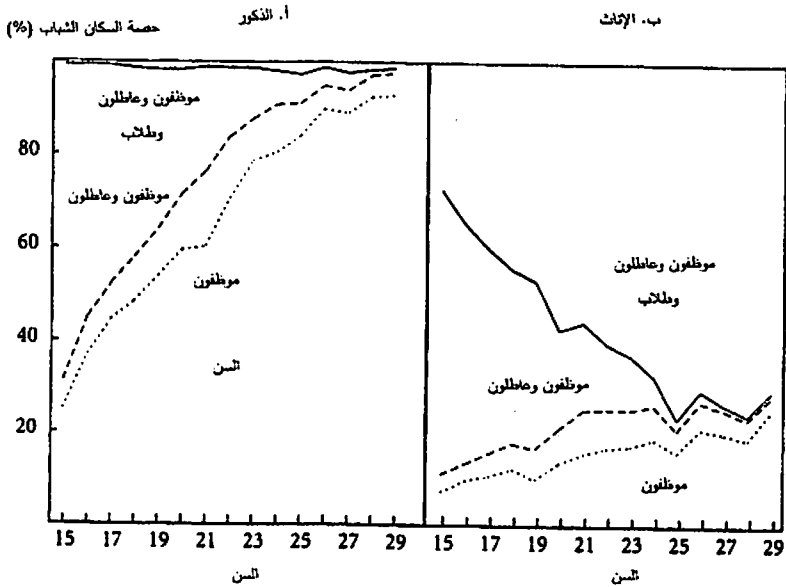
المصدر:

Source: 2003-04 Household Income and Expenditure Survey.

البطالة

أحرزت سوريا حتى الآن درجات متفاوتة من النجاح، فيما يتعلق بالاستفادة من إمكانات شبابها الاقتصادية. إذ تراجعت معدلات البطالة بين الشباب السوري من ٢٦ بالمئة في ٢٠٠٢ إلى ١٩ بالمئة في ٢٠٠٥. ومع أن معدلات بطالة الشباب شهدت تراجعًا في معظم بلدان الشرق الأوسط، فقد حظيت سوريا بأعلى المعدلات من بين دول المنطقة وفقًا للبيانات المتاحة. وبرغم أن معدلات البطالة بين الشباب السوري أقل من المتوسط الإقليمي (المقدر بنسبة ٢٢ بالمئة في ٢٠٠٧)، فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ١٢ بالمئة[١٣].

(الجدول ٨-١)

معدلات النشاط والمشاركة والبطالة بين شباب المرحلة العمرية

(١٥-٢٩ سنة) السوريين، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (بالمئة)

	معدل النشاط (مشتملاً على الطلبة)		معدل المشاركة بقوة العمل		معدل البطالة	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
أمي	٧٩	٢٨	٧٨	٢٨	١٠	١٢
يقرأ ويكتب	٩٧	٣١	٩٥	٢٩	٩	٢١
ابتدائي	٩٩	٢٩	٨٧	١٩	١١	٣١
إعدادي	٩٩	٦٤	٤١	٧	١٧	٤٩
ثانوي	١٠٠	٧٣	٣٣	١٥	٢٢	٤٦
معهد متوسط	١٠٠	٨٥	٩٤	٨٠	٢١	٢١
جامعة	٩٧	٨٦	٧٩	٧٤	٢٠	١٧
الإجمالي	٩٩	٤٦	٧٠	٢٠	١٣	٢٩

المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادًا على بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة (٢٠٠٣-٢٠٠٤). يتم تعريف معدلات النشاط على أنها حصة الشباب العامل، أو الباحث عن عمل، أو من في الدراسة.

كذلك لا بدّ من دراسة الإقصاء الاقتصادي للشباب من واقع مقارنته بالكبار. فمن المرجح أن ترتفع معدلات البطالة بين الشباب عن الكبار؛ ذلك لأنهم في بداية بحثهم عن عمل، ولأنهم ربما يغيرون وظائفهم بشكل أكثر تواترًا في سياق مسعاهم للعثور على وظيفة تناسب اهتماماتهم ومهاراتهم. ومع ذلك فإن نسبة الشباب العاطلين إلى الكبار العاطلين (معدل البطالة النسبية بين الشباب) في سوريا- التي هبطت إلى ٤,٣ في ٢٠٠٥ مقارنة بنسبة ٦,٥ في ٢٠٠٢- تبقى نسبة مرتفعة عند مقارنتها بالمتوسط العالمي البالغ ثلاث نقاط ونصف.

من ناحية أخرى، يمكن دراسة بطالة الشباب النسبية بطريقة المحاصصة. ففي ٢٠٠٥، كان الشباب السوري يمثل ٦١ بالمئة من إجمالي العاطلين من السكان، نزولاً من ٧٨ بالمئة في ٢٠٠٢. ويعد هذا تحسنًا كبيرًا في الوضع النسبي بين الشباب في سوريا (حيث إنه التراجع الأكبر بين دول الشرق المتوسط المتاح بيانات عنها). بيد أن سوريا لا تزال تحظى بواحدة من أعلى حصص بطالة الشباب في المنطقة، ما يوضح أن البطالة فيها مازالت مشكلة شباب بامتياز.

وقد يبدو الأمر متعارضًا من حيث إن معدلات بطالة الشباب السوري أقل من متوسط المنطقة، في حين أن حصص بطالة الشباب (ومعدلات البطالة النسبية) أعلى. ويرجع السبب في ذلك أن سوريا تتمتع بواحد من أقل معدلات بطالة الكبار في المنطقة، بشكل يقترب جدا من المتوسط العالمي (٤ بالمئة). أضف إلى ذلك حقيقة أن الباحثين عن وظائف للمرة الأولى في سوريا كانوا يمثلون ٧٨ بالمئة من العاطلين في ٢٠٠٥، ما يعني أن البطالة

في سوريا هي أساسًا مشكلة الدخول إلى سوق العمل، لكن بمجرد أن يبدأ الفرد في العمل، فمن المرجح أن يستمر فيه.

وعلى الرغم من مؤشرات التحسن الكبير في أوضاع سوق العمل بالنسبة للشباب، لا تزال هناك بعض الأمور المثيرة للقلق. أولاً: إن حصص بطالة الشباب ومعدلات البطالة النسبية مرتفعة للغاية، ما يشير إلى صعوبة الانتقال إلى وضعية العمل النظامي بين الشباب العاملين. ثانيًا: إن فترات البطالة الطويلة غالبًا ما يتم توظيفها كمؤشر للإقصاء الاقتصادي، وفي هذا الصدد ينتظر الشباب السوري فترات طويلة من الوقت حتى يتسنى لهم الحصول على وظائف.

ولا يقف أثر فترات البطالة الطويلة عند زيادة الإقصاء، بل يترتب عليه مردودٌ سلبي كذلك على أوضاع سوق العمل المستقبلية؛ ذلك أن الشباب "لا يتعلم شيئًا جراء عدم فعل شيء"(١٤). فوفقًا للنتائج التي خلص إليها مسح "الانتقال من الدراسة إلى العمل"، كان ما يتجاوز ٧٥ بالمئة من الشباب العاطلين الذين شملهم المسح يبحثون عن عمل منذ أكثر من عام(١٥). كما كانت فترات البحث متماثلة عبر مختلف مستويات التحصيل الدراسي، غير أنها كانت تبدو أقصر بين خريجي المدارس بعد الثانوية. كذلك، لم تلاحظ فروق ذات دلالة بالنسبة لعامل النوع الاجتماعي في حصة العاطلين الذين كانوا يبحثون عن عمل لأكثر من عام.

من هذا المنطلق يمكن القول: إن فترات بطالة الشباب السوري- كباقي بلدان الشرق الأوسط الأخرى- تستغرق سنوات وليس شهورًا. لكن من غير الواضح إلى أي مدى يمكن اعتبار طول فترات البطالة نابعًا من التعارض

بين مهارات العاملين وحاجات أصحاب العمل، أو عدم توافر وظائف بصفة عامة، أم نتيجة انتظار وظائف القطاع العام، كما يحدث في بلدان أخرى بالمنطقة مثل مصر والمغرب[١٦]. لكن في المجمل تشير فترات البطالة الطويلة بين الشباب في كل مستويات التحصيل الدراسي إلى مزيج من الخلل التشغيلي والطلب الضعيف على العمل.

نخلص ممّا سبق إلى أن معدلات البطالة في أوساط الشباب السوري مرتفعة بالمقارنة مع المتوسط العالمي وليس مع متوسط المنطقة. ومع ذلك، فإن نسبة الشباب بين العاطلين هي الأعلى في المنطقة. وتوحي هذه المؤشرات الأساسية بأن الإقصاء الاقتصادي للشباب يمثل إشكالية محتملة أمام سوريا، غير أن معدلات النشاط والمشاركة بقوة العمل ينذران بواقع أكثر تعقدًا. إذ إن كل الشباب السوري (الذكور) تقريبًا منخرطون بشكل ناشط في الانتقال من الدراسة إلى العمل. وباستثناء عدد قليل من الشباب الذين لا يبحثون عن عمل، فإن جل الشباب يصبحون موظفين مع بلوغهم الثلاثين من العمر، ما يبين أن الإقصاء الاقتصادي يتعلق بالوظائف الجيدة وليس بمجرد الحصول على أية وظيفة. كما أن هناك عامل النوع الاجتماعي الذي يحظى بأهميته؛ إذ تقل مشاركة الشابات عن ثلث مشاركة الشباب في قوة العمل، وتزداد بطالتهن على بطالة الشباب بأعلى من الضعفين، ما يشير إلى معوقات محتملة تحول دون دخول الشابات إلى سوق العمل.

العوامل المؤثرة على بطالة الشباب

تلعب ضغوط العرض والطلب دورًا جوهريا في تفسير اتجاهات التشغيل في سوريا، شأنها في ذلك شأن العوامل المؤسّسية، مثل سياسات التوظيف في القطاع العام.

المعروض من العمالة

تعدّ زيادة ضغوط العمالة المعروضة من العوامل الرئيسة التي دفعت تجاه ارتفاع معدلات بطالة الشباب على مدار العقد المنقضي. ففي الفترة (١٩٨٣-٢٠٠٣)، ارتفع عدد الشباب في سوق العمل بنسبة تقترب من ٥ بالمئة سنويًا، ما أسفر عن زيادة قوة العمل الشابة إلى ما يقارب الضعفين في غضون هذين العقدين. ومع الارتفاع الكبير في عدد الشباب الداخلين إلى قوة العمل، باتوا يواجهون- بطبيعة الحال- صعوبة في العثور على أية وظائف بصفة حكومية، ووظائف عالية الجودة ومرتفعة الأجر على وجه الخصوص. وبدأ معدل النمو في العمالة المعروضة من الشباب يتراجع، ومن المتوقع له أن يقل عن ١ بالمئة في ٢٠٠٨. ومن ثم، فبرغم ما تسهم به ضغوط العمالة المعروضة في ارتفاع معدلات بطالة الشباب، فإن أثرها وقتي ولا يستلزم تدخلاً سياسيًا طويل الأمد، بل إنه يحتاج إلى مبادرات سياسية قصيرة الأمد من شأنها أن تضمن أن عاطلي اليوم من الشباب لا يصبحون عاطلي الغد من الكبار.

وتأتي المشاركة الأنثوية في قوة العمل كثاني العوامل التي تحدد بوصلة اتجاهات العمالة المعروضة (الشكل ٨-٢). فمع أن المشاركة الأنثوية شهدت معدلات شديدة الانخفاض في بدايتها فإنها تضاعفت في الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)، مرتفعةً بنسبة تقترب من ٠,٥ بالمئة سنويًا، على الرغم من أنّ العنصر النسائي لا يتجاوز ١٥ بالمئة من العمالة المعروضة[١٧]. بيد أن انجذاب الإناث نحو مهن محددة يجعل من الوارد للنسبة الأعلى منهنّ التوجه نحو مهن ذات منحنى نسوي، ما يساعد على تفسير الفروق الملحوظة بين الجنسين في معدلات البطالة.

وتعد الهجرة الدولية من العوامل المؤثرة على بطالة الشباب، وإن كانت أقل حدّة من سابقتيها. فهجرة الشباب السوري إلى أقطار أخرى تعني انخفاض المنافسة على الوظائف في سوريا، بالنسبة للشباب والكبار. وبرغم أن محدودية البيانات المتاحة تحول دون إمكانية الدراسة التفصيلية لهذه القضية، فإنها صالحة لإعطاء بعض التقديرات؛ من بينها أن وجهة المهاجرين السوريين تعتمد على تحصيلهم الدراسي ومهاراتهم. إذ إن أغلب أصحاب المهارات العالية يتجهون صوب دول الخليج، والبعض يهاجر إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. أما ذوو المهارات المنخفضة فينزعون للعمل في لبنان، لعدة شهور قليلة في العادة كل عام(١٨).

(الشكل ٨-٢)

تقديرات وتنبؤات الشباب السوري الناشط اقتصاديا، وفقًا للنوع، ١٩٨٣-٢٠١٨
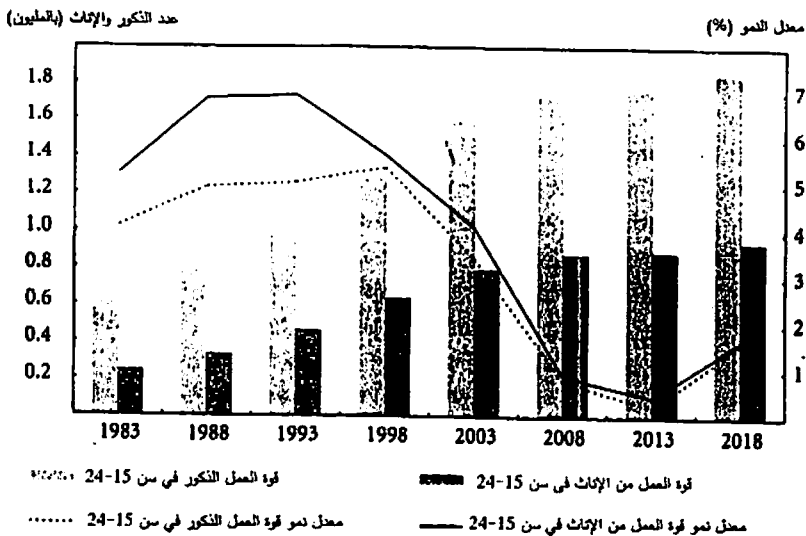
المصدر:

Source: International Labor Organization, Economically Active Population Estimates and Projections (EAPEP) database, 5th ed. (2006).

ومن المعتقد أن عدد السوريين المهاجرين إلى لبنان للعمل قد بلغ ٣٥٠ ألف شخص في مستهل ٢٠٠٥، غير أن الطلب يعتمد على الوضع السياسي المتقلب في البلد.

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم قوة العمل والبطالة هو التحصيل الدراسي. فقد تسفر زيادة متوسط معدلات الالتحاق بكل المراحل الدراسية عن تناقص المشاركة بقوة العمل. لكن استدامة هذا الأثر تتطلب من الحكومات إيجاد وسائل للارتقاء بالنمو الاقتصادي وتوفير وظائف في المهن التي تتطلب مستويات أعلى من التعليم.

العمالة المطلوبة

تقف الحكومة السورية- كما سلفت الإشارة- في منتصف طريق إصلاحات اقتصادية كبرى ترمي إلى تحريك البلد من وضعية اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. فقد تم إزالة المعوقات الواقعة على القطاع الخاص لتمكينه من دخول أغلب الصناعات، وكذلك يجري تخفيف القواعد الناظمة لعمل القطاع الخاص، علاوة على صدور تشريع يهدف إلى إصلاح قوانين العمل الصارمة بسوريا. لكن برغم تلك الإصلاحات، فإنها لم تكن بالشمول الذي شوهد في دول أخرى.

ومن أهم الإصلاحات التي تم الشروع فيها مبادرة الحكومة في عام ٢٠٠٠ إلى مراجعة قانون الاستثمار الأساسي (القانون رقم ١٠) بغية تقديم حوافز إضافية للصناعات التصديرية، وللشركات التي تؤسس في المناطق ذات الطابع الصناعي الأقل في البلاد، علاوة على الشركات المستعدة لتعيين

أعداد كبيرة من العاملين وتسجيلهم لدى مؤسسة الخدمات الاجتماعية. ومع أن هذه الحوافز قد تقوي القطاع الخاص، لكن من غير الوارد أن تزيد معدلات التشغيل؛ لأن أقل من ٦ بالمئة من إجمالي عدد العاملين المسجلين في القطاع الخاص الصناعي كانوا يعملون لدى شركات خاضعة لقانون الاستثمار قبل أن تتم مراجعته، ومع ٢٠٠٦، كان ٦٠ بالمئة من العمال المسجلين موظفين في شركات صغيرة خاضعة للقانون رقم ٤٧ [١٩].

وقد أحرزت سوريا تقدمًا ملموسًا في بعض المجالات المتصلة بتيسير ممارسة أنشطة الأعمال. فعلى سبيل المثال، شهد عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمان لبدء مشروع انخفاضًا ملحوظًا منذ ٢٠٠٦، وهما الآن أقل من متوسط منطقة الشرق الأوسط [٢٠]. كما كان لتخفيض الحد الأعلى للشريحة الضريبية المفروضة على الشركات من ٦٥ بالمئة إلى ٣٥ بالمئة في ٢٠٠٣ مردود إيجابيّ على الاستثمار [٢١]. ومع هذا، لا تزال السياسات الإدارية والضريبية مرهقة ومستهلكة للوقت. ومن ثم، فإنّ محصلة هذه القيود البيروقراطية تشجّع العديد من رجال الأعمال، أو تجبرهم، على العمل في القطاع غير الرسمي [٢٢].

وعلى الرغم ممّا طرأ على بيئة العمل من إصلاح ملموس، لا تزال توجد حاجة للمزيد؛ لما يمثله استمرار مثل تلك الإصلاحات من أهمية للدولة التي تنافس على جذب الاستثمار الأجنبي. فعلى سبيل المثال، تعد زيادة مرونة سوق العمل عاملاً جوهريا لتحسين بيئة العمل، وفي الوقت ذاته تشجيع الشركات الخاصة على تعيين الشباب غير المتمرس. وفي هذا الصدد، صاغت الحكومة السورية تشريعًا من شأنه زيادة مرونة سوق العمل، غير أن القانون لم يتم تمريره بعد. لذلك فقد هبط ترتيبها العالمي وفق مؤشر

البنك الدولي "لتوظيف العاملين" من المرتبة الثامنة والتسعين في ٢٠٠٦، إلى المرتبة المئة والثانية والعشرين في ٢٠٠٩، في حين تقدم تصنيف دول أخرى جراء تطبيقها مثل تلك الإصلاحات[٢٣]. ومع أن الحكومة السورية أجلت تمرير قوانين العمل لسبب وجيه؛ وهو محاولتها تحسين شبكات الأمان الاجتماعي قبل تنفيذ هذه الإصلاحات، فإن هذا التأخير يؤثر بكل تأكيد على قدرتها التنافسية العالمية.

سياسات التوظيف في القطاع العام

على الرغم من أن انخفاض هيكل الأجور، نتيجة تدني العائدات من التعليم، قد يشجع العديد من الطلبة على التسرب من الدراسة، فإن الواضح أن من بين الأسباب التي تدفع الشباب السوري للالتحاق بالتعليم العالي هو الحصول على وظيفة في القطاع العام، الذي يحظى بأفضلية كبيرة في أوساط هؤلاء الشباب. والواقع أن حصة التوظيف في القطاع العام تتزايد بشكل كبير ومضطرد مع ارتقاء مستوى التحصيل الدراسي؛ من ١٢ بالمئة و ٣ بالمئة بين الأميين والأميات إلى ٨١ بالمئة و٧٨ بالمئة بين الحاصلين والحاصلات على درجات جامعية على التوالي. وبالنسبة للشابات، يصل التوظيف في القطاع العام إلى ذروته بنسبة ٧٨ بالمئة لدى خريجات المعاهد المتوسطة بعد الثانوية.

ومن حيث ارتفاع مستويات التحصيل الدراسي، فإن التوظيف في القطاع العام يأتي على حساب التشغيل في القطاع الخاص بشقيه الرسمي وغير الرسمي، غير أن تداعياته السلبية تكون أشد قوة بالنسبة للقطاع غير الرسمي. فبالنسبة للشباب (الذكور)، يتراجع العمل في القطاع غير الرسمي

على نحو مضطرد؛ من ٥٣ بالمئة بين العمالة الأمية مدفوعة الأجر إلى ٢ بالمئة بين خريجي الجامعات، أما بالنسبة للشابات فالتراجع أكثر حدة؛ من ٩٠ بالمئة بين الشابات الأميات إلى ٨ بالمئة تقريبًا بين خريجات الجامعة.

ففي ٢٠٠٣، أشار أكثر من ٨٠ بالمئة من شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) السوريين العاطلين عن العمل إلى أنهم كانوا متطلعين لوظائف في القطاع العام؛ من بينهم ٦٠ بالمئة تقريبًا أعربوا عن أنهم غير مستعدين سوى للعمل في هذا القطاع. في المقابل أعرب ٣٤ بالمئة منهم فقط عن رغبتهم العمل في القطاع الخاص، وما لا يتجاوز ١٤ بالمئة كانوا راغبين بريادة الأعمال أو العمل في مشروع خاص بهم. من ناحية أخرى، كان تطلع الشابات العاطلات إلى العمل في القطاع العام أعلى من الشباب، وأقل ميلاً منهم للعمل الحر، أو تملك مشروع. فما يقارب ٩٠ بالمئة من الشابات العاطلات كنّ يبحثن عن وظائف في القطاع العام، من بينهن ٧٠ بالمئة يحصرن بحثهن في هذا القطاع[٢٤]. وقد لاحظ قباني والحباش أن تفضيل وظائف القطاع العام يتزايد مع تقدم العمر وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي[٢٥]. ويكون دافع الشباب (الذكور) للبحث عن عمل هو الحاجات الأسرية، في حين تكون الأعراف الاجتماعية هي موجّه اختيارات الشابات. كما أن الفارق بين الأجر المتوقع من وظائف القطاعين العام والخاص يعد سببًا آخر في تفضيل الشباب (لا سيما الإناث) وظائف القطاع العام.

علاوة على ما سبق، ينجذب الشباب إلى وظائف القطاع العام لأنها تقدم لهم مزايا أكبر وأمانًا وظيفيا أعلى ممّا تقدمه وظائف القطاع الخاص. فتسريح موظفي القطاع العام مستحيل تقريبًا بمجرد حصولهم على "تثبيت" بعد انقضاء فترة عام من التدريب[٢٦]. وتنجذب الشابات خصوصًا إلى القطاع

العام نظرًا لمرونة ساعات العمل والمزايا الجمة وإجازات الأمومة. كما تحظى وظائف القطاع العام بالنسبة للشابات بقبول اجتماعي أعلى؛ في ضوء ما تتسم به أماكن العمل في القطاع الخاص من مستويات عالية من التمييز وربما "المهانة". كذلك، فإن هناك بعض المؤشرات على حصول الشابات على أجر أعلى عن ساعات العمل في القطاع العام(٢٧). في المقابل فمع تفضيل الشباب (الذكور) وظائف القطاع العام، لا يكون أجر ساعات العمل هو المؤثر، نظرًا لتساويه في القطاعين العام والخاص بالنسبة لهم، بل يكون الدافع الرئيس هو ما يتحصلون عليه من أمان وظيفي ومزايا وظيفية أعلى في القطاع العام.

شرعت الحكومة السورية، في خط موازٍ لأجندتها في الإصلاح الاقتصادي، بوضع سياسات رامية إلى تخفيض نفقات التوظيف في القطاع العام، وسمحت للقطاع الخاص بالمنافسة في العديد من القطاعات التي كانت مقتصرة على الدولة فيما سبق. إذ اتخذت الحكومة بعض الخطوات التي من شأنها تقوية القطاع الخاص، وتشجيع رجال الأعمال لزيادة قدرة القطاع الخاص على استيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل. بيد أن الحكومة رفعت أجور القطاع العام بشكل متكرر منذ العام ٢٠٠٠، وبقيت حزمة المكافآت المصاحبة لوظائف القطاع العام أكثر جاذبية من تلك التي تقدمها وظائف القطاع الخاص بمختلف الشرائح، لا سيما للشابات(٢٨). ومن شأن هذا الانخراط في سياسات تخفيض النفقات من دون إحداث التوازن بين أجور ومزايا القطاعين العام والخاص أن يفضي إلى ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب، كما يتجلى في تجارب دول الشرق الأوسط الأخرى(٢٩).

ويعدّ الحد الأدنى للأجور من العوامل التي غالبًا ما تقترن بتراجع مستويات توظيف الشباب وارتفاع معدلات البطالة بينهم. فقد كان الحد الأدنى

لأجور القطاع الخاص في سوريا دائمًا أقل منه في القطاع العام. غير أنه ارتفع بمقدار ثلاثة أضعاف منذ ٢٠٠٢، آخرها كان في ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ حيث ارتفع الحد الأدنى في أجور القطاع الخاص إلى ٤٨٠٥ ليرات سوريّة شهريًا (حوالي ١٠٠ دولار) ليوازي نظيره بالقطاع العام. وبالمقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى، يتضح انخفاض الحد الأدنى للأجور التي يتم تقاضيها شهريًا في سوريا[٣٠]. وعلى الرغم من ذلك فإن الحد الأدنى للأجور بمستواه الراهن خضع له ٢٨ بالمئة من العاملين بدوام كامل في العامين ٢٠٠٣- ٢٠٠٤. وفي ضوء إشكاليات الامتثال لتلك السياسات في القطاع الخاص، يشي ارتفاع الحد الأدنى في الأجور بزيادة حجم القطاع غير الرسمي. على النقيض من ذلك، يكون التأثير الأكبر للحد الأدنى من الأجور من نصيب الأموال العامة والبطالة، لأنه سيؤدي إلى زيادة جانبية الوظائف الحكومية بين العمال ذوي المهارات المنخفضة.

إنشاء الأعمال والحصول على التمويل

من بدائل العمل المأجور أن يشرع الفرد بتأسيس مشروع خاص به. وتبشر البدايات الناجحة ليس فقط بتحسين معيشة روّاد الأعمال الشباب، بل كذلك بتوفير فرص وظيفية للآخرين. فوفقًا لمسح دخل الأسرة وإنفاقها لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، كان ما يتجاوز ٣٦ بالمئة من الشباب (الذكور) في سوريا (في سن ٢٩ سنة) يمارسون الأعمال الحرة أو يمتلكون أعمالاً خاصة بهم. غير أن سنوات القيود الصارمة الناظمة لنشاطات القطاع الخاص أسهمت في تعسر مناخ العمل بالبلاد، لدرجة أن تصنيف البنك الدولي لسوريا في ٢٠٠٩

بين الدول التي تيسر ممارسة أنشطة الأعمال، وضعها في المرتبة الرابعة والعشرين بعد المئة (١٢٤) من بين ١٨١ دولة[٣١]. كما أن ترتيب سوريا بالنسبة للحد الأدنى من رأس المال اللازم لبدء مشروع (بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل) منخفض بشدة. ولا يزال الحصول على التمويل مشكلة كبرى في سوريا، حيث يقع ترتيبها في المرتبة قبل الأخيرة عالميًا في هذا الشأن.

وما زال الإطار التنظيمي للنظام المصرفي السوري حتى الآن غير متطور، ما يقوض إمكانية تنمية القطاع الخاص الضعيف أصلاً. فبالنسبة لبنوك القطاع العام، تتطلب الموافقة على القروض شروطًا تعجيزية، كما أن سقف القروض يقل عن الاحتياجات التمويلية لدى معظم المقترضين، لا سيما الشباب. على سبيل المثال، من المفترض أن يتولّى المصرف التجاري- الذي يعتبر أهم مقرض للشركات- تقديم قروض للمشروعات الناشئة، في حين أنه لا يقدّم من الناحية العملية شيئًا للمقبلين على بدء مشروع، والذين يكون معظمهم من الشباب، ما يثبط مساعيهم. وبرغم السماح بإنشاء بنوك خاصة ومزاولة عملها في سوريا بدءًا من ٢٠٠٣، فإن خدماتها ما زالت محدودة. وعلى شاكلة البنوك الحكومية، تشترط البنوك الخاصة مستويات عالية من الضمانات لتقليل مخاطر التخلف عن السداد بقدر الإمكان. إذ تتراوح الضمانات المطلوبة من ١٠٠-١٥٠ بالمئة من قيمة القرض، فضلاً عن نسبة فائدة من ١٠ إلى ١١ بالمئة. علاوة على ذلك، تعجز البنوك عن الاستخدام الفعال للضمانات لتغطية القروض المعدومة، ما يزيد من ترددها في تقديم القروض. وتكون محصلة ذلك أنه لا يتسنى سوى لعدد قليل من كبار المستثمرين الحصول على التمويل، في حين يحرم منه المستثمرون الصغار المبتدئون والأكثر احتياجًا. ومن ثم، تؤدي هذه القيود المفروضة على

الحصول على التمويل البنكي إلى تضييق الخيارات المتاحة للشباب في بدء مشروع أو الحصول على قروض شخصية لشراء مسكن، والذي يعد شرطًا أساسيًا للزواج في سوريا.

نخلص ممّا سبق إلى أن المؤسسات السورية الرسمية لا تقدم الدعم الكافي لإدماج الشباب. فبرغم التقدم الملموس في التحصيل الدراسي وتكافؤ فرص الحصول على التعليم، لم ينجح نظام التعليم في إكساب المهارات المطلوبة في سوق العمل. كما يفرض الإطار القانوني تحديات خاصة على الشباب. إذ إن قوانين العمل وقواعده التنظيمية الصارمة تجعل الشركات الخاصة مترددة حيال تعيين الشباب. ومن ناحية أخرى، تسهم الأجور العالية والمزايا التي تقدمها وظائف القطاع العام في اصطفاف الشباب انتظارًا لها. والأكثر من ذلك أن تضاعف الحد الأدنى للأجور فيما بين (٢٠٠١-٢٠٠٦) يجعل الوظائف الحكومية أكثر جاذبية في حالة عدم التزام القطاع الخاص بدفع أجور عالية هو الآخر. وأخيرًا، فإن الشباب الذين يتخذون القرار بالتوجّه نحو ريادة الأعمال أو تملك مشروع خاص يواجهون مناخ عمل مترديًا، لا سيما ما يتعلق برأس المال اللازم لبدء المشروع ومحدودية الحصول على التمويل عبر مصادر التمويل الرسمية.

الإقصاء وعاقبته على الأسرة والمجتمع

تلعب الاتجاهات الشخصية، والظروف الأسرية، والمؤثرات الاجتماعية دورًا في الإقصاء الاقتصادي للشباب السوري. كما لا يمكن تجاهل الصلة الوثيقة لقضايا النوع الاجتماعي في هذا الصدد[٣٢].

فالاتجاهات والخيارات الشخصية تضطلع بدور مهم في تحديد البطالة والمشاركة في قوة العمل. إذ إن الدخول إلى قوة العمل والقبول بوظيفة هما من الخيارات التي يلزم العديد من الشباب السوري اتخاذها، لا سيما الشابات. ومع ذلك فلا بدّ من الحيطة عند تفسير البطالة والانصراف عن المشاركة في قـوة العمل علـى أنها إقصاء طوعي. حـيث ينصح "لوجراند وبيـري- LeGrand and Barry" بالتزام جانب الحذر عند تحليل الإقصاء الطوعي؛ ذلك أن نوعية الخيارات المتاحة والمعلومات التي تتم على أساسها صياغة القرار لا تعطي ما يكفي من الضمانات لاعتبار هذا الإقصاء حقا طوعيا[٣٣]. علاوة على أن الجماعة التي تقصي نفسها طوعًا لا تكون قادرة على العودة إلى الأدوار المعيارية **normative roles** في المجتمع.

وعند تدارس تأثير الاتجاهات الشخصية في تعريف مجموعة من البدائل الخاصة بالشباب، فإننا نبدأ بالنظر إلى أولوياتهم. إذ يقر نحو ٤٠ بالمئة من الشباب (مقابل ١٢ بالمئة فقط من الشابات) أن العمل هو أكثر الأهداف أهمية في حياتهم. على النقيض من ذلك، تصنف ٥٠ بالمئة من الشابات (مقابل ٢٥ بالمئة فقط من الشباب) الأسرة والزواج كأولى أهداف حياتهن. من ناحية ثالثة، تضع نسبة متماثلة من الشباب والشابات التعليم بوصفه الهدف الأهم في حياتهم[٣٤].

وقد تعين النظرة الأولية إلى تلك النتائج في شرح الاختلافات الحادثة بين المشاركة في قوة العمل ومعدلات الخمول في أوساط كل من الشباب والشابات. إلا أن أولويات هؤلاء الشباب لا بدّ وأنها تتأثر بأسرهم والبيئات التي ينشأون ويترعرعون فيها. فمن الناحية التقليدية، كان دور المرأة في

منطقة الشرق الأوسط- ولا يزال- يدور في فلك الأم والزوجة. ومع أن تلك النظرة بدأت تتغير، فإن الزواج والأسرة يتصدران حتى الآن أولويات الشابات. كما تبقى التقاليد والأعراف الاجتماعية في سوريا محددًا مهما لتقسيم العمل بناءً على أساس النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تنتظر أغلب الشابات وأسرهن من الزوج أن يكون هو المعيل، لذلك فإن العديد من الزوجات الشابات لا يخترن الخروج إلى قوة العمل إلا بعد الزواج، في حين تخرج كثيرات أخريات على عكس رغبة آبائهن أو أزواجهن. والحقيقة أن العمل المنزلي ومسؤوليات رعاية الأطفال يعتبران السببين الرئيسين للخمول الاقتصادي بين ٤٤ بالمئة من النساء اللاتي لسن في الدراسة أو سوق العمل[٣٥]. بالإضافة إلى ذلك، يشير نحو ثلث الشابات الخاملات إلى أن السبب الرئيسي وراء خمولهن هو رفض الأسرة السماح لهن بالعمل أو البحث عن عمل، وهو ما يمثل الجانب الأول من الأدلة التجريبية التي نسوقها للبرهنة على الإقصاء الاقتصادي عبر مختلف الأبعاد الاجتماعية. يؤكد ذلك أن أقل من ١٠ بالمئة من الشابات الخاملات اقتصاديًا هن من يقررن أن عدم وجود وظائف كان السبب الرئيسي في خمولهن.

كما يعد التأثير العائلي والظروف الأسرية من العوامل المهمة أيضًا في دراسة بطالة الشباب في سوريا. إذ يعتمد الشباب السوري بشدة على العلاقات الأسرية في تأمين وظيفة، ومسكن، والمال اللازم للتحضير للزواج. وقد يسهم هذا الدعم الأسري القوي في ارتفاع معدلات البطالة بإتاحة مزيد من الوقت للشباب لإيجاد فرص جيدة[٣٦]. في المقابل لا يكون أمام الشباب المنتمي لأسر محدودة الدخل سوى القبول بأي وظيفة لدعم أنفسهم وأسرهم.

أما أولئك المنتمون لأسر متوسطة أو مرتفعة الدخل فيكونون أكثر انتقائية في الخيارات المتاحة أمامهم في سوق العمل، كما يمكنهم الانتظار حتى يحصلوا على وظائف جيدة. ومن ثم، فإن البطالة في أوساط الشباب لا تحددها فقط ظروف سوق العمل والفرص الوظيفية المتاحة، بل تتأثر كذلك بالخيارات الشخصية المرتبطة بالظروف الأسرية.

وللأسرة والعلاقات الاجتماعية دورها الفاعل في البحث والعثور على عمل. إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن ما يتجاوز ٩٠ بالمئة من الشباب يعتمدون على مساعدة أسرهم وأصدقائهم في البحث عن عمل، يلي ذلك ذهاب الشباب أنفسهم إلى المؤسسات مباشرة طلبًا لوظائف فيها، وفقًا لما يقره ٨٧ بالمئة منهم(٣٧). ومن شأن هذه النتائج أن تلقي الضوء على محدودية اللجوء إلى المؤسسات والطرق الأكثر رسمية في البحث عن عمل؛ كمكاتب التشغيل العامة أو الوسائط الإعلامية. وعلى صعيد الطلب، فإن القليل من الشركات الخاصة هي التي تقدم قائمة بالأماكن الشاغرة لديها لمكاتب التشغيل العامة (رغم أنه يجب عليها فعل ذلك بحكم القانون)؛ ذلك أن هناك قناعة عامة بأن هذه المكاتب تقدم مرشحين لشغل الأماكن الشاغرة بناءً علي العلاقات وليس المؤهلات(٣٨).

يؤكد ما سبق أنّ من بين من أتموا انتقالهم من الدراسة إلى العمل (بمعنى أنهم وجدوا وظائف بعقود طويلة الأمد أو ليس لديهم رغبة في تغيير وظائفهم)، عثر معظمهم (٥٤ بالمئة) على وظائفهم الراهنة من خلال الأسرة والأصدقاء(٣٩)، أو من خلال المؤسسات التدريبية (٢١ بالمئة)، أو بزيارة المؤسسة مباشرة (٩ بالمئة). في حين أن من اتبعوا الطرق الرسمية في البحث عن وظيفة (عبر وسائل الإعلام أو مكاتب التوظيف الحكومية)

ونجحوا في إحداث انتقال ناجح لم يتعدوا نسبة ٢-٣ بالمئة. وتوحي هذه الأهمية المتجلية للشبكات غير الرسمية في عملية البحث عن وظيفة في سوريا بأن فرص الشباب السوري- في ظل غياب هذه العلاقات- محدودة في الحصول على وظيفة، ويزداد احتمال تعرضه للإقصاء الاقتصادي. وتترتب على هذه الحقيقة آثار مهمة بالنسبة للشابات. إذ قد تقرر إحداهن الذهاب ضد رغبة أسرتها وتبحث عن وظيفة. غير أن المهمة تمسي أكثر صعوبة بكثير إن هي احتاجت مساعدتهم وعلاقاتهم حتى تتمكن من العثور على عمل. ومع ذلك، فكما سبق أن أوضحنا، تزداد معدلات مشاركة الشابات في قوة العمل بشكل مضطرد مع ارتفاع مستوى تحصيلهن الدراسي. فالواقع أن تحصيل التعليم النافع والمتصل بالفرص الوظيفية المتاحة لا يمكن اعتباره مجرد إحدى استراتيجيات الحصول على وظيفة، بل إنه الاستراتيجية الأساسية التي إن تم إنجازها بشكل ناجح، قد تتغلب على أوجه القصور في شبكة العلاقات وغيرها من المعوقات الأخرى التي تحول دون الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

إزاء المعطيات السابقة يمكن الانتهاء إلى أن الشباب السوري يعتمد بشدة على العلاقات الأسرية والاجتماعية في البحث والحصول على وظيفة ثابتة، أما الشباب الذي لا يملك مثل تلك العلاقات فيمسي محرومًا من الحصول على وظيفة، لا سيما الجيدة منها. وبالنسبة للشابات، هناك دلالات على وجود قدر من الإقصاء الطوعي عن قوة العمل؛ يتجلى معظمه في أن أهدافهن الرئيسة في الحياة هي الأسرة والزواج، وانشغالهن في العمل المنزلي ورعاية الأطفال، ثم الرفض الأسري الذي يأتي كثاني الأسباب الشائعة وراء الخمول الاقتصادي لهن. وبهذا النسق، تقع الشابات تحت وطأة ضغوط أسرية واجتماعية تبقيهن خارج قوة العمل. وما يزيد الأمر تعقيدًا أن يكون الحصول على وظيفة عبر

الشبكات غير الرسمية محجوبًا عنهن. يصعب فصل الإقصاء الطوعي عن القسري في مثل تلك الحالات؛ نظرًا لارتباطهما معًا بطرائق معقدة لا يمكن تفكيكها بسهولة. ومع ذلك، فإن التحصيل الدراسي قد يقدم قدرًا معقولاً من الإدماج الاقتصادي، لا سيما بين الشباب.

خاتمـــة

كانت معدلات البطالة بين الشباب السوري في ٢٠٠٥ تقدر بنسبة ١٩ بالمئة، بعد أن كانت ٢٦ بالمئة في ٢٠٠٢، أي في وقت قريب من الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي استهدفت نقل البلد من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وبرغم أن معدلات بطالة الشباب السوري أقل من المتوسط الإقليمي، فإنها أعلى من المتوسط العالمي البالغ ١٢ بالمئة. علاوة على أن هذه النسبة أعلى بمعدل ٤,٣ ضعفًا عن نسبة بطالة الكبار، لدرجة أن الشباب يمثلون ٦١ بالمئة من إجمالي العاطلين. ومع انخفاض كلا المؤشرين في ٢٠٠٥ عن ٢٠٠٢ (عندما كانت نسبة البطالة ٦,٥ وحصة الشباب بين العاطلين ٧٨ بالمئة)، فإنها ظلّت مرتفعة بالمقارنة مع المتوسطين الإقليمي والعالمي. وتشير هذه النتائج إلى أن ما تم إنجازه من مكاسب ليس قليلاً على صعيد أوضاع تشغيل الشباب، ويبقى الإقصاء الاقتصادي للشباب مشكلة خطيرة تؤرق سوريا. من ناحية أخرى، هناك عامل النوع الاجتماعي الذي لا يمكن إغفاله؛ في ضوء أن نسبة مشاركة الشابات في قوة العمل تقل عن ثلث نسبة الشباب، وأن معدلات البطالة بينهن تصل إلى ضعفي بطالة الشباب، ما يدل على المعوقات المحتملة التي تحول دون دخولهن سوق العمل.

ويبدو أن العديد من العوامل الاقتصادية المقترنة بأوضاع بطالة الشباب هي من العوامل الوقتية العابرة؛ مثل الاتجاهات الديمغرافية والضغوط النسوية في العمالة المعروضة. ومع ذلك فإن العوامل البنيوية يبدو أنها متأصلة في مؤسسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية. من هذه العوامل؛ نظام التعليم المتردي الذي يفاقم خلل الكفاءات المهارية، وسياسات التوظيف في القطاع العام الذي يقدم أجورًا عالية ومزايا كبرى تسهم في اصطفاف الشباب انتظارًا للوظائف الحكومية، وكذلك قوانين العمل وقواعده التنظيمية الصارمة التي تجعل الشركات مترددة في تعيين الشباب، وأخيرًا وليس آخرًا مناخ العمل السيّئ، لا سيما ما يتعلق بالمبالغ الكبيرة من رأس المال الملازمة لبدء مشروع وتعثر الحصول على التمويل.

على جانب آخر، لا تبدو العوامل الاجتماعية بعيدة عن التأثير في إقصاء الشباب السوري اقتصاديا. إذ يعتمد هؤلاء الشباب بشدة على العلاقات الأسرية والاجتماعية في البحث والحصول على وظيفة ثابتة. لكن قد يكون للتحصيل الدراسي أثره الإيجابي في الإدماج الاقتصادي، وكذلك للمبادرات الشخصية التي قد يضطلع بها الشباب. وحقيقة أن كل الشباب تقريبًا يحصلون على وظيفة بحلول عمر الثلاثين يشير إلى أن الإقصاء الاقتصادي لا يتعلق أساسًا بالعثور على وظيفة، بل بالعثور على وظيفة جيدة (بمقاييس الاستقرار، والأجر المرتفع، والمزايا الكبيرة). وبالنسبة للشابات، فهناك مؤشرات على وجود قدر من الإقصاء الطوعي عن قوة العمل. إذ تشير غالبيتهن إلى أن هدفهن الرئيسي في الحياة هو الأسرة والزواج، في حين يأتي رفض الأسرة السماح لهن بالعمل في المرتبة الثانية من الأسباب الشائعة لخمولهن الاقتصادي.

باختصار، يمكن القول: إن الوضع الاقتصادي للشباب السوري شهد تحسناً في أعقاب مساعي الإصلاح الحكومية. لكن لا يزال هناك الكثير ممّا يتعيّن فعله للدفع نحو إيجاد بيئة يمكن للشباب فيها تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنطوي مساعي الإصلاح المستقبلية على إزالة المعوقات المؤسّسية التي تكرس للإقصاء الاقتصادي للشباب، ودعمهم في الحصول على مصادر تعليمية عامة وخاصة تمدهم بالمعرفة والمهارات الضرورية لاقتصاد السوق الاجتماعي.

ومع أن محدودية البيانات جعلت تحليلنا يقتصر على الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، فإن جل القضايا المحورية المتعلقة بإقصاء الشباب لا يبدو أنها قد تغيرت بشكل جوهري منذ ذلك الوقت، مع إدراكنا أن التطورات الأخيرة لا بدّ وأنها قد أثرت على وضع الشباب. إذ تشير مسوح قوة العمل الأخيرة إلى أن معدلات البطالة في أوساط الشباب السوري استمرت في التراجع لتصل إلى أقل من ١٨ بالمئة في ٢٠٠٦، قبل أن ترتفع إلى ١٩ بالمئة في ٢٠٠٧. ومن المرجح أن يستمر الضغط المتصاعد على معدلات بطالة الشباب في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، التي من المتوقع لها أن تفضي إلى تقليص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد، وإلى انخفاض التحويلات المالية للعاملين بالخارج، وأن تدفع باتجاه عودة المهاجرين من الخارج، وأن تسهم في تباطؤ معدل النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يقع على عاتق الحكومة عبء الحفاظ على وتيرة تلك الإصلاحات الاقتصادية التي بمقدورها تشجيع نشاطات القطاع الخاص والاستثمار به.

هوامش

1. We adopt the most widely used definition of youth: those between the ages of 15 and 24, noting that some young people begin their transitions to work and adulthood at earlier ages and some (such as university graduates) at later ages. We expand the range of ages under analysis when there is a need and data are available.

2. Robert Barro and Jong-Wha Lee, "International Data on Educational Attainment: Updates and Implications," Working Paper 42 (Harvard University, Center for International Development, 2000).

3. UNESCO Institute for Statistics, *Global Education Digest 2008: Comparing Education Statistics across the World* (Montreal), www.uis.unesco.org.

4. World Bank, *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa* (Washington: 2008). The education Gini coefficient is based on the distribution of average number of years of schooling across the population. A value of 0 indicates perfect equality and a value of 1 indicates perfect inequality.

5. Nader Kabbani and Noura Kamel, "Youth Exclusion in Syria: Social, Economic, and Institutional Dimensions," Middle East Youth Initiative Working Paper 4 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007).

6. Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon, "Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform," Middle East Youth Initiative Working Paper 8 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2008); Kabbani and Kamel, "Youth Exclusion in Syria."

7. The 2005 School-to-Work Transition Survey (SWTS) was developed by the International Labor Organization (ILO) and was administered by the Syrian Central Bureau of Statistics (SCBS) to 2,000 young people aged 15 to 24 in November 2005. The SWTS is not nationally representative, so we do not use it to derive prevalence estimates. But the data are sufficiently representative for studying issues of youth exclusion.

8. Henrik Huitfeldt and Nader Kabbani, "Returns to Education and the Transition from School to Work in Syria," Working Paper Series 2007-1 (American University of Beirut, Institution of Financial Economics, 2007).

9. World Bank, *The Road Not Traveled.*

10. International Monetary Fund, "Syrian Arab Republic: Selected Issues and Statistical Appendix" (Washington: 2003); Huitfeldt and Kabbani, "Returns to Education and the Transition from School to Work in Syria."

11. Some sources refer to "inactive" as being synonymous with "not in the labor force." In this chapter, we find it more conceptually appealing to use "inactive" to mean neither in school nor in the labor force.

12. The 2003–04 HIES is a nationally representative survey administered by the SCBS to 30,000 households. We use it to generate disaggregated statistics on youth

unavailable through published sources.

13. ILO, *Global Employment Trends for Youth* (Geneva: 2008).

14. Amartya Sen, "Social Exclusion: Concept, Application, and Scrutiny," Social Development Papers 1 (Manila: Asian Development Bank, Office of Environment and Social Development, 2000).

15. Annual Syrian labor force surveys do not gather information about unemployment duration; however, an analysis of unemployment rates by year after expected graduation shows that they decline rapidly with age, especially for university graduates. Questions about unemployment duration were asked in the 2005 School-to-Work Transition Survey. While the SWTS is not nationally representative, its key employment outcomes are not that different from official estimates.

16. Ragui Assaad, "The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market," *World Bank Economic Review* 11, no. 1 (1997): 85–118; Brahim Boudarbat, "Employment Sector Choice in a Developing Labor Market," Department of Economics Working Paper (University of British Columbia, 2004).

17. Nader Kabbani and Zafiris Tzannatos, "Labor and Human Resource Development," in *Syrian Country Profile*, edited by Samir Aita (Cairo: Economic Research Forum, 2006).

18. "Annual Transfers from Syrian Labor in Lebanon at USD 1.5-2 bn," *Syria Report* (Paris: Middle East Information and Communication Agency, April 2005).

19. Kabbani and Tzannatos, "Labor and Human Resource Development."

20. World Bank, *Doing Business 2009* (Washington: 2008).

21. "A New Income Tax Law Is Issued," *Syria Report* (Paris: Middle East Information and Communication Agency, December 2003).

22. Kabbani and Tzannatos, "Labor and Human Resource Development."

23. World Bank, *Doing Business 2009.*

24. Nader Kabbani and Leen Al-Habash, "Raising Awareness of Alternatives to Public Sector Employment among Syrian Youth," ERF Working Paper 387 (Cairo: Economic Research Forum, March 2008).

25. Ibid.

26. Law No. 50, article 17.

27. Nader Kabbani, "The Preference of Syrian Youth for Public Sector Jobs," Middle East Youth Initiative Policy Outlook 2 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2009).

28. Ibid.

29. Assaad, "The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market"; Boudarbat, "Employment Sector Choice in a Developing Labor Market."

30. Nader Kabbani and Ekta Kothari, "Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment," Social Protection Discussion Paper 534 (Washington:

World Bank, 2005).

31. World Bank, *Doing Business 2009.*

32. We make use of data from the 2005 SWTS to examine some of the topics in this section.

33. Julian Le Grand, "Individual Choice and Social Exclusion," CASE Paper 75 (London School of Economics, Centre for Analysis of Social Exclusion, 2003); Brian Barry, "Social Exclusion, Social Isolation and the Distribution of Income," CASE Paper 12 (London School of Economics, Centre for Analysis of Social Exclusion, 1998).

34. SWTS 2005.

35. Ibid.

36. Niall O'Higgins, "Trends in Youth Labor Market in Developing and Transition Countries," Social Protection Discussion Paper 321 (Washington: World Bank, 2003).

37. SWTS 2005.

38. Kabbani and Tzannatos, "Labor and Human Resource Development."

39. Alissa Sufyan, "The School-to-Work Transition of Young People in Syria" (Geneva: ILO, 2007).

الفصل التاسع

اليمن ومواجهة العجز المزدوج في التنمية البشرية والموارد الطبيعية

راجي أسعد وغادة برسوم

وإميلي قوبيتو ودانيال إيجل

تعد اليمن أكثر دول الشرق الأوسط شبابًا، إذ إنّ أكثر من ٧٥ بالمئة من سكانها تحت سن الخامسة والعشرين. وعلى النقيض من العديد من دول المنطقة الأخرى، التي وصل تضخم أعداد الشباب فيها إلى ذروته بالفعل، فإن نسبة الشباب من إجمالي سكان اليمن لن تبدأ التناقص قبل عدة سنوات مقبلة. إن من شأن هذه الشريحة السكانية الضخمة من الشباب، في ظل ظروف مواتية، أن تعزز النمو الاقتصادي وتحفز التنمية الاجتماعية. غير أن التحدي اليمني في تحويل هذه الشريحة من الشباب إلى هبة ديمغرافية ليس سهلاً؛ نظرًا لما تعانيه من قصور شديد في التنمية البشرية والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية المتدهورة، والعقبات الاجتماعية والمؤسّسية التي تعوق الشباب عن تحقيق إمكاناتهم.

ويتجلى تحدي التنمية البشرية الذي يواجه اليمن اليوم في أدائها السيّئ عبر العديد من مؤشرات التنمية. فاليمن تحتل المرتبة ١٥٣ بين ١٧٧ دولة في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

والمرتبة ١٤٠ في كافة معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. كما تعاني أعلى فجوة في النوع الاجتماعي بالعالم فيما يتعلق بالتنمية البشرية؛ علاوة على أنها خامس أعلى دولة من حيث فجوة النوع الاجتماعي في معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي[١].

ويقترن بهذه التحديات المتعلقة بالتنمية البشرية العديدُ من أوجه القصور الأخرى في الموارد الطبيعية الأساسية؛ كالماء، والأرض الصالحة للزراعة، وتضاريس جغرافية تجعل تكلفة نقل البضائع والموارد باهظة للغاية. إذ يجري استنزاف الموارد المائية بأسرع ممّا يمكن معه تجديدها، والمقدار المحدود من الأراضي الصالحة للزراعة لا بدّ من تقسيمه على سكان المناطق الريفية الذين يتزايدون بشكل مستمر. وحتى الموارد النفطية، التي كانت، ولا تزال، توفر المصدر الأكبر من الدخل اليمني في السنوات الأخيرة من المتوقع لها أن تنفد في غضون السنوات العشرين المقبلة. فضلاً عن ذلك، فإن الطوبوغرافيا اليمنية تجعل من الصعوبة بمكان على الدولة توفير مستويات مناسبة من الخدمات العامة، في ظل تشتت السكان الشديد عبر عدد كبير من المستوطنات التي يصعب الوصول إليها.

ولا يمكن النظر إلى قصور التنمية البشرية بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية العامة السائدة في اليمن والتي تسهم بشكل كبير في هذا القصور. فقد تكبدت منذ توحدها في ١٩٩٠، وبعد فترة صراع طويلة بين الجمهورية العربية اليمنية الشمالية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجنوبية العديد من الانتكاسات؛ جاء أولها في ١٩٩١ بعيد الوحدة بفترة قصيرة، حيث فقد المواطنون اليمنيون وضعية الإقامة المميزة بالمملكة العربية السعودية، وذلك عندما أعلنت اليمن عن تعاطفها مع العراق أثناء

حرب الخليج الأولى. وأُجبر نحو مليون مهاجر، بما يوازي ٨ بالمئة من إجمالي سكان اليمن، على العودة إلى وطنهم. وقد انطوى ذلك على عواقب وخيمة؛ تمثلت في حرمان الحكومة والأفراد من تحويلات هؤلاء المهاجرين التي كانت مصدرًا أساسيا للدخل، علاوة على أن تدفق هذا العدد الهائل من العائدين العاطلين أغرق سوق العمل.

ميزت حرب الخليج بداية فترة طويلة من التدهور اليمني. ففي ١٩٩٤، دخلت البلد غمار حرب أهلية دمرت الكثير من القدرة الإنتاجية للساحل الجنوبي الذي كان نابضًا بالحياة فيما مضى[٢]. ومنذ هذا التاريخ، حدّت عمليات الاختطاف المتوالية من تنمية السياحة باليمن، كما نجم عن تفجير المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول" في العام ٢٠٠٠، وناقلة النفط الفرنسية "ليمبورج" في ٢٠٠٢، تراجع هائل في استخدام ميناء عدن للحاويات الحديثة، وإعاقة الاستثمار في اليمن. ومن ثم، فمنذ حرب الخليج ارتفعت البطالة، واشتدت الفاقة، وتراجع التحصيل الدراسي، وازداد التضخم بوتيرة هائلة[٣]. وما زالت آثار هذه النكسات حاضرة بشدة في اليمن حتى الوقت الحاضر.

وأخيرًا، تلعب العوامل الاجتماعية والمؤسّسية دورًا مهما في القصور الراهن في التنمية البشرية باليمن. إذ تحد الأعراف الاجتماعية المحافظة من حصول الفتيات على التعليم، وتقيد فرص العمل المتاحة للمرأة، وتشجعها على الزواج في سن مبكرة ورعاية عدد كبير من الأطفال. من ناحية أخرى، أفضت السياسات طويلة الأمد الرامية إلى حماية الطبقة الوسطى، بما فيها السياسات التي كرست البيروقراطية الشديدة ووفرت أمانًا وظيفيا مدى الحياة لموظفي الحكومة، إلى عرقلة تنمية القطاع الخاص وتقليص فرص تشغيل الشباب. وبطبيعة الحال فإن نظام التعليم الذي اعتاد على تزويد خريجيه

بالشهادات الورقية اللازمة للالتحاق بالجهاز البيروقراطي لن يكون ملائمًا لاقتصاد نشط يقوده القطاع الخاص، ما يسفر عن تعارض بين المهارات التي يتم إكسابها في النظام التعليمي وتلك المطلوبة في سوق العمل. كذلك فإن برامج المساعدات الاجتماعية في هذا البلد فقير الموارد قد حدّت فترات طويلة من توسعه وتأثيره. أخيرًا، فإن مضغ القات يعد من أهم نشاطات التسلية بين اليمنيين، بما فيهم جيل الشباب. إنّ للاعتياد على هذا المنبه عواقب وخيمة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج والصحة. كما أن زراعة القات تستنزف الموارد المائية النادرة وتزاحم إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية والصادرات الزراعية.

تسفر هذه العوامل مجتمعة عن إقصاء عدد كبير من الشباب في اليمن، الذي يعاني معدلات عالية من الأمية، ومحدودية فرص الحصول على التعليم الأساسي، وتدني فرص التشغيل. وتترتب على إقصائه آثار تستمر مدى الحياة؛ حيث يحول بينه وبين الحصول على الموارد والدعم اللازمين للمشاركة المثمرة في المجتمع.

الموارد المحدودة، وتركيبة السكان، والنمو السكاني

اتسمت اليمن دائمًا بأنها دولة نادرة الموارد؛ فإمدادات المياه ضئيلة للغاية، ووعورة تضاريس البلد تجعل جل الأرض غير صالحة للزراعة. عاش اليمنيون طويلاً في سياق توازن دقيق لهذه الموارد، يطورون طرقًا مبتكرة لتوظيفها بالأسلوب المناسب. بيد أن الانفجار السكاني الأخير، واستخدام التقنية الحديثة، والتمدن المضطرد، علاوة على ضعف سياسات

إدارة الموارد، أفضت جميعها إلى الإخلال بهذا التوازن الدقيق. وباتت اليمن تستنزف مواردها- لا سيما المياه والنفط والأرض الزراعية- بسرعة أكبر كثيرًا ممّا يمكن تجديدها، ما يضع البلاد على أتون أزمات توشك أن تنفجر في المستقبل القريب. بالإضافة إلى ذلك، تستمر معدلات الخصوبة العالية في إضفاء مزيد من الضغوط السكانية على تلك الموارد النادرة بالأساس.

فاليمن تعاني ندرة شديدة في مواردها المائية؛ حيث تحصل على نحو ٢,١ مليار متر مكعب سنويا من الموارد المائية المتجددة التي يجب تقسيمها على ٢٠ مليون نسمة، ما يجعل نصيب كل فرد من المياه ١٠٥ أمتار مكعبة سنويًا فقط[٤]، في حين أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد السنوي من المياه يبلغ ٧٥٠٠ متر مكعب، والمتوسط الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ذات الموارد المائية النادرة ١٢٥٠ مترًا مكعبًا. وحتى يتسنى لأي بلد الاكتفاء ذاتيا من الغذاء، فإنها تحتاج ١٠٠ متر مكعب على الأقل لكل شخص، ما يعني أن اليمن تمتلك فقط عشر (١/١٠) المياه التي تحتاجها للاكتفاء الغذائي الذاتي على الأمد البعيد[٥]. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن استخدام اليمن المياه يتخطى حصتها المتجددة بما يقارب مليار متر مكعب سنويا[٦]. كما تتناقص المياه الجوفية اليمنية بمعدل ستة أمتار كل عام، ومن المتوقع لهذه المياه الجوفية أن تنضب فيما بين ١٥-٥٠ سنة.

على جانب آخر، يسهم النفط بدور محوري في الاقتصاد اليمني. فالدخل القادم من النفط حمى العديد من اليمنيين من السقوط تحت خط الفقر، كما دعم العديد من البرامج الاجتماعية كصندوق الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن الإمداد اليمني من النفط يجري استنزافه بشكل سريع. ففي عام

٢٠٠٠ كان النفط يسهم بنسبة ١٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، لكن مساهمته في ٢٠٠٥ هبطت إلى ١٢ بالمئة، ومن المتوقع لها أن تنخفض بنسبة ٢-٣ بالمئة سنويا حتى ينضب تماما في غضون العقد الثاني من الألفية الجديدة[٧].

وندرة الأراضي الزراعية ليس مستثناة من هذا الوضع في اليمن. فبعد تاريخ طويل من استخدام الأرض المستدام، تسبّب النمو السكاني الأخير، والتمدن، والتركيز على المحاصيل السوقية الرائجة، وعدم الحفاظ على الأرض الزراعية، بتقويض مساعي الحفاظ على تلك الأراضي[٨]. إذ تمتلك اليمن ١,٦٦ مليون هكتار من الأرض الزراعية الصالحة للزراعة، يتم زراعة ٦٤ بالمئة منها. وتشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية البالغ ٠,٠٧ هكتار في ٢٠٠٤، سيهبط إلى ٠,٠٣ هكتار بحلول ٢٠٣٤[٩].

وتضيف الزيادة السكانية ضغوطاً غير مسبوقة على الموارد الطبيعية المحدودة من الأساس. فقد أسفرت معدلات الخصوبة العالية في اليمن، المقترنة بتراجع معدلات الوفيات، عن ارتفاع مضطرد في معدل نمو السكان السنوي يقترب من ٣ بالمئة[١٠]. ولم تبدأ معدلات المواليد اليمنية في الهبوط حتى عقد التسعينات، أي في مرحلة متأخرة كثيرًا عن دول الشرق الأوسط الأخرى. وإذ يستمر النمو السكاني في الارتفاع لعدة عقود بعد أن تبدأ معدلات الخصوبة في التراجع، ليس من المتوقع أن تتحرر اليمن من التضخم السكاني في المستقبل القريب.

وأفضى ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات إلى زيادة هائلة في أعداد شباب المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة) اليمنيين، والتي

ستستمر في تشكيل نسبة ٢ بالمئة من السكان في المستقبل المنظور. وكما يعرض (الشكل ٩-١)، لن تؤثر انخفاضات معدلات الخصوبة حديثًا على حصة الشباب من السكان لعقود عدة مقبلة. وحتى مع تناقص نسبة السكان (من الميلاد حتى ١٤ سنة) في غضون العقود الأربعة المقبلة، سيبقى الشباب يشكلون نسبة كبيرة وثابتة. إذ من المتوقع زيادة التعداد السكاني الإجمالي لليمن بمعدل ثلاثة أضعاف بحلول ٢٠٥٠، وكذلك الحال بالنسبة في شريحة الشباب.

تبدأ الأسرة اليمنية الشابة في إعالة الأطفال في سن مبكرة وفي فترات بينية متقاربة، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة على المستوى الوطني. فوفق مسح صحة الأسرة العربية ٢٠٠٣، كان معدل الخصوبة الكلي في اليمن في الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٣) يبلغ ٦,٢ أطفال لكل امرأة، أي أقل قليلاً من الذروة (٦,٧ أطفال) التي شهدها منتصف عقد التسعينيات[١١].

وتكشف أنماط الخصوبة عن تباينات واسعة على المستوى الإقليمي. وإذ ترتفع معدلات الخصوبة الكلية في المناطق الريفية (٦,٧ أطفال لكل امرأة) عن المدن (٤,٥ أطفال لكل امرأة)، فإن الفوارق الإقليمية لا تزال شاسعة حتى بعد ضبط التباينات الريفية-المدنية. بل إن مدن بعض المحافظات تحظى بمعدلات خصوبة تماثل أو تفوق نظيراتها الريفية.

(الشكل ٩-١)

التركيبة العمرية السكانية في اليمن
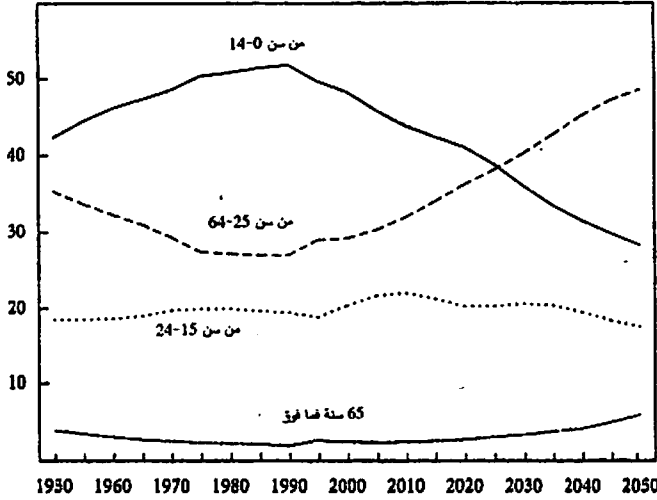
المصدر:

Source: UN Population Prospects, 2005 revisions using medium variant population projections.

إن من شأن معدلات الخصوبة المرتفعة هذه أن تزيد وطأة التحديات التي تواجه الشباب اليمني. إذ مع استمرار وتيرة ارتفاع معدلات الخصوبة، سيستمر الانفجار السكاني على حاله، ما يفاقم الضغوط على إمدادات الموارد، المجهدة أصلاً. كما أن ارتفاع معدلات الخصوبة يفرض تحديًا مباشرًا على الشباب المقبلين على تكوين أسرهم الخاصة. إذ إن الآباء- الذين لا بدّ لهم من العمل على توفير حاجات لأسرهم الكبيرة- غالبًا ما تعوزهم

موارد الاستثمار بأنفسهم، وقد يجدون صعبًا- بل مستحيلاً- أن يقبلوا بوظائف متدنية الأجر لا تعينهم على تنمية رأس مالهم البشري أو الادخار المالي لمستقبلهم، علاوة على أنها تحد من قدرتهم على الاستثمار في أطفالهم. من ناحية أخرى، تواجه الشابات اللاتي يتزوجن في سن مبكرة ويتمتعن بمعدلات خصوبة عالية فرصًا محدودة في الجوانب الأخرى من حياتهن؛ كالعمل أو التعليم. كما أن توقع الخصوبة العالية يضر بفرص الشابات في العمل؛ إذ يتردد أصحاب العمل في تعيينهن خوفًا من تركهن العمل سريعًا للنهوض بأعباء أسرهن الكبيرة[١٢]. بالإضافة إلى ذلك، تنطوي الخصوبة العالية- لا سيما في السن الصغيرة- على مخاطر صحية على النساء وتعرقل قدرتهن على العمل.

التعليم

يضمن الدستور اليمني حق كل المواطنين في التعليم، لكن اليمن تستحوذ على مجموعة من أفقر مؤشرات التعليم في العالم[١٣]. فمعدلات الالتحاق بالمدارس منخفضة، والاستمرار في الدراسة ضعيف، والأمية منتشرة. وهي مشاكل متفشية على طول البلاد وعرضها، غير أن تأثيرها الأكبر يقع على النساء، والفقراء، وقاطني الريف. وإذا كان ضمان إمكانية حصول الشباب على تعليم عالي الجودة يعد من أوجه الاستثمار الاجتماعي، فإن رداءة التحصيل الدراسي وتدني معايير جودة التعليم سينتجان جيلاً غير مؤهل للمساهمة في الاقتصاد، والمشاركة في المجتمع، والاستثمار في رأس المال البشري للأجيال القادمة.

نظام التعليم اليمني

عقب وحدة شمال اليمن وجنوبه في ١٩٩٠، شرعت وزارة التعليم المدمجة حديثًا في تأسيس نظام يتألف من تسع سنوات من التعليم الأساسي، تليها ثلاث سنوات من التعليم الثانوي. وإذ من المفترض أن يبدأ الأطفال تعليمهم الأساسي عند سن السادسة، فإن القانون يتيح لهم بدء الدراسة فيما بين ٦-٩ سنوات (تصل إلى عشر سنوات في المناطق الريفية)[١٤]. وفيما تلتحق غالبية التلاميذ إلى المرحلة الأساسية، تواصل نسبة قليلة منهم فقط تعليمها الثانوي، ونسبة أقل تعليمها العالي.

وبعد استكمال مرحلة التعليم الأساسي، يمكن للطلبة ممن يختارون الاستمرار في الدراسة أن يقرروا الالتحاق بمدارس ثانوية عامة أو فنية. حيث تستغرق المدارس الثانوية العامة ثلاث سنوات، وهي مصممة لإعداد الطلبة للجامعة. في المقابل تستغرق المدارس الفنية سنتين أو ثلاث سنوات وفقًا للمسار الذي يختاره الطالب. ويحق للطلبة الذين أكملوا المسار الفني ذا السنوات الثلاث، أو تخرجوا من المدارس الثانوية العامة، أن يواصلوا في التعليم العالي مدة عامين ليحصلوا على شهادة في التعليم الفني.

يشتمل التعليم والتدريب الفني والمهني على مسارين: أحدهما في المدرسة الثانوية المهنية، والآخر في التعليم الفني العالي. وتقل نسبة الطلبة اليمنيين المنتسبين حاليا إلى التعليم والتدريب الفني والمهني عن ٢ بالمئة، ومع هذا فإن دعم تلك المجموعة الصغيرة من الطلبة تحمّل الدولة تكلفة باهظة[١٥]؛ إذ إن تكلفة كل طالب فيها أعلى بمعدل ٥,٦ أضعاف عن تكلفة الطالب في التعليم الأساسي[١٦].

وكما هو الحال في غالبية نظم تعليم الشرق الأوسط، يتحدد دخول الجامعة بدرجات الطالب في امتحان نهاية مرحلة الثانوية العامة. يعتمد هذا الاختبار على حفظ ما تتضمنه الكتب الدراسية، وليس هناك سوى القليل من التنسيق بين مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني والجامعات. كما من غير المسموح لطلبة المدارس الثانوية الفنية دخول الجامعة، برغم أن خريجي المدارس الثانوية يمكنهم الالتحاق بالمعاهد الفنية العليا(١٧). ومن اللافت إنفاق نحو ثلث ميزانية التعليم العالي على توفير منح دراسية للطلبة للدراسة بالخارج، ما يشير إلى إقرار الحكومة بضعف نظامها التعليمي المحلي(١٨).

تنفق الحكومة اليمنية ١٩ بالمئة من ميزانيتها الكلية على التعليم، ما يمثل ٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي حصة مرتفعة نسبيًا في بلد محدود الدخل. ومع أن القسم الأكبر من التمويل (أكثر من ٨٠ بالمئة) يذهب إلى التعليم الثانوي العام، فإن حصة التمويل المخصصة للتعليم والتدريب الفني والمهني، والتعليم العالي، تزداد يومًا بعد يوم(١٩). وعلى الرغم من مستوى التمويل المرتفع نسبيا، يعاني نظام التعليم اليمني نقص الموارد؛ فالمدارس غالبًا شديدة التكدس، لا سيما في المدن. ولا ينتظم العديد من طلبة المناطق الريفية في المدرسة، نظرًا لعدم وجود مدارس تقع على مسافة قريبة من مساكنهم(٢٠). هذا بالإضافة إلى أن انخفاض مستويات الالتحاق بالمدارس الخاصة يجعلها لا تلعب دورًا يذكر في تخفيف العبء من على كاهل المدارس الحكومية(٢١).

الالتحاق بالتعليم

يتضح ممّا سبق أن مستويات التحصيل الدراسي في أوساط الشباب اليمني متردية، إلا أن أغلبهم يلتحق بالمدرسة ولو فترة زمنية قصيرة. ولا

يزيد عدد الشباب الذين يقرون بعدم دخولهم المدارس على الإطلاق عن نسبة الخمس (١/٥) أو أعلى بقليل[٢٢]. وهي مشكلة مقتصرة على الفتيات في مجملها، حيث تصل نسبة الفتيات اللاتي لا يدخلن المدرسة على الإطلاق ٣٥ بالمئة مقارنة بنسبة ٥ بالمئة من الأولاد. كما تتجلّى هذه المشكلة أكثر في المناطق الريفية؛ إذ تحول الطبيعة الطبوغرافية الصعبة وتشتت السكان في أماكن متفرقة دون إمكانية وصول التعليم إليهم جميعًا[٢٣]. لذلك تصل نسبة من لم يسبق لهن الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية ٦٣ بالمئة، مقابل ٢٠ بالمئة من الإناث في المدن. كما يوجد بعض التباين بين المناطق المختلفة فيما يتعلق بالالتحاق بالمدرسة؛ حيث ترتفع معدلات التحاق الشباب في عدن، وتعز، وإب، وصنعاء، والأجزاء الشرقية من البلاد (المهرة، حضرموت، وشبوة)، في حين تنخفض معدلات التحاق الإناث في الشمال، وبين شباب المناطق الريفية في الغرب.

توجد عوامل عديدة تؤثر على الالتحاق بالتعليم؛ من بينها قرب المدرسة (حيث لا ترسل العديد من العائلات أطفالها للمدارس نظرًا لعدم وجود مدارس قريبة منهم)، والتكلفة، ومدى مناسبة المرافق المدرسية للفتيات[٢٤]. ولا يرجع عدم إرسال العديد من الأهالي فتياتهم إلى المدارس اعتراضًا منهم بالضرورة على فكرة تلقي بناتهم التعليم، بل إن قراراتهم غالبًا ما تستند على اعتبارات منطقية؛ مثل عدم وجود معلمات للفتيات، أو لأن الفصول مختلطة (بنين مع بنات)، أو لعدم توافر مرافق صحية ووسائل راحة مناسبة للإناث، أو بسبب المخاطر المحيطة بسفرهن منفردات إلى أقرب مدرسة. وتتضح هذه العوامل أكثر في المناطق الريفية التي تعاني نقص معلمات الفتيات، ولا يوجد بها العدد الكافي من التلاميذ لتبرير الفصل

بين الجنسين في الفصول، أو بناء مدارس يسهل الوصول إليها. ومن ثم، فإن طرأ على بعض تلك الاعتبارات المنطقية تغير، ستقرر مزيد من الأسر إلحاق فتياتهن بالمدارس[٢٥].

في الوقت ذاته، لم تشهد المساعي الحكومية الرامية إلى زيادة إلحاق الفئات المحرومة بالتعليم تقدمًا كبيرًا. إذ لا يتجاوز معدلات التحاق الفتيات بالمدارس سنويًا نسبة ١ بالمئة[٢٦]. وفي حين ارتفعت معدلات التحاق أطفال الأسر الأعلى ثراء، فإن التحاق أبناء الفقراء هبط في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٥)[٢٧].

تأخر دخول المدرسة، والرسوب، والتسرب المبكر

يلتحق الأطفال اليمنيون بالمدرسة في الغالب متأخرين جدا، ويعدّ الرسوب المتكرر والتسرب المبكر من الدراسة السمتين السائدتين. إذ يبدأ ٤٠ بالمئة فقط من الأطفال الدراسة عند عمر ست سنوات، وهو بدء سنوات الإلزام، في حين يتأخر دخول ما يتجاوز ٢٠ بالمئة منهم إلى الثامنة أو بعد ذلك[٢٨]. وقاطنو الريف والفتيات أكثر من يتعرضون لتأخر دخول المدرسة، على نقيض المقيمين في المدن والبنين. ويؤدي تأخر الدخول إلى المدرسة إلى إعاقة التحصيل الدراسي؛ في ظل اقتطاع قدر من الوقت الذي يجب قضاؤه في المدرسة. كما تعرقل معدلات الرسوب العالية تحصيل الطلبة اليمنيين الدراسي، وتعكس تدني جودة التعليم، وانخفاض أولويته لدى الأسرعند ظهور حاجات أكثر إلحاحًا.

ومن الأساليب المتبعة في قياس الدخول المتأخر إلى المدرسة، والرسوب الدراسي، تحليل المعدلات المتوسطة في كل صف دراسي. فعلى سبيل المثال، عند عمر الثامنة، يكون ٦٠ بالمئة من البنين وأكثر من نصف البنات اليمنيات قد تجاوزوا السن المثالي للصف الدراسي[٢٩]. وتزداد معدلات تقدم سن أغلب الشرائح مع زيادة عمر الطلبة، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى رسوبهم في الصفوف الدراسية، أو تسربهم ودخولهم المتأخر إلى المدرسة. وتشي الظاهرتان بأن الأطفال اليمنيين وأسرهم يعتبرون تكلفة فرصة التعليم مرتفعة والعائد منها منخفض نسبيا.

يعدّ التسرب المبكر من المدرسة من أكثر العوامل إضرارًا بالتحصيل الدراسي. يعرض (الشكل٩-٢)، و(الشكل ٩-٣) هبوط معدلات الالتحاق مع تقدم العمر. وفي هذا الصدد، يأتي عاملا النوع الاجتماعي واختلاف مناطق الإقامة كأهم العوامل التي تختصر مسارات التحصيل الدراسي للطلبة[٣٠]. إذ يترتب على النوع الاجتماعي أثر سلبي قوي طول عمر الدراسة، لاسيما بالنسبة للفتيات الريفيات. كما أن الإقامة في منطقة مدنية تترك أثرًا إيجابيا قويًا على التحصيل الدراسي للفتيات؛ ذلك أن المدن غالبًا ما تحظى بمعلمات للفتيات ومرافق مستقلة بهن[٣١]، فضلاً عن أن فتيات المدن نادرًا ما يضطررن إلى السفر مسافات طويلة للوصول إلى المدرسة. ومن الوارد كذلك ألا يكون مطلوبًا منهن الكثير من الأعمال المنزلية- كجلب المياه والحطب- كما هو حال الريفيات. يصور (الشكل ٩-٣) الفروق الواضحة بين فتيات الريف والمدن في التحصيل الدراسي عبر مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

(الشكل ٩-٢)

حصة الأولاد الملتحقين بالمدرسة في اليمن، ٢٠٠٥-٢٠٠٦
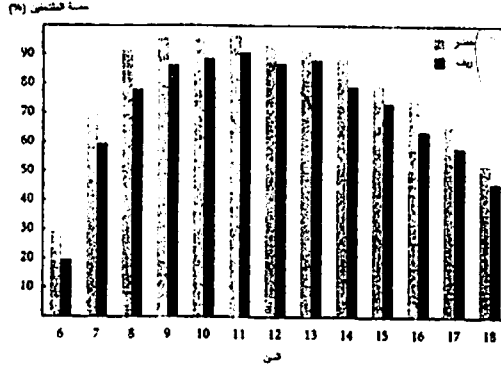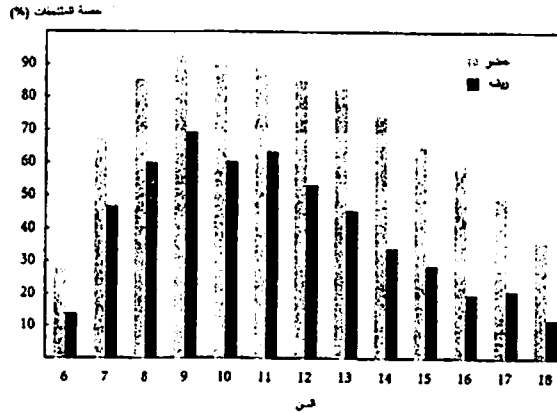
المصدر:

Source: Central Statistical Office, Republic of Yemen, Household Budget Survey 2005/2006.

(الشكل ٩-٣)

حصة الفتيات الملتحقات بالمدرسة فى اليمن، ٢٠٠٥-٢٠٠٦

المصدر:

Source: Central Statistical Office, Republic of Yemen, Household Budget Survey 2005/2006.

ويرتبط تأثير تعليم الوالدين كثيرًا بعامل النوع الاجتماعي. فتحصيل الأمّهات الدراسي يؤثر بشدة على استمرار بناتهن في المدرسة فترة طويلة، في حين لا يكاد يكون له تأثير يذكر على تحصيل أبنائهنّ الدراسي. وعلى النقيض من ذلك، فلتعليم الآباء أثر قوي على الأولاد، في حين يكون تأثيره محدودًا جدًا على البنات. بناءً على هذا، فإن للسياسات الرامية إلى زيادة تعليم الإناث مردودًا إيجابيا على الفتيات تتوارثه الأجيال، في حين أن السياسات التي تعزز فقط التحاق الأولاد بالمدارس لن يكون لها مردود واضح على تحسين التحاق الفتيات بالمدارس في المستقبل.

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال دور عامل المناطق المختلفة في تحديد عدد سنوات الدراسة، مع ملاحظة أن تلك العوامل تزداد أهميتها بالنسبة للإناث. فتحصيل الإناث الدراسي في مناطق الشمال سيئ للغاية، على عكس مناطق مثل تعز وإب وصنعاء، التي تشهد نجاحات كبيرة للإناث.

جودة التعليم

يرى العديد من الطلبة- لاسيما الفتيات الريفيات- أن التعليم غير ذي صلة بعملهم الحالي والمستقبلي. إذ يُنتظَر من إناث الريف تعلم الأعمال المنزلية؛ كالتنظيف، والطهي، ورعاية الأطفال، وجلب الماء والحطب. لذلك ترى الكثير من الأسر في تعليم الفتيات الرسمي معوقًا لا ينتج عنه سوى تأخير تنمية مهاراتهن التي يحتجنها في المستقبل(٣٢).

وعلى أية حال، لا يحقق نظام التعليم اليمني نجاحًا حتى لمن هم مستعدون وراغبون في التعلم. فالتكدس الشديد في المدارس أمر شائع،

لدرجة أن متوسط طلبة الفصل الواحد في المدن يصل إلى ٩٠ طالبًا(٣٣). كما أدى قصور المرافق التعليمية إلى إجبار وزارة التعليم على تسكين ٥٠ بالمئة من طلابها في مدارس ذات مرافق غير مناسبة؛ كالخيام، والكهوف، أو حتى في الهواء الطلق(٣٤). علاوة على أن ٦٠ بالمئة من معلمي التعليم الأساسي غير مؤهلين لأعباء مهامهم الوظيفية(٣٥)، ناهيك عن ارتفاع معدلات الغياب بينهم، واقتصار طرق التدريس على التلقين والحفظ من الكتب الدراسية التي تصدرها الوزارة بدلاً من التركيز على تنمية مهارات التفكير الناقد أو غيرها من المهارات المتصلة بالعمل(٣٦). وفي ظل أوجه القصور النظامية تلك، يخرّج التعليم متردي الجودة- برغم السنوات الدراسية العديدة التي يتم قضاؤها في المدارس- شبابًا غير مُعَد على الإطلاق لسوق الوظائف.

العمل وكسب الرزق

ينطوي السياق اليمني على ثلاثة جوانب محورية في العمل وكسب الرزق؛ هي المشاركة في العمل والحصول على وظيفة، وأسواق عمل الشباب الرسمية وغير الرسمية، والأجور والدخل، علاوة على جوانب أخرى مهمة في فهم الفرص والتحديات التي يواجهها الشباب؛ كالهجرة، وتحويلات العاملين، وتعاطي القات.

(الشكل ٩-٤)

حصة الشباب اليمني المشارك في سوق العمل، ٢٠٠٥-٢٠٠٦
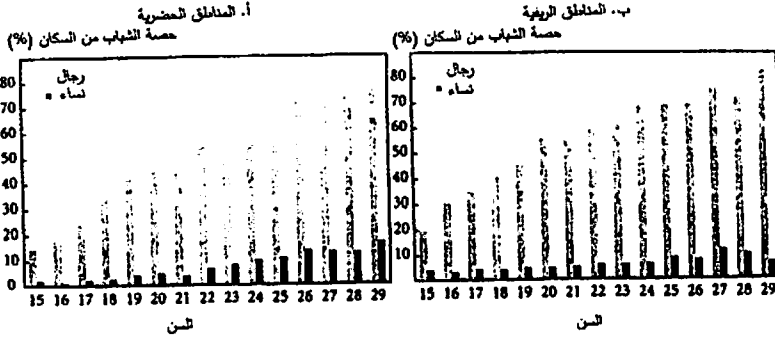
المصدر:

Source: Central Statistical Office, Republic of Yemen, Household Budget Survey 2005/2006.

المشاركة في قوة العمل

توجد فئتان رئيستان يتم توظيفهما في تحليل مشاركة الشباب بقوة العمل[٣٧]. الأولى هي العمل السوقي، والتي تنطوي على العمل المأجور وغير المأجور في القطاعات الزراعية وغير الزراعية. والثانية هي الأعمال غير السوقية وتتضمن أعمال الكفاف غير السوقية، والعمل المنزلي. وقد اشتمل تعريف العمل على أعمال الكفاف غير السوقية، والعمل المنزلي، كي لا نتجاهل مساهمات المرأة اليمنية المهمة في المناشط المعيشية.

يعرض (الشكل ٩-٤) حصة الشباب المشاركين في سوق العمل؛ مصنّفين وفق العمر، والنوع الاجتماعي، والمنطقة. حيث يتضح انخفاض

معدلات عمل المرأة السوقي، وهو أمر ليس مستغربًا في بلد تنزع النساء كثيرًا إلى الانخراط في الأعمال المنزلية وغير السوقية. لكن حتى الشباب (الذكور) أبعد ما يكونون عن أن تكون مشاركتهم عامّة في العمل السوقي.

وعلى الرغم من تدني احتمالات مشاركة المرأة في العمل السوقي، تزداد إمكانية مشاركتها مع العمر، إذ لا تقرر سوى ٢٠ بالمئة من شابات المدن (في العشرينات من عمرهن) الانخراط في عمل سوقي. ينصب هذا العمل في مجمله في القطاعات غير الزراعية، على النقيض من شابات الريف المشتغلات أساسًا في العمل الزراعي غير المأجور. يتضمّن هذا النوع العمل في مزارع العائلة والمساهمة في إنتاج المنتجات التسويقية كالحبوب، أو القهوة، أو القات. كما يتضمن غالبًا تربية الماشية، لا سيما عند أطفال ونساء الأرياف. ويشتمل العمل غير السوقي كذلك على إنتاج منتجات تستهلكها الأسرة مباشرة، كاللبن والجبن، وتجميع الحطب من أجل الطهي.

وإذا توسعنا في التحليل كي يتضمن كل مناشط العمل، بما فيها أعمال الكفاف والعمل المنزلي غير المأجورين، يتبين أن النساء من كل الأعمار في المناطق الريفية والمدنية أكثر عملاً من الرجال. وتعكس هذه الفجوة، التي تتجلى أكثر بين الأصغر سنا، الدور المهم الذي تضطلع به المرأة اليمنية في كافة مناشط أعمال الكفاف الأسرية والمنزلية.

وفي حين يشتغل أغلب الرجال العاملين في نشاطات سوقية، فإن عددًا غير قليل منهم ينخرطون في أعمال غير سوقية، لا سيما الشباب (الذكور) الأصغر سنا ومن يقيمون في مناطق ريفية. فعلى سبيل المثال، أقرّ أكثر من ٣٥ بالمئة من الشباب (الذكور في عمر ١٥ سنة) أنهم كانوا في الأسبوع

السابق للمسح يعملون، وفق المفهوم الواسع للعمل (الذي يتضمن العمل السوقي وغير السوقي)، في حين كان ٢٠ بالمئة منهم فقط منخرطين في أعمال سوقية.

يوجد العديد من العوامل المهمة التي تؤثر على مشاركة الشباب (الذكور) في قوة العمل؛ من بينها التعليم، والزواج، والهجرة، والعمر، والمنطقة[٣٨]. فالشباب الذين يحظون بدرجة ما من التعليم أكثر قربًا من الانخراط في العمل السوقي من الأميين. ومع ذلك، فإن خريجي المدارس العليا والجامعة تقل فرص توظيفهم عن خريجي المدارس الابتدائية أو الثانوية الدنيا. وبرغم أن هذا الاستنتاج يشير إلى انعدام فرص عمل هؤلاء الأفراد الأعلى تعليمًا، فإنه في الوقت ذاته يشير إلى انتظار أولئك الشباب أجرًا أعلى، وتفضيلهم البقاء عاطلين أثناء بحثهم عن الوظيفة اللائقة. بناء عليه، فإن انخفاض احتمال توظيف خريجي المدارس العليا قد يكون مؤشرًا مباشرًا على استمرارهم في الدراسة.

ثانيًا: وبالنسبة لعامل الزواج، يُلاحَظ أن الرجال المتزوجين أشد ميلاً للحصول على عمل سوقي من غير المتزوجين. بيد أن هذا لا يعني أن الزواج يشجع الرجال على العثور على وظيفة، بقدر ما يعكس أهمية العمل السوقي في جعل الرجال مؤهلين للزواج. ثالثًا: فللهجرة تأثير إيجابي على احتمال التحاق الرجال بالعمل السوقي، ما يرجّح انتقال الرجال إلى مناطق جديدة إن تحققوا من توفر فرص توظيف فيها. من ناحية أخرى، يرجح انخراط الرجال في العمل السوقي مع تقدمهم في العمر، مقابل تناقص احتمال مشاركتهم في العمل غير السوقي. يشير هذا النسق إلى أن الشباب يساهمون

في أعمال الكفاف والأعمال المنزلية في إطار الأسرة ريثما يتمكنون من تأمين عمل سوقي.

وأخيرًا، هناك تأثير قوي للمنطقة السكنية في انخراط الشباب في العمل السوقي، ما يظهر التباين الكبير في معدلات التشغيل عبر مختلف مناطق اليمن. إذ يتضح من استخدام التحليل متعدد المتغيرات أن العامل المناطقي أحد المؤشرات الأقوى للعمل السوقي بين الرجال[٣٩]. فعلى سبيل المثال، يبرهن المعامل السلبي الكبير لمتغير "عدن" على أن الرجال القاطنين فيها لا يحبذون العمل السوقي مقارنة بالمجموعة الضابطة، المؤلفة من محافظات الشمال الفقيرة. واللافت في هذا الصدد أن المحافظات الشمالية والغربية- التي تمثل أفقر مناطق اليمن- تحظى بأقل معدلات البطالة بين الرجال. إذ إن غلبة النشاط الزراعي في هاتين المنطقتين، مقارنة بالمناطق الأخرى، تشير إلى أن الاختلاف الحادث في طبيعة الاقتصادات المحلية يفسر- ولو جزئيا- انخفاض مستويات البطالة فيهما. غير أن اشتغال ما يقل عن ثلث إجمالي العاملين في المحافظات الشمالية وما يناهز ٢٠ بالمئة فقط من العاملين في المحافظات الغربية بالقطاع الزراعي، يجعل من غير الوارد أن يكون ذلك هو التفسير الوحيد.

بالإضافة إلى ذلك، فللتعليم والزواج والهجرة والمنطقة كبير الأثر على المشاركة الأنثوية بقوة العمل. إذ يبدو تعليم المرأة مؤشرًا على الطبقة الاجتماعية، علاوة على أنه يتيح لها دخول سوق العمل. حيث تشتغل النساء ذوات مستويات التعليم العالية في العمل السوقي أكثر من العمل المنزلي وغير السوقي. كذلك، فإن النساء المتزوجات- بطبيعة الحال- أكثر انخراطًا

في الأعمال المنزلية وغير السوقية؛ حيث يعتبرن الراعيات الأساسيات للأطفال، ومن ثم فغالبًا ما يكن حبيسات المنازل. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الأعمال السوقية وغير السوقية ليست في العادة بدائل تختار بينها النساء، فالمرأة التي تعمل بأجر تنخرط أيضًا في جانب كبير من الأعمال المنزلية. بيد أن زيادة أعباء العمل المنزلي على المرأة المتزوجة يمنعها من المشاركة الفاعلة في العمل السوقي.

ومن المثير للاهتمام، كما لدى الرجال، أنّ اشتغال النساء المهاجرات في العمل السوقي أعلى بكثير من غيرهن. وهذه نتيجة غريبة؛ لأنها تشير إلى أن العديد من النساء يهاجرن بحثًا عن عمل وليس فقط عن الزواج، الذي يراه الكثيرون السبب الجوهري وراء الهجرة النسائية.

ويعد التباين في المشاركة النسائية في سوق العمل، الحادث بين المدن والأرياف وعبر مناطق اليمن المختلفة، مؤشرًا على اختلاف هياكل هذه المناطق اقتصاديا. فشابات المدن أقل نزوعًا إلى الانخراط سواء في الأعمال السوقية أو غير السوقية، ما يعكس انخفاض أعباء أعمال الكفاف والأعمال المنزلية الواقعة عليهن من ناحية، ويبرز من ناحية أخرى القصور الشديد في الفرص الوظيفية المتاحة لاشتغال النساء في العمل السوقي، في غير القطاع الزراعي. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات المشاركة النسائية في العمل السوقي في المحافظات الشمالية يعكس الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في الإنتاج الزراعي بتلك المنطقة. وبرغم ذلك، فإن ٨ بالمئة فقط من نساء العينة يقررن باشتغالهن بعمل سوقي، فضلاً عن التباين المحتمل بين المناطق المختلفة في نوعيات العمل الذي تعتبره النساء سوقيا أو غير سوقي.

وفي حين تمثّل البطالة مصدر قلق شباب الدول النامية، لا يبدو أنها منتشرة بين الشباب اليمني (الذكور). ففي كل من المناطق الريفية والمدنية، يتخطى متوسط ساعات عمل الرجال من كل الأعمار ٤٠ ساعة أسبوعيا، كما تصل إلى ٥٠ ساعة لدى بعض الشرائح العمرية. واللافت هنا أن النساء اللاتي يشاركن في العمل السوقي يعملن ما يتجاوز ٣٠ ساعة عمل أسبوعيًا في المدن و٢٠ ساعة في المناطق الريفية، ما يؤكد أن العديد من هؤلاء النساء يعملن بدوام كامل وليس مجرد دوام جزئي لاستكمال دخل الأسرة.

وينشط الكثير من شباب اليمن في قوة العمل وهم بعد في الدراسة، وهو نشاط تترتب عليه آثار مهمة في تنمية رأس المال البشري. إذ إن هناك ٢٠ بالمئة تقريبًا من طلاب المرحلة العمرية (١٥-٢٩ سنة) الذكور ينشطون في العمل (في ظل المفهوم الواسع للعمل)، لينتجوا ٣٥ ساعة عمل أسبوعيًا في المتوسط. كما تعمل نسبة أعلى بكثير من الطالبات- الثلثان تقريبًا- من المرحلة العمرية ذاتها، بمتوسط ٢٦ ساعة عمل أسبوعيًا. لكن بقدر ما يمثله عملهنّ من إضافة إلى الأعمال المنزلية والخفيفة، فإن الساعات الطويلة التي يقضينها في العمل، تضر بجودة تعليمهن. ولا يختلف الأمر بالنسبة للشباب (الذكور) وإن كان من الوارد جدا أن يساعدهم ذلك على اكتساب مجموعة واسعة من المهارات، في العديد من مجالات العمل خارج المنزل.

العمل الرسمي وغير الرسمي

لا يتيح القطاع الاقتصادي الرسمي المفضل لدى الشباب سوى القليل من فرص العمل، ومن ثم لا يتاح لهم سوى العمل غير الرسمي، الذي لا يوفر أمانًا وظيفيًا ولا يقدم فرصًا تذكر للتنمية المهنية.

يوجد صنفان من العمل الرسمي المأجور. ينطوي الأول، الأكثر تقييدًا، على المواقع الوظيفية التي توفر تأمينًا صحيًا، أو معاشًا تقاعديا، أو إجازات مدفوعة الأجر، ويشار لهذا الصنف بـ"العمل الرسمي ذي الأجر والراتب"، وهو لا ينطبق إلا على ١٠ بالمئة من وظائف الشباب اليمني. أما الصنف الثاني فيفضي إلى توصيف أفضل لسوق العمل؛ إذ يتضمن أي فرد يعمل بأجر أو راتب.

وحيث إن ما يناهز ثلثي الرجال المشتغلين في العمل السوقي يحصلون على أجر أو راتب، فإن ذلك يضفي درجة ما من الرسمية على عملهم. وبرغم ذلك، لا يوجد سوى ٢٦ بالمئة من الرجال الموظفين في المدن، و١٧ بالمئة في المناطق الريفية يحظون بعمل رسمي وما يستتبعه من مزايا أخرى. والغالبية العظمى من تلك الوظائف الرسمية ذات الأجر والمزايا هي وظائف حكومية أو في القطاع العام، ما يشير إلى أن القطاع الخاص لم يحقق نجاحًا في توفير فرص عمل رسمية مفضلة، يمكنها أن تجذب الشباب ذوي المهارات العالية.

وعلى الرغم من أن نسبة الشابات المشتغلات في العمل السوقي ضئيلة للغاية (تقل عن ٨ بالمئة)، فإن بها ضرب من الاختلاف بين المدن والأرياف. إذ يُلاحَظ في المناطق الريفية أن الغالبية العظمى من عمل النساء السوقي هو عمل غير مأجور في النشاط الزراعي. في المقابل، فإن جل عمل نساء المدن السوقي هو عمل بأجر وراتب، ونحو نصف العمل ذي طابع رسمي ويشتمل على مزايا وظيفية. بيد أن ٩٨ بالمئة تقريبًا من هذا الصنف من العمل الرسمي الخاص بنساء المدن هو عمل حكومي، ما يبين مرة أخرى محدودية فرص العمل التي يتيحها القطاع الخاص.

الهجرة الداخلية والخارجية

تتجاوز حصة المهاجرين الشباب (الذكور والإناث) إلى المناطق المدنية نسبة ٣٥ بالمئة، وترتفع إلى ما يقارب ٦٠ بالمئة إلى مدينة صنعاء وحدها. ويعكس هذا الرقم الكبير مدى التمدن الذي طرأ أخيرًا على اليمن مع انتقال الشباب وأسرهم إلى المناطق المدنية بحثًا عن العمل. غير أن المثير للاهتمام في هذا الصدد أن أكثر من ضعفي عدد الشابات الريفيات من المهاجرات، ما قد يبرز حقيقة أن النساء ينتقلن للالتحاق بأسر أزواجهن عندما يتزوجن. غالبية هجرة الشباب هي من المناطق الريفية. مع مراعاة حدوث قدر كبير من الهجرة فيما بين المدن، وقليل منها من المدن إلى الأرياف. كما أن الهجرة إلى صنعاء من المدن الأخرى تبين حجم المزايا التي تحظى بها العاصمة من حيث إمكانية الحصول على عمل.

وعلى الرغم من حصول المهاجرين عل أجور أقل بكثير من سكان المدينة الأصليين، فإنهم يعوضون ذلك بالعمل ساعات أطول بما يجعل صافي دخلهم لا يختلف كثيرًا عن سكان المدينة الأصليين. وفي ذلك إشارة إلى أن الشباب الذين يهاجرون إلى المناطق المدنية يحظون بشبكات اجتماعية تعينهم على دخول أسواق العمل(٤٠).

كذلك، فإن الهجرة الخارجية شائعة في أوساط اليمنيين. وتمثل تحويلات اليمنيين المهاجرين إلى الخارج مصدرًا مهما لدخل الأفراد والحكومة منذ عقد السبعينيات على الأقل. غير أن تدفق تلك التحويلات تراجع على نحو ملحوظ في مطلع التسعينيات، عندما طرأ تغير على علاقة العمل اليمنية المتميزة مع المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، انتعشت تلك

التدفقات إلى حد ما مع وجود نحو ٦٠٠ ألف مهاجر يمني يعملون في دول الخليج، والولايات المتحدة، وأوربا. ففي ٢٠٠٧، كان إجمالي التحويلات الرسمية إلى اليمن يقدر بنسبة ٦,٧ من الناتج المحلي الإجمالي، ما يضع اليمن كخامس أكبر دولة متلقية للتحويلات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط[٤١].

ويتلقى نصف الأسر الريفية وخمسا (٢/٥) الأسر المدنية تقريبًا هذه التحويلات المالية. والجدير بالملاحظة أن الأسر التي يعيلها الشباب تكون أكثر قابلية- إلى حد ما- لتلقي التحويلات عن غيرها، لأن الشباب الذين يعمل أبواه في الخارج يمكنهم بسهولة أكبر تحمل أعباء تأسيس أسرهم المستقلة[٤٢]. وبالنسبة إلى الأسر التي يعيلها الشباب وتتلقى تحويلات مالية، يفوق تدفق تلك التحويلات مصادر الدخل الأخرى للأسرة في عدن، والمناطق الريفية في المحافظات الجنوبية (أبين، البيضا، الضالع، إب، لحج، تعز)، بل إنها تتجاوز نصف دخل الأسرة في البيضا، وإب، ولحج، وصنعاء، وتعز.

إنتاج القات واستهلاكه

يلعب إنتاج واستهلاك القات ذو التأثير المنبه دورًا لا يمكن تجاهله في حياة الشباب اليمني. فبدءًا من السبعينيات، نهضت زراعة القات بشكل هائل ووفرت مصدرًا مهما للدخل الريفي عوّض هبوط أسعار الحبوب[٤٣]. وتقدر معدلات استهلاك القات الرسمية بنحو ٦٠ بالمئة من الرجال وما يدنو من ٣٠ بالمئة من النساء[٤٤]. غير أن بعض المصادر تشير إلى أن معدلات الاستهلاك الحقيقية أعلى من ذلك بكثير[٤٥]. إذ تبين إحدى الدراسات أن

٥٠-٦٠ بالمئة من النساء، و٨٠-٨٥ بالمئة من الرجال، يمضغون القات مرة واحدة أسبوعيًا على الأقل. كما يورد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٧٠-٩٠ بالمئة من الرجال، و٣٠- ٥٠ بالمئة من النساء يتعاطون القات، مع ملاحظة أن الأرقام الأخيرة قد تتضمن من يمضغون القات في المناسبات الخاصة فقط(٤٦).

ومع ما لإنتاج القات من أثر إيجابي على الدخل الريفي، فإن لاستهلاكه تأثيرًا سلبيًا على الشباب اليمني من ناحيتين جوهريتين. أولاً، أن استهلاك القات في أوساط الشباب يقلل الإنتاجية لما يتم هدره من وقت طويل في عمليات الشراء والاستهلاك. إذ تشير بعض التقديرات إلى أن استهلاك القات يقلل الإنتاجية بنسبة كبيرة قد تبلغ ٢٥ بالمئة(٤٧). علاوة على أن العديد من الأشخاص يتعاطون القات أثناء العمل في الزراعة، والتجارة، وخدمات النقل، والتشييد والبناء، ما يؤثر سلبًا على إنتاجية العمل.

ثانيًا: أن تعاطي القات ينطوي على أعباء كبيرة على الشباب والأسر الشابة. فبرغم عدم وجود أدلة كافية على أن نفقات القات تطغى على نفقات الغذاء، فإنها بالتأكيد تستهلك مبلغًا مهمًا يمكن توجيهه إلى استخدامات أخرى أكثر نفعًا(٤٨).

وتشكل نفقات القات ما يدنو من ٢٠ بالمئة من إجمالي نفقات الأسر التي تستهلكه. وجدير بالذكر أن الإنفاق عليه أعلى في المدن (أكثر من ١٥ بالمئة من إجمالي النفقات) منه في الريف (١٠ بالمئة من النفقات)، مع مراعاة أن هذا الفارق قد يكون نابعًا من استهلاك الأسر الريفية للقات الذي تنتجه بنفسها. ويزيد الإنفاق على القات نسبيًا مع ارتفاع مستوى التعليم. إذ

تحدث الزيادة في جانب منها نظرًا لزيادة الدخل المصاحبة لارتفاع مستوى التعليم، وهو ما أكدته إحدى الدراسات التي خلصت إلى علاقة طردية تربط بين ارتفاع حصة متعاطي القات وزيادة مستوى الدخل[٤٩].

تكوين الأسرة

تاريخيًا، كان الزواج وتكوين الأسرة، ولا يزال، مؤشر الانتقال إلى مرحلة النضج في المجتمع اليمني. بيد أن التغير الذي طرأ على البيئة الاقتصادية والاجتماعية ترتب عليه تعسّر مقدرة الشباب على الزواج وتكوين الأسرة. وبات تأخر سن الزواج، خصوصًا- يمثل إحباطًا للرجال، كما أن عدم توافر الدعم للإنجاب وتربية الأطفال يسبب تحديات جديدة تواجه الأسر الشابة.

إذ يبرز تأخر سن زواج الشباب (الذكور) في السنوات الأخيرة، في المدن والأرياف على حد سواء، أن هؤلاء الشباب يضطرون إلى تأجيل إتمام هذا الانتقال المهم. ومع ما يحمله هذا التأجيل من تعاسة للشباب، فإن التأخر المماثل الذي تعايشه الشابات من الوارد أن يكون له مردود نمائي إيجابي. فالواقع أن هؤلاء النساء- اللاتي يضطلعن بدور أساسي في تربية أجيال المستقبل- يختصرن نموهنّ الشخصي والتعليمي من أجل الزواج. ومن ثم فإن تأجيل الزواج- لا سيما إن أفضى إلى مزيد من التعليم للنساء- قد يتحول إلى منحة تنعم بها الشابات والأجيال المستقبلية، حتى وإن كانت مثار قلق في أوساط الشباب.

وتتجنب معظم شابات اليمن المتزوّجات الكثير من الأطفال، ما يعني أن الصحة الإنجابية، والرعاية الأبوية، وحصيلة الأطفال تمثل أمورًا محوريةً

في حياة هؤلاء الشابات. وبرغم أن الحكومة اليمنية شرعت في اتخاذ خطوات من شأنها تحسين حصول المرأة على الرعاية الصحية، فإن أغلبهنّ لا يجدن الدعم الذي يحتجنه لتأمين صحة الأسرة.

النساء اليمنيات: الزواج المبكر ومحدداته

لا تزال غالبية النساء اليمنيات يتزوجن في سن صغيرة، وعمر مبكّر بالمقارنة مع الرجال. فوفقًا لمسح صحة الأسرة العربية ٢٠٠٣، كان متوسط سن زواج النساء من مواليد ١٩٧٨ يبلغ ١٩ سنة في المدن، و١٨ سنة في المناطق الريفية[٥٠]. ومع أن قانون الأسرة يحظر زواج الفتيات تحت عمر ١٥ سنة، لم يتم تطبيقه بفاعلية على الإطلاق، ولا يزال الزواج المبكر أمرًا شائعًا[٥١]، بل إن هناك تقارير عن زيجات فتيات في الثامنة من عمرهن.

وكما يتضح من (الشكل ٩-٥)، فإن النساء الريفيات هن الأكثر عرضة للزواج المبكر[٥٢]. غير أن الفجوة بين نساء الريف والمدن تختفي تقريبًا بعد مراعاة فوارق مستويات تعليم المرأة بين الأرياف والمدن. وهو أمر ليس مستغربًا، إذ يرتبط تحصيل المرأة الدراسي بسن الزواج من نواح عديدة. أولها أن النساء اللاتي يتأخر زواجهن لأسباب أخرى غير ملحوظة من الوارد أن يواصلن الدراسة فترات أطول، أملاً في إحراز وضع اجتماعي أعلى. وثانيها أن معظم النساء يتركن التعليم بعد زواجهن، سواء باختيارهن أو لعدم سماح أسرهن أو أزواجهن لهن بالاستمرار في التعليم. وآخرها أن النساء اللاتي يكملن تعليمهن الثانوي أو الجامعي عادة ما يتزوجن بعد ترك الدراسة بوقت قصير.

(الشكل ٩-٥)

متوسط سن الزواج الأول لشباب وشابات اليمن وفقًا لسن الميلاد
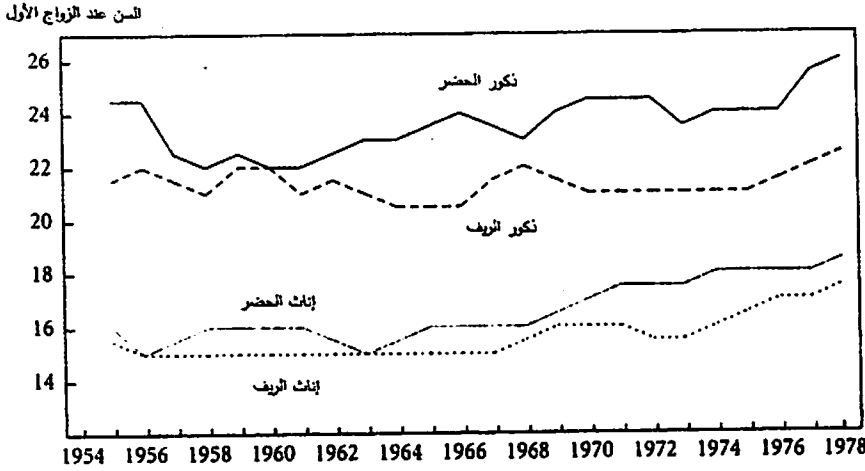
المصدر:

Source: Arab Family Health Survey, 2003.

ملاحظة: باستخدام تقنيات جدول الحياة، تعتبر الأرقام المبينة أعلاه صحيحة لحقيقة أن نسبة معينة من كل شريحة عمرية لم تكن متزوجة في وقت المسح.

وعلاوة على تعطيل تعليمهن، تترتب على الزواج المبكر آثارٌ صحية ومعيشية على هؤلاء الشابات. إذ إن الإنجاب المبكر- لا سيما في سنوات المراهقة- يزيد كثيرًا من احتمالات وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة[٥٣]. فوفقًا لما يورده مسح صحة الأسرة العربية ٢٠٠٣، وصلت معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة الذين يولدون لأمهات في سن المراهقة في اليمن إلى ٦٠ حالة بين كل ألف طفل حديث الولادة، أي ما يعادل تقريبًا ضعفي نسبة الأطفال المولودين لأمهات في عمر (٣٠-٣٤ سنة). كما يزعم

البنك الدولي أن ثلث وفيات الأمهات في اليمن يمكن ربطها مباشرة بالزواج المبكر[٥٤]، علاوة على أن النساء اللاتي يتزوجن في سن صغيرة تزداد سنوات إنجابهن إلى الحد الأقصى، ومن ثم ترتفع خصوبتهن الكلية.

وعندما يقترن زواج المرأة المبكر بتأخر سن زواج الرجل تمسي المشكلة أكثر تعقيدًا؛ لأنها غالبًا ما تنطوي على وجود فارق كبير في العمر بين الأزواج والزوجات. إذ إن أكثر من ٩٦ بالمئة من النساء اليمنيات يتزوجن رجالاً يكبرنهن في العمر، من بينهن ٥٠ بالمئة يتزوجن رجالاً أكبر منهن بخمس سنوات أو أكثر. قد يسفر هذا الفارق في العمر عن اختلال موازين القوى داخل الأسرة. ومن الإشكاليات الأخرى التي تصاحب الزواج المبكر أن العديد من النساء اليمنيات لا رأي لهن في اختيار من يتزوجن. فمن بين كل الشابات اللاتي تزوجن بين (١٩٩٨-٢٠٠٣)، لم توافق سوى ٧٥ بالمئة منهن على زواجهن. ورغم أن دور النساء لم يكن مؤثرًا في رفض الزواج (أقل من ١ بالمئة)، فإن ١١ بالمئة منهن ذكرن أنهن لم يسألن عن رأيهن في الزواج، في حين قالت ١٤ بالمئة منهن إنهن التزمن الصمت.

الرجال اليمنيون: تأخر سن الزواج والانتظار

بات تأخر سن الزواج أكثر انتشارًا بين فئات الرجال اليمنيين الأصغر سنًا، لاسيما سكان المدن. إذ ارتفع متوسط سن الزواج تدريجًا لكلا الجنسين في الأرياف والمدن، مع ملاحظة أن الارتفاع الأكبر في السنوات الأخيرة كان من نصيب شباب المدن (الذكور) كما يتضح من (الشكل ٩-٥). ففي حين أن متوسط سن زواج شباب المدن المولودين في ١٩٦٠ كان ٢٢ سنة، ارتفع هذا

المتوسط إلى ٢٤ سنة في الفترة (١٩٦٦-١٩٧٥)، ثم إلى ٢٦ سنة للمولودين بين (١٩٧٧-١٩٧٨). في المقابل، شهد متوسط سن الزواج الأول لدى شباب الريف (الذكور) ارتفاعًا طفيفًا في الفترة نفسها؛ من ٢١ سنة إلى ٢٣ سنة. ومع أن ارتفاع سن زواج شباب المدن (الذكور) في اليمن ليس بالقدر الكبير الموجود في دول أخرى بمنطقة الشرق الأوسط، فإنه لا يزال ملموسًا[٥٥].

وللتعليم أثر جوهري في تحديد سن زواج الرجال. فعلى نقيض الإناث اللاتي يتأخر زواجهن في حالة حصولهن على قسط أعلى من التعليم، يميل الشباب إلى التبكير بزواجهم كلما كان نصيبهم من التعليم أكبر. إذ تنظر أسرة العروس إلى التعليم كمؤشر للدخل المستقبلي المحتمل للمتقدم إلى الخطبة. كذلك، فنظرًا لارتباط التعليم بالخلفية الأسرية، فإن الرجال الأكثر تعليمًا يرجح انتماؤهم إلى أسر ميسورة الحال. يتعارض هذا النسق كثيرًا مع دول أخرى- كمصر على سبيل المثال- التي يتسبب التعليم فيها بتأخر سن زواج الرجال كثيرًا.

من ناحية أخرى، يعكس الفارق الكبير بين سن زواج الذكور في الأرياف والمدن ظاهرةً شائعةً في دول الشرق الأوسط الأخرى؛ حيث يؤجل الرجال زواجهم في سياق مسعاهم إلى توطين أنفسهم في أماكن العمل[٥٦]. إذ غالبًا ما يتزوج رجال الريف في المناطق الزراعية صغارًا، وفقًا لأعراف المجتمعات الزراعية التقليدية، ويساعدهم أهلهم على إتمام الانتقال إلى مرحلة النضج، على منوال ما جرى معهم سابقًا.

في المقابل، تصطدم تطلعات شباب المدن المستقبلية بالنسق المتأصل في الثقافة التقليدية. حيث يسعى هؤلاء الشباب إلى تكوين أنفسهم من خلال

الحصول على عمل بأجر، لكنهم غالبًا ما يجدون مشاكل في العثور على عمل ثابت. وفي ظل الشكوك التي تساورهم حيال مستقبلهم، يؤجلون زواجهم مترقبين تغير الحال إلى الأفضل في حياتهم العملية، وهي فترة من الانتظار القلق والترقب(٥٧). ومع استمرار الهجرة إلى المدن وازدياد الضغط على سوق العمل، من المتوقع أن تتحول فترة الترقب تلك إلى ظاهرة أكثر انتشارًا في اليمن، يصارع فيها الشباب من أجل تكوين أنفسهم في ظل عالم مختلف عما عايشه آباؤهم.

كما تضطلع العوامل ذات الصلة بالمناطق المختلفة بدور مهم في تحديد سن زواج الذكور، ويكون أثرها أشد على الرجال منه على النساء، رغم اتّباع الأنماط ذاتها. إذ يتزوج رجال المناطق الأكثر ثراءً في اليمن - والتي تتضمن عدن، وإب، وتعز، والأجزاء الشرقية من اليمن- في سن متأخرة عن المناطق الأخرى.

الترتيبات المعيشية وخدمات الصحة الإنجابية

لا يعدّ الزواج في اليمن بالضرورة مؤشرًا على بدء الحياة المستقلة. ذلك أن العديد من المتزوجين حديثًا لا يكونون أسرًا نووية، بل يبقون مع أهليهم أو ينتقلون إلى الإقامة مع أنسابهم. فأكثر من ٦٠ بالمئة من الشباب (الذكور) المتزوجين يعيشون مع والديهم، مقابل ٣٦ بالمئة فقط يستقلون بأسرهم. والمثير للدهشة نوعًا ما في هذا الصدد، عدم وجود سوى القليل من اختلاف الترتيبات المعيشية بين شباب الريف والمدينة. وتسلط هذه الأرقام

الضوء على أهمية الأسرة في المجتمع اليمني، وتشير في الوقت ذاته إلى ندرة المساكن الشعبية وفرص العمل خارج الشبكات الأسرية.

إذ ينتقل أغلب الأزواج الشباب إلى العيش مع أسرة العريس بعد الزواج. وكلما قل سن العريس زاد احتمال إقامته وزوجه مع أسرته. يؤكد ذلك أن ٦٠ بالمئة تقريبًا من الرجال الذين يتزوجون تحت سن الثلاثين يعيشون مع والديهم. ولأن الشابات عادة ما يتزوجن من رجال يكبرهن في العمر، فإن ٤٠ بالمئة فقط من النساء اللاتي يتزوجن قبل الثلاثين يعشن مع أهل أزواجهن.

وكما سلفت الإشارة، تبدأ الأسر اليمنية الشابة إنجاب الأطفال مبكرًا وفي فترات بينية متقاربة، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وطنيا. هذا بالإضافة إلى أن النساء اللاتي ينجبن طفلهن الأول في سن مبكرة غالبًا لا يتلقين رعاية أمومة من جانب الحكومة. إذ لم تحصل سوى ٥٧ بالمئة من النساء اللاتي أنجبن طفلهن الأول في سن المراهقة على رعاية أمومة، مقارنة بنسبة ٦٥ بالمئة من نساء الشريحة العمرية (٢٠-٢٩ سنة)، ونسبة ٨٠ بالمئة ممن تجاوزن الثلاثين عامًا عند إنجاب الطفل الأول[٥٨]. ويرجع جانب كبير من هذا الانخفاض في معدلات رعاية الأمومة إلى النقصان الشديد في المرافق الصحية المتاحة. حيث إن الإقامة في منطقة ريفية يقلل كثيرًا فرص المرأة في تلقي رعاية أمومة بغض النظر عن عمرها. فوفقًا لإحدى الدراسات، تقر نسبة تتجاوز ٢٠ بالمئة من الأمهات الشابات في المناطق الريفية عدم تلقيهن لأي رعاية أسرية بسبب البعد المكاني الشديد، أو عدم توفرها على الإطلاق. في المقابل، تذكر ٥ بالمئة فقط من الأمهات

المدنيّات الشابات تعرضهن إلى المشكلة ذاتها. من ناحية ثالثة، ترى ١٣ بالمئة من أمهات الريف والمدن أن الخدمة باهظة التكاليف، علاوة على عدم توفر الطبيبات المؤهلات- لا سيما في المناطق الريفية- ما يحد من إمكانية الحصول على الخدمة الصحية(٥٩).

اعترفت الحكومة اليمنية علناً بالتحديات التي تواجه صحة المرأة، وانخرطت في العديد من المحاولات الرامية إلى تقليص معدلات الخصوبة اليمنية(٦٠)، منها تنظيم الأسرة الذي يعدّ قضية سياسية حساسة في السياق اليمني، والذي قوبل مع غيره من العديد من المحاولات الرامية إلى إصلاح السياسات السكانية بكثير من الجدل والمعارضة.

مضامين سياسية وتوصيات

لا يغيب عن الحكومة اليمنية حجم التحديات التي تحول دون إحراز مزيد من إدماج الشباب في ظل الزيادة الهائلة في حجم هذه الشريحة من السكان. وتبنت لذلك استراتيجية متكاملة للشباب والأطفال، في مسعى إلى معالجة تلك التحديات، بيد أن تطبيق تلك الاستراتيجية بشكل غير منقوص يحول دونه شدة قصور الموارد ومحدودية القدرات المؤسّسية والإدارية.

ففي شهر فبراير (شباط) ٢٠٠٦، أطلقت الحكومة استراتيجية وطنية للطفولة والشباب- بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والبنك الدولي- مبرهنةً على التزام الحكومة اليمنية بتحسين أحوال الشباب. إذ تعد اليمن البلد الوحيد في المنطقة العربية التي تتبنى هذا النوع من الاستراتيجيات التي وصفها

البنك الدولي بأنها "خطوة إيجابية كبرى" نحو مزيد من فهم قضايا الشباب ووضع خطط من شأنها أن تقدم يد العون لهم(٦١).

وتتمثل الأهداف التي تتصدى الاستراتيجية الوطنية للشباب إلى تحقيقها في تقويم وضع الأطفال والشباب في اليمن، وتحليل المخاطر المحددة التي تؤثر على كل فئة عمرية منهما، لا سيما ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتسعى الاستراتيجية كذلك إلى التعرف على السياسات التي تؤثر على الشباب وتقويم النتائج المترتبة عليها، مع تركيز خاص على أن تفضي الاستراتيجية إلى تنمية التعاون بين القطاعات المختلفة(٦٢).

بيد أن تلك الاستراتيجية لم تسفر عن آثار بعيدة الأمد في اليمن حتى الآن. إذ إن هناك إجماعًا عامًا في أوساط اليمنيين أن الاستراتيجية تتجه في الاتجاه الصحيح، لكن لن يتسنى إطلاقًا تطبيقها بشكل غير منقوص نظرًا للقدرة المحدودة.

استراتيجيات تطوير التعليم الأساسي والثانوي

أعلنت الحكومة اليمنية عن التزامها بتحسين نظام التعليم اليمني والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية في التعليم عبر استراتيجية تطوير التعليم لعام ٢٠٠٢، واستراتيجية تطوير التعليم الثانوي لعام ٢٠٠٧.

وشرعت الحكومة في اتخاذ بعض الخطوات في سياق تنفيذ تلك الاستراتيجيات. ففي سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٦، ألغيت المصروفات المدرسية المفروضة على البنات في الصفوف الدراسية الست الأولى، وعلى البنين في

الصفوف الثلاثة الأولى[٦٣]. وكان من المفترض- نظريا- أن يفضي ذلك إلى زيادة تحصيل الشباب الدراسي من خلال الحد من مشكلة عدم الالتحاق النهائي بالمدرسة. غير أن استطلاع أثر إلغاء المصروفات الدراسية الذي جرى في ٢٠٠٧ خلص إلى أن إلغاء المصروفات لم يترتب عليه سوى قليل الأثر على التحاق أطفال الأسر الأشد فقرًا بالمدارس[٦٤].

كذلك في ٢٠٠٧، تبنت الحكومة برنامج "التحويل النقدي المشروط" بهدف مواصلة الفتيات التعليم في الصفوف الدراسية الرابع حتى التاسع. وبمقتضى هذا البرنامج، يحق لأي فتاة تلتحق أو تعيد التحاقها بأي من تلك الصفوف الدراسية أن تحصل على التحويل شريطة أن تحافظ على نسبة ٨٠ بالمئة على الأقل من الحضور وأن تجتاز هذا الصف. جرى تجريب البرنامج في محافظتين في السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨[٦٥]. وإذا لم يتم تقويم أثره حتى الآن، فليس من الوارد أن يكون البرنامج وحده كافيًا لمواجهة المعوقات الهيكلية التي تحول دون تعليم الفتيات.

من ناحية أخرى، يعتبر عدم توافر معلمات إناث واحدًا من المعوقات الأساسية لقيد الفتيات بالمدارس في المناطق الريفية. وهو ما تحاول الحكومة علاجه بصور شتى؛ من بينها منح المعلمات الإناث الراغبات في العمل في المناطق الريفية حوافز إضافية مثل المزايا السكنية وعلاوات على الراتب. بيد أن تلك المحاولات ثبت عدم جدواها بصفة عامة لأن القليل من المعلمات يرتضين البقاء في المناطق الريفية النائية فترات طويلة. لذلك تسعى الحكومة حاليا إلى تأهيل معلمات خريجات مرحلة ثانوية من بنات تلك القرى أنفسها، بالدرجة التي تتوفر فيها مثل تلك الخريجات.

وتعد مشاركة اليمن في اختبار الاتجاهات العالمية لدراسة الرياضيات والعلوم ٢٠٠٧ مؤشرًا على التزام وزارة التعليم بمراقبة وتحسين الجودة[٦٦]. تزيد تلك المشاركة من شفافية نظام التعليم بالدولة، بل وتضغط على الوزارة من أجل الارتقاء بالجودة. لكن للأسف كانت اليمن واحدة من أقل الدول أداءً في هذا الاختبار؛ حيث كانت نتيجة طلبة الصف الرابع في الرياضيات ٢٢٤ درجة مقارنة بالدرجة المعيارية البالغة ٥٠٠ درجة. واللافت هنا أن اليمن كانت من بين ثماني دول تفوقت نتائج الفتيات فيها على الأولاد في مستوى الصف الرابع[٦٧].

استراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني

تضطلع الاستراتيجية اليمنية للتعليم الفني والتدريب المهني أساسًا بالانتقال من النهج القائم على العرض إلى توجه مدفوع بالطلب. إذ تهدف الاستراتيجية إلى تنويع العروض، والارتباط الأوثق بحاجات سوق العمل، وتفويض المسؤوليات الإدارية إلى مستوى مراكز التدريب لزيادة فاعليتها، ولتنويع مصادر التمويل.

والملاحظ أن نظام التعليم الفني والتدريب المهني محدود جدا في الوقت الراهن، ولا يستوعب سوى ٣,٢ بالمئة من معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية. هناك أيضًا بعض النقاط المثيرة للقلق كون النظام لا يزال مغلقًا في وجه بعض الجماعات، لا سيما الشابات.

بناءً عليه، ففي ضوء الاستراتيجية الحالية، من المتوقع لنظام التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن التوسع ليصل إلى ١٥ بالمئة من طلبة

المرحلة الثانوية والتعليم العالي. بيد أن هذا التوسع يجب النظر إليه بشيء من الحذر؛ لأن وزارة التعليم الفني والتدريب المهني شرعت في إنشاء المرافق على امتداد البلد من دون أن تولي مسائل الطلب والنفقات ما يكفي من الاهتمام. ومع أن الوزارة وعدت بإصلاح النظام، فما تحقق من تقدم تجاه هذه الإصلاحات ضئيل للغاية، ورغم ذلك لا يزال تشييد المرافق الجديدة مستمر على قدم وساق(٦٨). ومن ثم يمثل ضمانًا أن يصبح النظام مدفوعًا بالطلب ومستجيبًا لحاجات السوق تحديًا هائلاً في ضوء الحوافز الحالية والبنية التنظيمية لدى موفري التدريب(٦٩).

قضايا سياسية ذات صلة بالتشغيل وسبل العيش

توجد ثلاثة مداخل سياسية لا غنى عنها للتعاطي الناجع مع الصعوبات العديدة التي يواجهها الشباب في سياق انتقالهم إلى العمل وتحقيق سبل المعيشة اللائقة.

أولاً: من أجل تحسين قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي، تحتاج اليمن إلى عمل دؤوب يمكّنها من التوسع في حجم القطاع الخاص وتوفير الوظائف. فبرغم ما تحقق من تقدم في هذا الصدد في السنوات الأخيرة، فإن العائد لن يتم جنيه قبل سنوات تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات مقبلة. وتلقت اليمن- ضمن برنامجها الجديد للتنمية الاقتصادية- خمسة مليارات دولار في شكل مساعدات تنموية، أكثر من نصفها قادم من دول مجلس التعاون الخليجي(٧٠). أسفر البرنامج عن تحسين قوانين الاستثمار والشروط المفروضة على المستثمرين الأجانب في مسعى منه لزيادة الاستثمار القادم من دول الخليج ومن العالم كله(٧١).

ويعد القلق من الوضع الأمني واحدًا من الأسباب الجوهرية وراء انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي في اليمن في السنوات الأخيرة. وتتأكد أهمية الأمن في جذب الاستثمار الأجنبي في ضوء تراجعه الشديد- لا سيما في الجنوب- بعد تفجيرات المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول" في العام ٢٠٠٠ وناقلة النفط الفرنسية "ليمبورج" في ٢٠٠٢. كما كان لعمليات اختطاف الأجانب المتكررة في عقد التسعينيات أثر سلبي مماثل على الاستثمار، في انقطاع السياحة على وجه الخصوص. وبرغم ما تم بذله في الآونة الأخيرة من جهود لتحسين الأمن؛ كحظر الأسلحة في المدن، وقعت حديثًا عدة هجمات قاتلة في مناطق سياحية رفيعة المستوى مثل مأرب وشبام. علاوة على ذلك، جاء الهجوم على السفارة الأمريكية في ٢٠٠٨ في العاصمة صنعاء- الآمنة عادة- ليدق ناقوس خطر منبهًا إلى الصعوبات الأمنية التي قد تواجه الشركات الأجنبية إن هي اختارت الاستثمار في اليمن[٧٢].

ثانيًا: إن السياسات الرامية إلى تشجيع شركات القطاع الخاص على اكتساب الطابع الرسمي ستتسحب فائدتها لتشمل الشركات والشباب. فنظرًا لعدم مقدرتها على تقديم مزايا تنافسية رسمية للمرشحين للعمل فيها، تجد العديد من شركات القطاع الخاص في الوقت الراهن أنّ من الصعب أن تجتذب الشباب ذوي الكفاءات الأعلى، الضروريين لنجاحها في السوق الدولية التنافسية. بل الواقع هو أن الحكومة هي الموفر الوحيد تقريبًا لوظائف القطاع الرسمي المفضلة. ومن ثم، فمن المرجح أن تستفيد الشركات وكذلك الشباب من المساعي المبذولة لتقليص تكلفة تأطير القطاع الخاص في طابع

رسمي عبر الحوافز الضريبية، كما جرى في دول أخرى بالمنطقة، أو عبر الدعم الجزئي للرعاية الصحية أو الرواتب التقاعدية.

ثالثًا: تنطوي السياسات التي تساعد في تخفيض استهلاك القات على مردود إيجابي على حياة العديد من الشباب. فبرغم ما بذله رئيس الجمهورية من جهد حثيث لتقليل استهلاك القات؛ من خلال حظر مضغه أثناء الاجتماعات الرسمية، وفي المنشآت الحكومية، وتقليل استهلاكه الشخصي للقات علانية إلى يوم واحد في الأسبوع (يوم الجمعة)، فإن تعاطي الشباب هذه النبتة لا يزال مرتفعًا جدا ويحظى بالقبول الاجتماعي. وفي حين أن أساليب التعامل المتبعة؛ من نهج القدوة، وكذلك مساعي المنظمات الأخرى كجمعية مكافحة أضرار القات التي تقدم التوعية بالآثار الصحية السلبية للقات، قد تكون جزءًا من الحل، فإنها غير كافية لتقليص الاستهلاك. ينصح في هذا الصدد بدمج تلك المساعي مع سياسات أكثر فاعلية ترمي على الأقل إلى تقليل تكرار التعاطي، والعمل على ثني الصغار عن تعاطيه (يبدأ العديد من الأطفال في مضغ القات في عمر أربع أو خمس سنوات).

خاتمة، الطريق إلى المستقبل

تواجه اليمن تحديات هائلة في مجال التنمية البشرية، يقع أغلب تأثيرها على الشريحة الشبابية من السكان. وعبرت الحكومة عن إدراكها هذه القضايا من واقع كونها البلد العربي الوحيد الذي يطلق استراتيجية وطنية للشباب. وبرغم ذلك، ونظرًا لشدّة قصور الموارد والتمويل، وانحصار القدرة المؤسّسية، لم يتسنّ تطبيق هذه الاستراتيجية كاملاً. إزاء تلك المعطيات يمكن

للتوصيات الثلاث العامة التالية أن ترشد واضعي السياسات في التعامل مع القضايا المؤثرة في إدماج الشباب اليمني، مع عدم إغفال الدور الجوهري الذي تضطلع به المساعدات التنموية في تقديم يد العون لليمن حتى تتغلب على عجزها المزدوج في التنمية البشرية والموارد الطبيعية.

أولاً: توظيف نهج شمولي في مساعدة الشباب. إذ إن اليمن تواجه تحديات مترابطة متعددة الأبعاد. ومن ثم، فبدلاً من التركيز على أبعاد إقصاء الشباب فرادى، يجب على الحكومة اليمنية وكذلك المؤسسات الدولية المانحة أن تولي اهتمامها للاستراتيجيات التي تساعد الشباب بأساليب شتى، وعبر أسواق متعددة.

ثانيًا، العمل على تمكين النساء والفتيات. إذ غالبًا ما يجري ثني نساء اليمن- ضمنًا وصراحة- عن المشاركة الكاملة في المجال العام. وفي هذا الصدد، يجب أن يفضي التعليم، والرعاية الصحية، وسوق العمل إلى مشاركة المرأة. فالمدارس بحاجة لأن تصبح أكثر أمنًا، يسهل الوصول إليها؛ وباختصار أن تصبح مدارس صديقة للفتيات. توجد حاجة أيضًا إلى مزيد من الطبيبات لتزويد النساء بالرعاية الصحية المناسبة، كما يتعيّن على الشركات أن تزيد معدلات تعيين النساء فيها، وأن تسعى جاهدة إلى توفير أماكن عمل أكثر ملاءمة للمرأة. ومن جانب واضعي السياسات، فيتوجّب عليهم التركيز لا على عدد النساء المشاركات فقط، بل وعلى نسبة النساء من القادة والمديرين في تلك المجالات.

ثالثًا، التركيز على العوامل المؤسّسية الدقيقة. فقد أولت الحكومة اليمنية جل اهتمامها للمشروعات الكبرى كتشييد المدارس والمرافق الصحية.

وفي حين لا يوجد خلاف على حاجة اليمن إلى المزيد من تلك المرافق، فإن بناءها عشوائيا لن ينجح في مساعدة العديد من الشباب اليمني المهمشين اجتماعيًا، ما لم تتغير قواعد اللعبة. فمن ناحية، لا بدّ أن يتلقى الآباء والشباب الإشارات الصحية حيال ما يتطلبه النجاح في المجتمع اليمني، وأن يتم تمكينهم من الاستجابة إلى تلك الإشارات. ومن ناحية أخرى، لا بدّ أن يحصل موفرو الخدمات على حوافز صحيحة كي يتسنى لهم الاستجابة لحاجات عملائهم ورغباتهم، وهو ما يتطلب درجة أعلى من التنافسية بين موفري الخدمات، ونظام مكافأة يتخذ من الأداء معيارًا له.

وأخيرًا، ففي ظل ضخامة التحديات التي تواجهها اليمن، وعجزها المزدوج في الموارد البشرية والطبيعية، سيحتاج البلد إلى مساعدات ضخمة من العالم الخارجي ضمانًا لمستقبل أكثر إشراقًا ينتظر شبابه. يجب أن تأتي هذه المساعدات من المانحين الغربيين، وكذلك من جيران اليمن الأغنياء في شبه الجزيرة العربية. إذ إن تدفق المساعدات الإنمائية من جانب جيران اليمن الأغنياء سيكون استثمارًا ممتازًا في استقرار المنطقة. كما يتعيّن على الدول الخليجية المجاورة أن تتدارس تبني سياسات هجرة أكثر انفتاحًا تجاه العمالة اليمنية، من أجل تخفيف جانب من الضغوط الشديدة الواقعة على الأرض الزراعية اليمنية المحدودة، وأسواق عملها المدنية شديدة التكدس.

هوامش

1. United Nations Development Program (UNDP), *Human Development Report 2007/08, Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World* (New York: Palgrave Macmillan, 2007).

2. Nora Ann Colton, "Poverty Alleviation and Development in Yemen," paper presented at the Poverty and Governance Conference (Sana'a, August 1–3, 2001).

3. Mouna H. Hashem, "Poverty Reduction in Yemen: A Social Exclusion Perspective," in *Yemen: Into the Twenty-First Century: Continuity and Change*, edited by Kamil A. Mahdi, Anna Wurth, and Helen Lackner (Reading, U.K.: Ithaca Press, 2007).

4. Christopher Ward, "Practical Responses to Extreme Groundwater Overdraft in Yemen," in *Yemen: Into the Twenty-First Century*, edited by Mahdi, Wurth, and Lackner.

5. Ibid.

6. World Bank, "Yemen: An Integrated Approach to Social Sectors towards a Social Protection Strategy; Phase 1 Report" (Washington: Middle East and North Africa Region Human Development Department, 2007).

7. Ibid.

8. M. Mosleh Al-Sanabani, "Land Tenure and Resource Management in the Yemeni Highlands," in *Yemen: Into the Twenty-First Century*, edited by Mahdi, Wurth, and Lackner.

9. United Nations Population Fund (UNFPA), "The Population and Development and Future Challenges," paper presented at the Yemen National Population Conference (Sana'a, December 10–11, 2007).

10. Ibid.

11. Ministry of Health and Population, Republic of Yemen, and the Pan Arab Project for Family Health, *Yemen Family Health Survey* (2003) (www.papfam.org/papfam/yemen.htm). The Yemen Family Health Survey was conducted as part of the Arab Family Health Survey. The total fertility rate is defined as the average number of children a woman would have over the course of her childbearing years (age 15–49) if she followed the current age-specific fertility rates. See also United Nations Statistics Division, *Population Statistics 2005*, http://unstats.un.org/unsd/default.htm.

12. World Bank, "Yemen: An Integrated Approach to Social Sectors towards a Social Protection Strategy."

13. Mutahar A. Al-Abbasi, "The Education Sector in Yemen: Challenges and Policy Options," in *Yemen: Into the Twenty-First Century*, edited by Mahdi, Wurth, and Lackner.

14. Ministry of Education, Yemen National Commission of Education and Culture and Sciences, Republic of Yemen, "Education in Republic of Yemen: The National Report," paper presented at the international conference on education (Geneva, September 8–11, 2004), www.ibe.unesco.org/International/ICE47/English/Natreps/

reports/yemen_eng.pdf.

15. Central Statistical Office, Republic of Yemen, *Household Budget Survey 2005/2006* (Sana'a).

16. Takako Yuki, "Distribution of Public Education Spending for the Poor: The Case of Yemen," *Asia Pacific Education Review* 4, no. 2 (2003): 129–39.

17. Ministry of Education, "Education in Republic of Yemen: The National Report."

18. World Bank, "Yemen: An Integrated Approach to Social Sectors towards a Social Protection Strategy."

19. Ibid.

20. Raufa Hassan Al-Sharki and others, *The Education Situation of the Girl Child in Yemen: Promoting Girls' Education in Order to Achieve Equal Opportunities* (Sana'a: Ministry of Education, Republic of Yemen, UNICEF, and ADRA, 2005).

21. Yuki, "Distribution of Public Education Spending for the Poor: The Case of Yemen."

22. Central Statistical Office, *Household Budget Survey 2005/2006.*

23. Social Fund for Development, *Annual Report* (Sana'a: 2001).

24. Central Statistical Office, Republic of Yemen, *Yemen Poverty Monitoring Survey 1999* (Sana'a).

25. Al-Sharki and others, *The Education Situation of the Girl Child in Yemen.*

26. Social Fund for Development, *Annual Report.*

27. World Bank, "Yemen: An Integrated Approach to Social Sectors towards a Social Protection Strategy."

28. Central Statistical Office, *Household Budget Survey 2005/2006.*

29. For the approach to calculating overage rates, see Harry Anthony Patrinos and George Psacharopoulos, "Socioeconomic and Ethnic Determinants of Age-Grade Distortions in Bolivian and Guatemalan Primary Schools," *International Journal of Educational Development* 16, no. 1 (1996): 3–14. See also Ragui Assaad and others, "Youth Exclusion in Yemen," Middle East Youth Initiative Working Paper (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, forthcoming 2009).

30. For more details, see Assaad and others, "Youth Exclusion in Yemen."

31. Al-Sharki and others, *The Education Situation of the Girl Child in Yemen.*

32. Ibid.

33. Social Fund for Development, *Annual Report.*

34. Ibid.

35. World Bank, "Yemen: An Integrated Approach to Social Sectors towards a Social Protection Strategy."

36. Ibid.

37. For more details, see Assaad and others, "Youth Exclusion in Yemen."

38. Ibid.

39. Ibid.

40. Ibid.

41. Dilip Ratha and Zhimei Xu, *Migration and Remittances Factbook 2008* (Washington: World Bank, 2008).

42. Youth-headed households are those where the head of the household is between the ages of 15 and 29.

43. Nora Ann Colton, "Political and Economic Realities of Labour Migration in Yemen," in *Yemen: Into the Twenty-First Century: Continuity and Change*, edited by Kamil A. Mahdi, Anna Wurth, and Helen Lackner (Reading, U.K.: Ithaca Press, 2007).

44. Estimated by comparing the self-reported qat usage rates among youth from the 2003 Yemen Family Health Survey and 2005–06 Household Budget Survey.

45. Milanovic, who uses the 1998 consumption survey for his analysis, reports 70 percent of households with at least one user, which is comparable to the 2003 data. See Branko Milanovic, "Qat Expenditures in Yemen and Djibouti: An Empirical Analysis," *MPRA Paper* 1425 (University Library of Munich, 2007) (http://mpra.ub.uni-muenchen.de/1425/1/MPRA_paper_1425.pdf).

46. John G. Kennedy, *The Flower of Paradise: The Institutionalized Use of the Drug* Qat *in North Yemen* (London: Springer Science & Business, 1987). See also UNDP, *Country Evaluation: Yemen; Assessment of Development Results* (New York: UNDP Evaluation Office, 2005).

47. Government of Yemen, World Bank, and UNDP, *Yemen Poverty Assessment, Volume I: Main Report* (Sana'a: 2007).

48. Milanovic, "Qat Expenditures In Yemen and Djibouti: An Empirical Analysis."

49. Ibid.

50. This cohort is the focus because 1978 is the latest cohort for which reliable data are available.

51. Ilse Worm, "Women's Health and Politics in Yemen," in *Yemen: Into the Twenty-First Century*, edited by Mahdi, Wurth, and Lackner.

52. For this analysis, we used the 2003 Arab Family Health Survey to conduct a survival time analysis of the age at first marriage for cohorts of Yemenis born between 1954 and 1978. We then estimated a hazard model to determine the factors that correlate with early marriage. This model confirms our descriptive analysis, which showed rural females marrying earlier than urban females. For more details, see Assaad and others, "Youth Exclusion in Yemen."

53. Hoda Rashad, Magued Osman, and Farzaneh Roudi-Fahimi, "Marriage in the Arab World" policy brief (Washington: Population Reference Bureau, 2005).

54. World Bank, "Yemen: An Integrated Approach to Social Sectors towards a Social Protection Strategy."

55. Ragui Assaad and Mohamed Ramadan, "Did Housing Policy Reforms Curb the Delay in Marriage among Young Men in Egypt?" Middle East Youth Initiative Policy

Outlook 1 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2008); Djavad Salehi-Isfahani and Daniel Egel, "Youth Exclusion in Iran: The State of Education, Employment and Family Formation," Middle East Youth Initiative Working Paper 3 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007).

56. Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon, "Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform," Middle East Youth Initiative Working Paper 8 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2008).

57. Ibid. See also Navtej Dhillon and Tarik Yousef, "Inclusion: Meeting the 100 Million Youth Challenge," Middle East Youth Initiative Report (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007); and Diane Singerman, "The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities Among Youth in the Middle East," Middle East Youth Initiative Working Paper 6 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007).

58. Ministry of Health and Population and the Pan Arab Project for Family Health, *Yemen Family Health Survey* (Sana'a: 2003), www.papfam.org/papfam/yemen.htm.

59. Worm, "Women's Health and Politics in Yemen."

60. Ibid.

61. World Bank, "Yemen: An Integrated Approach to Social Sectors towards a Social Protection Strategy."

62. Republic of Yemen, *The National Children and Youth Strategy of the Republic of Yemen 2006–2015.* Executive Summary.

63. World Bank, "Yemen: An Integrated Approach to Social Sectors towards a Social Protection Strategy."

64. Ibid.

65. Ibid.

66. Ibid.

67. Ina V.S. Mullis and others, *TIMSS 2007 International Mathematics Report* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008); Michael O. Martin and others, *TIMSS 2007 International Science Report.* (Boston College, Lynch School of Education, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2008).

68. World Bank, "Yemen: An Integrated Approach to Social Sectors towards a Social Protection Strategy."

69. TVET in other countries, such as Egypt, is commonly known to be of low quality, and graduates have poor workplace opportunities.

70. UNDP, "MDG Profile: Yemen," MDG Monitor (www.mdgmonitor.org/factsheets_00.cfm?c=YEM&cd=887).

71. Meir Javedanfar, "Yemen's Economy: The Region's Untapped Potential," Middle East Economic and Political Analysis Company, www.meepas.com/Yemeneconomicopportunities.htm.

72. Yemen Polling Center, "Foreigners' Safety Yemeni Priority," http://yemen-polling.org/english/index.php?action=showDetails&id=46.

الفصل العاشر

التطلع إلى المستقبل

توجيه الأسواق والمؤسسات إلى العمل من أجل الشباب

نافيتج ديلون وجواد صالحي أصفهاني

تمر بعض دول الشرق الأوسط في خضمّ انتقال ديمغرافي يتميز بزيادة حصة الشباب من إجمالي السكان. وفي حين أسفر مثل هذا التغير في التركيبة السكانية عن تحفيز النمو الاقتصادي في أجزاء أخرى من العالم، أدى في منطقة الشرق الأوسط إلى معدلات عالية من البطالة والإقصاء الاجتماعي. يعدّ هذا واحدًا من أخطر تحديات التنمية الاقتصادية التي تهدد المنطقة في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم، فمن خلال التصدي للأضرار المترتبة على شباب اليوم، يمكن لدول الشرق الأوسط أن ترسي حجر الأساس لقدر أكبر من العدالة على مستويي الدخل والنوع الاجتماعي على الأمد البعيد.

وعلى الرغم من تنوع اقتصادات الشرق الأوسط الثمانية المعروضة في هذا الكتاب، من حيث اعتمادها على العائدات النفطية ومدى تكاملها مع الاقتصاد العالمي وطبيعة نظمها السياسية، فإنها تشترك في بعض الملامح المميزة، مثل نظم التعليم المعيبة، وأزمات البطالة الممتدة. لذلك لم ينجح

ارتفاع معدلات النمو في بلاد مثل إيران، والأردن، والمغرب في إحراز تحسن ملموس في تحقيق الرفاه للشباب.

يركز هذا الفصل على سبل استجابة تلك الدول للتحديات التي تواجه مواطنيها الشباب، والثغرات الرئيسة في مداخلها الحالية. وننطلق من فرضية مفادها أن زيادة الاستثمار في المدارس وبرامج التدريب والإعانات الموجهة للشباب، مع ما بها من نوايا حسنة، لا تكفي للتصدي للأسباب الكامنة وراء الإقصاء الاجتماعي. فالرأي هنا أن الصعوبات التي يعانيها الشباب في غالبية دول الشرق الأوسط ما هي إلا تداعيات لإخفاق المؤسسات السوقية وغير السوقية الرئيسة. بناءً على هذا، يجب على تلك الدول تخطيط سياسات اقتصادية واجتماعية تنطوي على تحسين البيئة المؤسّسية، وتقديم حوافز التي من شأنها تمكين الأجيال الحالية والمستقبلية. وفي هذا الصدد، نعرض موجز عشرة ملامح مؤسّسية تعتبر الأكثر مسؤولية عن التحديات التي يواجهها شباب اليوم. يجب أن تنطلق الإصلاحات الرامية إلى علاج تلك الملامح المؤسّسية في اتجاه تصحيح أسباب إقصاء الشباب الجذرية، ودعم انتقالات الشباب في الوقت ذاته.

الضغوط الديمغرافية كقوة دافعة إلى إصلاح السياسات

عندما يتعلق الأمر بتقويم واقع الإصلاحات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، تثار مناقشات حامية حيال ما إذا كانت تلك الدول نجحت في إحراز التقدم الكافي أم لا[١]. وتعزى محدودية أثر الإصلاحات الاقتصادية في دول

الشرق الأوسط- على درجات متفاوتة- إلى جغرافية المنطقة، ومواردها الطبيعية، وبناها السياسية، بل وحتى العناصر الثقافية المشتركة بينها. وبرغم ذلك، وكما يتضح من دراسات الدول الثماني المعروضة في متن هذا الكتاب، فإن الضغوط الديمغرافية تبزغ كقوة مهمة من قوى الإصلاح التي ليس لأغلب الحكومات أن تتجاهلها. إذ مع تزايد نسبة الشباب بين السكان، تتزايد مساحة إقصائهم وإحباطهم، ما يسفر عن تغير في التوازن السياسي.

ثمّة تسليم واضح حاليا بضرورة توسيع الفرص الاقتصادية أمام الشباب. ففي غضون فترة الانتعاش الاقتصادي (٢٠٠٢-٢٠٠٨)، وجهت دول الشرق الأوسط جل استثمارها إلى علاج المشاكل التي يواجهها الشباب. وقد جاءت الاستجابات متشابهة إلى حد كبير عبر الاقتصادات المختلفة، لدرجة أن الاستثمار في التدريب وإعانة أصحاب العمل، والوعود بتوفير فرص عمل للشباب صار اليوم جزءًا أساسيًا من الخطاب السياسي اليومي في دول الشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، أظهرت عدة دول في المنطقة أداءً قويًا في اقتصادها الكلي خلال العقد الماضي، كما حسّنت مناخها الاستثماري. وقد كان لهذه النوعية من الإصلاحات مردود غير مباشر- لكنه مؤثر- في التأسيس لإدماج الشباب من خلال تحفيز البيئة الاقتصادية الشاملة، وتعزيز توفير الوظائف. وتتضمن تلك السياسات تقديم حوافز للاستثمار في المشروعات كثيفة العمالة، وتحرير التجارة، وتخفيض الرسوم الجمركية، واعتماد اتفاقات التجارة الدولية، وتحسين قوانين الاستثمار والسياسات النقدية والمالية. وفي حين أن تنفيذ هذه السياسات تم بدرجات متفاوتة عبر دول الشرق الأوسط،

فإن ثمّة دلائل على أن نمو التشغيل في القطاع الخاص في دول مثل مصر والأردن يمكن إرجاعه إلى بعض تلك السياسات الاقتصادية الكلية[٢].

وفيما يتعلق بقطاع التعليم، ركزت السياسات على تحسينات شملت تحديث البنية التحتية للمدارس، وتشييد مدارس جديدة، وإنتاج المواد الدراسية، وتعيين وتدريب المعلمين، ودعم التعليم. إذ واظب الأردن على تحديث نظامه التعليمي من خلال توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الفصول المدرسية، وتطوير المناهج وطرق التدريس. كذلك راجعت سوريا مناهجها الدراسية كي تدعم انتقال البلاد إلى نموذج اقتصادي يعتمد أكثر على تنمية القطاع الخاص. لكن لم تنجح تلك الإصلاحات التعليمية عامةً في إحراز تحسن حقيقي في جودة التعليم.

وحتى يتسنى لها التصدي لتحديات البطالة، اتبعت بعض الدول برامج نشطة لسوق العمل ترمي إلى توفير خدمات تتراوح من التدريب وتنمية المهارات إلى التوفيق الوظيفي. كما عمدت بعض الدول- مثل مصر، وإيران، والمغرب- إلى إصلاح قوانين العمل فيها بغية توفير مزيد من المرونة لأصحاب العمل في تعيين العمالة وتسريحها. وحدث ذلك برغم تمترس المصالح المناوئة لمنح القطاع الخاص مزيدًا من الحرية.

كذلك كان تكوين الأسرة من الأهداف التي لم تغفلها السياسات العامة. حيث استجابت صناديق الزواج وبرامج التمويل المتشتتة للحاجات الآنية للشباب من أجل تقليل تكاليف تكوين الأسرة. غير أنها لم تفضِ إلى نظام تمويلي وائتماني من شأنه تمكين الشباب من تأسيس أنفسهم عبر وسائل اقتصادية سليمة ومستدامة.

وعلى الرغم من ذلك كله، فمن الثغرات الرئيسة التي اعترت مساعي الإصلاح الأخيرة أن واضعي السياسات لم يولوا ما يكفي من الاهتمام لدور المؤسسات والحوافز في مسائل الشباب[٣]. إذ تتأثر انتقالات الشباب بأسواق التعليم، والعمل، والائتمان، والإسكان، والزواج. ومن ثم فإن انحراف المؤسسات، وصرامتها، والإشارات التي تبعث بها تنتهي إلى ترسيخ استمرار إقصاء شباب.

ولأن تلك الأسواق ترتبط فيما بينها، فإن أوضاع إحداها تتأثر بما يحدث في المؤسسات الأخرى. وتبعًا لذلك، فإن المجال السياسي في أحد القطاعات ينسحب إلى ما وراء القطاع ذاته، بل وغالبًا إلى ما وراء الأسواق المرتبطة- بشكل طبيعي- برعاية الشباب[٤]. فعلى سبيل المثال، في سوق الزواج يرتبط تقدير الكسب المستقبلي للعريس- وبشكل منطقي- بمدى أمان وظيفته. ومن ثم، فإن الأعراف المتبعة في سوق الزواج قد تضع أولوية اجتماعية وسياسية متقدمة لزيادة الضمان الوظيفي، والتي تؤدي غالبًا إلى أداء وظيفي شديد التردي في القطاع العام. بيد أن تقليص التوظيف في القطاع العام، من دون بذل أية مساع موازية لتوفير تدابير ضمان اجتماعي واسع النطاق، قد تسفر عن أثر معاكس على قدرة الشباب على الزواج، لأنها تفتقد في العادة الوسائل البديلة لتوجيههم إلى آفاق مستقبلهم.

تمكين جيل الشباب: تحسين عمل المؤسسات وبنية الحوافز

توجد عشرة ملامح مؤسّسية في دول الشرق الأوسطي تعد المفتاح لإطلاق الطاقات الكامنة لهذا الجيل؛ إذ تحدد تلك المؤسسات جودة رأس

المال البشري، وتؤثر من ثم على إمكانات نمو دول الشرق الأوسط[٥]. كما أنها تشكل ملامح توزيع مكاسب التنمية على الشباب، لا سيما الإناث. من أجل ذلك، فحتى يتسنى تعزيز التنمية المتكاملة، من الضروري تحسين بنية الحوافز في تلك المؤسسات. كما ينبغي أن تصبح تلك الملامح العشرة من أولويات الإصلاح والبحث في المستقبل.

أولاً، هيمنة القطاع العام على توفير نظام التعليم. إذ إن أغلب الطلبة (وكل أبناء الأسر الأفقر) يلتحقون بالمدارس والجامعات الحكومية. ولأن معظم الدول تتميز بنظم تعليم شديدة المركزية، فإن الحكومات تحتكر وضع معايير وطنية لجودة المدارس، ومن ثم تكون المنافسة بين المدارس، ومسؤولية الآباء والطلبة في أضعف صورها. وفي ظل ندرة المنافسة، يلقى المعلمون ومديرو المدارس حوافز مشوهة تؤثر بدورها على جودة تعلم الطلبة. يجب لهذا الضعف أن يكون محور أية جهود إصلاحية[٦]. حيث إن انخفاض جودة التعليم يؤثر على استعداد الشباب الوظيفي، ما يفضي إلى تعارض بين المهارات التي يكتسبها الطلبة من التعليم وتلك المطلوبة من أصحاب العمل.

ثانيًا،: إن الانتقال من صف دراسي إلى التالي، والالتحاق بالجامعة، يعتمدان أساسًا على اختبارات قياسية. ففي عديد من الدول- كإيران، والأردن، وسوريا- يعتمد دخول الجامعات على أداء الطلبة في امتحان وطني وحيد غالبًا ما يكون اختبار اختيار من متعدد، ما يشجع على الحفظ والاستظهار عبر كل مراحل نظام التعليم. ويعد التعليم الجامعي الوجهة التي يختارها تقريبًا كل الطلبة الذين يواصلون تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية، ويعود ذلك في جانب منه إلى أن الدرجة الجامعية تكون شرطًا لوظائف

القطاع العام. وبذلك، فقد نجم عن سياسة الالتحاق بالجامعة مجموعة من الحوافز المشوهة التي تحصر تركيز المناهج الدراسية وجهود الطلبة على الاستعداد للامتحان بدلاً من العمل على اكتساب مجموعة واسعة من المعارف والمهارات. ونتيجة لذلك، تنفق أسر الشرق الأوسط مليارات الدولارات على دورات الإعداد للامتحان والدروس الخصوصية لأطفالهم، وهي ظاهرة تسهم في تردي الإنتاجية على الأمد البعيد[٧]. ومن ثم يجب إصلاح امتحانات الالتحاق لتصبح اختبارًا لمجموعة واسعة من المهارات كالكتابة والتفكير الناقد.

ثالثًا: إنّ قدرًا هائلاً من الاستثمار الحكومي يذهب إلى التعليم العالي برغم أن الاستثمار في التعليم الابتدائي يحقق أعلى العوائد الاجتماعية. ذلك أن الطلب على التعليم العالي يؤدي إلى إنفاق دول الشرق الأوسط مبالغ طائلة على التعليم الجامعي وبعد الثانوي على حساب التعليم الابتدائي الذي يحظى بمعدلات التحاق أعلى[٨]. إنّ هذا التوزيع غير المتكافئ للنفقات، والاستثمار المفرط في التعليم العالي،يسفر عن آثار بعيدة الأمد تتجلى في تعزيز جاذبية التعليم الجامعي من أجل تأمين وظائف حكومية. وفي حين يتلاءم هذا النمط من الاستثمار مع بنية العائدات الخاصة من التعليم- التي تكون في أعلى حالاتها في المرحلة الجامعية- لكنه لا يبدو فعالاً عند النظر إليه من زاوية العائدات الاجتماعية [٩].

رابعًا: يسفر الدور الكبير الذي يضطلع به القطاع العام في التوظيف عن حوافز تعلم مشوهة، وتشجيع فترات انتظار طويلة أملاً في اقتناص الوظائف الجيدة. إذ تحظى الوظائف الحكومية بأفضلية عالية لدى الخريجين الجدد؛ جزئيًا بسبب الأمان والمزايا التي تقدمها هذه الوظائف. وتكون محصلة التعيين

في القطاع العام والممارسات التعويضية الملحقة به أن الآباء– وعلى شاكلتهم الطلبة– يرون أن الوظيفة "الجيدة" تتطلب درجة علمية وليس استثمارًا في تعلم مهارات محددة. وإذا كان إحداث تغييرات جذرية في قانون الخدمة المدنية ليس عمليًا دائمًا من الناحية السياسية، علاوة على أنه يستغرق الكثير من الوقت في التنفيذ، فمن المتاح اتخاذ خطوات فورية؛ كإعطاء الأولوية للتقويمات والمقابلات الشخصية في تقويم المهارات الأساسية والسمات الشخصية بدلاً من الاعتماد على الشهادات ودرجات الاختبار. من ناحية أخرى، يمكن للامتحانات المكتوبة للداخلين المحتملين إلى سوق العمل، والاستخدام الرشيد لخطابات التوصية من المعلمين والموجّهة إلى أصحاب العمل، أن تسهم في إضعاف الارتباط بين التعيين الحكومي والدرجات الجامعية، ومن ثم تقليص الطغيان السلبي للتوظيف الحكومي على اكتساب المهارات.

خامسًا: تفضي القواعد التنظيمية الصارمة المتعلقة بالتوظيف في القطاع الخاص إلى تضييق آفاق عمل الشباب. ففي أغلب الدول، تفرض قوانين العمل عقوبات ثقيلة على التسريح التقديري للعمالة بهدف حمايتهم من تقلبات أصحاب العمل الخاص[١٠]. غير أن هذه القواعد الناظمة لتوظيف العمالة وفصلها تأتي في صالح العمال الحاليين وفي غير صالح الداخلين الجدد[١١]. يسفر هذا الضمان الوظيفي القوي بدوره عن رفع تكلفة تعيين العاملين الجدد، وإبطاء دورة العمل. علاوة على ذلك، ففي حين يحظى القطاع الخاص بقواعد تنظيمية صارمة، يتصرف أصحاب العمل الخاص على شاكلة أرباب العمل العام. ولأنهم مضطرون لتقديم أمان وظيفي في قراراتهم بالتعيين، فإنهم يعطون وزنًا أكبر للمؤشرات المسبقة للإنتاجية؛ كالدرجات العلمية والشهادات. وبرغم أن بعض الدول اتخذت في الآونة الأخيرة خطوات من شأنها تخفيف قوانين العمل فيها،

فإن نفع تلك الإصلاحات غالبًا ما يقتصر على الشركات، وفي المقابل قد تجبر الشباب على القبول بعقود قصيرة الأجل، ما يقوض استقرارهم الوظيفي. من هذا المنطلق، يصبح من الضرورة بمكان الشروع في تقديم حزمة إصلاحات شاملة تتحرى إحداث التوازن بين حماية العاملين وزيادة المرونة المتاحة للشركات. فضلاً عن ذلك، يجب تحسين سياسات التعيين بالقطاع الخاص عن طريق اشتراط توافر الأدلة على امتلاك المرشح مجموعة واسعة من المهارات، وليس الاعتماد على الشهادات الرسمية أو العلاقات الشخصية، وهو ما من شأنه أن يمنح أصحاب العمل الخاص دورًا أكبر في تكوين المهارات.

سادسًا، يفضي الحجم الضخم للقطاع غير الرسمي إلى محدودية الفرص المتاحة لتنمية رأس لمال البشري. إذ إن خبرات العمل الأولى تؤثر على تنمية المهارات بصورتين أساسيتين: الأولى، أنها تسمح للشباب الداخلين إلى سوق العمل باكتساب مهارات لم يدرسوها في المدارس؛ والثانية، أن خبرات العمل تبرز تلك المهارات لأصحاب العمل المستقبلي. في المقابل لا تقف الشركات غير الرسمية في وضع جيد يسمح لها بتوفير أي شكل من خبرات العمل لأنها- لكونها غير رسمية- أقل نزوعًا إلى الاستثمار في سمعة الشركة، والتكنولوجيا، والتدريب. ومن ثم، يجب على الحكومات استكشاف وسائل جديدة- كصناديق التدريب وكفالته- لتشجع موفري التدريب الخاص (من غير الهادفين للربح أو المتربحين) على استهداف الشباب في القطاع غير الرسمي.

سابعًا، تؤثر ظروف العمل والأعراف الاجتماعية على الخيارات الوظيفية للشابات. إذ لا تزال الشابات يعانين من صعوبات في انتقالهن من

الدراسة إلى العمل. ومن العوامل الجوهرية وراء ذلك أن الأعراف الاجتماعية تحظر على الشابات الالتحاق بوظائف معينة، لا سيما في القطاع غير الرسمي أو العمل منخفض الأجر. كما لا تمنح الشركات الصغيرة النساء الشعور بالأمان الذي يحظين به في ظل الشركات الأكبر والأكثر استقرارًا، خاصة في القطاع العام. أضف إلى ذلك أن العمل في القطاع الخاص غالبًا ما يتضمن ساعات عمل أطول، وجداول عمل لا تتسم بالمرونة، وقليل من المزايا التي على شاكلة إجازة الأمومة. لذلك، فبالإضافة إلى عدم فرض تكاليف شديدة على الشركات تثنيها عن تعيين النساء، من الضروري إزالة العقبات التي تواجهها النساء في مشاركتهن في قوة العمل.

ثامنًا، قد تؤثر العائدات النفطية، والتحويلات المالية، والدعم الأسري القوي على رغبة الشباب في العمل وكذلك على كيفية بحثهم عنه. فمن يقررون المشاركة في سوق العمل (٩٠ بالمئة من الرجال وثلث النساء في منطقة الشرق الأوسط) غالبًا ما يكون عليهم الاختيار بين انتظار الوظائف المنشودة في القطاع الرسمي، أو البدء في بناء مسار مهني لهم عبر العديد من المهام الوظيفية قصيرة الأمد. ومن العوامل المهمة التي تحدد طول الفترة التي لا يمانع الشخص في قضائها انتظارًا للوظيفة هو الأجر التحفّظي، أو الأجر الذي يكون قبله الفرد غير مبال بالعمل أو التعطل. وفي هذا الصدد، ينجم عن الأشكال المختلفة من المساعدات التي تقدمها الحكومة أو الأسرة للشباب ارتفاع أجرهم التحفّظي، وتراجع رغبتهم في الالتحاق بوظائف غير رسمية قد يكتسبون منها مهارات قيمة. ومع هذا، فإن ثمة فهم ضعيف للأجر التحفّظي، وأثره على العمالة المعروضة من الشباب، وكذلك الآثار المترتبة عليه في تخطيط برامج فعالة، كالاستشارات المهنية والتوفيق الوظيفي.

تاسعًا، تؤثر عادات الزواج وقوانينه على الانتقال إلى تكوين الأسرة. فالأعراف والتطلعات الاجتماعية الصارمة- كتكاليف الزواج- تولي أهمية بالغة للأمان الاقتصادي في وقت تشهد معه أسواق التعليم والعمل تغيرات متسارعة. وغالبًا ما تشتمل عقود الزواج في دول الشرق الأوسط على تكاليف باهظة مطلوب إنفاقها مقدمًا، ويُنظَر إليها على أنها اتفاقات على مسائل مستقبلية يقصد منها تأمين الرعاية الممكنة للمرأة. وفي هذا الصدد، يتم استخدام التعليم والوظيفة الحكومية- بشكل تقليدي- في تقويم الكسب المستقبلي والأمان الاقتصادي للعريس المحتمل[١٢]. لكن مع تدني العائد من التعليم، وتضاؤل آفاق سوق العمل، لم يتكيّف سوق الزواج بما يمكّن الشباب من تكوين أسر في ظل هذا الوضع من انعدام الأمان الاقتصادي.

عاشرًا، تفشل المؤسسات المالية والائتمانية في تقديم يد العون للشباب بغية ترشيد استهلاكهم في المستقبل. فالشباب بحاجة إلى مال لبدء مشروعاتهم، وشراء منازل، ودفع التكاليف الأساسية للزواج، وهي حاجات غالبًا لا يتم تلبيتها لافتقاد الشباب لوظائف مضمونة ومستقرة أو لضخامة الأصول المطلوبة للحصول على المال. ويعد توفير قروض سكنية شبابية بمثابة التحدي الأكبر الذي يواجه أسواق المال في منطقة الشرق الأوسط. إذ لا تسهم السياسات الجيدة في أسواق المال فقط في تعظيم النمو المشترك واتساع قاعدته، بل تساعد كذلك على تعزيز إدماج الشباب. وهو ما ينطبق بشكل خاص على الغالبية المتزايدة من الشباب ممن يعيشون في المدن أو المناطق شبه المدنية على امتداد دول الشرق الأوسط، والطامحين في ترتيبات حياة مستقلة بعد الزواج.

من أجل ذلك، فعلى الإصلاحات السياسية أن تدرك دور المؤسسات في التأثير على الأوضاع، وأن تأخذ بعين الاعتبار الارتباط القائم بين أوضاع التعليم، والتوظيف، وتكوين الأسرة؛ إذ إن الفشل في ذلك يقوض فاعلية التغيرات السياسية. وكما تشير العديد من الأمثلة السابقة، فإن المؤسسات المهيمنة- لاسيما في سوق العمل- تثبت باستمرار أنها عقبة في طريق الإصلاحات التعليمية الراهنة. وفي هذا الصدد، يقدم تقرير رائد للبنك الدولي عن التعليم في منطقة الشرق الأوسط حجّة قوية لمبادرات الإصلاح التي تتناول حوافز المعلم، والمدرسة، وتزيد من المساءلة العامة، ومن ثم تحول اهتمام السياسة التعليمية في المنطقة من المدخلات إلى الحوافز(١٣).

بيد أن تشوه الحوافز ليس حكرًا على نظام التعليم. فمؤسسات سوق العمل عبر منطقة الشرق الأوسط لا تكافئ على أساس المهارات، ما يجعلها هي الأخرى تنحرف بعملية تراكم رأس المال البشري. إذ إن تلك المؤشرات تمنح تقديرًا شديدًا للدرجات العلمية والمهارات المؤهلة لتأمين وظيفة بالقطاع العام، في حين أن المكافأة تكون في أضعف صورها في العديد من المهارات التي يصعب الحصول على شهادة معتمدة بها، والتي هي ذات قيمة أعلى لأصحاب العمل الخاص. بناء عليه، يتعيّن على الإصلاحات التعليمية أن تتصدى أيضًا للإشارات والحوافز التي تصدر عن سوق العمل. فالإصلاحات التي تركز على مجموعة من المؤسسات دون الالتفات إلى المؤسسات المرتبطة بها، لن تثبت جدارتها غالبًا.

علاوة على ما سبق، فإن تجاهل المؤسسات والحوافز قد يتسبب بحالة من انعدام الكفاءة الجامحة. فعلى سبيل المثال، تدفع جاذبية الشهادة الجامعية باعتبارها سبيل الحصول على وظيفة في القطاع العام بأولياء الأمور والطلبة

إلى توظيف استراتيجيات تعلم- منذ نعومة أظافرهم وحتى المدرسة العليا- لا تعزز المهارات الإنتاجية العامّة، ما يتكلف مليارات الدولارات سنويا كمصاريف على الدروس الخصوصية. وهذا القدر الهائل من سوء تخصيص الوقت والموارد يمكن الإفادة منه على نحو أفضل إن تم توجيهه لاكتساب المهارات من خلال تأسيس هياكل المكافأة المناسبة في أسواق العمل. وعلى هذا النحو، يمكن أن تصبح السياسات العامة أعلى كفاءة وفاعلية إن هي تناغمت المؤسسات مع الجهات المعنية بالحوافز.

ويعتبر تحسين البيئة المؤسّسية للشباب ذا أهمية بالغة في وقت تتأثر معه منطقة الشرق الأوسط بالركود الاقتصادي العالمي(١٤). إذ زادت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في ٢٠٠٨ من "الضغوط الحمائية- **Protectionist Pressures**" في العديد من الدول، وكان نتاج ذلك أن تنفيذ الإصلاحات التي يقودها القطاع الخاص باتت أكثر صعوبة من الناحية السياسية. وسيترتب على كيفية استجابة دول الشرق الوسط للأزمة الراهنة تحديد ما إذا كان مواطنوها الشباب سيقدرون على استثمار الفرص الجديدة التي تكمن وراء الاقتصاد العالمي المريض في هذا الوقت. وفي حين أن فترة الضبابية تلك تغري بالتخندق أو حتى الرجوع عن السياسات الليبرالية، فإن مأسسة مزيد من الحماية والصرامة في الأسواق الرئيسية من المرجح أن يفضي إلى تعاظم تهميش الشباب على الأمد الطويل.

مبادئ جدول الأعمال الجديد

يعد إصلاح المؤسسات القائمة جدول أعمال طموحًا يمكن صياغته من خلال العمل السياسي. ومن المؤكد أن العديد من الأطراف الفاعلة (بما فيها

ممثلين عن الحكومة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني) ستهتم – ولديها ما يبرر ذلك– بالطريقة التي ستتبلور بها الإصلاحات. إذ تتم إدارة الاقتصاد السياسي للإصلاح على نحو أفضل عندما تتولاه العديد من الجهات المعنية، شريطة أن تحكمها المبادئ العامة المشتركة.

أولاً، إن "الحلول السريعة" قد تهدد تحقيق الأهداف بعيدة الأمد الرامية إلى تحسين الحوافز. فعلى سبيل المثال، تواجه العديد من الدول طلبات ملحة لتوفير مزيد من الوظائف للعمالة الماهرة، إلا أن استناد برامج توليد الوظائف حصرًا على الشهادات العلمية يعزز الحوافز المشوهة المقدمة للشهادات والدرجات العلمية، وفي الوقت ذاته يفاقم خلل الكفاءات المهارية لدى الداخلين إلى سوق الوظائف في المستقبل.

ثانيًا، يجب توجيه الإصلاحات نحو الإفادة من الشريحة السكانية الضخمة من الشباب في المنطقة، لتهيئة اقتصادات الشرق الأوسط للاقتصاد العالمي التنافسي. إذ مع تراجع حجم التضخم في أعداد الشباب في بعض دول الشرق الأوسط، ستضيع العديد منها فرصة تحقيق الحد الأقصى من المكاسب من الهبة الديمغرافية التي تحظى بها، وتعزيز توظيفًا أكثر فاعلية لرأس المال البشري.

ثالثًا، لا بدّ من تضمين الرقابة والتقويم الفعالين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج في المنطقة. حيث يعد تقويم الأثر الدقيق والمستقل عاملاً جوهريًا في إحراز تقدم حقيقي في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه الشباب. فهناك من الدلائل الصحيحة ما يؤكد على أن الفهم الأفضل لما يجري، يعزز وصول الأداء إلى الشكل الأمثل عبر البلاد، ويرتقي بقدرات

المنطقة، ويكرس صناعة القرار والإنفاق العام نحو مزيد من التنمية الفعالة للشباب. لكن حتى تاريخه، لا يوجد سوى القليل من المشروعات المستهدفة للشباب تم أو يمكن أن يتم تقويم أثرها. ومن ثم، لا بدّ من إدراج الرقابة وتقويم الأثر في تصميم البرامج والمبادرات حتى يتسنى لها تلقي تغذية راجعة فورية، وإجراء تصحيحات مرحلية، وتقويم كفاية وفاعلية النفقات.

رابعًا، بالإضافة إلى تقويم أثر البرامج المحددة، ثمّة حاجة لمزيد من البحث السياسي في مسارات الحياة وانتقالات الشباب. إذ يوجد قصور معرفي يتعلق بكيفية استخدام الشباب وقتهم أثناء فترة "الترقب" (فترة الوقت المنقضي في الانتظار بين التخرج من الدراسة والتوظيف)، والكيفية التي يفسر بها هؤلاء الشباب إشارات السوق. كذلك، من المجالات الأخرى التي لم يكشف عنها بعد العلاقة بين الدعم الأبوي والأجر التحفّظي لدى الشباب. وتشي هذه الأمثلة القليلة بالحاجة إلى بحث أكثر تعمقًا في حياة الشباب عبر الدول، وفي أوقات مختلفة[١٥].

أخيرًا، حيث إن غالبية دول الشرق الأوسط تواجه مجموعة مشتركة من التحديات، وتتسم ببعض الملامح المؤسّسية العشرة التي تم وصفها مسبقًا في هذا الفصل، فإن التقدم يعتمد على زيادة التعاون بين تلك الدول. إذ إن حزمة المبادرات المتنوعة التي تم اختبارها بالفعل في المنطقة يمكن أن يتولد عنها الكثير من الأفكار المناسبة للأوضاع المحلية، وأن يتم التعلم من خلالها عبر الحدود.

آفاق الإصلاح

نتدارس في هذا القسم الأخير الجدوى السياسية من تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء إقصاء الشباب في منطقة الشرق

الأوسط. فقد كانت بعض السياسات- مثل تقليص التوظيف في القطاع العام وإصلاحات التعليم- موضوعةً على أجندة الإصلاح لبعض الوقت، إلا أنّ عدم تنفيذها كاملاً يشير إلى وجود قيود سياسية، لا سيما في مجال إصلاح سوق العمل. ومن ثم يمكن تعزيز آفاق الإصلاح، إلا أن ذلك يستلزم مراعاة ترابط وتسلسل السياسات، وإشراك الشباب والآباء باعتبارهم حلفاء سياسيين، والالتزام بقدر أكبر من الضمان الاجتماعي.

ناقشنا آنفًا أن اقتصار الإصلاحات على نظام التعليم وحده يجعل تأثيرها محدودًا للغاية، ما دامت استمرت المدارس، والطلبة، وأولياء الأمور، في تلقي إشارات مشوهة من سوق العمل فيما يختص بالمهارات الأكثر تقديرًا من جانب أصحاب العمل. ومن ثم فإن إدراك الارتباط بين إصلاح التعليم وسوق العمل يسمح لواضعي السياسات بالبناء على الروابط القائمة بين القطاعين. فعلى سبيل المثال، وتعزيزًا لاكتساب المهارات الإنتاجية، يمكن المزج بين التدريب على مهارات محددة في المدارس وتقديم حوافز لأصحاب العمل (مثل دعم الأجور) تكافئ تلك المهارات. إن من شأن هذا الترابط أن يتيح المجال أمام واضعي السياسات للبدء بأقل مجالات الارتباط إثارة للجدل السياسي، ثم الانطلاق منها كقوة دافعة إلى الإصلاحات في المجالات الأخرى. وسيتولى الاقتصاد السياسي في كل دولة ترتيب مجالات الإصلاح؛ كأن يحدد ما إذا كان يجب البدء بإصلاح التعليم أم سوق العمل.

وتنطوي كل الإصلاحات على مقايضات، لذلك فحتى يتسنى حشد تأييد واسع النطاق من أجل التغيير، ثمّة حاجة لخطاب جديد وشفاف بين الحكومات، وأولياء الأمور والشباب. إذ إنه حتى الآن، تحتل مصالح العاملين القدامى - لاسيما عندما يتعلق الأمر بإصلاحات سوق العمل- أولوية متقدمة على

مصالح شباب العاملين. وهذا يعود إلى أن الإصلاحات الشاملة في التعليم وسوق العمل تثير- بلا شك- مجموعة واسعة من القوى المتعارضة. فنقابات المعلمين- على سبيل الشاهد- قد تعارض زيادة المساءلة، كذلك ستقف الاتحادات العمالية في وجه تخفيف قواعد الضمان الوظيفي. من ناحية أخرى، غالبًا ما ينتج عن المخاوف من تنامي عدم الأمان الوظيفي في ظل اقتصاد عالمي جديد، نشوء ضغوط دافعة لزيادة الضمانات الوظيفية بدلاً من تقليصها.

ومع ذلك، فإن استطاع الخطاب السياسي الابتعاد عن التركيز على المصالح الثابتة نحو إعطاء مزيد من الأولوية للمكاسب التي يمكن تحقيقها للأجيال المتعاقبة، من الوارد-حينئذٍ- تعبئة الشباب وأولياء الأمور كحلفاء سياسيين في سياق عملية الإصلاح. فالخطاب الذي يضع حماية وظائف الآباء مقابل فقدان الفرص المستقبلية للأبناء والبنات يمكن له أن يعبئ دوائر أكبر داعمة للإصلاح.

في التحليل الأخير، نرى أن من الصعوبة بمكان تحقيق الإصلاحات الموجزة في ظل هذا الطرح من دون الالتزام بالضمان والتأمين الاجتماعيين. وكما أشار طارق يوسف، فإن هذه الاستراتيجية الإصلاحية تتطلب إعادة التفاوض بشأن العقد الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط(١٦). وبطبيعة الحال، فإن من صميم تلك الاستراتيجية الجديدة أن يحل محل قواعد الضمان الوظيفي القديمة ولوائحها سياساتٌ للضمان والتأمين الاجتماعيين. أما المعوقات السياسية التي تحول دون المرونة المطلوبة، فيمكن التغلب عليها من خلال تقديم برامج تأمين اجتماعي متزامنة تهدئ المخاوف، وتحشد في الوقت ذاته دعم الشباب وأولياء الأمور المتطلعين إلى مستقبل أفضل لأبنائهم.

هوامش

1. See, for example, Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 2007); Marcus Noland and Howard Pack, *The Arab Economies in a Changing World* (Washington: Peterson Institute for International Economics, 2007); and Paul Rivlin, *Arab Economies in the Twenty-First Century* (Cambridge University Press, 2009).

2. World Bank, *Doing Business 2009* (Washington: 2008); World Bank, *2008 MENA Economic Developments and Prospects: Regional Integration for Global Competitiveness* (Washington: 2008); World Bank, *2007 MENA Economic Developments and Prospects: Job Creation in an Era of High Growth* (Washington: 2007); Taher Kanaan and May Hanania, "The Disconnect between Education, Job Growth, and Employment in Jordan," in this volume.

3. Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon, "Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform," Middle East Youth Initiative Working Paper 8 (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2008).

4. Ibid.

5. Ibid.

6. World Bank, *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa* (Washington: 2008).

7. See, for example, Ragui Assaad and Asmaa Elbadawy, "Private and Group Tutoring in Egypt: Where Is the Gender Inequality?" paper presented at the Economic Research Forum eleventh annual conference (Beirut, December 14–16, 2004); Aysit Tansel and Fatma Bircan, "Private Tutoring Expenditures in Turkey," Discussion Paper 1255 (Bonn: Institute for the Study of Labor (IZA), 2004); and World Bank, *The Road Not Traveled.*

8. World Bank, *The Road Not Traveled.*

9. High private returns, especially for higher education, have been confirmed by econometric studies of returns to education. See Ragui Assaad, "The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market," *World Bank Economic Review* 11, no. 1 (1997): 85-118; Abdallah Dah and Salwa C. Hammami, "The Impact of Education on Households' Quality of Life in Urban Lebanon," Paper presented at the Economic Research Forum seventh annual conference (Amman, October 26–29, 2002); Henrik Huitfeldt and Nader Kabbani, "Labor Force Participation, Employment, and Returns to Education in Syria," paper presented at the eighth International Conference on the Economics and Finance of the Middle East and North Africa (Byblos, Lebanon, May 22–24, 2006); Aysit Tansel, "Wage Employment, Earnings and Returns to Schooling for Men and Women in Turkey," *Economics of Education Review* 13, no. 4 (1994): 305–20; and Aysit Tansel, "Public-Private Employ-

ment Choice, Wage Differentials, and Gender in Turkey," *Economic Development and Cultural Change* 53, no. 2 (2005): 453–77. Low social returns to education in the Middle East are confirmed by empirical cross-country studies that reveal no impact on economic output from the increase in education. See Zeki Fattah, Imed Limam, and Samir Makdisi, "Determinants of Growth in the MENA Countries," in *Explaining* (Oxford: Elsevier, 2007); and Lant Pritchett, "Has Education Had a Growth Payoff in the MENA Region?" Middle East and North Africa Working Paper Series 18 (Washington: World Bank, 1999).

10. See, for example, World Bank, *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*, MENA Development Report (Washington: 2004); Tarik Yousef, "Employment, Development and the Social Contract in the Middle East and North Africa," technical report (Washington: World Bank, 2004); Mona Said, "Public Sector Employment and Labor Markets in Arab Countries: Recent Developments and Policy Implications," in *Labor and Human Capital in the Middle East: Studies of Labor Markets and Household Behavior*, edited by Djavad Salehi-Isfahani (Berkshire, U.K.: Garnet & Ithaca Press, 2001), pp. 91–145; Pierre-Richard Agenor and others, "Labor Market Reforms, Growth, and Unemployment in Labor-exporting Countries in the Middle East and North Africa," *Journal for Policy Modeling* 29, no. 2 (2007): 277–309.

11. For a more detailed description of labor market regulations in the Middle East, see World Bank, *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*.

12. Salehi-Isfahani and Dhillon, "Stalled Youth Transitions in the Middle East."

13. World Bank, *The Road Not Traveled*.

14. Navtej Dhillon, Djavad Salehi-Isfahani, Paul Dyer, Tarik Yousef, Amina Fahmy, and Mary Kraetsch, "Missed by the Boom, Hit by the Bust: Making Markets Work for Young People in the Middle East" (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2009).

15. Navtej Dhillon and Tarik Yousef, "Inclusion: Meeting the 100 Million Youth Challenge," Middle East Youth Initiative Report (Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution and the Dubai School of Government, 2007).

16. Yousef, "Employment, Development, and the Social Contract in the Middle East and North Africa."

المحرران فى سطور:

نافيتج ديلون (ساهم فى الترجمة):

مدير مبادرة شباب الشرق الأوسط وزميل بمركز ولفنسون للتنمية في معهد بروكنغز. عمل سابقًا مستشارًا خاصا وكاتب خطابات جيمس د. ولفنسون، كما عمل في البنك الدولي. اهتماماته البحثية تشمل التنمية الاقتصادية مع تركيز خاص على انتقالات الشباب. ألف الكثير عن الإقصاء الاجتماعي لشباب الشرق الأوسط، ونشرت له أعمال في النيويورك تايمز، وصحيفة وول ستريت، والجارديان، والإندبندنت، والوطن (بالإمارات العربية المتحدة)، علاوة على صحف إقليمية أخرى. جرى كذلك مقابلته في تليفزيون البي بي سي (الخدمة العالمية)، وخدمة البث العامة، والجزيرة.

طارق يوسف (ساهم فى الترجمة):

يشغل حاليًا منصب عميد كلية دبي للإدارة الحكومية، علاوة على كونه زميل أول غير مقيم في مركز ولفنسون للتنمية في معهد بروكنغز. متخصص في التنمية الاقتصادية وتاريخ الاقتصاد، لا سيما ما يتعلق بالشرق الأوسط. تقلد منصب أستاذ اقتصاد مشارك في كلية الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون، وهو رئيس برنامج الشيخ آل صباح للدراسات العربية في مركز جورج تاون للدراسات العربية. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد، وتتركّز اهتماماته البحثية الحالية على بنية أسواق العمل وديناميانها، والاقتصاد السياسي لإصلاح السياسات، وسياسات التنمية في الدول المصدرة للنفط.

المساهمون في سطور:

عزيز أجبيليو

مدير الدراسات والتعاون والتشريع في وزارة السياحة والصناعات اليدوية والاقتصاد الاجتماعي في المغرب. وهو مهندس إحصائيات وأستاذ تعليم عالٍ في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (INSEA) منذ عام ١٩٨٥. ترأس بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦، مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (CERED). حصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السكانية من الجامعة الكاثوليكية في لوفان، لا نوف ببلجيكا، وألف العديد من الكتب الأكاديمية حول السكان والتنمية. هو أيضًا عضو في اللجان العلمية للكثير من الإصدارات العلمية الوطنية والدولية، وعضو في جمعية علماء الديموغرافيا في المغرب التي ترأسها بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، وعضو في الاتحاد الدولي للدراسات العلمية والسكانية (UIESP)، والاتحاد الأفريقي للدراسات السكانية (UEPA)، وجمعية الدراسات السكانية في دول المغرب العربي (AMEP).

سامية البطمة:

مديرة مركز دراسات التنمية ومحاضرة في دراسات الاقتصاد والنوع الاجتماعي في جامعة بيرزيت في رام الله، الضفة الغربية. هي أيضًا مرشحة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة لندن، كلية الدراسات الشرقية والإفريقية عن أطروحة تحت عنوان "التمايزات النوعية في أوضاع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة". عملت سابقًا باحثة ومنسقة للبحوث بالمعهد الفلسطيني لبحوث السياسات الاقتصادية في رام الله. لديها العديد من الأعمال المنشورة في شؤون الاقتصاد الفلسطيني، وأسواق العمل، والتمايزات على أساس النوع الاجتماعي في الأوضاع الاقتصادية، والفقر في الضفة الغربية ومقاطعة غزة.

راجي أسعد

أستاذ التخطيط والشؤون العامة في معهد هربرت إتش همفري للشؤون العامة في جامعة مينيسوتا. كان يشغل سابقًا منصب المدير الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا للمجلس السكاني. وهو محرر "سوق العمل المصري في حقبة الإصلاح" (الصادر عن مجلة الجامعة الأمريكية في القاهرة، ٢٠٠٢)، كما ألف العديد من الأعمال المنشورة عن أسواق العمل، والنوع الاجتماعي، واقتصادات الشرق الأوسط.

غادة برسوم

تعمل حاليا باحث مشاركا في مجلس السكان الدولي، مكتب غرب آسيا وشمال أفريقيا. وهي مؤلفة: "أزمة تشغيل الخريجات في مصر: دراسة إثنوغرافية" (سلسلة أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعية)، وكذلك "من يحصل على الائتمان: التقسيم النوعي لبرامج التمويل متناهي الصغر في مصر" (المجلة الكندية لدراسات التنمية، ٢٠٠٦). وقد حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة تورنتو في ٢٠٠٥.

براهيم بودربات

أستاذ مساعد في الاقتصاد - كلية العلاقات الصناعية في جامعة مونتريال التي حصل منها على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في ٢٠٠٣. عمل سابقًا في وزارة التكوين المهني المغربية حيث كان مسؤولاً عن دراسات توظيـــف الخريجين. ألّف أوراقًا عديدة في الأداء الاقتصـــادي للمهاجرين، والاستثمار في رأس المال البشري وعوائده في كندا والتدريب المهنـــي،

وتشغيل الشباب في المغرب. من أحدث أعماله المنشورة: "الاتجاهات الحديثة في التفاوت في الأجور وهيكل الأجور في كندا"، "التدريب المهني في المغرب: قضايا اجتماعية واقتصادية متعلقة بسوق العمل"، وأيضًا "استراتيجيات البحث عن وظيفة وبطالة خريجي الجامعة في المغرب".

جاد شعبان

أستاذ مساعد في الاقتصاد بالجامعة الأمريكية في بيروت. عمل سابقًا خبيرا اقتصاديا في المكتب الإقليمي للبنك الدولي في بيروت. يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تولوز، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية باريس لخريجي الإدارة- الكلية الأوربية للإدارة، فرنسا.

إميلي قوبيتو

مستشارة في مجلس السكان الدولي في القاهرة. هي أيضًا مؤلف مشارك لـ"الشمولية في التعليم العالي" (تحت النشر). حصلت على شهادة الماجستير في السياسة العامة من جامعة ديوك في مايو (أيار) ٢٠٠٨، كما أنها حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وتحليل السياسة العامة من جامعة ولاية كارولينا الشمالية في تشابل هيل. وهي حاليا واحدة من زملاء الإدارة الرئاسية بمكتب إدارة الضمان الاجتماعي لسياسة التقاعد في واشنطن.

بول ديير

باحث مشارك في كلية دبي للإدارة الحكومية. يركز في أبحاثه على الشباب وأسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. له العديد من

المؤلفات في الدراسات السكانية، وسياسة سوق العمل، والبيئة التنظيمية لممارسة أنشطة الأعمال، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليج. حصل دبير على شهادة الماجستير في الدراسات العربية في مجال الاقتصاد والتنمية من جامعة جورج تاون، حيث كان طالبًا في برنامج الشيخ سلطان ابن محمد القاسمي. قبل انضمامه لكلية دبي للإدارة الحكومية، شغل منصب مستشار في البنك الدولي لمدة أربعة أعوام في مكتب كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دانيل إيجل

مرشح لنيل درجة الدكتوراه في قسم الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بيركلي. تشمل اهتماماته البحثية على العلوم الاقتصادية القياسية الدقيقة التطبيقية والتنمية الاقتصادية. يعمل حاليا مستشارًا في الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن.

مي حنانيا

مستشارة متخصصة في أبحاث السياسة العامة والتحليل، وكتابة التقرير لصالح مؤسسات الفكر والرأي، والأجهزة العامة، والمؤسسات الأكاديمية. تركز بحوثها على القضايا المهمة لعملية التنمية في الأردن، مع تركيز خاص على مجالات التعليم، والابتكار، وريادة الأعمال، والتشغيل، والشباب. حاصلة على درجة البكالوريوس بامتياز من جامعة هارفارد، وشهادة الماجستير في السياسة العامة من كلية كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد.

نادر قباني

مدير الأمانة السورية للتنمية، وهي منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح تتخذ دمشق مقرًا لها. قبل انضمامه للأمانة السورية، كان أستاذًا

مساعدًا في قسم العلوم الاقتصادية في الجامعة الأمريكية في بيروت. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة جونز هوبكنز، وهو مستشار للبنك الدولي، والجمعية الأوربية للتدريب، ومنظمة الأغذية والزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للشباب. نشر مقالات عديدة في كتب جماعية ومجلات دولية، مثل مجلة الموارد البشرية (JHR) وسجل كلية المعلمين (TCR).

نورا كامل

حاصلة على درجة الماجستير والبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت. تركز اهتماماتها البحثية على اقتصاد السوق، ودراسات الرفاه، والتعليم، والسياسة العامة، والإصلاح. شاركت أخيرًا في تأليف مذكرة لمنظمة العمل الدولية حول "تأثير الأزمة المالية والاقتصادية على الدول العربية: الاعتبارات المتعلقة بالاستجابات السياسية للتوظيف والضمان الاجتماعي" (٢٠٠٩).

طاهر كنعان

هو المدير العام للمركز الأردني في البحوث السياسية العامة والحوار. تخرج من جامعة كامبريدج، وله مؤلفات كثيرة في التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط. عمل سابقًا مستشارًا للبنك الدولي، وتقلد مناصب تنفيذية عليا في منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبنك التنمية الصناعية في الأردن. خدم في الأردن بوصفه عضوا في البرلمان في مجلس الأعيان، وأمينًا عامًا للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ووزيرًا للتخطيط، ووزير الدولة لشؤون التنمية، ونائبًا لرئيس مجلس الوزراء. يعمل حاليًا بمجالس أمناء منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، وإيران وتركيا، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الدراسات الفلسطينية، والمنظمة العربية لمكافحة الفساد.

الدكتور جواد صالحي أصفهاني

أستاذ الاقتصاد في معهد فيرجينيا بوليتكنيك، وجامعة ولاية فيرجينيا. باحث غير مقيم بمركز ولفنسون للتنمية في معهد بروكنغز. عضو مجلس أمناء منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا. عمل في السابق أستاذًا زائرًا في معهد بحوث التخطيط والتنمية في إيران، وخبيرًا اقتصاديا في البنك المركزي الإيراني. من مؤلفاتـــه: "الموارد البشرية في إيران، الآفاق والتحديـــات" (الدراسات الإيرانية، ٢٠٠٥)، "الخصوبة والتعليم وموارد الأسرة في إيران" (JAL Press, 2001)، "العوامل الديمغرافية في التنمية الاقتصادية الإيرانية" (البحوث الاجتماعية، ٢٠٠٠)، من بين أعمال أخرى.

إدوارد ساير

أستاذ مساعد في العلوم السياسية والتنمية الدولية والشؤون الدولية في جامعة ميسيسبي الجنوبية. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس في أوستين عام ١٩٩٩. له العديد مـــن المقالات الصحفية المنشورة، وفصول الكتب، والدراسات المتخصصة في الاقتصاد الفلسطيني، مع التركيز على سوق العمل الفلسطيني. عمل في السابق باحثًا مشاركًا زائرًا في معهد بحوث السياسات الاقتصادية الفلسطينية في القدس في الفترة (١٩٩٦-١٩٩٧)، كما درس في كليتي كينيون وأجنس سكوت. هو أيضا عضو مجلس إدارة الرابطة الاقتصادية للشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٢.

المترجمان فى سطور:

د. نادية جمال الدين

أستاذ أصول التربية المتفرغ بمعهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، والمدير الأسبق للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية فى الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٤). عملت أيضا مديرة لمشروعات تحسين التعليم الأساسى والثانوى (وزارة التربية والتعليم/ البنك الدولى والاتحاد الأوروبى)، بالإضافة إلى مشروعات التعاون بين الحكومة اليابانية (الجايكا) مع وزارة التربية والتعليم المصرية. حاصلة على الدكتوراه فى التربية من مدرسة التربية بجامعة **Durham** بالمملكة المتحدة والماجستير فى التربية من كلية التربية، جامعة عين شمس، وهى أيضا أستاذ زائر بجامعة **Durham** وعدد من الجامعات العربية. حاصلة على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم التربوية (١٩٨٧)، وجائزة اليونسكو مع الحكومة التشيكية (ميدالية كومينوس) (١٩٩٤).

السيد يونس عبد الغنى:

مترجم وباحث دكتوراه بمعهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة. حاصل على درجة الماجستير فى تدريس اللغة الإنجليزية واللغويات التطبيقية فى جامعة القاهرة، ويكمل درجة الدكتوراه فى الترجمة باللغة الإنجليزية. مهتم بالبحث والترجمة فى العلوم الإنسانية، لاسيما التربية والاقتصاد وعلم الاجتماع السياسى. له أعمال بحثية منشورة فى مجلات دورية مصنفة عالميا، فضلا عن أعمال أخرى منشورة فى مؤتمرات علمية، وكذلك بعض مقالات الرأى المنشورة فى عدد من الصحف المصرية.

التصحيح اللغوى: مــــدحت إبـــراهيم

الإشـــراف الفنـــى: حـــسن كامـــل